الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من طرف:

صوار مروة

عنوان الأطروحة

تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي

دراسة حالة بعض الدول الإسلامية

أطروحة مناقشة بتاريخ ..... أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	جبار بوكثير	أستاذ	**جامعة أم البواقي**	رئيسا
02	**عياش زبير**	**أستاذ**	**جامعة أم البواقي**	**مشرفا**
03	ناصر بوعزيز	أستاذ	جامعة قالمة	مشرفا مساعدا
04	عبد الرحمن أولاد زاوي	أستاذ	جامعة سوق أهراس	ممتحنا
05	فضيلة بوطورة	أستاذ	جامعة تبسة	ممتحنا
06	مريم سرارمة	أستاذ محاضر	**جامعة أم البواقي**	ممتحنا

السنة الجامعة 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذه الأطروحة إلى عائلتي العزيزة التي كانت مصدر الدعم والإلهام طوال هذه رحلة، وإلى أساتذتي الكرام الذين قدّموا لي الإرشاد والمعرفة، وإلى كل من آمن بي وشجعني على السعي نحو تحقيق هذا الإنجاز، كما أهديها إلى نفسي التي كانت حافزًا لتحقيق النجاح والتفوق في هذا المسار الطويل.

صوار مروة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات له الشكر والحمد كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن وفقني لإتمام هذا العمل. اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى. أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى المشرف الدكتور عياش زبير، الذي قدم لي الدعم والتوجيه المستمر طوال فترة البحث وأرشدني بملاحظاته القيمة. جزاه الله خير الجزاء وجعل ما قدمه في ميزان حسناته. كما أشكر أساتذتي الكرام على علمهم وإلهامهم، وأعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم البناءة. كما أتوجه بالشكر إلى أسرتي العزيزة التي كانت دائمًا إلى جانبي، ووفرت لي الدعم المعنوي والمادي خلال هذه الرحلة الطويلة. وأخيرًا أشكر كل من شاركني هذه التجربة الأكاديمية.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور الصناعة المالية الإسلامية كأداة فعّالة لتعزيز الشمول المالي مع التركيز على الآليات والسبل التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الصناعة لتحقيق الأهداف الأساسية للشمول المالي في مجموعة من الدول الإسلامية (ماليزيا، السعودية، السودان، العراق، الجزائر)، من خلال تطوير التشريعات والسياسات الخاصة بالتمويل الإسلامي، ودعم تأسيس المؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز الشفافية والحوكمة، زيادة الوعي بأهمية المنتجات المالية الإسلامية، تشجيع الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية كالتمويل الإسلامي الرقمي لتوسيع نطاق هذه الصناعة، خاصة في المناطق المهمشة ماليا، كما يعد التعاون بين الدول الإسلامية في مجال تبادل الخبرات والابتكارات في التمويل الإسلامي خطوة حيوية لتعزيز هذا القطاع على المستوى الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التمويل الإسلامي، المصارف الإسلامية، التمويل الأصغر

Abstract :

This study seeks to explore the role of the Islamic financial industry as an effective tool for promoting financial inclusion, with a focus on the mechanisms and ways through which this industry can be activated to achieve the primary objectives of financial inclusion in a group of Islamic countries (Malaysia, Saudi Arabia, Sudan, Iraq, Algeria). This is achieved through the development of Islamic finance legislation and policies, supporting the establishment of Islamic financial institutions, enhancing transparency and governance, and increasing awareness of the importance of Islamic financial products. Governments should also encourage innovation in Islamic financial products, such as digital Islamic finance, to expand the scope of this industry, especially in financially marginalized areas. Additionally, cooperation among Islamic countries in exchanging experiences and innovations in Islamic finance is a vital step toward strengthening this sector at both the regional and international levels.

Keywords : **Financial inclusion, Islamic finance, Islamic banks,microfinance**

Résumé :

Cette étude cherche à explorer le rôle de l'industrie financière islamique comme un outil efficace pour promouvoir l'inclusion financière, en se concentrant sur les mécanismes et les moyens par lesquels cette industrie peut être activée pour atteindre les objectifs principaux de l'inclusion financière dans un groupe de pays islamiques (Malaisie, Arabie Saoudite, Soudan, Irak, Algérie). Cela se réalise à travers le développement de la législation et des politiques financières islamiques, le soutien à la création d'institutions financières islamiques, le renforcement de la transparence et de la gouvernance, ainsi que l'augmentation de la sensibilisation à l'importance des produits financiers islamiques. Les gouvernements devraient également encourager l'innovation dans les produits financiers islamiques, tels que la finance islamique numérique, afin d'élargir le champ de cette industrie, en particulier dans les zones financièrement marginalisées. De plus, la coopération entre les pays islamiques pour échanger des expériences et des innovations dans la finance islamique est une étape essentielle pour renforcer ce secteur au niveau régional et international.

Mots-clés : Inclusion financière, finance islamique, banques islamiques, microfinance.

قائمة المختصرات والجداول والأشكال

قائمة المختصرات

المختصرات	معاني المختصرات بالإنجليزية	معاني المختصرات باللغة العربية
MYFLIC	Malaysia Financial Literacy and Capability	الثقافة المالية والقدرة المالية في ماليزيا
BNM	Bank Negara Malaysia	بنك نيجارا ماليزيا
AFI	Alliance for Financial Inclusion	التحالف الشمول المالي
GAA	General Authority of Awqaf	الهيئة العامة للأوقاف

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-1)	أهم الفروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي	44
(02-1)	الهيئات الدولية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية	49
(03-1)	الفرق بن البنوك التقليدي والبنك الاسلامي	83
(01-2)	أبعاد ومؤشرات قياس الشمول حسب التحالف الدولي للشمول المالي ومجموعة العشرين	157
(02-2)	أسباب عدم تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية	181
(03-2)	نسب التدين وتملك حسابات مالية في مؤسسات مالية (فوق 15 سنة) في بعض البلدان الإسلامية	182
(04-2)	تأثير التدين على نسب تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية	184
(05-2)	أدوات التمويل الأصغر الإسلامي في إطار الشمول المالي	191
(06-2)	تقييم نسبة الزكاة لسد فجوة الفقر في عدد من الاقتصاديات العربية	197
(07-2)	نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو مالية من مجموع السكان البالغين في بعض البلدان الإسلامية	202
(08-2)	مقارنة بين نسبة تملك حساب في مؤسسة مالية في اللدان المتقدمة والنامية في 2011-2014-2017-2021	203
(09-2)	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة البالغين وفقا لمستوى معدل الشمول المالي لسنة 2017	204
(10-2)	نسبة الإناث المثقفات ماليا لسنة 2022	206
(11-2)	ترتيب الدول الرائدة في التكنلوجيا المالية الإسلامية سنة 202	208
(12-2)	عدد شركات التقنيات المالية الحديثة لسنة 2019	210
(01-3)	مكونات التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية سنة 2020	223
(02-3)	عدد المصارف الإسلامية والبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية من 2018-2022	227

(03-3)	الكثافة المصرفية لكل 10000 بالغ في المملكة العربية السعودية من 2016-2020	228
(04-3)	عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في المملكة العربية من 2018-2022	229
(05-3)	عدد البطاقات الالكترونية المصدرة في المملكة العربية السعودية من 2018-2022	230
(06-3)	تطور إجمالي التمويل والودائع في البنوك السعودية من 2019-2023	231
(07-3)	تطور حجم صيغ التمويل الإسلامية في المملكة العربية السعودية من 2018-2023	233
(08-3)	السحوبات النقدية وعدد العمليات من المصارف من خلال أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية 2018-2022	234
(09-3)	إصدارات الصكوك الاسلامية بالمملكة العربية السعودية لسنة 2020	235
(10-3)	أبرز القطاعات الممولة للصكوك الإسلامية في السعودية لسنة 2020	237
(11-3)	أنواع صناديق الاستثمار بالمملكة العربية السعودية لسنة 2020	240
(12-3)	أصول مؤسسات الوقف السعودية بأنواعها لعام 2020	242
(13-3)	مكونات النظام المالي الإسلامي في ماليزيا	253
(14-3)	انتشار فروع المصارف في ماليزيا للسنوات من 2011-2022	255
(15-3)	انتشار المصارف الإسلامية في ماليزيا للفترة 2018-2023	256
(16-3)	المصارف الإسلامية في ماليزيا	257
(17-3)	عدد الصرفات الآلية في ماليزيا من 2011-2022	258
(18-3)	حجم المعاملات والسحوبات المالية من خلال قنوات الدفع ATM من 2019-2023	258
(19-3)	نسبة نقاط البيع لكل 1000 بالغ في ماليزيا من 2019-2023	259
(20-3)	تطور نسبة حسابات القروض النشطة في ماليزيا 2011-2022	260
(21-3)	نسبة حسابات الودائع النشطة في ماليزيا 2011-2022	261
(22-3)	نسبة البالغين الذين لدهم حسابات ودائع وتمويل في ماليزيا 2011-2021	262
(23-3)	تطور حجم الودائع الإسلامية فب ماليزيا من 2018-2022	263
(24-3)	حجم التمويل حسب صيغ التمويل الإسلامي من2018-2023	264
(25-3)	حجم المعاملات بواسطة البطاقات المصرفية والنقود الالكترونية من 2019-2023	265

(26-3)	معدل انتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف المحمول في ماليزيا 2011-2021	266
(27-3)	القدرة والمعرفة المالية في ماليزيا لسنة 2022	267
(28-3)	تطور عدد فروع المصارف الإسلامية في السودان من 2016-2020	271
(29-3)	تطور الآلات المصرفية والبطاقات المصرفية ونقاط البيع في السودان من 2017-2021	283
(30-3)	تدفق التمويل المصرفي في السودان وفق صيغ التمويل الإسلامي	284
(31-3)	عدد مؤسسات التمويل الأصغر وعملائه في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامي من 2016-2020	286
(32-3)	حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف من 2017-2021	286
(33-3)	مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر من 2017-2021	289
(34-3)	مبيعات صكوك شهامة في السودان من 2018-2021	290
(35-3)	مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية "صرح" من 2018-2021	292
(36-3)	بيانات الشمول المالي لدولة العراق في 2017	298
(37-3)	مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي في العراق من 2018-2022	300
(38-3)	تطور عدد المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية في العراق من 2018-2023	302
(39-3)	واقع المصارف الإسلامية وعدد فروعها بالعراق	303
(40-3)	تطور حجم التمويل حسب الصيغ الإسلامية من 2020-2022	309
(41-3)	مكونات النظام المالي الجزائري	318
(42-3)	الانتشار المصرفي للبنوك الإسلامية في الجزائر من2016-2020	328
(43-3)	تطور المصارف والمؤسسات المالية ومركز الصكوك البريدية من 2018-2022	328
(44-3)	تطور حجم الودائع الإسلامية في الجزائر من2020-2022	330
(45-3)	الخدمات المصرفية المقدمة من بنك السلام الجزائري حسب الفئات	334
(46-3)	تطور أنواع الودائع في بنك السلام الجزائري من 2018-2022	335

(47-3)	تطور الخدمات الإلكترونية في بنك السلام الجزائري من 2019-2021	338
(48-3)	تطور حجم الموارد الإسلامية بنافذة ترست الجزائر من 2015-2019	342
(49-3)	صيغ التمويل الإسلامي الأصغر المعتمدة من طرف بنك البركة	344

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-1)	أقسام المالية الإسلامية	39
(02-1)	أقسام التمويل الإسلامي	43
(03-1)	نسبة مساهمة بعض الدول في الصناعة المالية الإسلامية	46
(04-1)	القطاعات الرئيسية للصناعة المالية الإسلامية	47
(05-1)	أهداف البنوك الإسلامية	71
(06-1)	العلاقة بين أطراف المضاربة وتوزيع الأرباح والخسائر	88
(07-1)	أنواع المضاربة	89
(08-1)	المضاربة كما يجريها المصرف الإسلامي باعتباره مضاربًا وصاحب رأس مال	91
(09-1)	العلاقة بين أراف المشاركة وتوزيع الارباح والخسائر	96
(10-1)	المشاركة كما يجريها المصرف الإسلامي	97
(11-1)	أنواع التمويل بصيغة المرابحة	103
(12-1)	التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية	105
(13-1)	التقسيم الشامل لأسواق المال	121
(01-2)	الشمول المالي (IFI) ونظيره التقليدي	149
(02-2)	الأسس والاعمدة التي يعتمد عليها لبناء شمول مالي متوازن	154
(03-2)	مراحل الاستفادة من التحول الرقمي لتوسيع الشمول المالي	167
(04-2)	نسبة السكان البالغين المستخدمين للهاتف المحمول والانترنت للنفاذ الى حساباتهم المصرفية	168
(05-2)	عوامل الاقصاء المالي	180
(06-2)	الحواجز المحتملة أمام الشمول المالي وحلول التمويل الإسلامي	186
(07-2)	نسبة أصول المصارف الإسلامية إلى إجمالي أصول التمويل الإسلامي	187
(08-2)	تطور أصول المصارف الإسلامية عالميا من 2014 – 2025	188
(09-2)	نسبة تفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	192

(10-2)	أنواع الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية التي من الممكن ان تستفيد منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة	193
(11-2)	تواجد المصارف المتوافقة مع الشريعة والشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	194
(12-2)	جانب العرض والطلب للتمويل الإسلامي للشركات الص م لعينة من البلدان الإسلامية	195
(13-2)	الوقف والقرض الحسن كأداة لتعزيز الشمول المالي	200
(14-2)	الفجوة بين الرجال والنساء لتملك حساب في الاقتصاديات والنامية والمتقدمة	203
(15-2)	النظام البيئي الرقمي لدمج المستبعدين	210
(16-2)	المزايا التي تستفيد منها البنوك الإسلامية لاستخدام تقنيات التكنلوجيا المالية	212
(17-2)	فرص تعزيز الشمول المالي من خلال منصات التمويل الجماعي	214
(1-3)	أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية من 2016-2021	221
(02-3)	هيكل أصول المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية 2016-2020	222
(03-3)	عوامل الاستبعاد المالي في المملكة العربية السعودية	224
(04-3)	استراتيجية المملكة العربية السعودية لتعزيز الشمول المالي	226
(05-3)	قيمة الودائع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية 2022-2021	232
(06-3)	قيمة الصكوك القائمة في المملكة العربية السعودية من 2016-2021	236
(07-3)	أصول صناديق الاستثمار الإسلامية في المملكة العربية السعودية من 2016-2021	239
(08-3)	العوامل التمكينية لتوسيع التكنولوجيا المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية	244
(09-3)	مقدار الخدمات المصرفية عبر الانترنت للأفراد والمؤسسات من 2019-2023	268
(10-3)	مقدار المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول للأفراد والمؤسسات من 2019-2023	269
(11-3)	المعرفة المالية في ماليزيا 2018-2021	270
(12-3)	حجم أصول صناعة التكافل الماليزية لسنتي 2021-2022	273
(13-3)	تطور نسب التمويل الأصغر الإسلامي حسب الصيغ في السودان من 2010-2016	288
(14-3)	مكونات النظام المالي العراقي	295
(15-3)	استراتيجية الشمول المالي لمنظمة العمل الدولية في العراق	299

(16-3)	عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ عام 2021	301
(17-3)	عدد فروع المصارف بالعراق لسنة 2023	303
(18-3)	انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق لكل 1000 كلم	306
(19-3)	عدد أجهزة الصراف الالي في التابعة للمصارف الإسلامية	307
(20-3)	التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي في العراق 2012-2020	308
(21-3)	نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى اجمالي الودائع في العراق من 2017-2020	311
(22-3)	التحويلات المالية عبر الهاتف في العراق من 2019-2022	312
(23-3)	قيمة التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق من 2015-2019	314
(24-3)	منتجات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية من 2020-2022	331
(25-3)	تطور أصول بنك السلام الجزائر من 2018-2022	332
(26-3)	تطور قيمة التسهيلات الممنوحة من بنك السلام الجزائر	336
(27-3)	تطور حجم تمويلات النافذة الإسلامية مقارنة بالقروض التقليدية في بنك ترست الجزائر من 2015-20219	341

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الاهداء	I
شكر وتقدير	II
ملخص	III
المختصرات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	X
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري حول الصناعة المالية الإسلامية	35
تمهيد	36
المبحث الأول: أساسيات حول المالية الإسلامية	37
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي	37
الفرع الأول: مفهوم المالية الإسلامية وأقسامه	37
الفرع الثاني: مفهوم التمويل والمال في الاقتصاد الإسلامي	39
الفرع الثالث: أقسام وخصائص التمويل الاسلامي	41
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للصناعة المالية الإسلامية	45
الفرع الأول: مفهوم ومبادئ الصناعة المالية الإسلامية	45

الفرع الثاني: الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية	48
الفرع الثالث: التحديات والعوامل التي ادت الى توسع الصناعة المصرفية الاسلامية	52
المطلب الثالث: الأسس الشرعية للصناعة المالية الإسلامية	56
الفرع الأول: تحريم الربا في المعاملات المالية	56
الفرع الثاني: معاملات بيوع الغرر	57
الفرع الثالث: الاحتكار في الاقتصاد الإسلامي	59
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المصارف الإسلامية	60
المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية	60
الفرع الأول: مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها	60
الفرع الثاني: نشأة المصارف الإسلامية ودوافع التحول للعمل المصرفي الإسلامي	64
الفرع الثالث: أهداف وأنواع المصارف الإسلامية	67
المطلب الثاني: المصادر المالية للمصرف الإسلامي وعلاقته بباقي البنوك	71
الفرع الأول: أشكال الرقابة على المصارف الإسلامي	71
الفرع الثاني: المصادر الداخلية والخارجية للمصرف الاسلامي	76
الفرع الثالث: علاقة المصارف الاسلامية مع غيرها من البنوك الأخرى	82
المطلب الثالث: صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية	86
الفرع الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة	86
الفرع الثاني: صيع التمويل القائمة على البيوع	101
الفرع الثالث: صيغ التمويل القائمة على الاجارة والقرض الحسن	109

المبحث الثالث: الأسواق المالية الإسلامية ومؤسستا الزكاة والوقف	116
المطلب الأول: ماهية الأسواق المالية الإسلامية	116
الفرع الاول: مفهوم ونشأة الأسواق المالية الإسلامية	116
الفرع الثاني: التكييف الفقهي والضوابط الشرعية لأسواق الأوراق المالية	118
الفرع الثالث: خصائص السوق المالية الإسلامية والمقومات التي تقوم عليها	119
المطلب الثاني: التأمين التكافلي وأبرز أدوات السوق المالية الاسلامية	121
الفرع الأول: التأمين التكافلي	122
الفرع الثاني: صناديق الاستثمار	123
الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية	126
المطلب الثالث: مؤسستا الوقف والزكاة	128
الفرع الأول: الوقف في النظام المالي الإسلامي	128
الفرع الثاني: الزكاة وأثرها في الاقتصاد الإسلامي	132
الخلاصة	136
الفصل الثاني: مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي	137
تمهيد	138
المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي	139
المطلب الاول: الحرمان المالي وأشكاله	139
الفرع الأول: مفهوم الحرمان المالي والحرمان المصرفي	139

الفرع الثاني: أشكال الحرمان المصرفي	140
الفرع الثالث: أسباب ومخاطر الاستبعاد المالي	141
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الشمول المالي	143
الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي	143
الفرع الثاني: نشأة الشمول المالي والهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي	146
الفرع الثالث: مفهوم الشمول المالي الإسلامي	148
الفرع الرابع: مؤشرات وخصائص الشمول المالي	150
المطلب الثالث: أبعاد وأهداف الشمول المالي	151
الفرع الاول: مبادئ الشمول المالي	152
الفرع الثاني أهداف الشمول المالي	153
الفرع الثالث: الأبعاد والركائز الأساسية التي يقوم الشمول المالي	155
المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي الرقمي	160
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي الرقمي	160
الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي الرقمي	160
الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي الرقمي	161
الفرع الثالث: مبادئ الشمول المالي الرقمي	162
المطلب الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي	163
الفرع الاول: مكونات الشمول المالي الرقمي	163
الفرع الثاني: إيجابيات ومخاطر الشمول المالي	164

الفرع الثالث: علاقة الشمول المالي بالتحول الرقمي	166
المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي في الاقتصاديات الحديثة	169
الفرع الاول: المتطلبات والتحديات التي تواجه الشمول المالي	169
الفرع الثاني: أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي	171
الفرع الثالث: الشمول المالي كركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	172
المبحث الثالث: دور الصناعة المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي	179
المطلب الاول: تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الربحي	179
الفرع الاول: ادماج الشرائح المستبعدة لأسباب دينية	179
الفرع الثاني: تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الأصغر	188
الفرع الثالث: دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	191
المطلب الثاني: تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات إعادة توزيع الثروة	196
الفرع الأول: الزكاة كأداة لتعزيز الشمول المالي	196
الفرع الثاني: الوقف والقرض الحسن كأداة لتعزيز الشمول المالي	198
الفرع الثالث: دور الشمول المالي في تمكين وتثقيف المرأة مالياً	201
المطلب الثالث: مساهمة التكنولوجيا الماليةالاسلامية في تعزيز الشمول المالي	207
الفرع الأول: مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للأفراد	207
الفرع الثاني: مساهمة منصات التمويل الجماعية في تعزيز الشمول المالي	212
الفرع الثالث: التحويلات المالية والشمول المالي	215
الخلاصة	216

الفصل الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الاسلامية لتعزيز الشمول المالي بالسعودية، ماليزيا، السودان والعراق، الجزائر	217
تمهيد	218
المبحث الأول: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية	219
المطلب الاول: مؤشرات قياس مستوى الوصول للخدمات المالية في السعودية	219
الفرع الاول: نظرة عامة على الصناعة المالية الإسلامية في السعودية واستراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي	2219
الفرع الثاني: مؤشر الانتشار المصرفي	226
الفرع الثالث: مؤشر الصراف الآلي والبطاقات البنكية في السعودية	229
المطلب الثاني: مؤشرات مستوى استخدام الخدمات المالية	230
الفرع الأول: مؤشر العمق المصرفي	230
الفرع الثاني: تطور السحوبات النقدية وعدد العمليات في المصارف من خلال أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية	233
المطلب الثالث: مساهمة منتجات الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالسعودية	234
الفرع الأول: مساهمة الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار، والوقف في تعزيز الشمول المالي بالسعودية	234
الفرع الثاني: مساهمة التكنولوجيا الإسلامية ومنصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي بالسعودية	243
الفرع الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية	247

المبحث الثاني: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا	251
المطلب الأول: مؤشرات قياس مستوى الوصول إلى الخدمات المالية	251
الفرع الاول: نظرة عامة على الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا واستراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي	251
الفرع الثاني: مؤشر الانتشار المصرفي	254
الفرع الثالث: مؤشر الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات البنكية في ماليزيا	258
المطلب الثاني: مؤشرات درجة استخدام الخدمات المالية	260
الفرع الأول: مؤشر العمق المصرفي	261
الفرع الثاني: دور القنوات المصرفية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا	265
الفرع الثالث: الثقافة المالية والشمول المالي في ماليزيا	270
المطلب الثالث: دور نظام التكافل والتمويل الاجتماعي تعزيز الشمول المالي	272
الفرع الأول: نظام التكافل كآلية لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا	272
الفرع الثاني: التمويل الاجتماعي كآلية لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا	274
الفرع الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا	275
المبحث الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالسودان والعراق	278
المطلب الأول: مؤشرات قياس بعد الوصول والاستخدام للخدمات المالية الإسلامية في السودان	278
الفرع الأول: نظرة عامة على الصناعة المالية الإسلامية في السودان واستراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي	278

الفرع الثاني: مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية الإسلامية في السودان	281
الفرع الثالث: مؤشرات قياس بعد الاستخدام للخدمات المالية الإسلامية في السودان	284
المطلب الثاني: مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي والصكوك في تعزيز الشمول المالي بالسودان	285
الفرع الأول: نظام التمويل الأصغر كآلية لتعزيز الشمول المالي في السودان	285
الفرع الثاني: مساهمة الصكوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالسودان	289
الفرع الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالسودان	293
المطلب الثالث: مؤشرات قياس بعد الوصول والاستخدام للخدمات المالية الإسلامية في العراق	294
الفرع الأول: نظرة عامة على الصناعة المالية الإسلامية في العراق واستراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي	295
الفرع الثاني: مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية الإسلامية في العراق	299
الفرع الثالث: مؤشرات قياس بعد الاستخدام للخدمات المالية الإسلامية في العراق	308
الفرع الرابع: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي بالعراق	315
المبحث الرابع: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر	317
المطلب الأول: نظرة عامة على الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر واستراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي	317
الفرع الأول: نظرة عامة حول الصناعة المالية الاسلامية في دولة الجزائر	317
الفرع الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	321
الفرع الثالث: استراتيجية الجزائر لتعزيز الشمول المالي	324
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الوصول واستخدام الخدمات المالية في الجزائر	327

الفرع الأول: مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية في الجزائر	327
الفرع الثاني: مؤشرات قياس استخدام الخدمات المالية في الجزائر	330
المطلب الثالث: تجربة بنك السلام ونافذة ترست وتجربة التمويل الأصغر في بنك البركة	332
الفرع الأول: دراسة تجربة بنك السلام	333
الفرع الثاني: دراسة تجربة نافذة ترست الجزائر	339
الفرع الثالث: وتجربة التمويل الأصغر في بنك البركة	342
الفرع الرابع: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر	345
الخلاصة	348
الخاتمة العامة	350
قائمة المراجع	358

المقدمة العامة

المقدمة العامة

1-تمهيد:

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية أحد العناصر الحيوية التي تعكس النموذج الاقتصادي الإسلامي القائم على المبادئ الشرعية التي تحظر التعامل بالربا والغش والمقامرة. حيث شهدت في السنوات الأخيرة هذه الصناعة تطورًا ملحوظًا وأصبحت تقدم مجموعة واسعة من الأدوات المالية التي تستجيب لمتطلبات الاقتصاد المعاصر مثل المصارف الإسلامية، الصكوك، التأمين التكافلي، وغيرها من المنتجات المالية التي تتسم بالعدالة والمساواة وتخدم الاحتياجات المالية للأفراد والشركات. ومع تنامي أهمية الصناعة المالية الإسلامية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي العالمي، حيث يتجاوز حجم الأصول المالية الإسلامية اليوم 5 تريليون دولار، وتستمر العديد من الدول في توسيع نطاقها للاستفادة من هذه الصناعة المتطورة. غير أن التحدي الأكبر الذي لا يزال يواجه العديد من الدول هو الشمول المالي، وقدرة الأفراد بمختلف الفئات الاجتماعية على الوصول إلى خدمات مالية إسلامية آمنة وفعالة، إذ يُعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتوسيع دائرة المشاركة الاقتصادية. ورغم أن العديد من الدول الإسلامية تمتلك سوقًا مالية، إلا أن نسبة كبيرة من سكانها لا تزال محرومة من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، وتُظهر الدراسات أن الفجوة المالية تتسع بشكل خاص بين الفئات الأكثر هشاشة في المجتمعات الإسلامية مثل النساء والشباب، والفقراء في المناطق الريفية.

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية فرصة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي، حيث يمكن للمنتجات المالية الإسلامية أن تلعب دورًا مهمًا في دمج الفئات المهمشة ماليا، عبر تقديم حلول تمويلية تتسم بالمرونة والعدالة، وتتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم. إلا أن هذا الدور لا يزال غير مستغل بشكل كامل في العديد من الدول الإسلامية. ورغم التوسع الذي شهدته الصناعة المالية الإسلامية، إلا أن دورها في تعزيز الشمول المالي لا يزال غير مستغل بشكل كامل وبهذا يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في مجموعة من الدول الإسلامية؟**

-ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف يمكن تعزيز الشمول المالي من خلال سهولة الوصول للخدمات المالية الإسلامية بالدول الإسلامية؟

-كيف يمكن تعزيز الشمول المالي من خلال تفعيل استخدام الخدمات المالية الإسلامية بالدول الإسلامية؟

- كيف يمكن تعزيز الشمول المالي من خلال تنويع الخدمات المالية الإسلامية بالدول الإسلامية؟

2-فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية المذكورة والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

-يساهم انتشار الفروع الإسلامية والصراف الآلي في تسهيل الوصول للخدمات المالية الإسلامية بالدول محل الدراسة.

-تساهم البطاقات الالكترونية وفتح الحسابات البنكية وتنوع الصيغ التمويلية الإسلامية في تفعيل استخدام الخدمات المالية الإسلامية بالدول محل الدراسة

-تساهم مؤسسات الزكاة والوقف والتأمين التكافلي والتمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي بالدول محل الدراسة.

3-أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصناعة المالية الإسلامية التي تشهد تطوراً مستمراً في الآونة الأخيرة وموضوع الشمول المالي الذي يحظى باهتمام متزايد في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، في محاولة لتفعيل هذه الصناعة كمدخل لتعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل وصول واستخدام الفئات المهمشة ماليا إلى الخدمات الإسلامية وتنويعها حتى تلبي متطلبات مختلف هذه الفئات وتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية كالوقف والزكاة ومؤسسات التأمين والتمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي في مجموعة من الدول الإسلامية التي يعاني معظم سكانها من الفقر والتهميش المالي.

4-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية وكيفية تطبيقها في تقديم خدمات مالية مستدامة ومتوافقة مع الشريعة.

-دراسة تأثير الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول الإسلامية، مع التركيز على دورها في توفير الخدمات المالية للفئات المهمشة.

-تحليل تجارب بعض الدول الإسلامية في مجال الشمول المالي والصناعة المالية الإسلامية واستفادة الدول الأخرى منها.

-معرفة سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في بعض من الدول الإسلامية.

5-أسباب اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيارنا الموضوع إلى:

-بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، زاد الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية كبديل آمن وأكثر استقرارًا مقارنةً بالأنظمة المالية التقليدية، خاصةً في تعزيز الشمول المالي.

-إمكانية الصناعة المالية الإسلامية في تقليص الاستبعاد المالي حيث تواجه العديد من الدول الإسلامية، ومنها الجزائر نسب استبعاد مالي مرتفعة؛ ويعتبر التمويل الإسلامي حلاً ملائماً لتوفير خدمات مالية تتوافق مع الشريعة.

-تَوَجه حكومة الجزائر لإصدار تشريعات تدعم الصناعة المالية الإسلامية، والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية. بهدف جذب مختلف شرائح المجتمع ومختلف رؤوس الأموال الموجودة في السوق السوداء.

6-منهج الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراسة دور الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالدول الإسلامية. فهو المنهج الملائم لمثل هذه الدراسات، حيث تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** لوصف الوضع الحالي للصناعة المالية الإسلامية بمختلف مؤسساتها، والمفاهيم الخاصة بالشمول المالي وأبعاده. كما تم استخدام **المنهج التحليلي** لدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بالأثر الفعلي للصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي لمجموعة من الدول الإسلامية، كما تم استخدام المنهج المقارن لدراسة تطور الشمول المالي من خلال الصناعة المالية الإسلامية في كل من دولة ماليزيا، السعودية، العراق، السودان والجزائر. واستنباط أهم سياسات واستراتيجيات الصناعة المالية الإسلامية الفعالة في تحقيق الشمول المالي.

7-الدراسات السابقة

-الدراسات باللغة العربية:

دراسة بولمرج وحيدة، (2022-2023). "المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة فرحات عباس سطيف 01، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المنتجات البنكية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مع مقارنة بعض التجارب الدولية التي استخدمت هذه المنتجات كآلية لتحقيق الشمول المالي. توصلت الدراسة إلى أن المنتجات البنكية الإسلامية، مثل المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، يمكن أن تلعب دورًا فعالًا في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر، خاصة بين الفئات ذات الدخل المحدود، مما يعزز من مشاركتهم في النظام المالي. كما تم التأكيد على ضرورة تكييف هذه المنتجات بما يتناسب مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، مستفيدة من التجارب الناجحة في دول أخرى.

-دراسة **نعيمي رشيد، (2022-2023). "التمويل الأصغر الإسلامي كآلية لتعزيز الشمول المالي: دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل **دور** التمويل الأصغر الإسلامي كأداة لتعزيز الشمول المالي، خاصة بين الفئات ذات الدخل المحدود. عبر دراسة وصفية استكشافية، ركزت الأطروحة على كيفية تمكين التمويل الأصغر الإسلامي لهذه الفئات من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، مما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وتعزيز الإدماج المالي في الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر الإسلامي يقدم حلولًا ملائمة وفعّالة لهذه الفئات، مسلطًا الضوء على ضرورة تطوير إطار قانوني وتنظيمي يدعم انتشار هذه الأدوات المالية.

-دراسة **مصطفى عبد اللطيف وبوهريرة عباس (2020)، "تشخيص تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق الشمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية"، المجلد 3، العدد 1**، وتهدف إلى تحليل تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق تحقيق الشمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، مع تسليط الضوء على دور الخدمات المالية الإسلامية في دعم الشمول المالي. كما ركزت الدراسة على إمكانيات القطاع المالي الإسلامي لزيادة معدلات الشمول المالي في هذه الاقتصاديات، وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات المالية الإسلامية تشكل نموذجًا واعدًا لتلبية احتياجات الشمول المالي، خاصة في المجتمعات ذات الدخل المحدود، من خلال تقديم منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

-دراسة خلج آمنة وعبو عمر (2021)، "رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي: بالإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، ومصرف الراجحي السعودي، وبنك الأمل للتمويل الأصغر اليمني"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، العدد 05، تهدف إلى دراسة دور الرقمنة في خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية كوسيلة لتعزيز الشمول المالي الرقمي. ركزت الدراسة على تحليل أثر الرقمنة على الوصول إلى الخدمات المالية في ثلاثة بنوك إسلامية: بنك البركة في الجزائر، مصرف الراجحي في السعودية، وبنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن. وتوصلت الدراسة إلى أن الرقمنة وسيلة فعّالة لزيادة انتشار الخدمات المصرفية خصوصًا في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مما يعزز من الشمول المالي الرقمي ويدعم تقديم الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع.

-دراسة رامي يوسف عبيد، (2019)،"أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية"، ورقة بحثية صادرة عن صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. كما ركزت الدراسة على كيفية تعزيز فرص الوصول إلى التمويل من خلال هذه الخدمات المالية الإسلامية في الدول العربية. توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يوفر مجموعة من الحلول المصرفية التي تلبي احتياجات المشاريع المختلفة، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في زيادة الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

دراسة عبد الحليم عمار غربي، (2019)،"فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي"، مجلة بيت المشورة، العدد 10. تهدف الدراسة إلى استكشاف فجوة الشمول المالي والمصرفي في الدول العربية، مع التركيز على مساهمة القطاع المصرفي الإسلامي في تقليص هذه الفجوة. حيث سلطت الدراسة الضوء على التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي في المنطقة، مشيرةً إلى أن القطاع المصرفي الإسلامي العربي يمتلك إمكانات كبيرة لسد هذه الفجوة، خاصة بين الفئات التي لا تتعامل مع البنوك التقليدية. وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد آليات وممارسات متوافقة مع الشريعة الإسلامية قد يعزز من وصول الخدمات المالية إلى شريحة أوسع من المجتمع، مما يساهم في تحقيق الشمول المالي ودعم التنمية الاقتصادية في الاقتصادات العربية.

الدراسات الأجنبية:

-Qasim Mousa Abu EidA، and others، (2023). The Role of Financial Inclusion in the Stability of Islamic Banks, nternational Journal of Professional Business Review, Miami. Volume 8, Issue 4.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي، باستخدام البنوك الإسلامية وإبراز دور الشريعة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين الاستقرار المالي والشمول المالي في البنوك الإسلامية بحيث لا يمكن الوصول إلى الاستقرار المالي دون تحقيق الشمول المالي والعكس صحيح. وضرورة التعاون بين القطاعات الاقتصادية والمصرفية والبنوك المركزية لوضع استراتيجية شاملة للشمول المالي في البنوك الإسلامية مع الاعتماد على التقنيات الحديثة لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل التكاليف. والتأكيد على أهمية زيادة الوعي المالي في المجتمعات.

- Hassan El-Banna, (2021). Digital Financial Inclusion, Stability of Islamic Banking and Sustainable Economic Growth. Published by Istanbul University Press, Istanbul University Central Campus

تناولت الدراسة دور الشمول المالي الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال استقرار الخدمات المصرفية الإسلامية باستخدام بيانات اللوحة غير المتوازنة من خلال نشر أخطاء معيارية مصححة وتقنيات متغيرات أداة المربعات الصغرى ثنائية المرحلة. وتهدف الدراسة إلى التركيز على تأثير وتوقعات وتحديات الشمول المالي الرقمي وكيف يمكن للتطبيق السليم للشمول المالي الرقمي أن يحقق نموًا ماليًا مستدامًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على الشمول المالي الرقمي قد يضمن النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار داخل البنوك، وخاصة البنوك الإسلامية، وهي خطوة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- Iqbal ،Zamir and Mirakhor Abbas (2014) ، Financial Inclusion : The Islamic Perspective،IslamicFinance and Development, Journal of Islamic Business and Management, Volume 2, Issue1.

تناولت الدراسة دور الشمول المالي من منظور إسلامي كأداة لزيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر حيث تشير إلى وجود فجوة كبيرة في الوصول إلى الخدمات المالية خاصة في الدول ذات الأغلبية المسلمة إذ لا يزال 2.7 مليار شخص في الأسواق الناشئة دون وصول إلى هذه الخدمات الأساسية. وتؤكد الدراسة أن التمويل التقليدي لا يلبي احتياجات الفئات الأشد فقرًا لعدم توفر الضمانات الكافية، مما يحد من فرصهم في الحصول على التمويل. كما تركز الدراسة على مبادئ التمويل الإسلامي التي تعتمد على العدالة الاجتماعية والتكافل، حيث يوفر التمويل الإسلامي بدائل للتمويل التقليدي من خلال عقود المشاركة في

المخاطر، إلى جانب أدوات أخرى لإعادة توزيع الثروة مثل الزكاة والصدقات. وخلصت الدراسة إلى أن هذه الآليات تتكامل لتحقيق الشمول المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، حيث تقدم حلولًا شاملة لتوسيع نطاق الوصول المالي بما يساهم في الحد من الفقر والمساواة في المجتمع.

-Mohi El-Din Mohamed and others , (2012),The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries. Islamic Economic Studies. Vol. 20, No. 2

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال آليات عقود تقاسم المخاطر التي توفر بديلاً قابلاً للتطبيق للتمويل التقليدي القائم على الديون، والثاني من خلال أدوات محددة لإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع. وقد ركزت الدراسة على الفجوات الموجودة في دول منظمة التعاون الإسلامي في تطبيق التمويل المتوافق مع الشريعة، وضرورة استغلال هذه الأدوات لتعزيز الوصول إلى التمويل، وأوصت بضرورة تحسين البنية التنظيمية والمالية في الدول الإسلامية لتحقيق أهداف الشمول المالي والحد من الفقر وعدم المساواة.

-وتختلف دراستنا عن هذه الدراسات السابقة في شموليتها لدور كل الخدمات المالية الإسلامية في تفعيل الشمول المالي إضافة إلى دراسة واقعها في العديد من الدول الإسلامية والمتمثلة في ماليزيا، السعودية، السودان، العراق والجزائر. على خلاف الدراسات السابقة التي تناولت إما أحد المنتجات فقط أو دراسة دولة واحدة دون غيرها.

8-الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

-**الإطار الزماني** :تمت الدراسة في الفترة ما بين **2018-2023**، حيث ارتبطت بتحليل التقارير السنوية للمصارف الإسلامية خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى البيانات والإحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، فضلاً عن تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

-**الإطار المكاني** :شملت الدراسة **مجموعة من الدول الإسلامية: ماليزيا، السعودية، السودان والعراق**، بما في ذلك **الجزائر**، إذ تم التركيز على تحليل الشمول المالي في هذه الدول في إطار الصناعة المالية الإسلامية.

9-**هيكل الدراسة:**

-**الفصل الأول: الإطار النظري حول الصناعة المالية الإسلامية:** سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري للصناعة المالية الإسلامية من خلال استعراض الأسس والمفاهيم التي تقوم عليها، مع

التركيز على تطورها التاريخي بدءاً من مرحلة التنظير الفقهي إلى مرحلة التطبيق الفعلي في الأسواق المالية. واستعراض المبادئ الأساسية التي تحكم هذه الصناعة، مع توضيح الضوابط الشرعية التي تميزها وتضمن توافقها مع الأحكام الشرعية مما يجعلها تختلف عن الأنظمة المالية التقليدية.كما سيخصص الفصل لمناقشة المفاهيم الرئيسية في الصيرفة الإسلامية وكيفية التعامل مع التمويل والاستثمار وفقاً للمبادئ الشرعية، مع الإشارة إلى صيغ التمويل المختلفة التي يتم استخدامها في القطاع المالي الإسلامي، مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة وغيرها. ودور الأسواق المالية الإسلامية وأدواتها، مثل الصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحفيز النشاطات التجارية والاستثمارية. ودور مؤسسات الوقف والزكاة باعتبارهما من الركائز الأساسية التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تمثل هاتان المؤسستان أدوات فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتنمية المجتمعات الفقيرة، وبالتالي تعزيز التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني: مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: سنتناول في الفصل الثاني المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي وأبعاده الرئيسية ومفهوم الحرمان المالي الذي يشكل تحديًا رئيسيًا في العديد من الدول، كما سيتم التطرق إلى دور الشمول المالي الرقمي والذي أصبح جزءًا لا يتجزأ من الخدمات المالية الحديثة ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة في ظل التقدم التكنولوجي السريع. كما يركز الفصل على مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الربحي وأدوات إعادة توزيع الثروة.

الفصل الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي بالسعودية، ماليزيا، السودان والعراق، الجزائر: يستعرض هذا الفصل تجربة مجموعة من الدول الإسلامية في تطبيق الصناعة المالية الإسلامية وسبل تفعيلها لتعزيز الشمول المالي، من خلال دراسة مؤشرات بعد الوصول واستخدام الخدمات المالية الإسلامية، ويركز الفصل على دور التمويل الإسلامي في دمج الفئات غير المستفيدة من النظام المالي التقليدي عبر تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة مثل التمويل الأصغر، التكافل، التمويل الجماعي، والتكنولوجيا المالية الإسلامية. كما يستعرض دور هذه الأدوات في تحقيق النمو الاقتصادي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أهمية تفعيل التكنولوجيا المالية لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية والنائي

الفصل الأول

تمهيد

شهدت الصناعة المالية الإسلامية خلال السنوات الأخيرة تحولات جذرية وعميقة مكنتها من الظهور على الساحة المالية العالمية بقوة من خلال الاستحواذ على مستويات عالية من النمو، والاقبال المتزايد على هذه الخدمات التي توفر قنوات تمويل واستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمرجعية لها في جميع جوانب نشاطاتها، وخاصة بعد أن أثبتت جدارتها في مواجهة التقلبات الاقتصادية التي عاشها العالم منذ الازمة المالية العالمية والتي عصفت بالعديد من البنوك التقليدية على غرار البنوك الاسلامية، حيث عرفت بعدها الصناعة المالية الإسلامية انتشارا واسعا عبر مختلف الدول الإسلامية وغير الإسلامية، كنموذج فريد ومبتكر يجسد تلازما بين الاعمال المالية والقيم الإسلامية و قدرتها على توفير حل مالي مستدام، يلبي احتياجات المجتمعات مع الامتناع عن الفائدة الربوية والسعي نحو تحقيق الأرباح بطرق وأساليب ومنتجات مالية مبتكرة شرعية وتبني نهج شفاف ومسؤول.

-سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الصناعة المالية الإسلامية من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات حول المالية الإسلامية

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المصارف الإسلامية

المبحث الثالث: الأسواق المالية الإسلامية ومؤسستا الزكاة والوقف

المبحث الأول: أساسيات حول المالية الإسلامية

عندما نبحث عن تعريف علم المالية، سنجد عشرات التعريفات المختلفة التي تعكس فهماً دقيقا لطبيعة هذا المجال وأهدافه، وهي تجتمع في غالبها على أنه فرع من علم الاقتصاد (Economics) يتم من خلاله تخصيص الموارد المالية وإدارتها وطرق الاستحواذ والاستثمار ويتعامل مع الموضوعات ذات العلاقة بالنقود والأسواق المالية وغيرها.ورغم أن علم المالية كان مندمجاً في علم الاقتصاد، بحيث يصعب إلى يومنا هذا تمييز ما هو مالي بحت ضمن علم الاقتصاد، إلا أنه مع مرور الوقت وتراكم الخبرات والأفكار والنظريات في مجاله تكونت ملامح علم المالية وصار مستقلا عن الاقتصاد، ومع ذلك مازال الاقتصاد يشكل عمود الأساسي للعلوم المالية، حيث يؤثر كل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي على القرارات المالية والنتائج المالية في كل المستويات.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي

تعتبر المالية الإسلامية نظامًا شاملًا يغطي العديد من المجالات المالية والاقتصادية، مثل الصيرفة والتمويل والاستثمار وغيرها، كما يتم تحقيق هذا النظام من خلال تطبيق مجموعة من المفاهيم والأدوات المالية التي تتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم المالية الإسلامية

يعد مفهوم المالية الإسلامية إطارًا فريدًا ينظم المعاملات المالية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحظر الربا (الفائدة) وتحفز على العدالة والمساواة. وتستند المالية الإسلامية إلى مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، وتقاسم المخاطر، والتعاملات المدعومة بالأصول لتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي.

أولا: تعريف المالية الإسلامية: (Islamic Finance)

سنجد صعوبات كثيرة في إيجاد تعريف متفق عليه لعلم المالية الإسلامية، بل قد تبحث أحيانا في كتاب بعنوان (المالية الإسلامية) أو (التمويل الإسلامي) لكن لا تجد في طول الكتاب وعرضه تعريفا واحدا لعلم المالية الإسلامية، وينقلك المؤلف من فقه المعاملات المالية إلى العقود المالية وإلى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية دونما أي توقف عند أهم ما يفترض أن يعرفه الكتاب، وهو تعريف مصطلح (المالية الإسلامية).

حسب صندوق النقد العربي يرى أن مصطلح (المالية الإسلامية) له: معنى واسع ومعنى ضيق: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 7)

-**المعنى الواسع للمالية الإسلامية**: هي تقديم ثروة عينية أو نقدية سواء كان قصد التمويل والاستثمار أو كان قصده التبرع، مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية، ويمكن تعريفها أيضا على أنه إعطاء المال (بمفهومه الشرعي) عن طريق عقود التمويل الإسلامي والتي تشمل عقود التبرع وعقود الاستثمار. ويتضح مما سبق أن التمويل الإسلامي بمعناه الواسع يشمل التمويل الخيري بأنواعه والتمويل الربحي.

-**أما المعنى الضيق للمالية الإسلامية:** فهو نفسه ما يمكن التعبير عنه بعلم الإدارة المالية الإسلامية الذي يعتبر فرع من فروع علم الاقتصاد الإسلامي، يهتم بدراسة أفضل الوسائل للحصول على الأموال اللازمة وأفضل الوسائل لاستخدام هذه الأموال لتحقيق أهداف المنظمة.

ثانيا: أقسام المالية الإسلامية:

هنا يثار التساؤل حول المالية الإسلامية أهي جزء من علم الاقتصاد الإسلامي أم هي فرع عن علم المالية التقليدية. ونرى وجهة النظر الأولى أن المالية الإسلامية هي أحد فروع علم الاقتصاد الإسلامي، وهي نظرة تماثل رأي الفكر الاقتصادي التقليدي القائل بأن علم المالية استقل حديثا عن علم الاقتصاد وعليه إذا كان علم الاقتصاد الإسلامي هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك الفرد في المجتمع الإسلامي المتعلقة باستعمال الموارد النادرة وتوزيعها واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات في إطار سعي المجتمع نحو تحقيق العبودية لله عز وجل ومرضاته، وعليه فإن علم التمويل الإسلامي (أو علم المالية الإسلامية) يختص بجانب واحد وهو جانب المال. أما وجهة النظر الثانية، فهي ترى أن علم المالية الإسلامية علم حديث انبثق عن علم المالية التقليدية، كما أن عليه أن يستفيد من النظريات المالية التقليدية وأن يجاريها بشرط أن يحتفظ بخصوصياته التي تجعل منها فرعا عن علم المالية أكثر منه علما مستقلا بذاته. والذي نراه أن علم المالية الإسلامية (أو المعنى الضيق للتمويل الإسلامي) هو فرع من علم الاقتصاد الإسلامي ويستمد منه أسسه ويستند عليها، (قندوز ع.، 2019، صفحة 18)

الشكل رقم(1-01): أقسام المالية الإسلامية

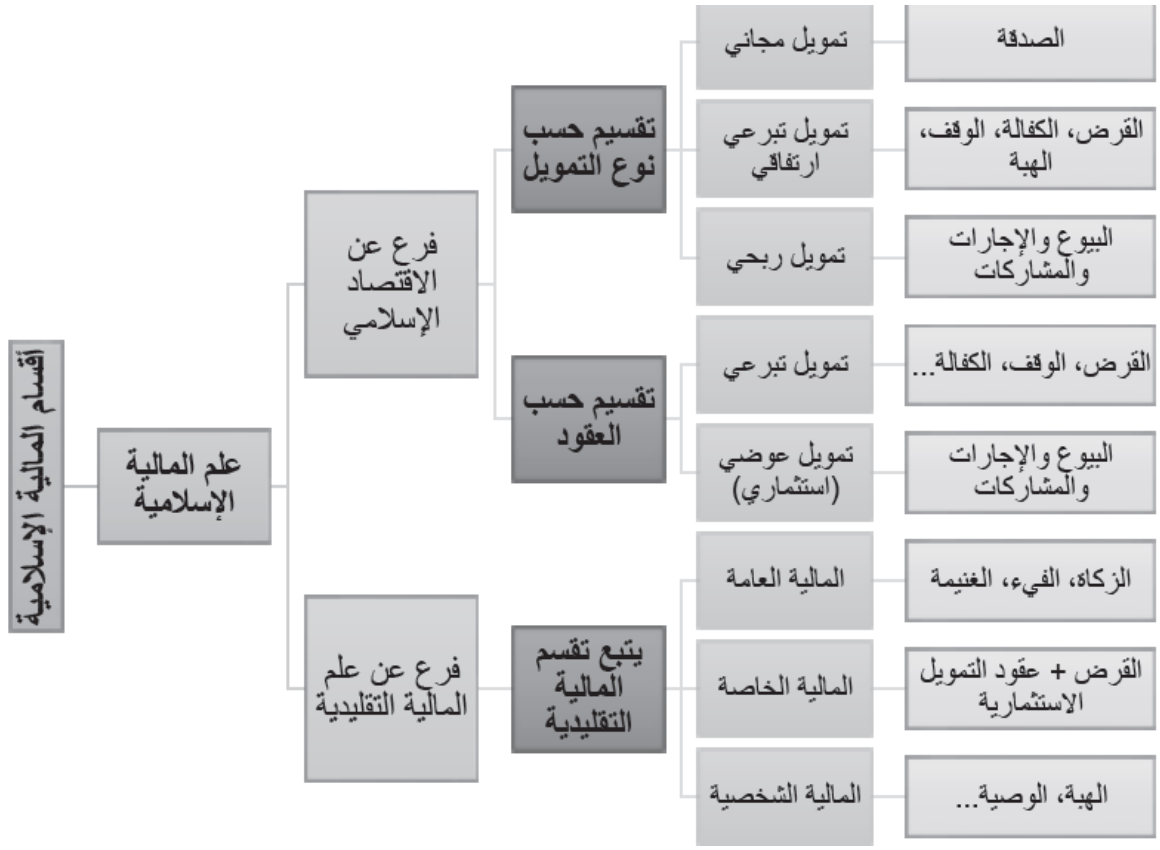

المصدر: قندوز عبد الكريم أحمد. (2019). المالية الإسلامية. صندوق النقد العربي. الإمارات العربية المتحدة. ص 51

الفرع الثاني: المال والتمويل في الاقتصاد الإسلامي

يشكل المال والتمويل في الاقتصاد الإسلامي عنصرين أساسيين في النظام المالي الذي يعتمد على الشريعة الإسلامية، حيث يُنظر إلى المال كأداة للتبادل وتنمية الثروات بما يتماشى مع مبادئ العدالة والتوزيع المتوازن. ويركز التمويل الإسلامي على توفير الوسائل المالية التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون المساس بالأخلاقيات أو فرض عبء على الأطراف المشاركة.

أولا: المال في الاقتصاد الإسلامي

يعتبر المال في الاقتصاد الإسلامي وسيلة للتبادل وتسهيل المعاملات، ويُنظر إليه كأداة لتنمية الثروات وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. ويتسم المال في هذا النظام بأبعاده الأخلاقية التي تركز على تجنب الربا وتعزيز المعاملات المبنية على الشفافية والمشاركة في المخاطر.

1-مفهوم المال في الاقتصاد الإسلامي: يمكن تعريف المال لغة واصطلاحا كالآتي: (بورقبة ، 2013، صفحة 24)

- **المال لغة:** ويعني اسم للقليل والكثير من المقتنيات.

- **المال اصطلاحا:** ويعني ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة.

-المال هو عنصر ضروري من ضروريات الحياة والمعيشة التي لا غنى للإنسان عنها، وهو يشمل كل شيء له قيمة مادية ومنفعة حسب العرف السائد .بالمال يشبع الإنسان حاجاته الأساسية المتمثلة في قُوته ومشربه وملبسه ومسكنه وترحيله ...إلخ .والمال يعتبر من مقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء، بل من ضمن الضروريات الخمس (أو الكليات الخمس) الواجب حفظها والمتمثلة في :الدين – النفس – العقل – النسل – المال.

يعتبر المال في المنظور الإسلامي مجرد وسيط للتبادل ومخزنا للقيمة فقط، يستخدم للحصول على السلع والخدمات والأصول وتقييمها حسب ضوابط الشريعة الإسلامية ومقاصدها. في حين أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يعتبر المال، بالإضافة إلى كونه وسيطا للتبادل ومخزنا للقيمة، سلعة متداولة، وبالتالي يسمح للبنك التقليدي بأن يؤجر النقود بأعلى من قيمتها عندما يمنح القروض ويستفيد من الفرق ما بين القيمة الاسمية والقيمة المستردة من المقترض، وكذلك بإمكانه أن يستأجر النقود ويدفع زيادة مقابل ذلك عندما يقوم المتعاملون بإيداع النقود لديه. (علمي، 2022)

2-أنواع المال في الاقتصاد الإسلامي: الإسلام لا يعتبر كل مال صالح، بل من الأموال ما لا يباح الانتفاع به للمسلم والمال في الإسلام نوعان هما: (قندوز ع.، 2019، صفحة 19)

-مال متقوم :وهو المال الذي اعترف الشرع بقيمته الذاتية ويباح الانتفاع به وهو مال محترم مصون ومن تعدى عليه غرم وألزم بقيمته وتعويضه.

-مال غير متقوم :وهو ما لا يباح الانتفاع به للمسلم ولا يجوز له تملكه وادخاره وذلك مثل الخمر والخنزير ونحوهما، وملكية المسلم لهذا المال غير محترمة ولا مصونة ولا غرامة على من أتلفه في يده ولا حماية له في الشرع الإسلامي ولا يباح هذا المال إلا في حالات العسر والضرورة الملحة.

ثانيا: التمويل في الاقتصاد الإسلامي

التمويل في الاقتصاد الإسلامي هو نظام مالي يستند إلى مبادئ الشريعة التي تحظر التعامل بالفائدة وتدعو إلى العدالة والمساواة في المعاملات المالية. يعتمد هذا النظام على آليات مثل المشاركة في الأرباح والخسائر، والتمويل القائم على الأصول، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

1-مفهوم التمويل الإسلامي: هو قيام شخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التبرع أو على سبيل المنفعة التبادلية بين الطرفين من أجل استثماره قصد الحصول على أرباح تقسم بينهما بنسبة معلومة تم الاتفاق عليها مسبقا وفقاً لطبيعة العمل ومساهمة كل واحد منهما، أو بعبارة أخرى هو تقديم ثروة عينية كانت أم نقدية من طرف أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي من أجل إدارتها والتصرف فيها في إطار مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. (بورقيبة، 2013، صفحة 33)

- **ويعرف الدكتور منذر قحف التمويل الإسلامي بأنه:** تقديم تمويل عيني أو معنوي قصد الاسترباح إلى شخص آخر يحتاجها ويتصرف فيه لقاء عائد تبيحه أحكام الشرعية الإسلامية. (أبو العز، 2016، صفحة 08)

- **وعرفه محمد البلتاجي** على أنه: تقديم ثروة عينية أو نقدية إلى المنشآت المختلفة عن طريق صيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (سبع و قويدري، 2018، صفحة 278)

2-قواعد التمويل الاسلامي: ويقصد بها القواعد التي تحكم العمليات التمويلية بمختلف الصيغ المنبثقة من فقه المعاملات في الشريعة الاسلامية وهي: (بواحمد و بن ققدور، 2022، صفحة 85)

- **قاعدة التملك:** فالتملك هو الذي يعطي الحق للمالك في الزيادات المتولدة عن الشيء المملوك سواء كانت هذه الزيادات بفعل عوامل طبيعية أو باجتهاد المالك أو بعوامل الطلب والعرض في السوق، كما تتبنى هذه القاعدة قاعدتين أساسيتين هما: الخراج بالضمان والغرم بالغنم.

-**قاعدة الواقعية:** وتعني هذه القاعدة معاملة الاشياء على طبيعتها في أرض الواقع وتقتضي الواقعية قاعدتين فرعتين هما: أن يكون الشيء المملوك قابل للنماء بطبيعته، والقاعدة الثانية هي ارتباط عائد العملية التمويلية بنتائجها الحقيقية أي لا يحق لصاحب المال إلا ما تحقق من استثمار هذا المال.

- **قاعدة التمويل من خلال السلع والخدمات:** أي أن العملية التمويلية يجب أن تمر عبر السلع والخدمات، سواء في انتاجه عن طريق المشاركات أو في تداولها عن طريق البيوع والإجارة

الفرع الثالث: أقسام وخصائص التمويل الاسلامي

يمثل التمويل الإسلامي منظومة متعددة الأقسام والآليات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتميز هذه الأنظمة بخصائص أساسية تتضمن العدالة، والمشاركة في المخاطر، والابتعاد عن المعاملات المحرمة مثل الربا، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

أولا: أقسام التمويل الإسلامي:

نقصد بأقسام التمويل الإسلامي مجموعة المصادر التمويلية التي أقرتها الشريعة الإسلامية والمبنية على أحكامها ومبادئها وخصوصياتها، وتشتمل على عدة صيغ لاستخدام المال واستثماره بالطرق المشروعة و يقسم التمويل الإسلامي إلى ثلاثة أقسام كما يلي: (قندوز و قعلول ، 2020، الصفحات 9-10)

-**التمويل القائم على البر والإحسان (التكافل):** ويقوم هذا الأسوب على أساس تمليك المنفعة بدون عوض، أو على أساس التنازل عن منفعة شيء مباح دون عوض، وتنطوي بدورها على تمويل تبرعي ينحصر في القرض الحسن، الجعالة، الوقف، الهبة.

-**التمويل المجاني**: المقصود به الفرائض، والمتمثل في فريضة الزكاة وهو تمويل مجاني ومصدر إلزامي أقرته الشريعة الإسلامية، إضافة إلى أموال الصدقات والهدف من هذا الأسلوب ليس التمويل في حد ذاته وإنما يهدف إلى إقامة الفرائض والتكافل والتضامن الاجتماعي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المسلمة.

-**التمويل الاستثماري أو الربحي:** يشتمل التمويل الاستثماري على عدة أساليب لاستخدام المال واستثماره بالطرق المشروعة سواء بتعاون المال مع المال، أو المال مع العمل، وللإشارة فان هذه الصيغ تعتبر صيغ تجارية كانت مستخدمة منذ القدم وأوجدت هذه الأدوات الاستثمارية كبدائل لصيغة التعامل بالفائدة الربوية.

الشكل رقم(1-02): أقسام التمويل الإسلامي

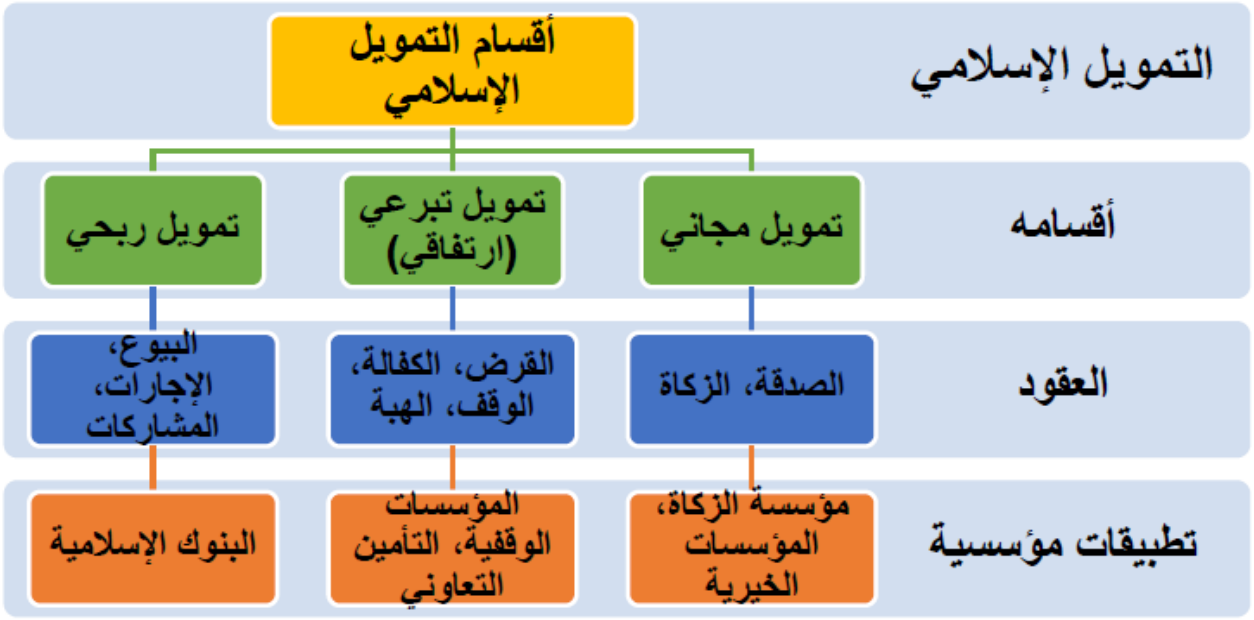

المصدر: قندوز عبد الكريم أحمد، قعلول سفيان حمده. (2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق. دراسات معهد التدريب وبناء القدرات. صندوق النقد العربي. العدد 01. ص10

ثانيا: خصائص التمويل الإسلامي:

تنبع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام إلى المال، وهي أن المال هو في الأساس مال الله وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف في هذه الأرض ويجب عليه أن يسير هذا المال وفقا لأوامر الله ومقاصده، ووفقا لهذا الأساس سوف نعرض أهم الخصائص المتعلقة بالتمويل الإسلامي: (سبع و قويدري، 2018، الصفحات 222-221)

- استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، وتعد الخاصية الاولى والرئيسة للمصرف الإسلامي. ذلك ان المصارف الإسلامية تعتبر الفائدة ربا، والربا حرمها الاسلام وشدد في تحريمها، وأقر العمل بقاعدة تقاسم الربح والخسارة؛

- التمويل في جميع الصيغ يرتبط بالجانب الحقيقي للاقتصاد، أي توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي، الذي يهدف إلى مزج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات وقدرات المجتمع وموارده؛

- يرتبط عائد الممول في المشاركات بنتيجة المشروع محل التمويل، وفي حالة فشل المشروع وعدم قدرته على تحقيق قيمة مضافة للمجتمع لا يحقق الممول أي قيمة مضافة، خلافا عن الممول الربوي، حيث يتاح له الحصول على عوائد مالية لا تقابلها قيمة حقيقية من سلع وخدمات للمجتمع؛

- العمل والاستثمار في الاوجه الحلال، ومعناه الالتزام بالعمل والاستثمار الحلال والابتعاد عن كل ما هو حرام فلا يجوز مثلا تمويل انتاج السلع والخدمات المحرمة كالخمور ولحم الخنزير، والملاهي ولعب القمار وغيرها، وبدلا من ذلك الاستثمار في نشاطات تشبع حاجات المجتمع المسلم.

الجدول رقم (1-01): أهم الفروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

التمويل الاسلامي	التمويل التقليدي
تحريم الفائدة أخذا وعطاء	تعتمد بشكل أساسي على الفائدة
يقدم تسهيلات مالية اجتماعية واقتصادية	يقدم تسهيلات مالية
التشديد على الكفاءة الاجتماعية والأخلاقية والمالية	التشديد على الكفاءة المالية
التشديد على البعد الأخلاقي	تقييد البعد الأخلاقي
لاتزال إدارة المخاطر والمحاسبة وأنشطة أخرى قيد التطوير	تنظيم عالي المستوى في إدارة المخاطر والمحاسبة والمعايير الاخرى
لاتزال التشريعات الساندة تحت التطوير مع جود العديد من التشريعات في ظل دائرة الشك	وجود قائمة من التشريعات للتعامل مع الأمور القانونية
تطور سوق الأدوات المالية والمصرفية	تطور عالي في سوق الأدوات المالية والمصرفية
عدم وجود سوق نقدي إسلامي	وجود سوق نقدي تقليدي
عدم وجود سوق ما بين المصارف للحصول على أموال	وجود سوق متطور للإقراض ما بين البنوك للحصول على أموال
عدم وجود سوق ثانوي للأوراق المالية	وجود سوق ثانوي للأوراق المالية
عدم وجود سوق نقدي قصير الأجل	وجود سوق نقدي قصير الأجل

المصدر: عبير فوزان العبادي. 2015.إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي. ط01.دار الفكر للنشر والتوزيع. عمان. ص31

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للصناعة المالية الإسلامية

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية واحدة من المجالات المالية الفريدة التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية تعكس رؤية مستدامة وأخلاقية في مجال التمويل ويقوم هذا القطاع بتوفير خدمات مالية استثمارية تلبي متطلبات الافراد والمؤسسات مع التركيز على تحقيق الربح بطرق تتجنب الربا وتعتمد على مبادئ العدالة والمشاركة في المخاطر.

الفرع الأول: مفهوم ومبادئ الصناعة المالية الإسلامية

تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في مجموعة من الأنظمة المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية والتي تهدف إلى توفير حلول مالية مبتكرة، قائمة على مجموعة من المبادئ تستهدف تحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

أولا: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية

مؤخرا تكرر مصطلح الصناعة المالية الإسلامية في الأدبيات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي بشكل عام، والمالية الإسلامية بمختلف محاورها بشكل خاص، دون بيان دقيق يوضح معناها. إلا أن الكثير من المراجع التي تناولت مفهوم الصناعة المالية الإسلامية تم تعريفها على أنها: تحقيق ثروة عينية أو مالية بطرق مشروعة عن طريق الربحية القائمة على عقود المعاملات المتنوعة في الأسواق المالية والتأمين التكافلي، صناديق الاستثمار الإسلامية، التي تهدف إلى الربح المشروع. إلى جانب قطاع الزكاة والوقف اللذان يتميزان بخصوصية تشريعية مختلفة". (العبيدي، 2021)

- وفي تعريف أخر نقصد بالصناعة المالية الإسلامية: كل المعاملات المالية التي تتم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية والمتمثلة أساساً في كل من الصكوك الاسلامية، والصناديق الاستثمارية والتأمين التكافلي في المصارف الاسلامية، والأسواق المالية الإسلامية، (أصغير، 2020، صفحة 19)

-كما عرفها الدكتور عبد الهادي السبهاني: بأنها عملية تطويرية وإبداعية لأدوات التمويل التي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الالتزام بمبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية بهدف تلبية حاجيات تمويلية تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. (جدي، 2015، صفحة 221)

الشكل رقم(1-03): نسبة مساهمة بعض الدول في الصناعة المالية الإسلامية

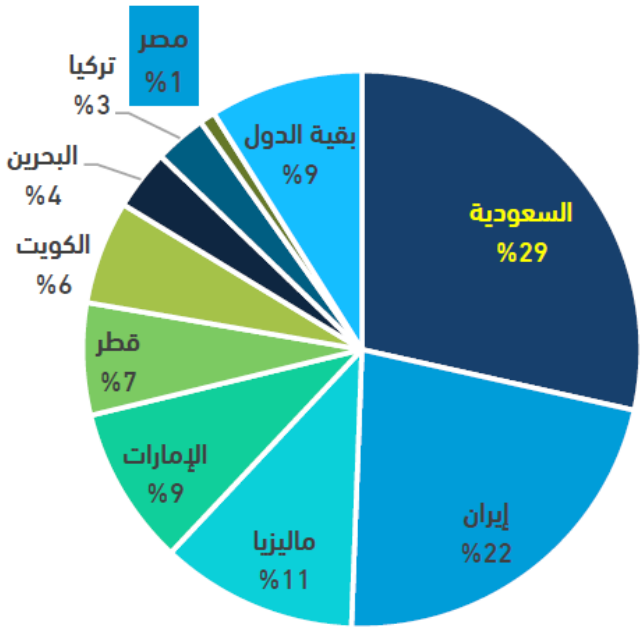

المصدر: صندوق النقد العربي. (2022). نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية. العدد 03.ص06

يلاحظ من خلال الشكل نسب مساهمة بعض الدول في الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2021، حيث كانت السعودية واحدة من أكبر المساهمين في صناعة التمويل الإسلامي على مستوى العالم، بنسبة قدرت ب 29% لكن لم تكن هي الدولة التي حققت أعلى نسبة في كافة المجالات. بناءً على التقارير العالمية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية في 2021، مقارنة بدول أخرى، وعلى الرغم من أن السعودية كانت رائدة في مجال الصكوك، تعتبر ماليزيا أكبر سوق للصكوك الإسلامية في العالم بحلول عام 2021. حيث تمتلك ماليزيا بنية تحتية متطورة وخدمات مالية إسلامية متكاملة.وكانت نسبة مساهمتها 11%، أما الإمارات، وخاصة دبي، تواصل تعزيز مكانتها كمركز رئيسي للتمويل الإسلامي في منطقة الخليج، مع شركات ومؤسسات مالية إسلامية بارزة مثل بنك دبي الإسلامي ومجموعة الإمارات الإسلامية.وكانت نسبة مساهمتها9%، بالمقابل نجد دول تملك نسب ضعيفة جدا وذلك لعدة عوامل اقتصادية وسياسية وضعف البنية التحتية كمصر التي حازت على أضعف نسبة قدرت ب 1%

-تشمل الصناعة المالية الإسلامية على أربعة قطاعات رئيسة هي: **قطاع المصرفية الإسلامية** الذي يحتوي على المصارف الإسلامية، وفروعها، والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية .**وقطاع التكافل** حيث يقوم على التعاون المشترك بين مجموعة من الأفراد لتغطية الخسائر، وجاء ليؤدي نفس وظيفة التأمين التجاري. **قطاع الأسواق المال المتوافقة مع الشريعة**. بحث تشبه أسواق المال التقليدية غير أنها لا تقبل إلا

المعاملات التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، يشمل القطاع الرابع والأخير **المؤسسات المالية غير المصرفية** التي تؤدي دوراً اقتصادياً وماليا لصالح المجتمع كمؤسسات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة، مؤسسات التمويل العقاري، مؤسسات إدارة الأوقاف، ومؤسسة الزكاة. (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 5)

الشكل رقم (1-04): القطاعات الرئيسية للصناعة المالية الإسلامية

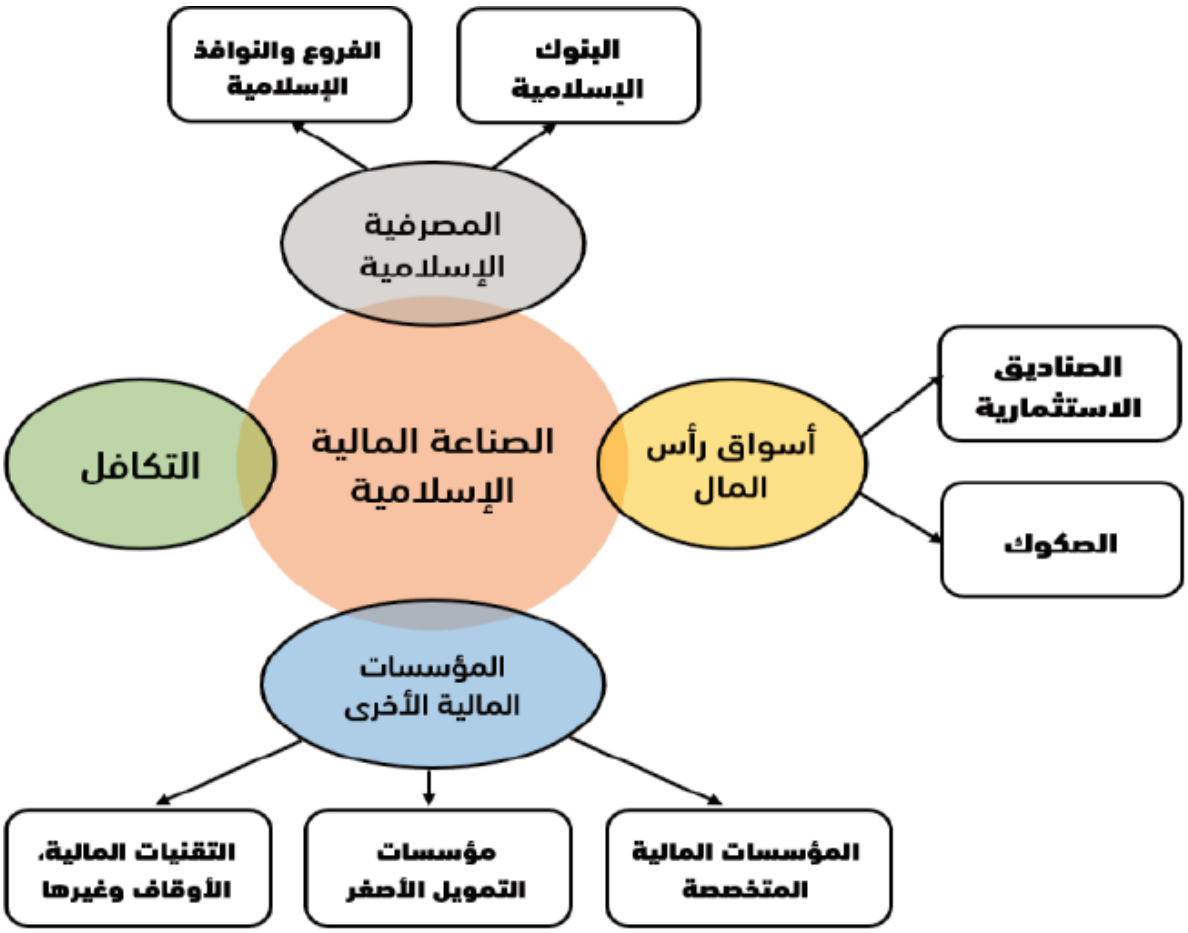

المصدر: قندوز عبد الكريم. (2022). مؤسسات التمويل الإسلامي. سلسلة كتيبات تعريفية. صندوق النقد العربي. العدد 28.ص 08.

كما تقوم الصناعة المالية الإسلامية على مجموعة من المقومات والقواعد كالاتي: (أصيف و بلحمري، 2019، صفحة 5)

- القيام بهندسة المنتجات التمويلية بما يحقق أهدف التمويل الإسلامي؛

- تخفيض التكاليف يعتبر معيارا لكفاءة المنتجات والخدمات المالية المصرفية الإسلامية؛

- أن تكون صناعة المنتجات المالية قائمة على الإبداع وابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، وليست استنساخا للمتداول في الصناعة المالية المصرفية التقليدية؛

- المشاركة أساساً لاستحقاق العائد (الربح)؛

- الإدارة الفعالة والمشاركة العادلة لمختلف مخاطر منتجات التمويل الإسلامي؛

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية في صناعة المنتجات المالية الإسلامية.

ثانيا: مبادئ الصناعة المالية الإسلامية:

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على مجموعة من المبادئ أهمها: (فروخي، 2022، صفحة 99)

-**مبدأ التوازن:** يقتضي العمل بهذا المبدأ تحقيق العدالة والتوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التمويلية والاستثمارية من أجل خلق توافق بين النشاط الربحي في الرأس مالية والنشاط غير الربحي في الاشتراكية

-**مبدأ التكامل:** إن أساس التمويل الإسلامي هو ارتباطه بالإنتاج الحقيقي، حيث أن النقود يجب أن تنقلب إلى سلعة أو منفعة أي وجود تكامل بين الاقتصادين النقدي والعيني وهي المعادلة التي تقوم عليها تقريبا كل صيغ التمويل والاستثمار أي حدوث تبادل حقيقي، وليس مجرد مبادلة نقد بنقد المنافي لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى توليد قيمة مضافة وثروة حقيقية في المجتمع.

-**مبدأ الحل:** ينص هذا المبدأ على أن الأصل في المعاملات الحِل والمشروعية، إلا إذا خالفت نصًا شرعيًا، ويقتضي بأن دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية هو الأهم، بما أن دائرة الحرام تتميز بضيقها على عكس دائرة الحلال .وتعد هذه القاعدة الأساس في فهم وتطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

-**مبدأ المناسبة:** يقوم هذا المبدأ على ضرورة تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون العقد مناسب وملائم للنتيجة المطلوبة من المعاملة، أي ملائمة الشكل مع المضمون، وتوافق الوسائل مع المقاصد .والعمل بقاعدة" **العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني** "التي تعني الالتزام بالمعنى والمقصود إذا كان ذلك ينافي اللفظ.

الفرع الثاني: الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية

شاهدنا في السنوات الأخيرة تأسيس العديد من المؤسسات الدولية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية التي تعكس عالمية هذه الصناعة حيث تساهم في توسيع حدود الثقة والمصداقية والشفافية التي تتمتع بها

الصيرفة الإسلامية ولا سيما على مستوى الدول والحكومات والبنوك المركزية مما سيدعم تطور وانتشار هذه الصناعة. (بوشول و جرمون، 2019، صفحة 5)

وقد تخصصت كل مؤسسة من المؤسسات الداعمة في تقديم مهام محددة على النحو التالي:

الجدول رقم(1-02): الهيئات الدولية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية

AAOIFI	**هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**
	اصدار المعايير الشرعية والمحاسبية لتنظيم استخدام القوائم المالية
CIBAFI	**المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية**
	نشر الوعي وحماية صناعة الخدمات المالية الإسلامية
IFSB	**مجلس الخدمات المالية الاسلامية**
	اصدار المعايير الرقابية والاشراف، وتطوير آليات ادارة المخاطر
IIRA	**الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف**
	تقييم أداء وكفاءة المؤسسات المالية وتصنيفها ائتمانيا وشرعيا
IILM	المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة
	إدارة سيولة المؤسسات المالية الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية
ICRA	**المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم**
	فض المنازعات من خلال عمليات المصالحة والتحكيم
IIFM	**السوق المالية الإسلامية الدولية**
	وضع المعايير لسوق رأس المال والمصادقة على الأدوات المالية المتداولة

المصدر: خوجة عز الدين. 2013. الموسوعة المسيرة للمعاملات الاسلامية، **النظام المصرفي الاسلامي**.ط01. الامتثال للمالية الاسلامية. سنر المسلك، تونس.ص42.

-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): تأسست بموجب اتفاقية موقعة من قبل عدد المؤسسات المالية الإسلامية في أول صفر 1410هـ الموافق ل 26 فيفري 1990م بالجزائر، وقد تم تسجيلها في 11 رمضان 1411هـ الموافق ل 27 مارس 1991م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات

شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح. لها منجزات مهنية بالغة الأثر، أصدرت 100 معيار في مجال المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحكومة، إضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها المصارف والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها ارشادية إلزامية، وتحظى الهيئة بدعم من المؤسسات العضوة، منها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية لأكثر من 45 دولة. لها **مجلس شرعي** بعشرين عضوا من أشهر العلماء والفقهاء في العالم الإسلامي، وتتجاوز عضوية الهيئة 155 مؤسسة مالية من أكثر 40 دولة، وقد أصدرت الهيئة ثلاثين معيارا شرعيا لجميع المنتجات الإسلامية، بالإضافة إلى معايير محاسبية إسلامية. (بن سعدية و زيدان، 2020، صفحة 571) **ومن بين أهم أهدافها**: (خوجة، 2013، صفحة 43)

-تطوير فكر المحاسبة والمراجعة و الحوكمة التي تخص الأنشطة المصرفية ذات العلاقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر هذا الفكر وتطبيقاته عن طريق التدريب، وعقد الندوات، وإصدار النشرات الدورية، وإعداد البحوث؛

-التوفيق بين الإجراءات والمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية من خلال عملية الإصدار والمراجعة والتعديل والتفسير من أجل تمكين الجهات المختلفة من إجراء المقارنات المفيدة؛

-إعداد وإصدار المعايير الشرعية لعمليات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والعمل على توفير الضوابط والأحكام الشرعية الأساسية التي يجب إتباعها في تطبيق وتنفيذ مختلف المعاملات المصرفية؛

-تحقيق تطابق وتقارب في المعاملات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب وعدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات وذلك بإعداد وإصدار معايير ومتطلبات شرعية لصيغ الاستثمار والتمويل والتأمين وتفسير ها.

-**المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية (CIBAFI)**: تم تأسيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية سنة2001م، بالبحرين، يعتبر هذا المجلس منظومة دولية يضم 120 مؤسسة مالية تعمل في 32 دولة، كما يهدف المجلس العام إلى تعزيز وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ودعم السياسات والنظم الرقابية للمؤسسات المالية، وتشمل مساهمات المجلس في إصدار معايير ومبادئ ارشادية تنظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وكذا اصدار قانون العمل المصرفي الذي يتناول مختلف أنشطة وأعمال المصارف الإسلامية الرقابية والتنظيمية وحتى الإدارية منها، إضافة إلى تحديد علاقة المصرف الإسلامي

بالبنك المركزي وأيضا جوانب التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي. (صالحي و براني، 2019، صفحة 9)

-**مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):** هو هيئة دولية تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، سوق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي)، يقدم مجلس الخدمات المالية الإسلامية عدة أبحاث تتعلق بالصناعة، وينظم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الاهتمام بهذه الصناعة، وقد صدر قانون عام 2002م في ماليزيا يقر بتحويل المجلس إلى منظمة دولية ذات امتيازات خاصة، وافتتحت أعماله في نوفمبر 2002م، ركز المجلس أيضاً على تنمية وتطوير أدوات وصكوك إدارة المخاطر الإسلامية من خلال التدريب على البحوث والمساعدة التقنية. (نصبة و عاشور، 2017، صفحة 239)

-**الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA):** تم تأسيس الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في سنة 2000م و يقع مقرها في البحرين حيث شارك في تأسيها العديد من مؤسسات التصنيف الائتماني للمصارف الاسلامية، بحيث تساهم الوكالة في تصنيف المؤسسات المصرفية الإسلامية (العامة والخاصة) والأسواق الماليةمنها كتصنيف **[السيادة و الائتمان، تصنيف الصكوك، التصنيف المالي للمصارف الاسلامية ومؤسسات التكافل تصنيف الجودة الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية]** ،كما تعمل أيضا على تعزيز وتطوير منتجات النشاط المصرفي الإسلامي ومدى توافقها مع أحكام الشريعة ، والاهتمام بالبنية الأساسية للأسواق المالية الاسلامية حتى تتمكن من تقدير حجم المخاطر التي يمكن ان تواجهها. (صالحي و براني، 2019، صفحة 10)

-**مركز إدارة السيولة المالية (IILM):** هو عبارة عن شركة مساهمة تأسست في البحرين عام 2002، حصلت على ترخيص للعمل كمصرف استثماري إسلامي يهدف إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها في الاستثمارات القصيرة ومتوسطة الأجل التي تكون وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ويعمل أيضا على معالجة مشكلة زيادة أو نقص السيولة باستخدام صكوك الاستثمار واعداد خطط استراتيجية لإدارة وموازنة مواد واستخدامات المصرف. والعمل على تعزيز التعاون الدولي لبناء بنية تحتية قوية لإدارة السيولة على جميع المستويات الوطنية والدولية، وتحقيق الاستقرار المالي. (قنطقجي و أمنازي ، 2006، صفحة 36)

-**المركز الاسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم (IICRA):** هو مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية أسست سنة 2005م مقره في الإمارات العربية المتحدة، وذلك بموجب اتفاقية دولية بين البنك الإسلامي للتنمية، والمجلس العام للبنوك، والمؤسسات المالية الإسلامية، بدأ نشاطه فعليا في سنة 2007م، يهدف المركز الدولي

للمصالحة والتحكيم إلى الفصل في المنازعات المالية التي تنشأ بين مختلف المؤسسات المالية أو بينها وبين عملائها، مع مراعات أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في عملية التحكيم بحيث يقوم بهذه العملية مجموعة من الخبراء ذو كفاءة مهنية من داخل العالم الإسلامي و خارجه، كما يقوم المركز أيضا بتقديم استشارات قانونية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية. (دمحان، 2023، صفحة 782)

-**السوق المالية الإسلامية الدولية (IILM)**: تأسست السوق المالية الإسلامية بالبحرين، في أفريل 2002م، كمؤسسة داعمة لسوق النقد في صناعة التمويل الإسلامي، وتوفير ما تحتاجه المصارف الإسلامية الدولية من سيولة ومنتجات مالية، وتعتبر هذه السوق نواة البنية التحتية للمعاملات المصرفية الإسلامية والصناعة المالية، باعتبارها منظمة عالمية غير ربحية أسست عن طريق خمس دول وهي: البحرين، بروناي، إندونيسيا، ماليزيا، السودان، مع مشاركة مصرف التنمية الإسلامي. تتكون إدارة السوق من لجنتين، **اللجنة الشرعية** التي تضم في عضويتها الكثير من مفكرين إسلاميين متخصصين بالاقتصاد، وتختص بتقرير مدى انسجام الأدوات الاستثمارية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى لجنة **تطوير الدراسات**، ورئيس تنفيذي. كما تسعى السوق إلى تطوير سوق رأس المال والسوق النقدي الإسلامي الأولية والثانوية. أما الطلب المتزايد على الأدوات المالية الإسلامية وبرامج الخصخصة في عدد من الدول الإسلامية والتطور التكنولوجي المتزايد ما هو إلا بعض من ملامح عولمة سوق رأس المال. (مدبر ، 2022، صفحة 98)

الفرع الثالث: التحديات والعوامل التي أدت إلى توسع الصناعة المصرفية الاسلامية

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية عدة تحديات منها نقص الوعي والخبرة في بعض الأسواق، إضافة إلى القوانين والأنظمة التي قد لا تدعم بالكامل النمو المستدام لهذا القطاع. ومع ذلك فإن هناك عوامل رئيسية ساهمت في توسع هذه الصناعة مثل زيادة الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتطورات التكنولوجية التي تساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية.

أولا: العوامل التي أدت إلى توسع الصناعة المصرفية الاسلامية

من بين العوامل التي ساعدت على توسع الصناعة المالية الإسلامية هي: (الشمري ، 2008، صفحة 226)

-أنها ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية، وقد أثبتت الأزمة الأسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تَأَثُراً بالصدمات والأزمات؛

- لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية مما أدى الى انتشارها بسرعة حول العالم؛

-القدرة على التكيف وإدارة المخاطر المصرفية وذلك لكون المصرف الإسلامي يعتمد على قدرته في دراسة المشاريع المستهدفة للتمويل؛

-يعد عامل ارتفاع عدد المسلمين حول العالم سبباً رئيسي لتوسع هذه الصناعة حيث بلغ عدد المسلمين حوالي 2مليار مسلم في عام 2023 أي 25%من سكان العالم، وتزايد حجم الاشخاص الذين يرغبون في التعامل المصرفي وفقاً الشريعة الإسلامية وهو ما ساعد كثيرا على انتشار هذه الصناعة؛

- تطوير القوانين الخاصة بالمنتجات الإسلامية بصفة مستمرة وذلك بفضل المؤسسات الداعمة لهذه الصناعة، وكذا جراء الضغوط التي تواجهها المصارف الإسلامية في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوربية خاصة في دول جنوب شرق آسيا ماليزيا وأند ونسيا وفي الدول التي لا تملك مصارف إسلامية أصلا مثل سنغافورة وتايلند.

ثانيا: تحديات تطبيق الصناعة المصرفية الإسلامية

ان تجسيد العمل المصرفي الإسلامي على أرض الواقع لم خاليا من العوائق والصعوبات، كالمنافسة التي تعد من أهم التحديات الجدية التي تواجه المصرفية الإسلامية وذلك لعدة أسباب، منها الانطباع السائد عنها في مواجهة الأزمة المالية العالمية وعدم تأثرها بالقدر الذي تأثرت به المصارف التقليدية بإمكانياتها الضخمة والنظم القانونية والتشريعية التي تعمل ضمنها لحمايتها وسلامة أدائها. في المقابل تعاني العديد من المصارف الإسلامية قصور واضح في القوانين والتشريعات المناسبة لفلسفتها الإسلامية في العديد من الدول. إضافة إلى تحديات لجوء العديد من المصارف التقليدية في العديد من الدول إلى فتح نوافذ إسلامية لبعض عملياتها المصرفية، ما شكل تشوها لصورة العمل المصرفي الإسلامي. ومن أبرز التحديات نجد تدني مستوى الاستثمارات في الدول الإسلامية وانعكاس ذلك على حركة رؤوس الأموال، ما يدفعها إلى البحث عن فرص استثمارية في الأسواق المالية العالمية حيث المنافسة الشديدة والمنظمة أمام المصرفية الإسلامية. حيث يتم تصنيف التحديات حسب طبيعتها إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية، تبعا للنظام الذي تعمل فيه المصارف الإسلامية، فالداخلية ناتجة عنه والخارجية هي تحديات ذات صفة عالمية، والتي يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي:

1-التحديات الخارجية: ظهرت المصارف الإسلامية في عالم يتصف بسرعة التغير وكثرة العوامل المؤثرة، الشيء الذي أفرز تحديات أخرى لا مانع من أن تأخذها المصارف بعين الاعتبار، ومن أهم هذه التحديات نجد: (بوزيد، 2016، الصفحات 92-94)

-**العولمة:** إن تحرير الخدمات المصرفية أدى إلى ظهور نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمحلية و خاصة المصارف الإسلامية، والتي كانت ولا تزال غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة نظرا لمحدودية حجمها وضعف إمكانياتها الاقتصادية وتواضع خدماتها بالمقارنة مع المصارف والمؤسسات الأجنبية التي لم تجد صعوبة في خطف العمليات التمويلية الضخمة من المصارف المحلية التقليدية والإسلامية، وذلك بسبب فارق الإمكانيات وتوافر التقنيات الحديثة المتقدمة، بالمقارنة مع المصارف الأجنبية، سرعة تحريك الأموال وفقا لمصلحتها و اتخاذ القرار دون مراعاة الضوابط التي تلتزم بها المصارف الإسلامية التي تحتاج في الغالب وقتا كافيا لدراسة الأمر مع هيئة الرقابة الشرعية.

-**تأثيرات 11 سبتمبر 2001**: تعتبر توابع أحداث 11 سبتمبر 2001، من أخطر ما تعرضت له المصارف الإسلامية منذ تأسيسها، حيث استغلت الصهيونية العالمية والنظام الربوي وحركة العداء الفرصة ضد الإسلام والمسلمين وقامت بمصادرة وتجميد الحسابات المصرفية استنادا على قوائم الإرهاب الأمريكية، وقد أثرت تداعيات هذه الأحداث على قدرة المصارف في الانفتاح على العالم الخارجي، وتقييد رؤوس الأموال ، وتزايد مستوى المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي في الكثير من دول الإسلامية، وامتدت هذه التداعيات إلى المصارف الإسلامية التي وجدت نفسها أمام وضع جديد، وهو الشعور الغربي المعادي للإسلام وارتباط المؤسسات المالية الإسلامية بتمويل المنظمات الإرهابية وأنشطة غسيل الأموال، وانعكست هذه الآثار على الأسواق المالية العربية والاسلامية مما تسبب بإلحاق الضرر بالعديد من المصارف من خلال محافظها وصناديق استثماراتها الدولية والإقليمية

-**معايير لجنة بازل:** تُعَد مقررات اتفاقيات بازل من أهم التحديات التي واجهت المصارف الإسلامية، ويمكن حصر التحديات التي نتجت عنها في أن الغالبية العظمى من المصارف الإسلامية توجد في الدول النامية والتي تصنف ضمن الدول ذات المخاطر العالية، الأمر الذي يشكل تحديا حقيقيا يتمثل في ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية، مما يحد من رؤوس الأموال وتشجيعها للاستثمار عبر تلك المصارف، كما تؤثر بشكل مباشر على نوع وحجم التسهيلات التي يمكن أن تمنحها المؤسسات الدولية للمصارف الإسلامية. كما ان معايير بازل 2 انعكست سلبا على الإيرادات والأرباح المتوقعة من المصارف الإسلامية تبعا لاعتبارات عديدة منها اضطرار هذه المصرف إلى احتجاز نسبة عالية من الأرباح بغرض زيادة رؤوس أموالها لتحسين نسبة الكفاية، وهذا يعني عدم توزيع نتيجة الأرباح على المساهمين، وبالتالي يزيد من صعوبة إقبالهم على شراء الأسهم الجديدة المطلوب طرحها لزيادة رؤوس الأموال.

-**تحديات سياسية**: ومن بين التحديات أيضا عدم وجود استقرار سياسي في بعض الدول العربية الأمر الذي حال دون تواجد فاعلية للمصارف الإسلامية، والتي كان من المتوقع أن تكون أسواقها المصرفية تمثل إضافة جديدة لانتشار وتوسع الصناعة المصرفية الإسلامية.

وانطلاقا من هذه التحديات، يتوجب على المصارف الإسلامية وضع استراتيجية تسويقية شاملة تكون مهمتها التركيز على التعريف بنفسها ونهجها المصرفي الملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى الأدوات المالية المتبعة لديها والخالية من الربا في معاملاتها، وهذا يتطلب الابتعاد عن سياسات التسويق غير المدروسة، والتوجه إلى استراتيجيات تسويقية ذات منهج علمي وشامل تنظر للمستقبل وتحافظ على منجزات هذا القطاع. (الطالب، 2018)

2-التحديات الداخلية: تواجه المصارف الإسلامية مجموعة من التحديات على المستوى الداخلي تتمثل فيما يلي: (الوادي و أخرون، 2014، الصفحات 225-226)

-**التحديات القانونية**: ذلك أن معظم قوانين التجارة والمصارف والمؤسسات قد وضعت على أساس النظام المصرفي التقليدي وتحتوي أحكاما لا تناسب أنشطة العمل الإسلامي؛

-**التحديات التشغيلية**: يتم إلزام المصارف الإسلامية بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية التي يدفع كثيراً منها فائدة على هذه الودائع؛

- لا تتمتع المصارف الإسلامية بنفس الميزة المتاحة للبنوك الأخرى وهي الاستفادة من وجود بنك مركزي إسلامي يلعب دور المقرض الأخير؛

- قلة الكوادر المتخصصة التي توفق بين العمل المصرفي ومبادئ الشريعة الاسلامية لتحقيق أهداف هذه المصارف؛

-تواجه المصارف الإسلامية تحديا هاماً متعلق بطبيعة الودائع التي تستثمرها لصالح المودعين فهي ذات آجال قصيرة وتظل غير قادرة على الدخول في التمويل طويل الأجل؛

- انقسام الفقهاء والباحثين في مناقشاتهم للفوائد البنكية بين محرم ومحلل ومن يقف وسطاً بينهما، ووجود البنوك الإسلامية في دول يسيطر عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي.

- عدم انسجام الأنظمة المصرفية وغيرها من الأنظمة المعمول بها في غالبية الدول، وهيمنة البنوك التقليدية على السوق المحلية والدولية؛

- حداثة المصارف الإسلامية نسبياً جعلها تصطدم ببعض المشاكل التطبيقية التي تحتاج إلى وقت طويل لإيجاد الحلول لها، مثل الاعتمادات المستندية والتعامل مع البنوك الأخرى وكيفية الاستفادة من الأرصدة والتأمين وغيرها.

- المعوقات المرتبطة بتعاملها مع البنوك التقليدية واضطرارها من جهة لفتح حسابات عندها لتغطية مختلف عملياتها، وهي حسابات تخضع لنظام الفوائد؛

- قصور وسائل المصرف في تغطية متطلبات العمل الاستثماري وعدم قابليتها للتحول إلى سيولة بالسرعة المطلوبة، واضطرارها إلى التأني والحذر المبالغ فيهما قبل الدخول في أي عملية مما جعلها تمول بالأساس على المدى القصير، وتحتفظ بمعدلات عليا من السيولة.

المطلب الثالث: الأسس الشرعية للصناعة المالية الإسلامية

تتبع الصناعة المالية الإسلامية قواعد صارمة في المعاملات المالية الإسلامية. تحقق هذه القواعد العدالة والنزاهة والتعاون في المجتمع، وتحمي حقوق الأفراد. يعمل النظام المالي الإسلامي على تعزيز الاقتصاد العادل والمستدام وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات.

الفرع الأول: تحريم الربا في المعاملات المالية

يعد الربا في مقدمة وسائل الإنتاج غير المشروعة في الاقتصاد الإسلامي، لما له من آثار سلبية خطيرة من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية ولذا حرمه الإسلام تحريما قطعيا.

أولا: مفهوم الربا

-**لغة**: مصدر للفعل يربو، وتعني الزيادة، الإضافة، النمو، النماء، لقوله تعالى:﴿ **فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ** ﴾سورة فصلت: الآية 39. (سري، 2005، صفحة 157)

-**اصطلاحا:** هو كل زيادة في المال لم يقابلها عوض في معاوضة مال بمال. (صوان ، 2004، صفحة 51)

-أدلة تحريم الربا:

-في الشرع الإسلامي ليست كل زيادة تحصل على رأس المال يقال لها ربا، فالقرآن الكريم لا يحرم كل زيادة من حيث هي، فالزيادة تحدث في البيع أيضا، ولكن التي حرمها القرآن هي من نوع خاص وهي الربا تختلف عن الزيادة التي تحدث في البيع. (أبو الفتوح ، 2014، صفحة 20)

يستدل على تحريم الربا من النصوص الشرعية: (سمحان ، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، 2013، صفحة 73)

-من الكتاب: لقوله تعالى:﴿ **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾سورة البقرة: الآية 275.

- من السنة: ما جاء في الصحيح من حديث جابر أنه قال (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه)

ثانيا: أنواع الربا

للربا أنواع كثيرة يجمعها نوعان رئيسان هما:

1-ربا النسيئة: أو كما يسمى ربا الديون وهو الربا المحرم لذاته، ولفظ النسيئة مشتق من كلمة "نَسَأَ" بمعنى أجل أو أخر، وذلك نسبة للوقت الذي يسمح فيه للمقترض بسداد القرض مقابل الإضافة أو العلاوة المتفق عليها، وبهذا يطلق ربا النسيئة على فائدة القرض، وكان سائدا قبل بزوغ الإسلام. (صوان ، 2004، صفحة 53)

2-ربا الفضل: ويسمى ربا البيع ربا السنة لأن تحريمه ثبت من السنة ولم يذكره القرآن، وهو بيع الشيء بمثله متفاضلا. كأن ستبيع الصاع من البر أو الشعير بصاعين، أو رطل العسل برطلين، أو درهم الذهب أو الفضة بدرهمين، ونحو ذلك من المكيل أو الموزون إذا اتحدا في الجنس. وقد حرمت السنة هذا النوع من ربا البيع لقوله صلى الله عليه وسلم **(الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبُرُّ بالبُرِّ، والشعير بالشعير، والتمرُ بالتمر، والملح بالملح: مثلاً بمثلٍ، يداً بيدٍ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الأخذ والمعطي فيه سواءٌ).** هذا النوع من التبادل السلعي الذي يقوم مقام النقد يؤدي إلى استغلال جهل بعض الناس بالموازين أو المكاييل أو جهلهم التمييز بين الأنواع والمعايير في الذهب والفضة مما يحتاج إلى خبرة خاصة، ففي تحريمه حماية لعامة الناس من الاستغلال. (سري، 2005، صفحة 158)

الفرع الثاني: معاملات بيوع الغرر

تعد بيوع الغرر من المعاملات التي تحظرها الشريعة الإسلامية، حيث يتم فيها البيع أو الشراء دون وضوح تام حول الشروط والمخاطر المرتبطة بالصفقة.

أولا: مفهوم بيوع الغرر

-**الغرر لغةً** يعني الخطر والنقصان والتعريض للهلكة والغفلة عن عاقبة الأمر. فعندما يُغرَّر الشخص بنفسه ومالِه، فإنه يتجاهل التحذيرات ويتعرض للخطر دون أن يدرك ذلك. (السعودي، 2014، صفحة 104)

-**اصطلاحا:** هو البيع الذي يتضمن خطرا يلحق أحد المتعاقدين فيؤدي إلى ضياع ماله لما فيه من مغامرة وتغرير وأكل أموال الناس بالباطل فيجعله أشبه بالقمار لاحتمالية التحقق من عدمه حيث لا يعلم وجوده وعدمه أو لا تعلم قلته من كثرته أو لا يقدر على تسليمه فارتبط ذلك بالعين المبيعة أو الثمن (شايب، 2019، صفحة 5)

-أدلة تحريم الغرر:

وردت نصوص شرعية كثيرة تدل على تحريم الغرر في الشريعة الإسلامية منها ما جاء على وجه الاجمال والعموم ومنها ما خص أنواعا من المبيعات التي كانت معروفة في ذلك الزمان وهي مشتملة على شيء من الغرر، إما من جهة الجهل بالمحل، أو الأجل، أو بالقيمة أو عدم القدرة على التسليم، ومنها ما اشتمل على أنواع من أسباب الغرر، وهذه المبيعات المحرمة المنصوص عليها دالة على غيرها مما لم يرد في النصوص أو مما أحدثه الناس من صور العقود والمبيعات: (السعودي، 2014، صفحة 108)

-من القرآن: لقوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** ﴾سورة النساء: الآية 29. وقوله تعالى أيضا:﴿ **وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا** ﴾سورة النساء: الآية 161. والغرر من الباطل، بمعنى لا يحل شرعا ولا يفيد مقصوداً، منع منه وحرم تعاطيه.

من السنة: لحديث عن أبي هريرة قال (**نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر).** وفي حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما **(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبلة وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية كان الرجلُ يبتاعُ الجزُورَ إلى أن تنتجَ الناقةُ ثم تنتجُ التي في بطنها)**، وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (**نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحُهاَ نهى البائع والمُبتَاعَ).**

ثانيا: بيع الغرر وأقسامه

-وينقسم إلى ثلاثة أقسام: (وزارة والاوقاف الشؤون الاسلامية ، 2019)

1-غرر يمتنع معه البيع إجماعا: كبيع الطير في الهواء، والسمك في الماء.

2-**غرر يجوز معه البيع إجماعا**: كأساس الدار المبيعة، وحشو الجبة المغيبة، ونقص الشهور وكمالها في إجارة الدار ونحوها، واختلاف الاستعمال في الماء في دخول الحمام، والشرب من السقاء.

3-غرر اختلف في منعه وجوازه: ومن صوره أن يعقد البيعَ على سلعة من غير ذكر ثمن معين، بل يجعل تعيين ثمنها موقوفا على ما تساوي من القيمة في السوق، أو التي يقولها أهل الخبرة، فإنه لا يصح؛ لأنه بيعٌ مجهول، أو على أن الثمن موقوف على حكم البائع أو المشتري أو أجنبي، أو على رضا من ذكر. فهذا لا يجوز للجهل بالثمن في الجميع؛ إذ لا يدري ما يحكم به المُحكَّم، أو ما يرضى به المُشترَط رضاه. وفي ذلك يقول المصنف: "وكَبَيْعِ الْغَرَرِ: كَبَيْعِهَا بِقِيمَتِهَا أَوْ عَلَى حُكْمِهِ، أَوْ حُكْمِ غيرٍ أَوْ رِضَاهُ". ومن الغرر المفسد للبيع أيضا أن يقول الشخص المشتري للسلعة لآخر: ولَّيْتُك ما اشتريتُ بما اشتريتُ، ولم يذكر له نوع السلعة، أو ذكرها له ولم يبين له الثمن، مع الإلزام بالبيع، فإن قال له ذلك، وكان البيع على الخيار صح في الجميع، والسكوت مثل الإلزام.

الفرع الثالث: الاحتكار في الاقتصاد الإسلامي

يعد الاحتكار من المواضيع المهمة في الصيرفة الإسلامية، حيث يرتبط بتأثيره على العدالة الاقتصادية وممارسات السوق. كما يتطلب النظام المصرفي الإسلامي مراعاة الشروط الشرعية التي تحظر استغلال الاحتكار لما له من تأثيرات سلبية على المصلحة العامة.

أولا: مفهوم الاحتكار

-لغة: مأخوذ من الحكر، وهو الظلم وإساءة المعاشرة، أو الحبس. وما احتكر أي ما احتبس انتظارا لغلائه، والحكر اللجاجة والاستبداد بالشيء، والتحكر يعني الاحتكار، الحُكرة بضم الحاء اسم من الاحتكار. (عبادة م.، 2018)

-**اصطلاحا**: اختلفت تعاريف الفقهاء حول المقصود من الاحتكار وهذه بعض التعاريف: (بوكرديد، 2006، صفحة 53)

-**عند الحنفية**: " اشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء أربعين يوما"

-**عند المالكية**: "الادخار للبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق"

-**عند الشافعية**: "شراء الأقوات وقت الغلاء ليمسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذٍ"

ومنه يمن تعريف الاحتكار بأنه منع ما تمس الحاجة إليه بقصد رفع سعره، ويطلق على كل من يمنع ما يحتاج الناس إليه قصد رفع سعره محتكرا، سواء بطريقة حبسه أو اتلافه أو الامتناع عن بيعه إلا بسعر مرتفع.

-حكم الاحتكار:

-من القرآن: لقوله تعالى:﴿ **وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾سورة الحج: الآية 25.فيحذرنا الله من الظلم ويتوعد الظالم بعذاب أليم والاحتكار من الظلم، أي احتكار الطعام في الحرم إلحاد فيه.

-من السنة: ما روي عن رسول الله قوله **(لا يحتكر إلا خاطئ)**، ويبين أن الاحتكار حرام. وعن عمر بن خطاب رضي الله عنه قال (**من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس**) وينص الحديث على عدم جواز الاحتكار بدليل عقاب الله للمحتكر.

-اختلف الفقهاء في حكم الاحتكار لقولين: (بوكرديد، 2006، صفحة 53)

القول الأول: الاحتكار حرام عند الحنفية والمالكية. **القول الثاني:** الاحتكار مكروه عند بعض الشافعية والإمامية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المصارف الإسلامية

الصيرفة الإسلامية هي جزء من الاقتصاد الإسلامي، ونظام مالي يستند على قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. تعمل على توفير حلول مالية تحظر الربا وتعزز العدالة والمساواة في المجتمع. وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة ودعم النمو الاقتصادي كما تعتمد الصيرفة الإسلامية في التمويل على مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر بين المصرف والعميل بعيداً عن علاقة المديونية القائمة على الفائدة في البنوك التقليدية.

المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية

أصبحت المصارف ضرورة من ضروريات العصر الحديث التي لا نستطيع الاستغناء عن خدماتها ومساهمتها في تكوين رؤوس الأموال وتسهيل تنقلها بمن أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، ونتيجة أسلوب العمل القائم على الفائدة الربوية في البنوك التقليدية فان المجتمعات الإسلامية لم تتقبلها بقبول حسن إلى غاية ظهور أول مصرف إسلامي في مصر عام 1898.

الفرع الأول: مفهوم المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية أحد أبرز الأنظمة المالية التي تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية. من خلال هذا الفرع سنتعرف على مفهوم المصارف الإسلامية وأهم خصائصها ومبادئها

أولا: التعريف اللغوي ولاصطلاحي لكمة مصرف/بنك

توسع استخدام مصطلح "**مصرف**" ليشمل مفهوم البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام، وأصبح يستخدم في اللغة اليومية على هذه الكيانات التي تدير الأنشطة المالية.

1-التعريف اللغوي لكمة مصرف/بنك

-**البنك:** يُجمع الباحثين على أن كلمة بنك في الأصل هي كلمة إيطالية **(banca)** ومعناها المائدة، ويرجع الأصل التاريخي لظهور البنوك إلى التجار والصيارفة اليهود بإيطاليا في القرون الوسطى حيث كانوا يجلسون في الأماكن العامة وقرب الموانئ يضعون النقود التي يتعاملون فيها على موائد لكي يقوموا بعمليات التبادل والصرف والبيع والشراء، وتم تأسيس أول بنك في إيطاليا سنة 1587. علماً أن كلمة(بنك) ليست عربية، وتستخدم بدلاً منها كلمة مصرف. (أبو شادي، 2000، صفحة 04)

-تطلق كلمة **مَصرِف** بكسر الراء في اللغة العربية، وتقابلها كلمة(Bank)في اللغة الإنجليزية، **والصرف لغة:** هو رد الشيء من حال إلى حال، أو إبداله بغيره، كما جاء في قصة يوسف عليه السلام:﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ ﴾يوسف: 33 (الهاشمي، 2010، صفحة 22).

ويعني الصرف فصل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار، لأن كل واحد منها يصرف من قيمة صاحبه، والصرف أيضا هو بيع الذهب بالفضة لأنه يصرف من جوهر إلى جوهر أخر، ومنه جاءت كلمة مصرف لتدل على المكان الذي يتم فيه الصرف. (أبو شادي، 2000، الصفحات 05-06).

- أما كلمة مصرف **في الاقتصاد فتعني** مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية.

-**كما جاء في المعجم الاقتصادي الإسلامي**: الصرف هو فصل الدرهم على الدرهم وفصل الدينار على الدينار، والصرف أيضاً بيع الذهب بالفضة. وصرف النقود: تغييرها. والمصرف: مكان صرف النقود. والذي يقوم بالصرف هو الصراف والصيرفي: والجمع صيارفة، والصرافة: مهنة الصراف (الشرباصي ، 1981، صفحة 255)

-**وفي الموسوعة العربية الميسرة نجد**: كلمة (مصرف أو بنك) تطلق بصفة عامة على المؤسسات التي تتخصص في اقتراض وإقراض النقود، وهي عصب النظام الائتماني وأن عملية الإقراض أو الاقتراض لا تتم مباشرة بين صاحب النقود ومن يرغب فيها، بل عن طريق وساطة المصارف.

يفضل بعض الباحثين استعمال كلمة مصرف بدل كلمة بنك لأنها ذات أصول أوروبية، وارتبط تداولها بالتعامل الربوي، في حين يختار البعض الاخر تسمية مصرف وأصبح مفهومها أكثر واقعية، فهو يدل على المكان الذي تباشر منه مختلف الأعمال والخدمات المصرفية، مهما كان نوعها وحجمها. (شبير، 1999، صفحة 295)

2-التعريف الاصطلاحي للمصرف:

-والصرف اصطلاحا: بيع النقد بالنقد جنسا بجنس، أو جنسا بغير جنس، أو هو: "بيع الأثمان بعضها ببعض". ولما كانت أكثر المعاملات التجارية والمالية تتم عن طريق مبادلة الأثمان والنقود بعضها ببعض، أي عن طريق الصرف، وسمي ذلك المكان بـ **(المصرف)**. (سمحان ، مبارك، و أخرون، 2012، صفحة 3)

-ثانيا: مفهوم المصارف الإسلامية وأهم خصائصها

تعد المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية التي تعمل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتختلف عن المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص الأساسية ونوع المنتجات المالية التي تقدمها وأسلوب معاملاتها.

1-مفهوم المصارف الإسلامية:

-المصارف الإسلامية عبارة عن أجهزة مالية تعمل على جذب الموارد المختلفة وتوظيفها في قطاعات منتجة، تمارس معظم الأنشطة التي تمارسها المصارف التقليدية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى بعض الأنشطة التي تنفرد بها مثل المشاركة، المرابحة، المضاربة وغيرها من الأنشطة الأخرى بما يخدم المجتمعات. (العامري، 2013، صفحة 31)

-هي عبارة عن مؤسسات مالية مهمتها جذب الموارد النقدية والعمل على توظيفها بما يكفل تعظيم نموها في إطار قواعد الشريعة الإسلامية. (الخضراوي، 1999، صفحة 954)

- أصبحت المصارف الإسلامية من أهم أسباب الاستقلال الاقتصادي إذ أنها تتولى استغلال واستثمار الثروات وتوجيهها نحو المجال المناسب والعمل على التخلص من النظام الربوي باعتباره وسيلة استغلال القوى للضعيف وأداة من أدوات الاحتكار الذي مكن أوروبا من السيطرة والتحكم في ثروات البلدان الإسلامية، باعتبار البنوك التقليدية ماهي إلا مؤسسات تقوم بتلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع واستخدامها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان وتتخذ من النقود حرفة لها (العاني، 2013، صفحة 27)

- وفي تعريف اخر المصرف الإسلامي عبارة عن مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا)، تتلقى من عملاءها ودائع دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر، ومن ناحية أخرى فأنها تستخدم ما لديها من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية، ولا تقوم بإقراض الافراد باشتراط الفائدة وانما تقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة (عبد المولى و الصيرفي ، صفحة 49)

-كما عرفه الدكتور أحمد النجار بأنه : مؤسسة مالية مصرفية تعمل على تجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع الإسلامي المتكامل، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح. (المكاوي م.، 2012، صفحة 24)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المصرف الإسلامي كالتالي: هو عبارة عن مؤسسة مالية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، تهدف إلى تقديم خدمات مالية استثمارية متوافقة والقيم الإسلامية، يسعى لتحقيق الأرباح بعيدا عن الفوائد الربوية من خلال اعتماده على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وفق أساليب وصيغ تمويل إسلامية.

2-مبادئ المصارف الإسلامية

يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتين أساسيتين هما: (عبو، 2021، الصفحات 296-297)

-**قاعدة الغرم بالغنم:** ويقصد بها أن للمستثمر الحق في العائد والربح بنفس مقدار تحمل المشقة والتكاليف وهذا يعني أنه يتحمل الربح والخسارة بنفس المقدار.

-**قاعدة الخراج بالضمان:** يقصد بها أنه من ضَمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، أي أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضامن في الحصول على الأرباح المتولدة عنه، وتحمل تبعية الخسارة ان وقعت.

تعتبر هذه القاعدتين أساس قيام المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي لأن المال وحده لا يمكن أن ينتج عوائد، إلا بوجود المشاركة وتحمل المخاطر، وبما أن المالية الإسلامية تنتهج منهج اقتصادي إسلامي بضوابطه، فانه لا يمكن أن تعطي أو تحصل على أرباح دون تحمل جزء من المخاطر.

3-الخصائص المصارف الإسلامية: تمتاز المصارف الإسلامية بميزات فريدة عن غيرها من البنوك ومؤسسات التمويل، ولعل ذلك من منطلق قواعد ومبادئ الشرع الحنيف، فالتعامل المالي والمادي في الإسلام له أصول وقواعد، من أجل الحفاظ على حقوق الأفراد والعملاء، ولعل من أبرز هذه الميزات والخصائص ما يلي: (مبروكة و اخرون، 2022، صفحة 228)

-تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية؛

-تحريم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وإعطاء بشكل مباشر أو مستتر؛

-تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات كلٌ حسب مساهمته؛

-الالتزام بالصفات (التنموية، الاستثمارية) في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية؛

-تطبيق أسلوب الوساطة المالية من خلال توسط المصرف بين أصحاب الأموال وطالبي التمويل، القائم على المشاركة؛

-إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي ليس فقط بجمع الزكاة والصدقات وصرفها في مصارفها الشرعية، وإنما أيضاً بالسعي إلى تحقيق عدالة في توزيع المداخيل وعوائد الأموال المستثمرة، وتعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار؛

- المشاركة في الأرباح والخسائر وهي الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية، تطبيقاً للقاعدة الشرعية " **الغنم بالغرم** " (الغنم يعني المكسب، والغرم يعني الخسارة)، فعلاقة البنك مع المودعين تؤسس على أساس عقد المضاربة الشرعي، ويتم توظيف الأموال إما مباشرة في مشروعات تملكها المصارف الإسلامية أو مشاركة الغير في مشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية، ويتم اقتسام العائد بين المودعين والمستثمرين والمصرف. (الشيخ، 2010، الصفحات 23-24)

- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة على شقين: رقابة ذاتية من داخل الفرد من ضميره ومن خلال تمسكه بدينه وخوفه من غضاب الله عزوجل، وشق اخر خارجي من خلال هيئة رقابية يتم اختيار أفرادها من التقاة. كما يمكن القول ان الرقابة في المصرف رقابة شاملة محاورها متعددة. (خبابة، 2008، صفحة 149)

الفرع الثاني: نشأة المصارف الإسلامية ودوافع التحول للعمل المصرفي الإسلامي

شهدت المصارف الإسلامية تطورًا ملحوظًا منذ نشأتها في القرن العشرين، حيث جاءت استجابة لاحتياجات المجتمع الإسلامي في توفير خدمات مصرفية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يتناول هذا الفرع نشأة المصارف الإسلامية وأسباب التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والدينية التي دفعت لهذا التحول.

-أولا: نشأة المصارف الإسلامية:

عرف العالم طفرة تحرر وصحوت إسلامية أقرت بحتمية البديل الإسلامي للمؤسسات الموروثة عن الغرب القائمة على التنمية الاقتصادية ،من بينها مؤسسات مالية تتعامل بالربا كانت سبباً في تدني نسب

الادخار عن المستوى المطلوب لتنمية الاقتصاد في البلدان الإسلامية ، و كان لابد من انقاذ اقتصاد هذه الشعوب ورفع الحرج عن المسلمين وكانت التجربة الأولى في الاربعينيات (**تجربة الاخوان المسلمين**) تم من خلالها انشاء العديد من الشركات الاقتصادية للمعاملات الإسلامية تُسير حسب أحكام الشريعة الإسلامية، زيادة على ذلك قاموا بإنشاء مؤسسات خدماتية أخرى كالمدارس والمستشفيات قائمة على عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا والابتعاد عن الاحتكار والتركيز على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وايتاء الزكاة. إلا ان هذه التجربة انهارت بسبب القوانين الاشتراكية ومصادرة الممتلكات دون تعويض لأصحابها. (قادري ، جعيد، و كاكي، 2014، الصفحات 15-16)

-أما نشأة المصارف الإسلامية في شكلها المعاصر فقد ظهرت في أغلب دول العالم عبر مراحل متتابعة، ابتداء بمرحلة البناء الفكري ومرورا بمرحلة التأسيس وانتهاءً بمرحلة الانتشار والتوسع، وبيان ذلك كما يلي:

1-مرحلة البناء الفكري:

كان للخبراء والباحثين في مجال أعمال المصارف دور رائدا في وضع اللبنات الفكرية الأولى والإسهامات البناءة منذ مطلع القرن العشرين وبالذات تجربة **إرشاد** التي قام بها الشيخ أحمد إرشاد في باكستان، من خلال تأسيس مؤسسة تستقبل الودائع من ملاك الأراضي وتقديمها للمزارعين الفقراء لتحسين مستواهم المعيشي ونشاطهم الزراعي، و كانت عبارة عن ودائع وقروض دون مقابل، كمحاولة لتغير نظام البنوك التجارية إلى النظام الإسلامي وذلك بإلغاء سعر الفائدة من معاملات البنك دون إدخال أي تغيير على عملها، ولم يقدر لهذه التجربة الاستمرار لأكثر من بضعة أشهر. نتيجة لعدم وجود كادر مؤهل من العملين وعدم تجدد الإقبال على الإيداع. (العامري، 2013، الصفحات 39-40)

-كما تم تأسيس صندوق الحج في ماليزيا في عام 1959. هو أول شكل لصندوق ادخاري يهدف إلى تجميع المدخرات الصغيرة للراغبين في تأدية مناسك الحج وتشجيع استثماراتهم وتنميتها في مشاريع وتمويلات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، حتى عام 1962 أصبح هذا الصندوق الادخاري مصرفا إسلامياً استثمارياً، وفي عام 1969اتخذ اسم صندوق وإدارة الحج بماليزيا ومع عملية التطور والتوسع لهذا الصندوق أصبح من المصارف الماليزية الكبرى في أوائل التسعينات. (غسان و القحف ، 2000، صفحة 185)

2-مرحلة التأسيس:1965-1976

حيث شهدت فيها المصارف الإسلامية تطورا كبيرا على المستوى الفكري عن طريق قيام فعاليات مهمة هدفها التأسيس والبناء، ومن أهمها:

-**تجربة الدكتور أحمد النجار في مصر (ميت غمر) سنة 1963**أو ما يسمى مصارف الادخار تستهدف التنمية المحلية وتجسيداها للأفكار النظرية إلا أنه وفي نفس السنة تم تدريس الاقتصاد الإسلامي كمادة في (جامعة أم درمان) و هي عبارة عن تقليد لتجربة ألمانيا في مصارف الادخار مع اجراء بغض التعديلات عليها لتصبح بديل إسلامي متميز، إلا أن الفكرة انهارت عام 1967 بعد نجاح دام أربع سنوات، وظهر بعدها بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 الذي يعد أول مصرف يشير في قانونه على عدم التعامل بالفائدة إلا أن طبيعة معاملاته كانت اجتماعية وليست مصرفية. (إرشيد، 2007، صفحة 12)وقد انحصر نشاط بنك ناصر الاجتماعي في ثلاث مهام: (خبابة، 2008، صفحة 150)

- شراء السلع وبيعها بسعر اقل من القطاع الخاص؛
- قديم الخدمات الاجتماعية المتمثلة في القرض الحسن؛
- صرف مرتبات شهرية وإن كانت بسيطة للمستحقين من كبار السن والعجزة وتحصيل الزكاة.

-**قيام أول مصرفان اسلاميان** وذلك من خلال توصيات مؤتمر لوزراء الخارجية للدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1972، الذي اقر على ضرورة انشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية من خلال إعداد اتفاقية تأسيس بنك إسلامي للتنمية بجدة، يتميز بأنه مصرف حكومي لا يتعامل مع الأفراد في الجوانب المصرفية. ثم بعدها جاء مصرف دبي الإسلامي كأول مصرف متكامل خاص يتعامل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية سنة 1975، يقدم جميع الخدمات المصرفية الاستثمارية، وكان نظامه الأساسي مصدرا أساسيا للعديد من المصارف الإسلامية فيما بعد. (الشمري، 2008، صفحة 108)

3-مرحلة الانتشار والتطور:

شهدت هذه المرحلة نموا كبيرا وواسعا للمصارف الإسلامية، فبعد أن كان عددها عام 1979 لا يتجاوز سبعة مصارف فقط، أصبحت في عام 2004 خمسون مصرفا، ووصل عددها حتى عام 2010 إلى ما يزيد على أربعمائة وخمسين مصرفا إسلاميا في مختلف دول العالم، ولها شبكة من الفروع والنوافذ في كثير من أنحاء العالم ويمكن إرجاع قضية انتشار المصارف الإسلامية في هذه المرحلة إلى العوامل التالية: (العامري، 2013، صفحة 41)

- إنشاء المنظمات الراعية للمصارف الإسلامية، ومنها المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ومركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية بالبحرين، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، والمؤسسة المالية لتأجير الاستثمار وائتمان الصادرات بجدة، واتحاد المصارف الإسلامية بقبرص، ومجمع الفقه الإسلامي

المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامية بمكة المكرمة. وآخر منبثق عن رابطة العالم الإسلامي، والاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية بمكة؛

-اهتمام مراكز البحوث والجامعات بالتجربة المصرفية الإسلامية، كالمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ومركز الفكر الإسلامي بباكستان، ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ومراكز وأقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي في أعرق الجامعات العالمية، مثل جامعة هارفارد بأمريكا، وجامعة السوريون بفرنسا، وجامعة أكسفورد وبرمنجهام ببريطانيا؛

-مشاركة البنوك الإسلامية ودخولها الأسواق المالية والبورصات في مجال الأسهم؛

-إعلان الاتحاد الأوروبي السماح بإنشاء أوعية استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛

-اندماج المصارف الإسلامية في النظام المصرفي العالمي، وبالتالي أصبحت تتمتع بشبكة واسعة من المصارف المراسلة على مستوى العالم.

-ثانيا: دوافع التحول للعمل المصرفي الإسلامي

تتجه العديد من المؤسسات المالية إلى التحول للعمل المصرفي الإسلامي أو إلى تقديم منتجات مصرفية إسلامية بجانب المنتجات المصرفية التقليدية للعديد من الدوافع منها: (القراري، 2011، صفحة 40)

- تلبية رغبة العملاء في طلب المنتجات المصرفية الإسلامية.

- توفر وتنوع المنتجات التي تلبي رغبات العملاء.

- نجاح تجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي التي قامت بها مصارف معاصرة.

- انخفاض معدل المخاطرة وزيادة ربحية صيغ التمويل المصرفية الإسلامية

الفرع الثالث: أنواع وأهداف المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية متعددة الأنواع حيث تقدم مجموعة من الخدمات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. في هذا الفرع سنتناول أنواع المصارف الإسلامية المختلفة، بالإضافة إلى الأهداف الرئيسية التي تسعى هذه المصارف لتحقيقها.

أولا-أنواع المصارف الإسلامية

لطبيعة المصارف الإسلامية عدة أنواع وأشكال كالاتي: (بساس، 2016، صفحة 62)

1-مصارف اجتماعية بالدرجة الأولى: بالرغم من أن المصارف الإسلامية مصارف ربحية مع مراعاتها لأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن هناك مصارف اجتماعية بطبيعتها الأساسية، تعتمد على التمويل القائم على البر والإحسان (التكافل)، يتمثل في تمويل تبرعي كالقرض الحسن، الجعالة، الوقف، الهبة. وتمويل مجاني ومصدر إلزامي أقرته الشريعة الإسلامية، والمتمثل في فريضة الزكاة إضافة إلى الصدقات، ومثال ذلك "بنك ناصر الاجتماعي" الذي أنشئ سنة 1971 في مصر، وكان هدف هذا المصرف، توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين.

2-**مصارف تنموية دولية**: تعتبر المصارف الإسلامية مصارف تنموية، هدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتقديم مختلف أشكال المساعدة الإنمائية لتمويل التجارة ومكافحة الفقر من خلال التنمية البشرية، والتعاون الاقتصادي، وتعزيز دور التمويل الإسلامي في التنمية.حيث توجد مصارف تتصدر قضايا التنمية بالدرجة الأولى، ومن أمثلة ذلك، "البنك الإسلامي للتنمية"، الذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

3-مصارف تمويلية استثمارية بالدرجة الأولى: بالرغم من أن المصارف الإسلامية مصارف استثمارية بطبيعتها، من أجل تحقيق الربح إلا أن بعض المصارف قد تنشأ أساسا للاستثمار فقط، مثال ذلك، "بيت التمويل الكويتي"، فبالرغم من تلقيه الودائع بدون تفويض للاستثمار، وودائع مع التفويض للاستثمار، فإن الغرض الأساسي من تأسيسه، هو القيام بأعمال التمويل الاستثماري.

4-مصارف حكومية مملوكة للدول بالكامل: تخضع كمؤسسة مالية، لإشراف ورقابة البنك المركزي. ومن أبرز هذه المصارف، "بنك ناصر الاجتماعي"، الذي يعتبر كهيئة عامة تابعة للخزينة العمومية، ثم صار تابعاً لوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، وأخيرا خضع لرقابة البنك المركزي؛

5-مصارف إسلامية متعددة الأغراض: وهي المصارف التي تقوم بمختلف الخدمات المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية والتنموية في الداخل والخارج، مثل"بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك دبي الإسلامي".

-ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية ليست بمصارف لا تتعامل بالربا وتمتنع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة فحسب، وإنما هي منظمات تسير على العقيدة الإسلامية تستمد منها مقوماتها تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية باستخدام الثروات بكفاءة وفاعلية من أجل زيادة الطاقات الإنتاجية، وبهذا فإن هدفها ليس

تعظيم الربح فقط وإنما تحقيق القيم الروحية المرتبطة بوظيفة الإنسان في عمارة الأرض وأداء رسالته عليها. وتحقيق المنهج الإسلامي في المعاملات راغبة من وراء ذلك الفوز للمساهمين فيها والعاملين والمتعاملين معها في الدنيا والآخرة. (عبد الفتاح المغربي، 2004، صفحة 87)

-حيث تتمثل أهداف المصرف الإسلامي فيما يلي:

1-أهداف تنموية: تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفعالية بصفتها جزءا من النظام الاقتصادي الكلي وذلك من خلال اختيارها للمشروعات التي تساهم في تحسين توزيع الدخل أو منح القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات الاجتماعية. وذلك من خلال عدة نقاط: (عبد المطلب، 2014، صفحة 63)

-تسعى المصارف الإسلامية إلى جذب رؤوس أموال إسلامية وزيادة الاعتماد على التمويل الذاتي الجماعي بين الدول الإسلامية؛

-تعمل على إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية التي يتم انتاجها؛

-تهتم المصارف الإسلامية بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الأساس لتطوير الاقتصاد والصناعة في البلدان الإسلامية؛

-التوظيف الفعال لموارد المصرف ووضع رأس المال في موضعه الصحيح، حيث يعمل على توسيع قاعدة العاملين والقضاء على البطالة وزيادة الناتج الإجمالي للدول الإسلامية.

2-أهداف استثمارية: تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد، وترشيد سلوك الإنفاق، بهدف تعبئة واستقطاب الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة تتوافق مع الصيغ الإسلامية، وابتكار صيغ جديدة تتناسب مع التغيرات التي تطرأ على السوق المصرفية العالمية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية. (الموسوي، 2011، صفحة 29)

-كما يمكن تحديد معالم الأهداف الاستثمارية للمصرف الإسلامي فيما يلي: (طبايبية، 2016، صفحة 68)

-تحقيق مستوى توظيف تشغيلي عالي لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع؛

-العمل على ترويج المشروعات سوآءا للمصرف او لحساب الغير؛

-تحسين الأداء الاقتصادي لمختلف المؤسسات والحفاظ على مستوى من الاستقرار السعري لأسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول بما يتوافق مستوى الدخل؛

-العدالة في توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

-تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة ذات جودة عالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛

-توفير التمويل والدعم من أجل تلبية تطلعات المستثمرين؛

-إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية التي يتم اقتراحها وعرضها على المستثمرين؛ توفير الأمان وتعزيز الثقة لدى متعاملين المصرف الاسلامي. (أبو الهول ، 2012، صفحة 148)

4-**اهداف اجتماعية:** من خلال مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق اختيار المشروعات التي تساهم في تحسين وتوزيع المداخيل، زيادة على ذلك منح القروض الحسنة وانشاء المشاريع التي تخدم الصالح العام وغير الهادفة للربح، وكذا شركات التأمين الإسلامية لبث روح التعاون والتكافل وإدارة صناديق الزكاة والعمل على عدم التعامل بالأنشطة المحرمة وتحريم الاحتكار والاكتناز. (بن حليمة و بطاهر، 2012، صفحة 29)

5-**هدف تطويري ابتكاري**: تعمل البنوك الإسلامية بشكل مستمر على استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة سواء في مجالات جمع الموارد والودائع أو مجالات التوظيف والائتمان أو الاستثمار في ظل اشتداد المنافسة مع البنوك التقليدية، بالشكل الذي يغطي احتياجات الأفراد بما يتناسب وقدراتهم ويتوافق مع متطلبات ومتغيرات العصر. (أبو الهول ، 2012، صفحة 148)

الشكل رقم (1-05): أهداف البنوك الإسلامية

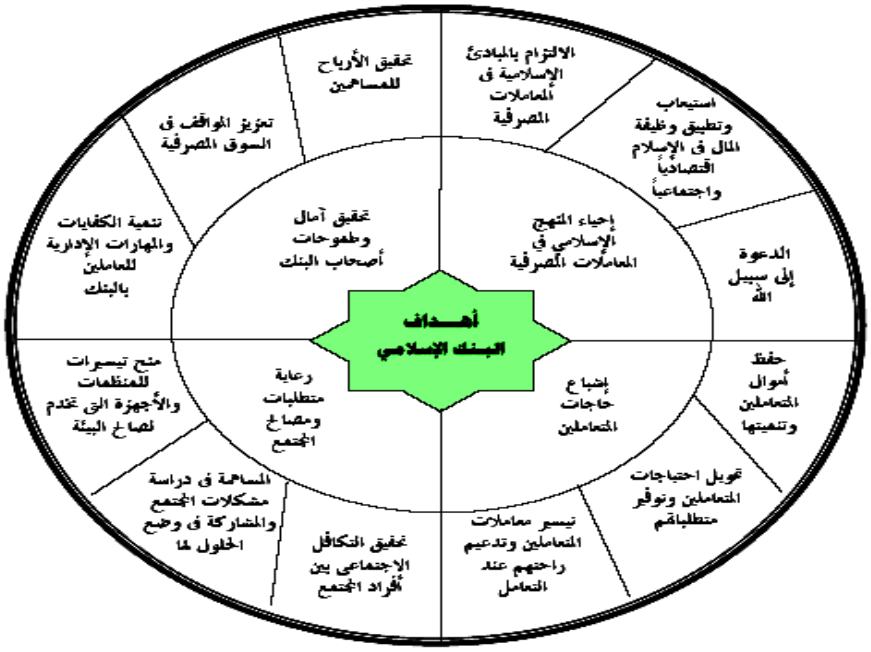

المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. **(2004).** الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. جدة. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. ص89.

المطلب الثاني: المصادر المالية للمصارف الاسلامية وعلاقتها بباقي البنوك

تختلف المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية في عدة نقاط من بينها النشأت وطبيعة العمل، الاستخدامات وكذا المصادر المالية للمصرف التي تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز وتوسيع أنشطته. حيث تعتمد هذه المصادر على مفهوم الشرعية والأخلاق في المعاملات المالية، مما يتيح للمصرف الإسلامي تحقيق طموحاته بشكل متوازن بين الربح والمشاركة العادلة في المجتمع. وتحقيق التنمية المستدامة بطرق متوازنة مع مبادئ الشرعية.

الفرع الاول: أشكال الرقابة على المصرف الإسلامي

فرضت طبيعة الأعمال المصرفية وتعددها وضخامة المؤسسات المالية الإسلامية وما تواجهه من أوضاع متطورة ضرورة وجود رقابة على الجهاز المصرفي الإسلامي للتحقق من عدم وقوعه في أزمات مالية ونقدية قد تعرقل مسيرة نشاطه. حيث تمارس هذه الرقابة من خلال المصارف المركزية لتقييم أداء المصرف الإسلامي ومعاملاته من حيث الصحة أو البطلان ولها ثلاثة أشكال: الرقابة الداخلية، الرقابة القانونية، الرقابة الشرعية.

أولا: الرقابة الذاتية:

تُعدّ من أهم أنواع الرقابة وأكثرها تحفيزا للفرد، وهي رقابة الوجدان والضمير ومعرفته الكاملة بأن الله يعلم السرَّوالعلن، ولأنها نابعة من إيمانه، وأن عليه أن يحذرفي جميع أعماله من غضب الله، هذا ما سيدفعه إلى الالتزام والانضباط والإخلاص في عمله، لذلك يجب أن تحرص الإدارة العليا للمصارف الإسلامية على حسن اختيار عمالها ومدراءها والاهتمام بعقد دورات تدريبية وتثقيفية من أجل ترسيخ القيم الإسلامية في أنفسهم. (الخضيري ، 1999، صفحة 142)

ثانيا: الرقابة القانونية:

وتتولى الدولة مسؤولية القيام بهذه الرقابة من خلال المصرف المركزي وتبرر هذه الرقابة على أساس أن المصرف الاسلامي يمارس نشاطه المصرفي في إطار دولة يحكمها القانون ودستور وتشريعات خاصة بها. (مندور، 2013، صفحة 301)

ثانيا: الرقابة الشرعية:

يخضع البنك التقليدي والمصرف الاسلامي للرقابة الداخلية ورقابة البنك المركزي ويختلفان في الرقابة الشرعية التي يختص بها المصرف الاسلامي وقد انشات لتنقذ المصرف من الغرق في مستنقع المحرمات بسبب الأنظمة الوضعية التي تعمل في ظلها والتأكد من الالتزام الشرعي لكافة معاملاته.

1-مفهوم الرقابة الشرعية:

- تعني الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وبيان المخالفات ان وجدت، واقتراح الحلول المناسبة لتصحيحها ومراجعة العقود التي تبرمها هذه المؤسسات مع عملائها وصياغة العقود المناسبة. (المغربي، 2015، صفحة 94)

-متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والأنشطة وتشمل فحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام الوسائل والأساليب والملائمة والمشروعة وبيان المخلفات والاخطاء وتصويبها وتقديم التقارير الى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والارشادات وسبل التطور إلى الأفضل. (البشير و شرفة، صفحة 172)

-يقوم بوظيفة الرقابة الشرعية **هيئة الرقابة الشرعية** وهي جهاز مستقل يضم مجموعة من علماء الفقه، بحيث يقومون بمتابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والمعاملات التي يقوم بها المصرف الإسلامي للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل الملائمة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصحيحها، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات ومتابعة تنفيذ القرارات التي تتخذها. فجوهر الدور الذي تقوم به هذه الهيئة هو «**الإفتاء والرقابة الشرعية**». (الهاشمي، 2010، صفحة 155)

2-أجهزة الرقابة الشرعية:

ولابد للرقابة الشرعية حتى تحقق المقصود منها أن يتوفر فيها **جهازان أساسيان** (هيئة الفتوى الشرعية، وجهاز الرقابة الداخلي) **وجهاز مساند** (وحدة البحوث): (العوضي ، 2016، صفحة 425)

أ-هيئة الفتوى الشرعية:

وهي تضم مجموعة من علماء الشريعة المتخصصين ممن لديهم الأهلية والصلاحية للفتوى في فقه المعاملات المالية، ولها الحق في الاطلاع الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات بما في ذلك الرجوع إلى موظفي البنك والمستشارين، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، ليتحقق بذلك أن الفتوى صادرة عن اجتهاد جماعي، لأن الاثنين في حال اختلافهما لا مرجح لأحدهما، وإذا رجح قول أحدهما لكونه رئيساً فمآل الأمر إلى أن تكون الفتوى صادرة عن اجتهاد فردي لا جماعي، تقوم الهيئة بالإفتاء والإجابة عن الاستفسارات التي ترد إلى الهيئة من قبل كافة الجهات التابعة للمؤسسة المالية. كما تُعنى بالنظر في أعمال المؤسسة وأنشطتها المالية المختلفة وإصدار الرأي الشرعي حيالها، والنظر في العقود وصيغ الاستثمار والمنتجات المالية التي تُعلن عنها تلك المؤسسة .

ب-جهاز الرقابة الداخلي:

ويضم مجموعة من المراقبين الشرعيين المتخصصين بالضوابط الشرعية، ولا يشترط أن يكونوا من الفقهاء، قد يكونون محاسبين أو رجال قانون أو غيرهم .وجود هذا الجهاز ضروري يتبع إدارة البنك ويتولى مهمة تطبيق توجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها وفحص العقود والاتفاقيات والتعهدات التي تنفذها المؤسسة مع عملائها من خلال دليل إجراءات يتم إعداده بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المصرف وتصادق عليه الهيئة لحفظ أعمال المصرف من المخالفات الشرعية.

ج-وحدة البحوث:

وهو جهاز مساند لعمل الرقابة الشرعية، حيث يتطلب العمل الرقابي في بعض الأحيان دراسة مسألة مستجدة لم يسبق لهيئة الفتوى أن اتخذتها من قبل، والأصل وجود عدد مناسب من الباحثين الشرعيين للبحث ودراسة المسألة، وجمع أقوال أهل العلم فيها، ثم عرضها على هيئة الفتوى قبل أن تصدر قرارها. (العوضي ، 2016، صفحة 425)

3-أهمية الرقابة الشرعية:

تتميز الرقابة الشرعية بأهمية بالغة في لمصارف الإسلامية لأكثر من سبب من أبرزها: (حماد ، 2004، صفحة 6)

- انتشار أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات الائتمان، والحسابات بأنواعها، والتجارة الإلكترونية وأدوات مالية مستحدثة، لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة، وإن وجدت هذه الأحكام فإن المصرفيين القائمين على النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها وحدهم؛

- معظم عمليات الاستثمار والتمويل تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى، نظرا لتَميز العمليات بالتَغير وعدم التكرار في كل مشروع أو حالة عملية يمولها المصرف، ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية، لأنهم دائما بحاجة إلى فتوى وتوجيهات أثناء عملهم؛

- إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يؤدي إلى ثقة الجمهور والمتعاملين مع المصرف ويُعطي المصرف الصبغة الشرعية؛

- أن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير المشروعة، وعدم احاطة معظم العاملين في المصارف الإسلامية بقواعد المعاملات والنشاطات الإسلامية حيث تراقب وترصد سير عمل المصرف والتزاماته وتطبيقه للأحكام الشرعية؛

- ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص في نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة، دون وجود رقابة تكفل التحقق منها.ولهذا فالحاجة تستدعي وجود هيئة شرعية ضرورية لإدارة المصرف الإسلامي بقصد الاطمئنان على السلامة الشرعية للأعمال والتحقق من تطبيق الأحكام الشرعية المسندة والعمل على الاجتهاد والقياس في الأمور المستحدثة. وبالتالي لا يمكن النظر إلى هذه الرقابة كمعيق أو محدد لنمو وتطور العمل المصرف، فهذه الهيئة مسؤولة عن تطوير منتجات المصرف الإسلامي، وإيجاد البدائل الحلال للمعاملات غير المشروعة لدى البنوك التقليدية. (العجلوني، 2008، صفحة 151)

4-أنواع الرقابة الشرعية: تشمل الرقابة الشرعية على ثلاثة أنواع كالآتي:(الموني، 2022، صفحة 26)

أ-الرقابة الشرعية السابقة: يتعلق هذا النوع من الرقابة بدراسة وابداء الرأي الشرعي للمعاملات والعمليات المالية والمصرفية التي تتعلق بأعمال وأنشطة المصرف الإسلامي إذ لا يقوم المصرف بأي عمل أو نشاط أو تنفيذ أي عقد إلا بعد عرضه على هيئة الرقابة الشرعية وأخذ موافقتها. وكذلك تقوم بالنظر في جميع الاتفاقيات التي ينوي المصرف ابرامها مع غيره سواء أكانوا وسطاء أو مصارف إسلامية أخرى أو تقليدية والتحقق من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

ب-الرقابة الشرعية المتزامنة: هي مجموعة من الطرق والإجراءات التي تستخدم لاكتشاف الأخطاء اثناء تنفيذ عمليات المصرف والتأكد من أن جميع المخرجات تتوافق مع المعايير الشرعية، والعمل على معالجة الانحرافات ان وجدت. لذلك الرقابة المتزامنة لها دورا مهاما في تقديم صورة واقعية للوضع التنظيمي للمصرف.

ج-الرقابة الشرعية اللاحقة: يستوجب هذا النوع على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مراجعة أعمال المصرف ومعاملاته وانشطته والعقود التي أبرمها للتحقق من سلامتها وعدم وجود أي مخالفة شرعية عند التنفيذ، وذلك عن طريق أسلوب أخذ العينات العشوائية أي اختيار بعض الأعمال كعينات للتحقق من حسن سير العمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية اضافة إلى ذلك تسعى هيئة الرقابة الشرعية لإيجاد صيغ شرعية أكثر ملاءمة لأنشطة المصرف الإسلامي ومواكبة التطور في الأساليب والخدمات المصرفية.

5-مهام هيئة الرقابة الشرعية: تتعدد مهام هيئة الرقابة الشرعية لتشمل جانب الإفتاء والرقابة على سلامة الأداء اضافة إلى اعداد التقارير والعديد من المهام وتبرز مهامها بشكل واضح فيما يلي: (الدويك، 2022، الصفحات 31-32)

-مساهمة الهيئة في وضع اللوائح والنظم والصيغ المناسبة للمعاملات المالية والعقود والعمل على مراجعتها وتصحيحها وتطويرها؛

-تعمل هيئة الرقابة الشرعية على تجهيز تقارير سنوية تُظهِر فيها مدى التزام المؤسسة المالية بمبادئ الشريعة الإسلامية وتظهر ملاحظاتها حول أداء المصرف، وأي أفكار تكون داعمة ومساندة لعمل المؤسسات المالية، إضافة إلى ابتكار واستحداث صيغ تناسب احتياجات ومتطلبات الأفراد والعملاء؛

-تقوم الهيئة بإبداء رأيها في صيغ العقود الأساسية اللازمة للمصرف، وفي كافة أعماله وأنشطته؛

-تعمل على مراقبة أنشطة المصرف وأعماله ومدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية؛

-النظر في أي أمر صادر عن البنك المركزي ودراسة مدى توافقه مع أحكام الشريعة، للعمل به أو مخالفته لتركه والبحث عما يناسبها.

الفرع الثاني: المصادر المالية للمصارف الإسلامية

لا تختلف المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية من حيث المصادر المالية المكوّنة لها، كون القاسم المشترك لجميع المصارف هو أنّها مؤسّسات مالية مهمتها جمع الودائع وجذب المدخرات، تبدأ ممارسة نشاطها بالاعتماد على أموال المساهمين خلال المرحلة التأسيسية، ومع بداية نشاطها واتساع عملياتها، فإنها تسعى للحصول على تدفقات نقدية أخرى سواء خارجية أو اقتطاعات من الأرباح. يمكن تصنيف مجمل هذه المصادر إلى: **مصادر داخلية ومصادر خارجية.**

أولا: المصادر الداخلية للمصرف الإسلامي

تعتبر المصادر الداخلية مصدرا مستقرا لا تخضع لخاصية عدم التأكد أو مخاطر السحب الفجائي مثل المصادر الأخرى، لذا توجّه هذه الأموال للاستخدامات متوسطة وطويلة الأجل. كما تعد مصدرًا مهمًا لمجابهة المخاطر المحتملة وغير المتوقعة التي قد يواجها المصرف الإسلامي، خاصة وأنه أكثر عرضة لحدوث مثل هذه المخاطر نظرا لارتفاع حجم استثماراته المتوسطة وطويلة الأجل. وتشتمل المصادر الداخلية على **رأس المال المدفوع، الاحتياطات، والأرباح غير الموزعة.**

1-حقوق المساهمين: وتشمل حقوق المساهمين رأس المال المدفوع وأنواع الاحتياطات المختلفة:

أ-رأس المال المدفوع: يعتبر من أهم المصادر الذاتية للمصرف وهو عبارة عن مجموع المال المدفوع من قبل المؤسسين عند بداية النشاط يستخدم في تلبية احتياجات المصرف من مستلزمات المواد الأولية، أو تغطية احتياجات العملاء التمويلية سوآءا كانت قصيرة أو متوسطة وحتى طويلة الأجل. ومنه فأن مساهمي المصرف لا يشتركون في الادارة ولا يضمنون أي التزام إلا بقدر حصصهم من الأسهم والأموال التي دفعت لتصبح ملكاً المصرف، كما تكون له ذمة مالية مستقلة عن ذمم المساهمين. (الموسوي، 2011، صفحة 37)

-إن الصناعة المصرفية الإسلامية لا تَعتَبر رأس مال المصرف مصدرا يحمي الودائع الاستثمارية، بل يتلقى الخسائر نيابة عنها (الغنم بالغرم)، لذلك تتحدد حقوق المصرف في حصة الأرباح التي تنتج عن الودائع الاستثمارية باعتبار الربح وقاية لرأس مال المصرف. (الشمري ر.، 2008، صفحة 41)

- **ويتكون رأس المال المدفوع من حسابين:** (فيشوش، مصادر ، 2020، صفحة 112)

-**رأس المال الأساسي:** ويمثل القيمة الإسمية للأسهم التي يتم طرحها للاكتتاب، أي قيمة المال المدفوع من جانب المساهمين مقابل الاسهم المطروحة لأول مرة.

-**رأس المال الإضافي**: ويتضمن قيمة الزيادة المحصلة عن القيمة الإسمية للسهم من حملة الأسهم (في حالة إصدار أسهم جديدة إضافية)، والفرق يقيد في بند رأس المال الإضافي، ويطلق عليه اسم (رأس المال المدفوع بالزيادة) وكذلك (علاوة إصدار أسهم)، ويعتبر هذا الأخير أحد حسابات حقوق الملكية.

- **خصائص رأس المال كمصدر داخلي**: (المكاوي م.، 2012، الصفحات 128-129)

-يمثل المصدر الأساسي لبدء النشاط وعامل أمان وحماية، يعمل على امتصاص الخسائر المتوقعة حدوثها في المستقبل؛

- يجب أن يكون رأس المال حاضرا ولا يجوز أن يكون دينا في ذمة أصحابه، ويمكن لرأس المال أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة للاكتتاب العام؛

-يمثل مصدر مستقرا من مصار الأموال بالنسبة للمصرف الإسلامي لا يخضع لخاصية عدم التأكد أو لمخاطر السحب الفجائي مثل المصادر الأخرى؛

-استخدامات هذا المصدر توجه للاستثمارات طويلة الأجل في الأصول الثابتة للمصرف.

ب-الاحتياطات: عبارة عن مبالغ مالية مقتطعة من صافي أرباح المصرف الإسلامي حيث تعد مصدرا من مصادر التمويل الذاتي، بغرض تدعيم المركز المالي للمصرف، وضمان للمودعين، ويوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها: (فيشوش، 2020، صفحة 113)

- **الاحتياطي القانوني**: هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح تفرضها السطلة النقدية لتبقى داخل المصرف ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها المصرف الإسلامي، والوضع الاقتصادي فإن جزءا من الأرباح سيحول إلى حساب الاحتياطي القانوني، وعادة ما ينص القانون التأسيسي للمصرف على مقدار هذه النسبة؛

-**الاحتياطي الاختياري**: هذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا أي غير إجباري، بل يقترحه مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في أغراض تكون مقترحة من طرف المجلس ويحق توزيعه كليا أو جزئياً على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض؛

- **احتياطات أخرى:** زيادة على الاحتياطات السابقة تفرض القوانين و الأعراف المحاسبية على المصارف بصفة عامة، تكوين احتياطي لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، كما تلزمها بنسبة معينة، تقتطعها لمواجهة أية خسائر قد تحدث بالنسبة لهذه الديون، وتختلف هذا النسبة بحسب الدول و الضوابط التي تستعملها المصارف ، كما تخصص أيضا هذه الاحتياطات لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالمصرف، وفي هذه الحالة فهي تمثل غطاء مالي تعويضي إذا كانت الخسارة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود (القانوني أو الاختياري)، و تعتبر هذه الحالة قليلة الحدوث في الظروف الاقتصادية العادية.

2-المخصصات: وهي مبالغ مالية مقتطعة من الأرباح لمواجهة النقص في الموجودات أو هبوط في قيمة الأوراق المالية وقد يحصل المصرف على موارد إضافية مثل القروض الحسنة من المساهمين والتأمينات المودعة من قبل الزبائن كغطاء عن الاعتمادات المفتوحة، أو كغطاء عن خطابات الضمان وقيمة تأمين الخزائن. الحديدية المؤجرة (الشمري، 2008، صفحة 45)

3-الأرباح المحتجزة: وتعتبر من حقوق الملكية، وهي عبارة عن الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك لدعم المركز المالي للمصرف، كما أن احتفاظ المصرف الإسلامي ببعض الأرباح لا يتعارض مع أحكام الشريعة. الإسلامية باعتباره يعمل مضاربا بأموال المودعين ومن ثم يمكنه الاحتفاظ جزء معين من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ على المصرف من ظروف غير عادية. (العلجوني، 2013، صفحة 130)

ثانيا: المصادر الخارجية للمصرف الإسلامي

تعتبر هذه المصادر ذات أهمية بالغة بالنسبة للمصرف سواء أكان إسلاميا أو تقليديا نظرا لدور الوساطة المالية الذي تلعبه للحصول على أموال المدخرين من أصحاب الفوائض المالية، وتوجهها إلى مجالات وأنشطة مختلفة، لتعود عليهم بفوائد تختلف قيمتها ونوعيتها حسب طبيعة ومدة وشكل استخدام هذه المدخرات. فنجد أنَّ البنك التقليدي غالبا ما يتلقى هذه المدخرات مقابل سعر فائدة معين ليعيد إقراضها لأصحاب العجز التمويلي بسعر فائدة أعلى. في حين أن المصرف الإسلامي يتلقاها دون فوائد أو من خلال المشاركة في الأرباح والخسائر بعد القيام باستثمارها في مختلف المشاريع، والتي يستهدف من ورائها تحقيق الربح وتوزيع عائد على المساهمين وعلى أصحاب الودائع الاستثمارية من خلال العمليات الاستشارية التي يقوم بها.

ومنه تمثل الوديعة الجزء الأكبر من المصادر الأساسية للأموال لدى المصارف الإسلامية، وتتكون من الحسابات الجارية، حسابات الاستثمار، حسابات التوفير، وشهادات الادخار، الغطاء النقدي، خطابات

الضمان، الاعتمادات المستندية، وموارد أخرى. ونظرا لاختلاف طبيعة الودائع وأسلوب السحب منها ومدى استحقاقها للعائد فإن هذه الودائع تأخذ أشكالاً متعددة في البنوك الإسلامية وذلك على النحو التالي:

1-الحسابات الجارية (تحت الطلب): هي حسابات تقوم المصارف الإسلامية بفتحها للأشخاص الذين يرغبون بحفظ أموالهم فقط أو للذين يرغبون في الحصول على الخدمات المصرفية المتعلقة بالتعامل التجاري أو بخدمات الدفع أو التحويل، للاستغناء عن حمل النقود والتعامل النقدي اليومي.أما من الجانب القانوني فقد عرفها البعض بأنها المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف بقصد أن تكون حاضرة للسحب لحظة الحاجة إليها بحيث تُرد بمجرد الطلب. (سمحان ، 2013، صفحة 123)كما يعطى لصاحبها دفتر شيكات ليتسنى له القيام بعمليات الإيداع أو السحب مقابل عمولة يتلقاها المصرف مقابل إدارته لهذه الوديعة. (الشرقاوي ع.، 2000، صفحة 207)

2-وديعة الاستثمار (الوديعة الثابتة): وهي أموال يتم إيداعها من قبل الزبائن لدى المصرف بغرض الحصول على عوائد ستستثمر في مجالات تتحمل مخاطر معينة، أي يقوم المصرف باستثمار تلك الأموال وفقا للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم) ربحاً وخسارة. ويسعى جاهداً لتوفير المضاربة الناجحة ولا يقوم بالتأجيل ولا التمهل في تهيئة الفرصة المناسبة لتلك المضاربة، ويقوم بكل جدية وإخلاص بالتعامل مع جميع المبالغ والودائع باعتبارها جزء لا يتجزأ في أموال المصرف لغرض توظيفها بمجالات تحقق ربحية، وتجنب مخاطر السيولة. تعتبر مصادر هذه الودائع أهم مصدر يمكن الاستعانة به في الاستثمار والتوظيف حيث ستأخذ ودائع الاستثمار صورة عقد مضاربة بين المودعين والمصرف وسيقوم بتوظيفها مقابل نسبة من الربح تحصل عليها كما سيتم تحديد هذه النسبة مقدماً في العقد وهي حصة شائعة ومعروفة من الربح غير محددة بمبلغ معين وتعد هذه النسبة عائد العمل للمصرف كمضارب في الأموال (ناصر، صفحة 285) وتنقسم **وديعة الاستثمار** إلى: (الشمري ، 2008، الصفحات 199-200)

أ-ودائع استثمارية مع التفويض (حسابات الاستثمار المطلقة والعامة): إيداع بتفويض المصرف في استثمار المبلغ المودع في أي مشروع من مشروعات المصرف (محلياً أو خارجياً)، أي لا يضع المودع شروطا خاصة سوى بما يتعلق بمدة الوديعة، وتكون أجالها بين ثلاثة أشهر الى سنتين، وتكون قابلة للتجديد وهذا العقد يسمى **(عقد مضاربة مطلق)** حيث لا يجوز للمودع أن يقوم بسحب أي مبلغ إلا بعد انقضاء المدة المحددة للوديعة وعند قيام المودع بسحب جزء من الوديعة سيفقد العائد عن الجزء المسحوب من الوديعة.

ب-الودائع الاستثمارية بدون تفويض (حسابات الاستثمار المخصصة أو المقيدة): هنا المودع هو الذي يقرر المشروع أو القطاع أو المصرف الذي يرغب باستثمار أمواله فيه، أي أنه لا يشارك في المحفظة العامة

لاستثمارات المصرف، كما له الخيار بأن يحدد مدة الوديعة أو لا يقوم بتحديدها وفي كلا النوعين (المقيدة والمطلق) سيقوم المصرف بتحديد نسبة الربح مقدماً في عقد المضاربة وإلا فسد العقد لجهالة الربح. وقد اشار بعض الكتاب بضرورة ان يلتزم المودع بملزم شرعي بإبقاء مبلغ الوديعة مدة لا تقل عن ستة أشهر تحت تصرف المصرف.

3-الوداع الادخارية: هذا النوع من الودائع يعطي لصاحبه الحق في سحب جزء أو كل الوديعة بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه المصرف، بشروط تتحدد مسبقا، وعلى حسب درجة تفويض المودع لسلطة المصرف، هذا النوع يقوم بتشجيع صغار المدخرين على ايداع مدخراتهم وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي لديهم، حيث يقوم باستثمار هذه الايداعات ومشاركة أصحابها في الربح أو الخسارة. يعطي المصرف للمودع فرصة إيداع جزء من مدخراته كوديعة استثمارية، والجزء الآخر للسحب عند الحاجة. وبالتالي فإن للودائع الادخارية أهمية في موارد المصرف الإسلامي لاستخدامها في عملية الاستثمار والتشغيل والمضاربة بها بمجرد حصوله على تفويض من أصحابها، خاصة إذا ما حدّد تاريخ سحبها، وبما أن قيمتها عادة ما تكون صغيرة، فإن أصحابها يدخرونها لآجال طويلة، أو قد تكون غير محدودة نهائيا، وهو ما يمكّن المصرف من استثمارها في مشاريع متوسطة الأجل وحتى الطويلة. (عبو، 2021، صفحة 298)

4-**مصادر أخرى:** تعد الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية بصفة عامة الواجهة الرئيسية للمتعاملين مع المصرف، ووسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد والمحافظة على المتعاملين الحاليين فهي بوابة العبور للتعامل مع أنشطة المصرف كما ترجع أهمية الخدمات المصرفية إلى أن الايرادات الناشئة عنها تساعد المصارف على تغطية نسبة كبيرة من مصاريفها والتزاماتها. ويقدم المصرف الاسلامي كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التقليدي فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات من بين هذه الخدمات نجد:

-أ-**تحصيل الاوراق التجارية:** تعتبر هذه الأوراق صكوك ثابتة للتداول تمثل حقاً نقدياً وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعد أجل قصير وجرى العرف على قبولها كأداة للوفاء وتقوم المصارف الاسلامية بتحصيل قيمة الاوراق التجارية المختلفة لعملائها (الكمبيالات، الشيكات) مقابل عمولة معينة ويعتبر المصرف هنا وكيلا بأجر ولا مانع ان تكون الاجرة في هذه الحالة مقطوعة أو نسبة من قيمة الورقة ولا تقوم المصارف الاسلامية بأي حال من الاحوال بشراء هذه الاوراق من العملاء بأقل من قيمتها (خصم الاوراق التجارية) (جرادات، 2015، صفحة 612)

ب-تأجير الصناديق الحديدية: تقوم البنوك الاسلامية بتأجير الصناديق الحديدية أو ما يسمى بصناديق الحفظ الامين لعملائها مقابل أجرة سنوية محددة لتمكينهم من حفظ مقتنياتهم الثمينة أو الهامة في هذه الصناديق التي لا يمكن فتحها إلا بوجود العميل ومسؤول واحد من المصرف.

ج-الكفالة البنكية أو خطاب الضمان: هو تعهد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف بكفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وذلك ضماناً لوفاء هذا العميل بالتزامه تجاه ذلك الطرف خلال مدة معينة على أن يدفع المصرف المبلغ المضمون عند أول مطالبة خلال سريان الضمان بغض النظر عن معارضة المدين أو موافقته في ذلك الوقت وقد يكون خطاب الضمان: (السرطاوي، 2015، صفحة 158)

-**مغطى بالكامل**، أن يدفع العميل المبلغ كاملا لمصدر خطاب الضمان (المصرف)

- **مغطى جزيا**، أي يدفع العميل جزءا من قيمة الضمان ويتحمل المصرف الباقي

-**غير مغطى بالكامل**، بأن يتحمل البنك جميع قيمة الضمان

د-الاعتماد المستندي: يعرف الاعتماد المستندي بأنه تعهد خطي صادر من المصرف بناء على طلب عميله (المستورد) يتعهد بموجبه المصرف مصدر الاعتماد بدفع مبلغ محدد للمستفيد (المصدر) مقابل تقديمه المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال مدة الاعتماد ويتكون الاعتماد المستندي من الأطراف التالية (بن نهار، 2020، صفحة 104)

-**الطرف الاول: المشتري / المستورد**، وهو العميل الذي يطلب من البنك فتح الاعتماد المستندي لشراء سلعة من جهة خارجية؛

-**الطرف الثاني: مصرف المستورد**، أي البنك الذي تقدم له العميل وطلب منه فتح الاعتماد وهو الذي يكون في بلد العميل؛

-**الطرف الثالث: البنك المراسل** وهو بنك المستفيد الذي يكون في البلد التي سيشتري منهت العميل السلعة ويتواصل معه بنك العميل بهدف شراء سلعة؛

-**الطرف الرابع: المستفيد**، وهو البائع الأصلي للسلعة.

-تنقسم الاعتمادات المستندية التي تقوم بها المصارف الاسلامية: (إرشيد.، 2015، صفحة 172)

-اعتمادات مستندية ممولة تمويلا ذاتيا من قبل العميل طالب فتح الاعتماد (مغطى بالكامل) وفيه يكون دور البنك الاسلامي في هذه الحالة دور الوكيل بأجر.

-الاعتمادات الممولة من المصرف الاسلامي تمويلاً كاملاً أو جزئياً فاذا كان التمويل كلياً فيمكن أن تكون تلك المعاملة مضاربة ويكون الربح بحسب الاتفاق والخسارة على البنوك ويمكن أن تكون على أساس المرابحة،

أما إذا كان التمويل جزئيا والذي يسمى في هذه الحالة الاعتماد المستندي غير المغطى بالكامل ويمول هذا النوع من السلعة بصيغة المشاركة أو المرابحة للآمر بالشراء إضافة الى صيغة المضاربة.

الفرع الثالث: علاقة المصارف الاسلامية مع غيرها من البنوك الأخرى

تتميز المصارف الإسلامية بعلاقات متنوعة مع البنك المركزي والبنوك التقليدية حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين المبادئ الإسلامية والتطورات الاقتصادية الحديثة. في هذا الفرع سيتم التطرق إلى أوجه الاختلاف والتشابه وكذا طبيعة العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك الأخرى.

أولا: أوجه الاختلاف بين المصارف الاسلامية وغيرها من البنوك الأخرى

تعتبر الصناعة المصرفية الاسلامية بديل لنظام الفائدة المستخدم في البنوك التقليدية، وذلك باستخدام نظام المشاركة في الارباح والخسائر. ولكن في الواقع أوجه الاختلاف بين المصرف الاسلامي والبنك التقليدي أعمق بكثير يمكن إجمالها فيما يلي: (نوري و بارك ، 2009، صفحة 08)

1-**النشأة:** نشأة البنوك التقليدية نتيجة نزعة فردية في التجارة بالأموال، في المقابل نجد أن المصارف الاسلامية جاءت نتيجة الحاجة إلى نظام مالي يجسد التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي.

2-**طبيعة النشاط:** يقوم عمل البنوك التقليدية على أساس نظام مصرفي يتعامل بالفائدة اخذا وعطاءا، أي تأجير واستئجار النقود، ويتمثل ربح البنك في الفرق بين سعري الاستئجار والايجار، أما المصارف الاسلامية فتقوم على فكرة أن الاموال وجدت للإتجار بها وليس فيها، حيث تقوم المعاملات في المصرف على أساس المشاركة في الأرباح.

3-**الودائع:** تتحدد العلاقة بين صاحب الوديعة والبنك التقليدي بسداد الوديعة مع الفائدة المحددة في مواعيد معينة بغض النظر عن النتائج الفعلية لاستخدام هذه الأموال، في حين أن المصرف الإسلامي يتعامل بعقد المضاربة بين المصرف والمودع، فالمودع صاحب رأس المال والمصرف مضارب، ويتم توزيع ما تحقق من نتاج (ربح أو خسارة) بين الطرفين حسب الاتفاق المسبق لعقد المضاربة.

4-**ضوابط الاستثمار:** لا يضع البنك التقليدي أي اعتبار لكون المشروع حلال أو حرام، والمهم هو الضمانات ومقدرتها على سداد القروض والفوائد، في المقابل نجد المصرف الإسلامي يضع في أولوياته توظيف الأموال في مشروعات لا تتعارض مع أحكام الشريعة.

5-الربح والخسارة: يتحقق الربح في البنك التقليدي من خلال الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة، في حين أن المقترض يتحمل كافة الخسائر سواء كانت بسببه أو بفعل أسباب خارجية. أما الارباح في المصرف الإسلامي فتكون نتيجة عمل حقيقي واستثمارات فعلية.

ثانيا: أوجه التشابه بين المصارف الاسلامية وغيرها من البنوك التقليدية:

تتشابه المصارف الاسلامية ببقية البنوك التقليدية في: (العيفة، 2021، صفحة 106)

1-الاسم: تتفق المصارف الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الاسم فالبعض يطلق على المؤسسة المصرفية اسم "بنك" والبعض الآخر يطلق عليها اسم "مصرف" سواء كانت إسلامية أو تقليدية، وكلمة "مصرف" هي الترجمة العربية لكلمة "بنك" بالإنجليزية.

2-رقابة البنك المركزي: تخضع كل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات الرقابة، وكذا التقيد بقراراته وأوامره وتعليماته الصادرة عنه.

3-**الخدمات المصرفية**: تتفق المصارف الإسلامية مع البنوك التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية كالحسابات الجارية، واصدار الشيكات، وتحصيل الأوراق التجارية للدائنين في تاريخ استحقاقها، والتحويلات النقدية، وتأجير الخزائن الحديدية.

4-الوساطة المالية: يعتبر كلاهما مؤسسة مالية مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية من أفراد أو مؤسسات وتوظيفها في مجالات معينة تختلف على حسب طبيعة كل بنك، وكلاهما يتمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارستهما لأعمالهما ونشاطاتهم.

الجدول رقم (1-03): الفرق بن البنوك التقليدي والبنك الاسلامي

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
– النشأة	-نزعة فردية مادية للاتجار في النقود وتعظيم الثروة.	-أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية.
– المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	-مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.

– طبيعة الدور	– مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين / المودعين والمستثمرين.	– لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية الوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً.
– أساس التمويل	– يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	– يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة.
– صفة المتعامل معه	– مُودع ومُدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. – مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	– صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان. – صاحب حساب استثماري فهو رب مال. – مشتري / بائع – مؤجر/مستأجر في جميع أنواع البيوع الحلال. – مشارك.
– المحظور والجائز	– يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة. – يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله. – يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.	– يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتمّلك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.
– الموارد المالية الذاتية	– يستطيع إصدار أسهم ممتازة.	– يستطيع إصدار صكوك استثمارية عامة وخاصة بمشروع أو قطاع معين.
– الموارد المالية الخارجية	– الودائع والقروض على أساس الفائدة.	– حساب الاستثمار على قواعد المضاربة المطلقة أو المقيدة. – والوكالات في الاستثمار المطلقة أو المقيدة.
– استخدامات الأموال	– الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.	– الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.
– الوظيفة الرئيسة	– يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.	– مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال. – كما يكون ربَّ مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب في ممارسته لنشاطه.
– الادخار وتنمية	– طبقاً للنظرية الوضعية الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك لذلك يبحث البنك	– الادخار تأجيل إنفاق عاجل إلى آجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء وفقراء ويهتم

الوعي الادخاري	التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموماً.	بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة.
– المتاجرة على الملكية	– يعتمد على الإقراض فقط وفق سعر الفائدة لتحقيق العائدات.	– يعتمد على استثمار الأموال والاتجار بها وفق الصيغ والأدوات الشرعية.
– الربح	– يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.	– يتحقق بأسبابه الشرعية من: المال – العمل – الضمان – وفق المعايير الشرعية.
– الخسارة	– يتحملها المقترض وحدة حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.	– يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة وبقدر رأس المال دائماً في المشاركات.
– عناصر منح الائتمان	– الأهمية النسبية للضمانات أكثر. – الاهتمام برأس المال والقدرة الإنتاجية أقل.	– الأهمية النسبية لشخصية المتعامل أكثر. – الاهتمام بالقدرة الإنتاجية وطبيعة أعماله ونشاطاته التي يقوم بها وآليتها في الممارسة العملية أكثر.
– الرقابة	– نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات، والسلطات النقدية.	– ثلاثة أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات، والسلطات النقدية.
– صندوق الزكاة	– لا مكان له فيه.	– أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية.
– مقاصد الشريعة وأولوياتها	– ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.	– من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط.

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الشام الاسلامي وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط

http://chambank.com/index.php?option=com_content&view=article&id=51&Itemid=474&lang=ar

-ثالثا: علاقة المصرف الإسلامي بالبنك المركزي:

تبدأ هذه العلاقة منذ بدء الترخيص له بممارسة العمل المصرفي، وتمتد طيلة حياة المصرف، ويمكن تمثيل العلاقة بعدة أشكال: (إرشيد م.، 2015، الصفحات 258-259)

- **علاقة أصلية متكاملة:** ظهر هذا الشكل في البلدان التي حولت مصارفها إلى النظام الاقتصادي الإسلامي بما في ذلك البنك المركزي ذاته، كما في الباكستان، وإيران، والسودان.

علاقة خاصة: تشكلت هذه العلاقة في البلدان التي أصدرت لمثل هذه المصارف قانوناً خاصاً بها يحدد علاقتها بالبنك المركزي، ويراعى في ذلك مساعدة المصرف على تحقيق أهدافه وتجنب الوقوع في الربا المحرم شرعا ومن تلك الدول الامارات العربية المتحدة، وتركيا.

علاقة استثنائية: نشأة هذه العلاقة في البلدان التي تعمل وفقا لقوانين استثنائية بجانب البنوك التقليدية، وظلت القوانين السابقة هي التي تحكم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية، وهي قوانين تقوم على أساس النظام المصرفي العالمي، وقد بذلت البنوك الإسلامية جهوداً جبارة في الحصول على استثناءات للتخلص من الفوائد الربوية التي تفرضها البنوك المركزية على البنوك في السوق، ومن تلك الدول، مصر، والكويت، والأردن، والبحرين.

المطلب الثالث: صيغ وأساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم العديد من الخدمات والتسهيلات المختلفة وصِيَغ تمويل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية تتلاءم مع جميع أوجه النشاط الاقتصادي، عكس الصيغ التقليدية التي لم تعد تلاقي الإجماع وسط المجتمع الإسلامي، وفي أغلب الأحيان تفرض بطريقة تسلطية، تعتمد على الربا المحرم شرعا وتتخذ منه أحد أهم خصائصها خاصة لما نعلم أن سرعة التداول والبساطة في هذه الصيغ دائما تكون لصالح التمويل الإسلامي، في ظل الحاجة إلى سرعة التداول والتمويل للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة

تعد صيغ التمويل القائمة على المشاركة ومن أهم وسائل تمويل المشاريع والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، تعتمد هذه الصيغة على مفهوم المشاركة العادلة في الأرباح والخسائر، حيث يتم تقسيم الأرباح والخسائر بنسبة محددة مسبقاً، وتضم المضاربة، المشاركة. والصيغ القائمة على التمويل الفلاحي.

-أولا: التمويل بصيغة المضاربة شروطها وأنواعها

التمويل بصيغة المضاربة هو نموذج تمويل يجمع بين الشراكة والاستثمار في نظام اقتصادي إسلامي. يعتبر هذا النموذج بديلاً شرعياً للتمويل الربوي الذي يعتمد على الفائدة والربا، ويعتمد بدلاً من ذلك على توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء.

1-مفهوم المضاربة ومشروعيتها

-المضاربة لغة: مفاعلة من كلمة ضَرَبَ، والضرب معروف والضَّرْبُ مصدر ضَرَبْتُه وضَرَبَه يَضْرِبُه ضَرْباً، وضَرَبَ في الارض أي خَرَجَ فيها تاجراً، وقيل سار في ابتغاء الرزق، يقال ان لي في ألف درهم لَمَضْرَباً أي ضَرْباً

والطيرُ الضَّوارِبُ التي تَطْلُبُ الرِّزْقَ وضَرَبْتُ في الأرض أبتغي الخَيْرَ من الرزق. (ابن منظور أ.، 1300هـ، صفحة 544)

-**المضاربة اصطلاحا**: هو عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال أما الاخر يشارك بجهده(بالعمل)، على أن يتفقا على نصيب معلوم لكليهما من الربح.(شرع ، 2022، صفحة 7)

-**المضاربة في المصارف الإسلامية:** توصف المضاربة بأنها عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما **رب المال والمضارب** (العامل) وهو الطرف المختص باستثمار المال .يقوم **رب المال** بالمساهمة برأسمال في مؤسسة أو نشاط يديره رب العمل بصفته مضارباً أو مقدم للعمل. ويتم توزيع الأرباح التي يتم تحقيقها حسب الاتفاق في عقد المضاربة، ويتحمل رب المال الخسارة في رأس المال وحده ما لم تكن تلك الخسائر بسبب سوء سلوك المضارب، أو اهماله أو اخلاله بالشروط المتعاقد عليها أما المضارب فيخسر جهده .ويمكن تنفيذ تمويل المضاربة اما على أساس عقد مقيد أو عقد مطلق. (الكراسنة ، 2013، صفحة 10)

-**مشروعيتها:** فيما يخص المضاربة فهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب ورد في قوله تعالى:﴿ **وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ.** ﴾**سورة المزمل الآية 20.** أما في السنة فقد جاء أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد خرج قبل بعثته مضاربا في مال أُمِنَا خديجة رضي الله عنها. وأن العمل استمر بهذا العقد بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك في عهد الصحابة رضوان الله عليهم.ولقوله صلى الله عليه وسلم قال "**بعث والناس يتعاملون بالمضاربة فقررهم عليها**". فلا خلاف بين الفقهاء على مشروعية المضاربة وجوازها وأنها كانت في الجاهلية فأقرها الإسلام، فقد قال **ابن عبد البر رحمه الله:** والقراض مأخوذ من الإجماع الذي لا خلاف فيه عند أحد من أهل العلم، وكان في الجاهلية فأقره الرسول صلى الله عليه وسلم في الإسلام. (نصار، 1434 هـ، صفحة 164)

2-**أركان المضاربة**: يقوم عقد المضاربة على خمسة أركان وهي: (بوعكاز، 2021، صفحة 16)

-**العاقدان**: وهما رب المال والمضارب الذي يعمل في المال ويطلق عليه ايضا العامل أو مدير المضاربة، وأهم الشروط في العاقدان هي أهلية التوكيل والتوكل.

-**الصيغة:** القبول والإيجاب وهي تعبير عن إرادة العاقدان في العقد، ويشترط أن تكون الصيغة مفهومة وواضحة بلفظ يدل على المقصود من التعاقد صراحة أو دلالة مع اتصال الايجاب بالقبول من غير فارق زمني طويل، مع جواز التعاقد لفظا أو بكتابة العقد والتوقيع عليه بالمراسلة أو وسائل الاتصال الحديثة حسبما قرر مجمع الفقه الاسلامي.

-**المحل**: يتكون هذا الركن من رأس مال المضاربة وهو المبلغ الذي يقدمه رب المال إلى المضارب للعمل به في نشاط المضاربة ويشترط فيه أن يكون معلوما بالقدر والجنس والنوع لعدم الوقوع بالجهالة وفساد العقد، وألا يكون رأس المال دينا في الذمة، ويكون نقداً عينا حاضرة، على أن يسلم رأس مال المضاربة إلى المضارب للعمل وتحقيق الربح.

-**الربح**: هو ما زاد عن رأس المال وهو المقصود من المضاربة ويشترط أن يكون الربح مشتركا بين الطرفين لا يختص بأحدهما دون الاخر وأن تكون حصة كل منها معلومة عند التعاقد بنسبة شائعة من الربح. كما يتحمل رب المال كل الخسائر ولا يحمل المضارب أي شيء منها مالم تكن ناتجة عن تقصيره أو تعديه.

-**العمل**: ويتمثل في كل ما يقدمه المضارب من عمل في إدارة المضاربة، مقابل رأس المال الذي يقدمه رب المال. ويشترط اختصاص المضارب بالعمل دون تدخل من رب المال، وألا يضيق رب المال على المضارب في التصرف بدرجة لا تمكنه من تحقيق مقصود المضاربة وهو الربح. وألا يخالف المضارب أحكام الشريعة الإسلامية في تصرفاته وأن يتقيد بالعرف العمل الجاري في مجال النشاط.

الشكل رقم(1-06): العلاقة بين أطراف المضاربة وتوزيع الأرباح والخسائر

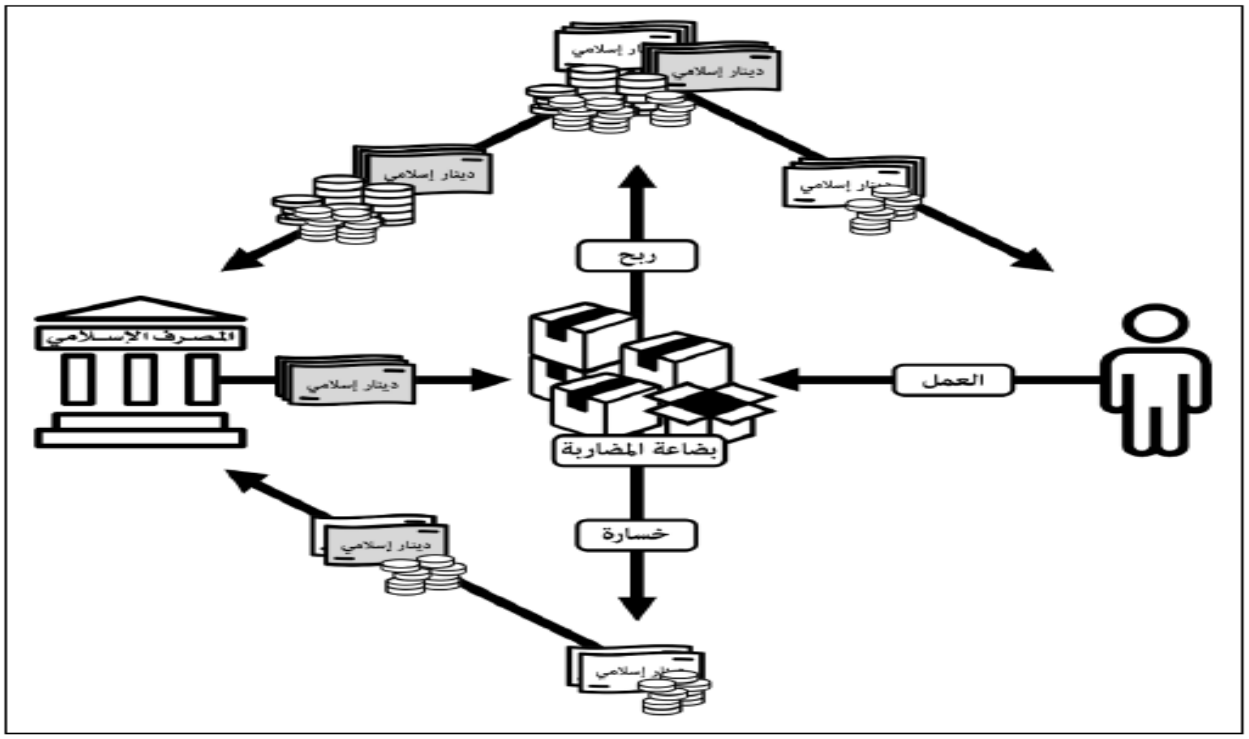

المصدر :العيفة عبد الحق. (2021). المصارف الاسلامية المعاصرة. (ط01). الجزائر. البدر الساطع للطباعة والنشر.ص258

3-شروط المضاربة: يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط في عقد المضاربة حتى يكون العقد صحيحاً من الناحية الاستثمارية والشرعية، سواء المتعلقة برأس المال أو بالربح أو بتنفيذ العمل، نوجزها كما بلي: (لعمش، 2012، صفحة 41)

- أن يكون رأس المال من النقود؛
- أن يكون رأس المال معلوم المقدار والجنس والنوع لكل من رب المال والمضارب؛
- ألا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب؛
- أن يتم تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح في العقد، على أن تكون نسبة مئوية من الربح وليس مبلغا مقتطعا؛
- أن يتم تسليم رأس المال للمضارب على أن يكون أميناً عليه لا ضامناً، إلا في حالة التعدي أو التقصير؛
- أن يكون للمضارب الحق في التصرف في رأس المال ماديا وقانونيا وإدارته دون تدخل رب المال.

4-أنواع المضاربة: يمكن تقسيم أنواع المضاربة في المصارف لإسلامية إلى ثلاثة أشكال:

الشكل رقم (1-07): أنواع المضاربة

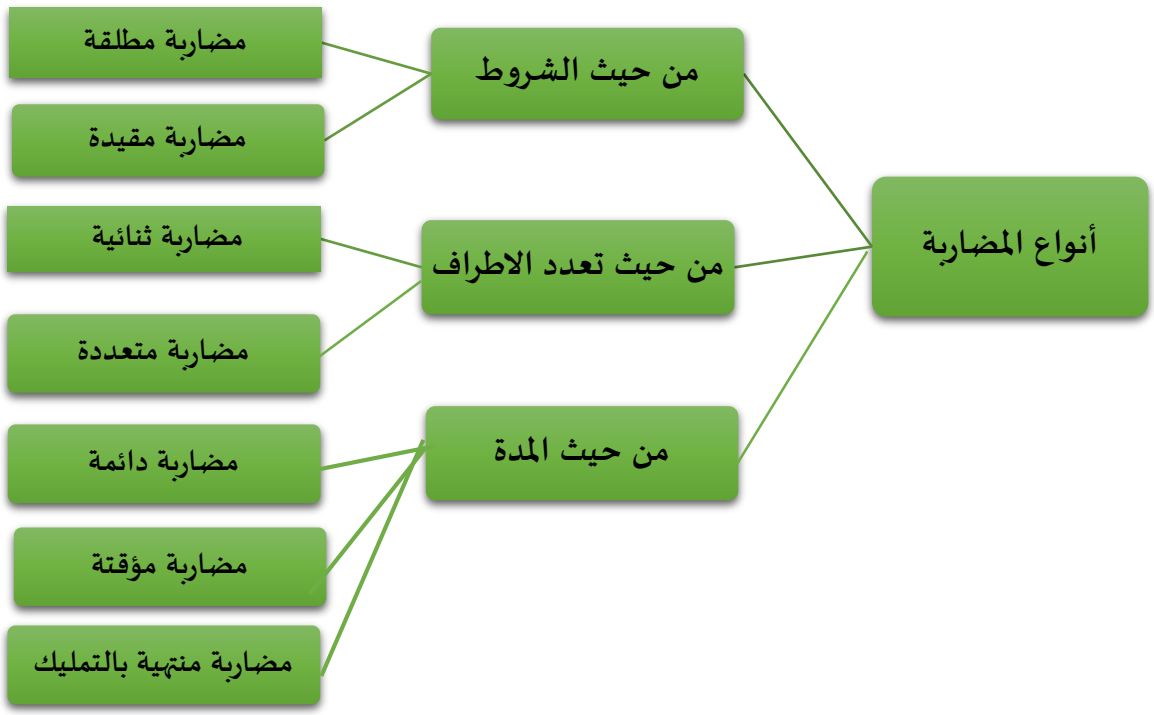

المصدر: من إعداد الطالبة

أ-من حيث الشروط: وتتكون من: (صوان ، 2000، صفحة 137)

-**مضاربة مطلقة** وهي المضاربة المفتوحة التي يمنح فيها رب المال كامل الحرية للمضارب، لا تقيد بعمل أو مشروع معين أو فترة زمنية أو مكان معين، أي دون قيد أو شرط وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويعتبر هذا النوع من المضاربة هو الغالب في المصارف الإسلامية، حيث يُترك للمصرف الحرية الكاملة في توظيف أموال مودعيه في المجالات المناسبة.

-**المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي قيدت بزمان أو مكان أو مجال الاستثمار أو طريقة إدارة المال وغيرها من الشروط التي لابد وأن يتم الاتفاق عليها قبل إبرام عقد المضاربة للحفاظ على رأس المال وبما لا يعيق عمل المضارب، وهذا ما يسمى في المصارف الإسلامية بالاستثمار المخصص.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقييد المضاربة أو إطلاقها يعتبر أمرا نسبيا، حيث لا يمكن إطلاق يد العامل بشكل كامل أو تقييد تصرفاته بالمال بشكل كامل، فكلما كانت الشروط أقرب للتقييد سميت المضاربة بالمقيدة وإذا كان العكس سميت بالمطلقة.

ب-من حيث تعدد الأطراف: تتكون من مضاربة ثنائية ومضاربة متعددة: (بريش، 2023، صفحة 10)

-**المضاربة الثنائية**: وهي التي تكون فيها العلاقة ثنائية بين المضارب ورب المال تعني وجود شخص واحد يقدم المال وشخص واحد يقوم بالعمل، أي أن العقد يكون بين طرفين سواء كانا طبيعيين أو اعتباريين. ويصعب استخدام هذا النوع من المضاربة في المصارف الإسلامية، كون طبيعة عمل هذه الأخيرة تستلزم خلط ومزج أموال المضاربة، أي خلط أموال المصرف مع أموال المودعين.

-**المضاربة المتعددة:** وهي التي يتعدد فيها المالكون لرأس المال وينفرد المضارب، أو ينفرد صاحب رأس المال ويتعدد المضاربون. والمضاربة المتعددة أو المشتركة السائدة في المصارف الإسلامية، لها عدة أشكال هي: (الهاشمي، 2010، صفحة 178)

- المصرف مضارب والمستثمرون هم أصحاب رأس المال، وهي أساس علاقة المصرف الإسلامي بالمودعين، حيث يقبل المصرف أموال المستثمرين ويخلطها لتصبح (مال المضاربة) ويقوم بالمضاربة فيها بنفسه، دون الاستعانة بمضاربين آخرين؛

- المصرف هو صاحب رأس المال والمضاربون متعددون، وذلك عندما يقوم المصرف بإعطاء ودائع الاستثمار المودعة لديه للمستثمرين ورجال الأعمال للمضاربة فيها؛

- تعدد طرفا المضاربة، بحيث يتعدد أصحاب رؤوس الأموال المراد استثمارها، ويتعدد المضاربون الذين يأخذون هذه الأموال من المصرف للمضاربة فيها، ويقوم المصرف بدور الوسيط بين أصحاب المال والمضاربين.

الشكل رقم(1-08): المضاربة كما يجريها المصرف الإسلامي باعتباره مضاربًا وصاحب رأس مال

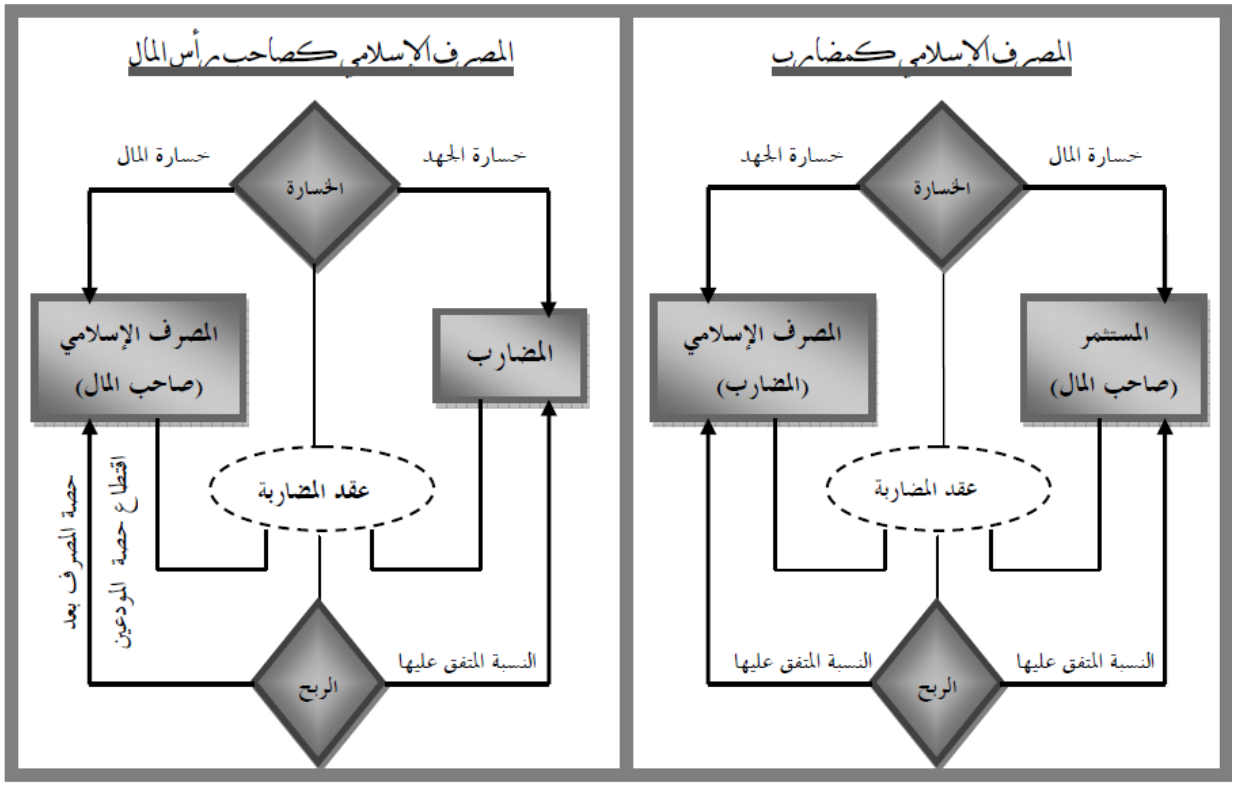

المصدر: أمال لعمش. (2012). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية. أطروحة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم التجارية. تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة. جامعة فرحات عباس سطيف 01.الجزائر. ص41

ج-حسب المدة: وتتكون من مضاربة دائمة، مضاربة مؤقتة، مضاربة منتهية بالتمليك: (صالحي، 2005، صفحة 403)

-مضاربة دائمة: وهي التي يتحدد فيها الأجل، فيبقى النشاط الاستثماري متواصلا طالما لم يفسخ المضارب ورب المال العقد.

-مضاربة مؤقتة: هي التي يحدد فيها رب المال مدة المضاربة ويتفق عليها في بداية العقد.

-مضاربة منتهية بالتمليك: وهي المضاربة التي تنشأ بين المصرف الإسلامي والمضارب، بحيث يدفع المصرف المال ويقوم المضارب بالعمل، ويعطي المصرف فيها للمضرب الحق في الحلول محله دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تفتضيه الشروط المتفق عليها.

ثانيا: التمويل بصيغة المشاركة شروطها وأنواعها

تعتبر صيغة المشاركة طريقة عادلة ومبتكرة لتمويل المشاريع والأعمال التجارية، حيث يتم توزيع المخاطر بين الأطراف المشاركة وفقًا لنسب المساهمة.

1- مفهوم المشاركة ومشروعيتها

-**المشاركة لغة:** المشاركة بمعنى الشركة، وهي مصدر من شَرَكَ يشرك شركا، وشِرْكَةُ، بكسر الشين وسكون الراء، وقد تفتح الشين، وتكسر الراء، والأول أفصح، وتأتي بمعنى الخلط، ومنها مخالطة الشريكين، هذا وقد تأتي الشركة بمعنى النصيب، فهي دالة على أنها أيضاً مخالطة للآخرين، لأن نصيب الشخص مخالط لأنصبة الآخرين، ففيه خلط، واختلاط وهكذا يتبين أن معني الشركة في أصل اللغة ويعني الخلط والاختلاط (عربيات، 2009، صفحة 34)

-**المشاركة اصطلاحا:** هي عقد استثمار بين طرفين أو أكثر، يتم بموجبها الاشتراك في الأموال لاستثمارها وخلطها في العديد من الأنشطة المعروفة والمحددة، بحيث يساهم كل طرف بحصة في رأس المال، والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك رأس المال وطرف يملك الجهد ورأس المال معا وبالتالي يتحمل جزءا من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص. (عياشي، 2018، صفحة 65)

-**المشاركة في المصرف الاسلامي**: وهي التعاقد بين طرفين أو أكثر بهدف الوصول إلى الربح من خلال ما يقدمونه من رأس مال مشترك واقتسام المكاسب بينهم كل حسب حصته، ويكون الاشتراك إما بالمال بتقديم الشريك رأس مال عيني (نقود حاضرة أو أصول مادية، معنوية)، وإما المشاركة بحصة من العمل أي رأس ماله هو العمل. (صويلحي، 2017، صفحة 19).

-هي مشاركة المصرف الاسلامي في تمويل مشروع ما، كما يشترط أن يكون رأس المال معلوما من حيث النوع والجنس والمقدار مع تحديد حصة المشاركة لتسهيل عملية توزيع الأرباح والخسائر (بعد قطع مختلف التكاليف) (الشائع و طالبي، 2018، صفحة 9).

-إذًا فعملية المشاركة تضم طرفين أو شريكين هما: (صوان ، 2001، صفحة 144)

-**الشريك الأوَّل**: هو المصرف الذي يشارك العميل في نشاطه الاقتصادي أو استثماره بتقديم التمويل الذي يطلبه دون أن يتقاضى فائدة ثابتة أو عائد ثابت، إنما بمشاركته في الناتج الصافي المحتمل من عملية المشاركة، سواء كان ربحا أو خسارة وبنسب يتم تحديدها في العقد.

-**الشريك الثاني:** هو العميل الذي يشارك بحصة معينة من التمويل الكلي للاستثمار، كما أنه قد يتولى مسؤولية إدارة الاستثمار والإشراف على تنفيذه إذا ما توفرت لديه المهارات والخبرة العملية الكافية لتحقيق الربح.

-**مشروعية المشاركة:** بالدليل نعني الأصل الشرعي المقبول والمسلم به والذي تستند عليه صحة عقد المشاركة وجوازها الشرعي. وقد أجمع علماء المسلمين على صحة مشروعية المشاركة بناءً على أدلة من القرآن الكريم والسنَّة. (اتحاد المصارف العربية، 2015)

-**فمن القرآن الكريم:** يظهر ذلك في قوله تعالى:﴿ **فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ** ﴾**سورة** النساء: الآية 12. وفي قوله سبحانه وتعالى:﴿ **وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ** ﴾**سورة** ص: الآية 24.

-**ومن السنة النبوية:** ففي الحديث القدسي فيما يروى عن أبي هريرة رفعه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: (إن الله عز وجل يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما). وعنه (صلى الله عليه وسلم) قال: (يد الله مع الشريكين ما لم يتخاونا). وقد روى ابن ماجه وأبو داؤود والحاكم أن السائب قال للنبي (صلى الله عليه وسلم)، (كنت شريكي في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداريني ولا تماريني).

2-شروط المشاركة: يلزم لصحة عقد المشاركة إضافة إلى الشروط العامة المتعلقة بالعقد (الأهلية، المحل والصيغة)، بعض الشروط وإن كان قد اتفق الفقهاء على بعضها واختلفوا حول البعض الآخر و هي: (قاسم الحصادي، 2022، صفحة 127)

- أن يكون رأس المال المقدم للتمويل نقداً، ولا يكون من العروض إلا إذا تم تقييمها بالنقود وقت المشاركة؛

- ألا يكون رأس المال ديناً، وأن يكون حاضراً عند بداية العلمية التمويلية، وذلك للتأكد من خلط الأموال؛

- يجب أن يوزع الربح بحسب الاتفاق بينما تقسم الخسارة حسب نسبة المشاركة في رأس المال؛

- يتم احتساب نسبة من صافي الربح لمن يدير المؤسسة ويقوم بأعمالها (للإدارة والإشراف) أو تحسب له مكافأة مقابل جهده؛

-لا يجوز اشتراط ضمان أحد الشركاء لمال المؤسسة أو لنصيب شريك آخر، إنما يكون هناك ضمان ضد التعدي والتقصير، وسوء الأمانة من جانب الشريك المكلف بالإدارة.

3-أشكال المشاركة: يتميز أسلوب المصرف الإسلامي في التمويل بالمشاركة باشتراك المصرف بخبراته المختلفة في البحث عن أفضل فرص ومجالات للاستثمار تؤدي إلى ضمان نجاح المشروع وارتفاع معدل الربح، وللمشاركة عدة أشكال هي:

أ-**المشاركة الثابتة:** تنقسم بدورها إلى: (عبادة و ابو دلو، 2016، صفحة 366)

- **المشاركة الثابتة (المستمرة):** وهي شكل من أشكال المشاركة الدائمة التي تقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة (بنسبة المساهمة في رأس المال)، مع العميل طالب التمويل وذلك ضمن القواعد الحاكمة لشروط المشاركة. وتبقى هذه المشاركة قائمة ومستمرة طالما بقي هذا المشروع قائما.

-**التمويل بالمشاركة الثابتة:** حيث يقوم المصرف بالمساهمة في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، بحيث يصبح شريكا في ملكية المشروع وإدارته والإشراف عليه، ويكون شريكا في نتيجة المشروع بالنسب التي يتم الاتفاق عليها بالعقد. وفي هذه الحالة يحتفظ كل من الشركاء بحصة ثابتة من المشروع إلى حين انتهاء المدة المتفق عليها. وقد تكون المشاركة الثابتة مستمرة؛ بحيث يبقى المصرف شريكا في المشروع طالما أنه قائم ويعمل، وقد تكون منتهية بحيث يتضمن العقد توقيتا معينا للتمويل تنتهي بعده شراكة المصرف، مثل دورة مالية أو صفقة تجارية وغير ذلك.

ب-**المشاركة المنتهية بالتمليك:** في هذا النوع من المشاركة يكون من حق العميل أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية. يلبي هذا النوع من المشاركة طموحات الكثير من طالبي التمويل الذين لا يرغبون في استمرار مشاركة المصرف لهم، وقد أقر المصرف الإسلامي الأوَّل في دبي بأن صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك لكي تكون مشروعة يجب أن تتم بإحدى الصور الآتية: (صوان ، 2000، الصفحات 147-148)

- **الصيغة الأولى:** أن يتفق المصرف مع عميله على تحديد حصة كل منهما في رأس مال المشاركة وشروطها، ثم يتم بيع حصص المصرف إلى المتعامل بعد إتمام المشاركة بعقد مستقل، حيث يكون له الحق في بيعها للمتعامل أو لغيره، كما يمكن للمتعامل التنازل للمصرف عن حصته بنفس الطريقة.

- **الصيغة الثانية:** أين يتفق المصرف مع عميله على أن يتحصل إضافة إلى حقه في إيراد المشروع على نسبة أخرى من الربح لسداد أصل المبلغ الذي قدمه المصرف له، وبالتالي يقسّم الربح المحقق بحصة للمصرف

كعائد، وحصة للشريك تقسم كحصة للمصرف لسداد أصل مبلغ التمويل الذي ساهم به في رأس مال الشركة، وكذا حصة للشريك كعائد عن تمويله وعمله.

- **الصيغة الثالثة**: يحدّد فيها نصيب كل شريك في شكل أسهم أو حصص ذات قيمة معينة، حيث يكون مجموعها مساويا لإجمالي قيمة المشروع أو عملية المشاركة، ليحصل كل من المصرف والعميل على نصيبه من الربح المحقق فعلا. يحق للعميل المشارك إذا ما رغب أن يشتري من المصرف بعض الأسهم المملوكة له في نهاية كل فترة زمنية، حيث تتناقص أسهم المصرف تدريجيا بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم.

ت-صكوك المشاركة: تصدر المصارف هذا النوع من الشهادات التي تمنح لصاحبها الحق في المشاركة في الربح والخسارة، هي سندات متساوية القيمة، قابلة للتداول، يكون مضمون العقد أن يشارك المصرف الجمهور الراغبين في المشاركة في العملية التنموية والاقتصادية بعد أن تحدّد نوع المشروع المراد الاستثمار فيه ومكان تواجده لإبعاد الجهالة عن المشاركين، وبيان مدة المشاركة وغيرها من البيانات الخاصة بهذا النوع من النشاط يتميز صاحبها بحق الحصول على الأرباح المحققة من المشروع قبل حملة الأسهم، أما في حالة الخسارة فيتم تغطيتها أولا من الاحتياطات المكونة، فإذا لم تكف الاحتياطات يوزع ما تبقى من الخسارة بين أصحاب هذه السندات وباقي ممولي المشروع بالتناسب مع مساهماتهم في التمويل.

الشكل رقم(1-09): العلاقة بين أراف المشاركة وتوزيع الارباح والخسائر

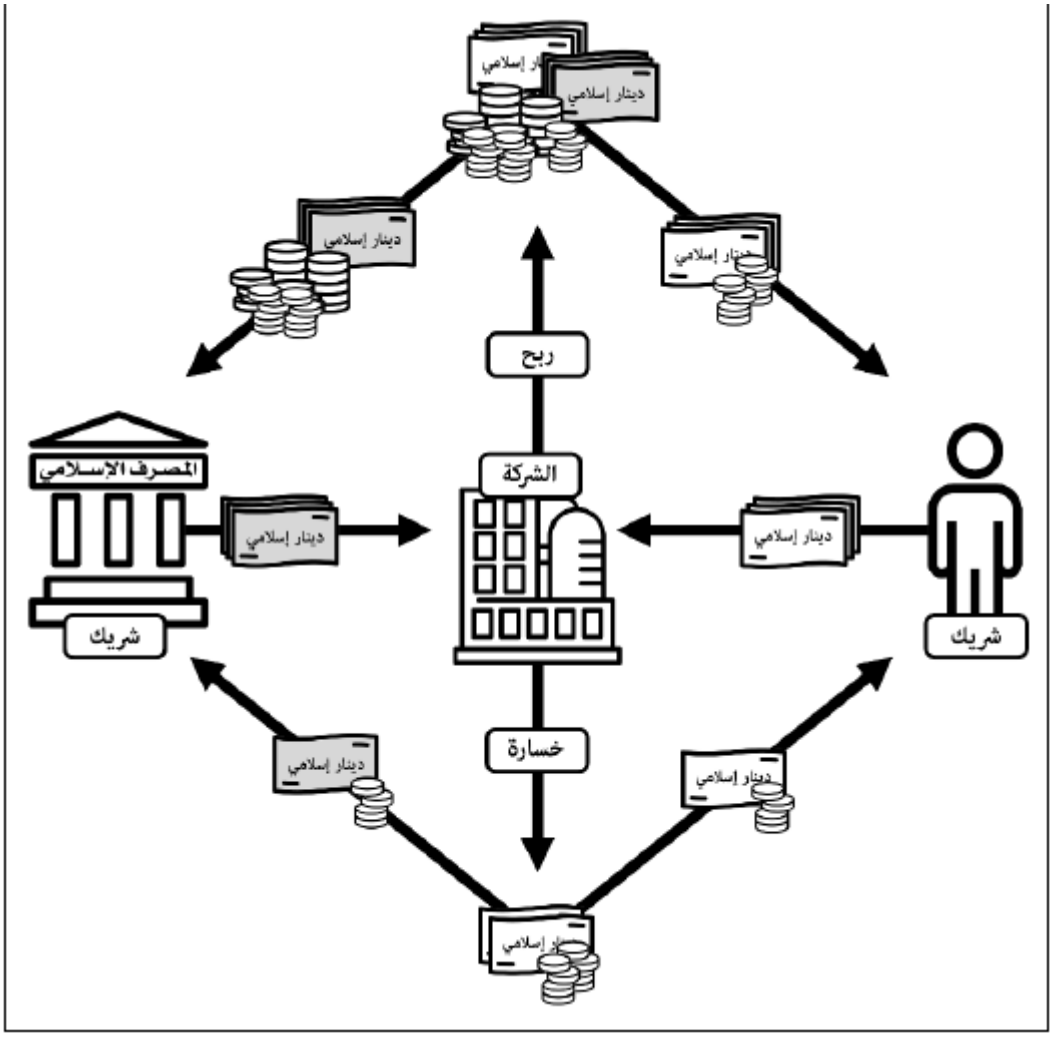

المصدر: العيفة عبد الحق. (2021). المصارف الاسلامية المعاصرة. (ط01). الجزائر. البدر الساطع للطباعة والنشر. ص 271

- **أما على صعيد التطبيق العملي في المصارف الإسلامية** فتشير بعض الدراسات إلى محدودية استخدام صيغة المشاركة والذي يؤول إلى العديد من العوامل من أهمها: (الحلاق ، 2008، الصفحات 24-25)

-صعوبة التنفيذ والمتابعة وذلك بسبب عدم توافر الموارد البشرية القادرة على دراسة وتنفيذ ومتابعة أنواع المشاركات المتعددة؛

- عدم وجود أنظمة رقابية وتنظيمية تتناسب مع طبيعة أسلوب المشاركة؛

- ارتفاع المخاطر بسبب مشاركة البنك في الأرباح والخسائر؛

- القيود المفروضة على المصارف الإسلامية من قبل المصارف المركزية في مجال الاستثمارات طويلة الأجل؛

-عدم تفهم المتعاملين لأساليب التمويل الإسلامية.

الشكل رقم(1-10): المشاركة كما يجريها المصرف الإسلامي

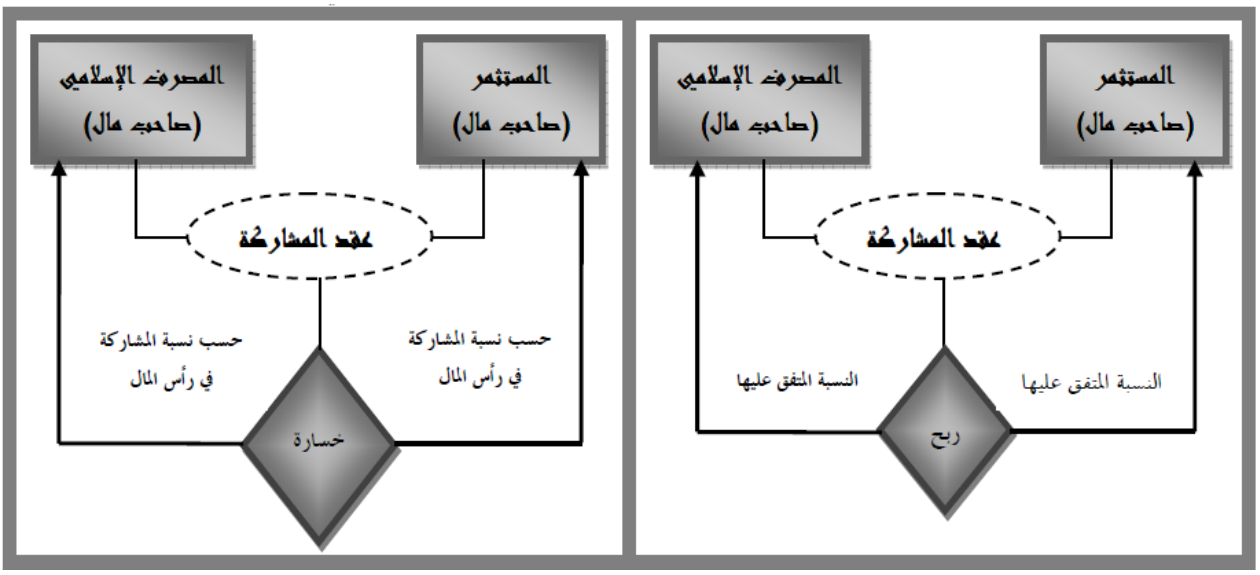

المصدر: أمال لعمش. (2012). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية. أطروحة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم التجارية. تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة. جامعة فرحات عباس سطيف 01.الجزائر. ص46

ثالثا: صيغ التمويل الفلاحية (المزاعة-المساقاة-المغارسة)

هي صيغ تمويلية مخصصة للقطاع الفلاحي، حيث نجد أن الشريعة الإسلامية قد اهتمت في المعاملات المالية الإسلامية بالعقود الخاصة بهذا القطاع المهم التي تشبه إلى حد كبير صيغتي المضاربة أو المشاركة، حيث يتشارك فيها الطرفان معا. فأحيانا يكون أحدهما هو صاحب رأس المال (الأرض)، والطرف الثاني يقوم بالعمل فيها، وهي بذلك تعد عقد مضاربة. وفي بعض الأحيان يتشارك الطرفان في شراء وخدمة الأرض، وهي بذلك تعد بمثابة مشاركة. وتتمثل هذه الصيغ في ثلاثة أساليب هي: المزارعة والمغارسة والمساقاة، وسنتعرض لها بنوع من التفصيل كالآتي:

1-التمويل بصيغة المزارعة: صيغة التمويل بصيغة المزارعة هي نمط تمويلي يستخدم في قطاع الزراعة والتي تتضمن توزيع المخاطر والأرباح بين المزارعين والممولين. تُعتبر هذه الصيغة من الأنماط البديلة للتمويل التقليدي بالمقارنة مع القروض المصرفية والتمويل بالسيولة المتداولة.

أ-مفهوم صيغة المزارعة ومشروعيتها:

لغة: المزارعة على وزن مفاعله وهي مشتقة من الفعل زرع الحب يزرعه زرعا وزراعة بذره، وقيل الزرع نبات كل شيء يحرث. (السقال، 2018)

-**اصطلاحا:** هي دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه أو مزروع لمن يعمل عليه بجزء مشاع من المحصول ويلزم العامل بما فيه صلاح الثمرة أو الزرع وزيادتها من السقي والاستسقاء والحرث والآلة. الخ (ناصر، 2002، صفحة 91)

-**تعد المزارعة بأنها:** عقد لا يخرج عن كونه شكل من أشكال المضاربة، وهو عقد شراكة على استثمار أرض مملوكة عين أو منفعة، لزرعها بشروط يتم الاتفاق عليها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويكون الناتج بينهما بحصة معلومة. (نسيلي ، 2015، صفحة 345)

-**ودليل مشروعيتها ثابت بالسنة والإجماع والسنة:** في قول الله تعالى في سورة البقرة﴿ **مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** ﴾**الآية: 261.** وفي قوله تعالى في سورة الواقعة﴿ **أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ** ﴾**الآية: 64.**

-كما روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عمر-رضي الله عنهما-أنه قال: "أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خَيْبَرَ اليهودَ أن يَعْمَلوها ويزرعوها، ولهم شَطْر ما يخرُج منها". **الإجماع:** قال ابن قدامة: "وهذا أمر"، (أي المزارعة)، صحيح مشهور عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات، ثم خلفاؤه الراشدون حتى ماتوا، ثم أهلوهم من بعدهم، ولم يبق بالمدينة أهل بيت إلا عمل به، وعمل به أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده. (سعدان و بوترعة، 2020، صفحة 326)

ب-**الشروط الواجبة في المزارعة:** من الشروط الواجب توفرها لصحة عقد المزارعة كالآتي: (الشمري ، 2008، الصفحات 76-77)

--الايجاب والقبول من صاحب الأرض والعامل (الزراع)؛

-الأهلية القانونية للمتعاقدين لمباشرة العقود؛

- أن تكون حصة كل منها من النماء معلوماً ومشاعاً بينهما بالتساوي أو بالتفاوت حسب الاتفاق والبعض يقول ينبغي دفع الأرض والبذر، (بيان ما يزرع) لكي يصح العقد والا كانت مخابرة لأن الرسول الكريم نهى عن المخابرة والحاقلة لأنهما نوع من المزارعة يكفي صاحب الأرض لتسليم الأرض دون البذر؛

-لا تجوز المزارعة بين أكثر من أثنين؛

- تعيين المدة بالأشهر أو الفصل أو السنين؛

-ويجب أن تكون الأرض قابلة للزرع وينبغي أيضا تحديد على من البذر فقد يكون من المالك وحده أو من العامل الزراع كذلك أو منهما بالتساوي أو بالتفاوتات وإذا لم يبينا على من البذار يكون بطلان المزارعة لمكان الجهالة؛

-أن تكون الأرض صالحة لزراعة ما يراد زراعته؛

-ان يتحمل المزارع تكاليف كل ما يحتاج إليه الزرع قبل ادراكه ونمائه.

2-التمويل بصيغة المساقاة وشروطها: يتمتع التمويل بصيغة المساقاة بشعبية متزايدة في العديد من البلدان، خاصة في الدول الإسلامية. وقد أُنشئت العديد من المؤسسات المالية الإسلامية لتقديم هذه الخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة.

أ-مفهوم التمويل بصيغة المساقاة ومشروعيتها:

-المساقاة لغة: على وزن مفاعله، وهي مشتقة من كلمة السقي وهو **لفظٌ** منبثق من سقي الثمرة بحيث يدفع الرجل شجرة إلى شخص اخر ليقوم بسقيه مقابل جزء معلوم من الثمار التي ينتجها هذا الشجر. (خبابة، 2008، صفحة 166)

-المساقاة اصطلاحا: هي عقد على خدمة شجر ونخل وزرع ونحو ذلك بشروط مخصوصة، مفصلة في العقد، وتعرف أيضا على أنها معاقدة دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمرة بينهما؛ أو هي عبارة عن العقد على العمل ببعض الخارج، وبعبارة أخرى: هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره. وهي **عند الشافعية:** أن يعامل غيره على نخل أو شجر عنب فقط، ليتعهده بالسقي والتربية، على أن الثمرة لهما). (مسدور، 2007، صفحة 158)

-مشروعية المساقاة: يمكن الاستدلال على مشروعية المساقاة مما ذهب إليه معظم الفقهاء استنادا إلى ما رواه البخاري ومسلم عن ابن العمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "عامل أهل خيبر بشطر مما يخرج منها من ثمر أو زرع، وما رواه البخاري عن أبي هريرة أن الأنصار قالوا للنبي " اقسم بينا وبين اخواننا، أي المهاجرين، النخيل" قال صلى الله عليه وسلم: لا، فقالوا: تكفونا المؤونة ونشرككم في الثمرة، قالوا: سمعنا وأطعنا. (العجلوني، 2008، صفحة 278)

-المساقاة في المصارف الإسلامية: تقدم المصارف المالية الإسلامية هذا النوع من التمويل في صيغة معدات وآلات للرَّي و مختلف الملحقات، تقوم بتركيبها في المزرعة مع قيام أصحا بها بتشغيلها مقابل أن يُدفع للمصرف جزءا من إنتاجها كما يلتزم بتغطية كل نفقات التشغيل والصيانة وجلب قطع الغيار، وأن يوفر مدخلات

أخرى كالبذور والمخصبات والمبيدات الحشرية كما يمكن أن يقدم المصرف للمزارعين بساتين أو حدائق أو أشجار تمتلكها ليقوموا على مراعاتها والاعتناء بها وجمع محاصيلها وتقسيمها بنسب معينة بينهم. (فرج الله، 2008، صفحة 180)

ب –**شروط التمويل المساقاة:** ولصحة عقد المساقاة من الناحية الشرعي يشترط ما يلي: (سمحان ، مبارك، و أخرون، 2012، صفحة 72)

- أن يكون للشجر المدفوع للعامل ثمرة تزيد بالعمل؛

- أن يكون الخارج من ثمر للعاقدين؛

- تسليم الأرض التي عليها الشجر للتعامل فيها؛

- أن يكون عمل العامل معلوما كإصلاح السواقي والسقي، وقطع الحشائش...إلخ؛

- الاتفاق على كيفية تقسيم الناتج، وأن يكون نصيب كل منهما جزءا مشاعا كالنصف أو الثلث أو الربع، ولا يصح أن تكون الأجرة من غير الثمر؛

- أن يكون الأصل مثمرا، أي مما تجنى ثماره؛

- الاتفاق على المدة، إذ لا يجوز أن تبقى مجهولة منعا للضرر وطول المدة مكروه.

3-التمويل بصيغة المغارسة وشروطها: التمويل بصيغة المغارسة أداة مهمة لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يتيح للراغبين في بدء أعمالهم الخاصة أو توسيع نطاق أعمالهم الحصول على التمويل اللازم بدون الحاجة إلى اللجوء إلى القروض المصرفية التقليدية التي غالبًا ما تتطلب ضمانات وفوائد عالية.

-أ-مفهوم التمويل بصيغة المغارسة

-المغارسة لغة: على وزن مفاعلة وهي مشتقة من الفعل من غرس الشجر، جاء في القاموس المحيط: الشجر يغرسه ثبته في الأرض من باب ضرب غرس الشجر والشجرة يغرسها غرسا والغرس الشجر الذي يغرس والجمع أغرس. (العيفة و مومني ، 2021، صفحة 1749)

-المغارسة اصطلاحا: عرف ابن رشد (الحفيد) المغارسة كما يلي " وهي أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيه عددا من الثمار المعلوم فإذا استحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض متفق عليه" (ناصر، 2002، صفحة 122)

المغارسة: هي تقديم أرض محددة لمالك معين، أي إلى طرف ثان ليقوم بغرسها أشجار معينة حسب الاتفاق المبرم، ويكون الشجر والإنتاج بينهما. (صالحي و غربي، 2009، صفحة 7)

ب-المغارسة في المصارف الإسلامية: يمكن أن تستخدم المصارف الإسلامية صيغة المغارسة في تمويل القطاع الفلاحي بأحد الأساليب التالية: (رزاق و أمسدور ، صفحة 515)

-المغارسة المشتركة: حيث تقوم بتملك الأراضي الصالحة للزراعة، ثم تقوم بعدها بالاتفاق مع المؤسسات الخبيرة في الفلاحة المتعلقة بغرس الأشجار المثمرة والتي تضم عادة مهندسين زراعيين متخرجين من المعاهد المتخصصة لديهم الخبرة المهنية والعلمية الكافية. فيقومون بإجراء دراسة معمقة عن إمكانية غرس الأشجار المثمرة واللازمة والملائمة للأرض محل العقد، ليتم بعد ذلك الاتفاق بينهم وبين المصرف على أن يغرسوها ويكون لهم جزء من الأرض وجزء من المحصول الذي ينتج من عملية الغرس إضافة إلى جزء من هذه الأشجار، وبالتالي يكون نصيب المصرف الجزء الأكبر من الثمار والأشجار والأرض وما تبقى فيصبح من نصيب المؤسسة الغارسة.

- المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة: تقوم المصارف الإسلامية بإمتلاك أرض صالحة للزراعة وتقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للمؤسسة شريطة أن تقرن البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الثاني من الأرض ويكون الآجر عبارة عن جزء من الشجر والثمر. كما يمكن للمصارف أيضا أن تقوم بدور العامل إذ تقوم بتعمير أراضي على سبيل المغارسة وذلك باستخدام عمال أجراء يوفر لهم المصرف التمويل اللازم، وبعد تملكه لنصيب من الأراضي تطبق عليها المزارعة والمساقاة.

ب-شروط التمويل المغارسة:

- أنها تختص بأنواع مختلفة من الأشجار؛

- أن تؤتي الأشجار ثمارها في مدة متقاربة مع مدة العقد الآجل؛

- أن يكون نصيب الغارس من الأرض والشجر؛

- أن تكون الأرض مملوكة لصاحبها حتى يتمكن من التصرف فيها، وفيما ينتج عنها.

الفرع الثاني: صيغ التمويل القائمة على البيوع

تفضل معظم المصارف الإسلامية أسلوب التمويل بالبيوع وذلك لقلة المخاطر المترتبة، وأكثر صيغ التمويل استعمالا في المصارف الإسلامية هي المرابحة، السلم، الإستصناع.

-أولا: صيغة التمويل بالمرابحة شروطها وأنواعها

1-مفهوم المرابحة ومشروعيتها

-المرابحة لغة: مصدر من الربح وهو النماء في التجارة، والزيادة خاصة في المبايعة. وبعته المتاع واشتريته منه مرابحة إذا سميت لكل قدر من الثمن ربحا. (الصاوي، 2005)

-المرابحة اصطلاحا: هي اتفاق بين المشتري والبائع على سلعة معينة بمواصفات محددة على أساس كلفة السلعة أي ثمنها ومصاريفها إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه الطرفين، والسلعة قد يتم تسليمها في الحال أو لأجل معين بدفع المقابل عاجلا أو آجلا. (بن حدو، 2019، صفحة 79)

-المرابحة في المصارف الإسلامية: هي اتفاق بين العميل والمصرف على شراء سلعة ذات مواصفات محددة بسعر التكلفة، مع زيادة معلومة تكون أما منسوبة إلى رأس المال أو محدودة بمبلغ معين، كما يتفقان على طريقة السداد إما نقدا أو لأجل أو على شكل أقساط شهرية يتحدد تاريخها في عقد المرابحة. وعليه فان بيع المرابحة يستلزم وجود ثلاث أطراف هي: (الوادي و وأخرون، 2010، صفحة 203)

-الآمر بالشراء: وهو العميل الذي يتقدم إلى المصارف الإسلامية بطلب شراء سلعة معينة؛

-المصارف الإسلامية : هي الطرف الذي يتلقى طلب الشراء من العميل ثم يقوم بتنفيذه؛

-البائع: هو مالك السلعة التي يرغب العميل في شرائها عن طريق المرابحة.

-مشروعية بيع المرابحة: اتفق الفقهاء على مشروعية المرابحة، واستندوا في ذلك إلى مجموعه من الأدلة والنصوص الشرعية، وهي ما جاء في القرآن الكريم، لقوله تعالي:﴿ **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ﴾البقرة: الآية 275. ومن السنة النبوية لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (**أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور**) (المولى حماد و محمد فضل ، 2022، الصفحات 99-100)

2-شروط المرابحة: المرابحة عقد بيع يشترط لصحته توافر شروط عقد البيع إلا أنه يختص بشروط أخرى هي: (الرفاعي، 2004، صفحة 137)

- يجب أن يكون الثمن الأصلي الأول للسلعة معلوماً للمشتري يشمل هذا الثمن أيضا ما تحمله البائع من مصاريف ونفقات لازمة، لأن المرابحة بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، فإذا لم يتحقق هذا العلم للمشتري، فالبيع فاسد؛

- أن يكون العقد الأول صحيحاً فإذا كان فاسداً فلا يجوز بيع المرابحة لأن ما بني على باطل فهو فاطل؛

- أن يكون الربح معلوماً، لأنه جزء من ثمن المبيع، سواء كان نسبة من الثمن أم قدراً معيناً،

- يجب أن يكون البيع للسلعة عرضا مقابل نقود، أي لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، فإن اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلاً بمثل لا يجوز أن يبيعه مرابحة لأن المرابحة بيع بالثمن بالأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون رباً لا ربحاً، أما عند اختلاف الجنس تجوز الزيادة؛

-أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال المثليات كالأوراق النقدية بأنواعها والمكيلات والمعدودات المتقاربة فإذا كان قيمياً كالعروض فلا يجوز بيعة مرابحة، لأن الأصل في المرابح بيع بمثل الثمن الأوَّل مع زيادة ربح.

الشكل رقم(1-11): أنواع التمويل بصيغة المرابحة

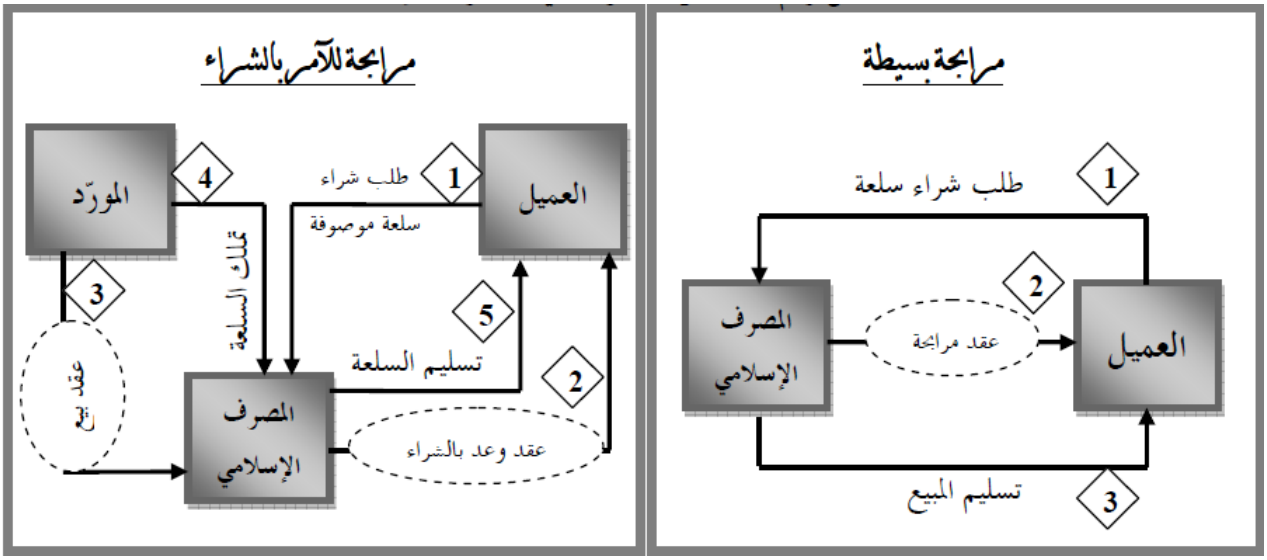

المصدر: أمال لعمش. (2012). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية. أطروحة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم التجارية. تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة. جامعة فرحات عباس سطيف 01.الجزائر. ص55

3-أنواع التمويل بصيغة المرابحة: وتتكون من نوعين: مرابحة عادية، مرابحة الآمرة بالشراء

أ-المرابحة العادية: حيث أن البائع يكون لديه سلع معينة، يقوم بيعها للمشتري مرابحة دون أن يكون هذا الأخير قد طلب من الأول شراء الشيء محل البيع، ولكن يجب على البائع أن يبين للمشتري تكلفة السلعة ومقدار الربح (الشرقاوي ع.، 2000، صفحة 440)

ب-المرابحة للآمر بالشراء: يمكن تعريف المرابحة للآمر بالشراء (المركبة) أو المرابحة المصرفية على أنها اتفاق بين المصرف والعميل على أن يبيع الاول للأخر سلعة مواصفات محددة، بثمنها وزيادة ربح متفق عليه وعلى كيفية سدادها حسب العقد. (الرفاعي، 2004، صفحة 138). هي نوع من أنواع بيوع الأمانة الذي تقوم به المصارف الاسلامية ويشكل نسبة كبيرة من استثماراتها. (سعد و حمودي، 2012، صفحة 5)

كما تمر المرابحة الأمرة بالشراء على مرحلتين: (وائل محمد ، 2014، صفحة 948)

- **المرحة الأولى**: يتقدم العميل إلى المصرف طالباً منه شراء سلعة معينة، يكون هذا الطلب شفويا وقد يكون مكتوبا والسلعة المطلوبة قد تكون موجودة في السوق المحلي، أو يقوم المصرف باستيرادها من السوق الأجنبي، ويحدد في هذه المرحلة ثمن الشراء والربح وطريقة الدفع والذي يكون مؤجل غاليا كما يطلب المصرف دفع عربون يخص مصاريف هذه المرحلة.
- **المرحلة الثانية**: وهي مرحلو إبرام العقد وتبدأ بعد شراء المصرف السلعة المطلوبة ثم يقوم بعرضها على العميل فيستلمها منه ويتم كتابة العقد وتوقيعه من الطرفين.

ثانيا: صيغة التمويل بالسلم شروطه وأنواعه

1-مفهوم صيغة التمويل بالسلم ومشروعيتها

-**السلم لغة:** قبضه. وسلمت إليه الشيء فتسلمه أي أخذه. والتسليم: السلام. والسلم، بالتحريك: السلف، وأسلم في الشيء وسلم وأسلف بمعنى واحد، والاسم السلم. (ابن منظور أ.، 1893، صفحة 295)

-**السلم اصطلاحا:** عرف مجموعة من الفقهاء السلم بتعريفات كثيرة متقاربة إلا أنهم اختلفوا في بعض شروطه، حيث عرفه الحنفية بأنه بيع آجل بعاجل. والمالكية بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر التمن لأجل. والشافعية على أنه عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا. أما الحنابلة فعرفوا السلم بأنه عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس العقد. (الفرحاني، 2020، صفحة 115)

-**وفي تعريف أخر**: السلم هو بيع آجل بعاجل، عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري (غربي، 2015، صفحة 40)

-**مشروعية السلم**: يستمد مشروعيته من بيوع الاجل لقوله تعالى:﴿ **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾**البقرة: 275**. تضبط هذه الآية التعامل بين الناس بالديون، وما يدخل فيها من معاملات مؤجلة، والسلم نوع من الديون وقوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ** ﴾البقرة: **282**.وعن حديث ابن العباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم الى المدينة وهم يسلفون في الثمار السنتين والثلاث فقال صلى الله عليه وسلم (**من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم**). (مسعودي، 2016، صفحة 187)

2-أركان السلم: يندرج السلم تحت عقود البيوع، وأركانه هي: (المفرجي، الساعدي ، و الحلي ، 2019، صفحة 185)

-الصيغة أو الايجاب والقبول؛

- العاقدان هما (رب السلم الذي يدفع المال)، المسلم إليه هو صاحب السلعة المؤجرة المؤجلة؛

- المعقود عليه وهو السلعة أو المسلم فيه؛

- الثمن.

الشكل رقم(1-12): التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية

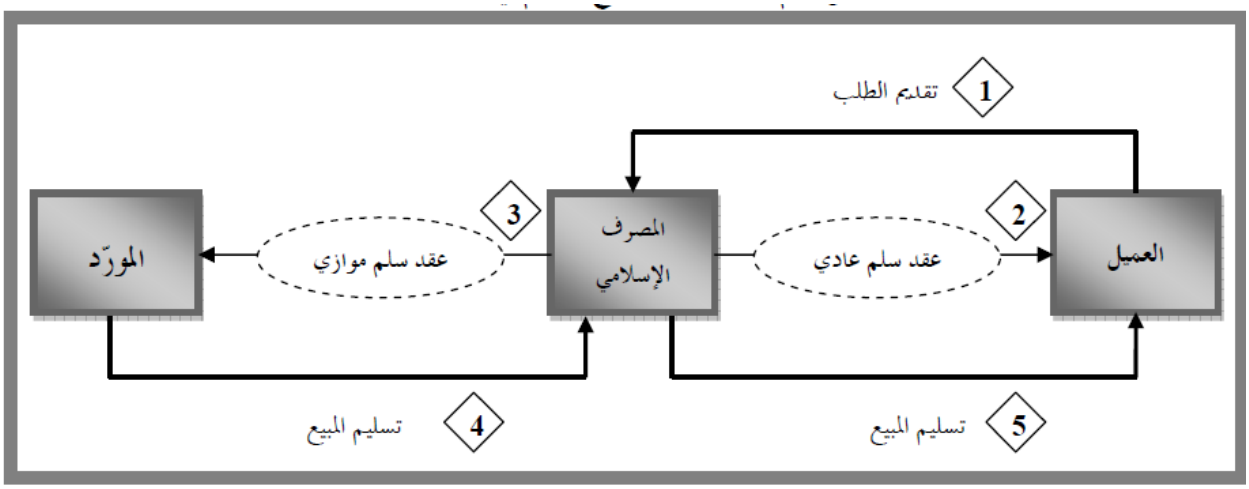

المصدر: أمال لعمش. (2012). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية. أطروحة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم التجارية. تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة. جامعة فرحات عباس سطيف 01.الجزائر. ص 58

3-خطوات التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية: يتميز عقد السلم بمرونة وقابليته للاستجابة لمختلف المتطلبات التمويلية للعملاء في قطاعات اقتصادية متنوعة، مما يفتح الباب أمام تطبيق عقد السلم في مجالات مختلفة، يتم استخدام عقد السلم في المصارف الإسلامية بطريقتين إما أن تشتري المصرف سلعة معينة مؤجلة يدفع ثمنها فورا، أو عن طريق بيع سلعة مؤجلة ويتقاضى ثمنها فورا.كالتالي :(السبر، 2023)

-يتقدم العميل بطلب للحصول على تمويل بطريقة السلم، محددا السلعة التي سيبيعها المصرف، ثمن البيع ووقت التسليم؛

-يقوم المصرف الإسلامي بدراسة طلب العميل حسب المعايير المعمول بها؛

-ابلاغ المصرف الإسلامي للعميل بتفاصيل الموافقة على طلبه؛

-يتم توقيع العقد بعد موافقة الطرفين على تفاصيل العملية؛

-تسليم الثمن المتفق عليه للعميل عند ابرام العقد؛

-استلام المصرف الإسلامي للبضاعة في الأجل المحدد.

4-شروط السَّلم: إضافة إلى الشروط العامة لصحة أي عقد إسلامي والمتمثلة في الصيغة، الإيجاب والقبول، العاقدان، وهما المسلم والمسلم إليه، المحل وهو رأس المال والمسلم فيه فهناك شروط خاصة تتعلق بكل منهم وهي: (حمد عبيد السبهاني ، 2015، صفحة 35)

أ- **شروط السَّلم في بالمسلم (ثمن السلعة):**

-يجب أن يكون ثمن السلعة عينا أو نقدا أو حتى منفعة، لادينا في ذمة المسلم إليه أو غيره كما لا يجوز تحويله على دين في ذمة ثالث غير حاضر عند العقد؛

-يجب أن يكون معلوم القدر والجنس للطرفين وأن يتم تسليمه في مجلس العقد فلا يجوز أن يكون مجهولا؛

- من شروط صحة السَّلم تسليم الثمن في مجلس العقد، فاذا تفرقا قبل ذلك بطل العقد لأن الافتراق قبل قبض ثمن السلعة يكون افتراقا عن كالئ بكالىء. وتجيز المالكية تأخيره ليومين أو ثلاثة بشرط وبغير شرط تيسيرا.

ب- **شروط السَّلم في المسلم فيه (السلعة):**

-يجب أن يكون المبيع في الذمة موصوفاً بالصفة التي تنفي عنه الجهالة، بتعين جنسه ونوعه وأن يكون قابلا للضبط؛

-أن تكون معلومة المقدار بالكيل إن كان مكيلا، وبالوزن إذا كان موزونا وبالعد إذ كان معدودا؛

-أن يكون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند حلول الأجل وإلا كان من الغرر المحظور شرعا؛

-يجوز أن يكون المسلم فيه منفعة عين كأن يدفع رجل إلى آخر مبلغا من المال مقابل استخدام آلة لمدة من الزمن.

-أن يتم تحديد مكان التسليم، دفعا للمنازعة والغرر؛

-أن يكون المسلم فيه مؤجلا، لأن هذا ما يميز السَّلم عن غيره من البيوع، وأجاز الشافعية أن يكون السلم حالا، ويكون الأجل معلوما باتفاق المذاهب، وأجاز مالك أن يكون بتوقيت معلوم؛

-تحديد الإجراءات اللازمة في حالة تخلف أو تعذر المسلم إليه في تسليم المسلم فيه في الوقت المتفق عليه.

5-أنواع السَّلم: للسلم نوعان هما:

أ-السَّلَم العادي أو البسيط: وفيه يقوم المسلم بدفع الثمن عاجلا للبائع ويستلم السلعة آجلا في موعد معلوم مسمى في العقد. ويكون المسلم (البائع) بحاجة إلى السلعة لاستخدامه الاستهلاكي أو الإنتاجي وقد يكون تاجرا يستهدف الربح فيتولى بيعها لمن يطلبها بعد قبضها. (خلف فليح، 2006، صفحة 348)

ب-السلم الموازي: هو أن يدخل المسلم إليه في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه. سواء كان المصرف في عقد السلم الأول مسلم اليه(بائع) وفي عقد السلم الثاني مسلم (مشتري) وفي عقد السلم الثاني مسلم إليه (بائع). (يحي ، 2019، الصفحات 141-142)

ثالثا: صيغة التمويل بالإستصناع شروطه وأنواعه

1-مفهوم التمويل بالإستصناع ومشروعيته:

-الإستصناع لغة: هي كلمة مشتقة من فعل الثلاثي صَنَعَ: صَنَعَه يَصْنَعُه، صُنْعاً. فهو مَصْنوعٌ، واسْتَصْنَعَ الشيء أي دَعا إلى صُنْعِه والصُّنْعُ: بالضم مصدر صَنَع إليه معروفاً، وصنع به صنيعاً قبيحا أي فعل، والصناعة بالكسر حرفة الصانع وعمله الصَّنْعةُ. (ابن منظور أ.، 1985، صفحة 209)

-الإستصناع اصطلاحا: هو عقد على مَبِيع في الذمة شُرِطَ فيه العمل، يكون بين المستصنع والصانع أي أن الصانع يقوم بصناعة سلعة موصوفة أما إذا أحضر العين المستصنعة من (سيارة أو أثاث أو غيرها) من صانع أخر ولم يصنعها بذاته لا يجوز ذلك، أما إذا لم يشترط العمل حسب العقد فإنه يصح إحضار العين من قبل شخص أخر. (عربيات، 2009، صفحة 130)

-التمويل بالإستصناع في المصارف الإسلامية: طورت الصناعة المصرفية الإسلامية هذا النوع من عقود البيع ليكون أداة تمويلية يستخدم عند الرغبة في صناعة سلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع مقدما، أو مؤجلا على دفعة واحدة أو على دفعات حسب الاتفاق. (خبابة، 2008، صفحة 177)

- يتعاقد المصرف الإسلامي عادة مع المستصنع للقيام بدور المقاول الرئيسي الذي يتولى تنفيذ وتمويل العين محل التعاقد، يتعهد بموجبه بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات محددة يتم الاتفاق بشأنها وبسعر محدد وتاريخ معين، ويشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع، انشاء، تجميع، تغليف، ولا يشترط أن يقوم المتعهد بتنفيذ العمل المطلوب بنفسه. إذ بإمكانه أن يتعهد بذلك العمل أو بجزء منه إلى جهات أخرى

تنفذه تحت اشرافه ومسؤوليته. (دريد و غريب، 2021، صفحة 280). تتكون عملية التمويل الإستصناع من الأركان التالية: (يحي ، 2019، صفحة 171)

- **المستصنع**: هو طالب الصنعة؛

- **الصانع:** هو المسؤول عن تنفيذ الصنعة المطلوبة أو الإشراف على تنفيذها؛

- **المصنوع**: هو الشيء المستصنع أي المطلوب صناعته (السلعة)؛

-**الثمن:** هو ما يدفعه العميل مقابل الحصول على السلعة المطلوب صنعها.

-**مشروعيته**: الإستصناع مشروع بالسنة والإجماع، حيث جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم " اسْتَصْنَعَ خَاتماً واسْتَصْنَعَ المِنْبَرْ"، وأما الإجماع فقد أجمع العلماء على جوازه ما دام قد مارسه الرسول صلى الله عليه وسلم، إلا أن المالكية والشافعية أتبعوه ببيع السلم بينما الحنابلة اعتبروه بيع مطلق في حين أن الأحناف جعلوه عقدا منفصلا عن سواه، بخصائص وشروط خاصة. (العلجوني، 2013، صفحة 283)

2-شروط صيغة الإستصناع: هناك عدد من الشروط الواجب توافرها في عقد الإستصناع تتمثل في الآتي: (أبو شعالة و أخرون، 2022، الصفحات 273-274)

- التحديد الدقيق لمواصفات المصنوع وجنسه، حتى لا يقع التنازع فيه عند التسليم؛

- تحديد ثمن المصنوع وعدده (الجنس هو نوع العملة، والعدد القيمة) بما يمنع التنازع؛

- أن يكون مما يجري التعامل به بين الناس على أساس مبدأ الإستصناع؛

- لا يصح الإستصناع في البقول والحبوب وأن يكون المعقود عليه من الأشياء التي يمكن صناعتها؛

- يجب تتوفر المواد التي يتم استخدامها في الشيء المصنوع من قبل الصانع، فإذا كان العمل فقط فإنها تصبح إجارة.

3-أنواع التمويل الإستصناع: من خلال التعريف يتبين لنا أن المصارف الإسلامية تقوم بعملية الإستصناع وفق أسلوبان هما:

أ-الإستصناع المباشر: هو عقد مباشر مع الصانع على عمل معين في الذمة كالاتفاق على صناعة مكتب أو أحذية أو سفن وطائرات وفي تاريخ معين وبسعر محدد، وتكون العين المصنوعة ومادتها الأولية من الصانع ويكون المعقود عليه هو العمل فقط، أما إذا كانت العين أو المادة الأولية من المستصنع لا من الصانع فان العقد يكون إجارة لا عقد استصناع. (الزحيلي و.، 2002، صفحة 56)

ب-الإستصناع الموازي: هو انشاء عقدي استصناع متوازيين دون الربط بينهما أي أن المُستصنع يتعاقد مع المُصنع والمُستصنع نفسه ربما يكون صانعاً أمام مستصنع آخر. وعليه يمكن للمصرف الإسلامي مع المصنع نفسه أن يقوم بعمل عقد الإستصناع، والمصنع مع الموزع او مع ما شابهه بعقد عقد آخر بحيث يستلم هذه المصنوعات أو البضاعة موضع عقد الإستصناع ويسلمها لمن أجرى معه العقد الأول. كما أنه لا يتسع للمصارف الإسلامية تطبيق الإستصناع إلا بأسلوب الإستصناع الموازي لان المصرف ليس شركة صناعية تباشر الصناعة بنفسها وعليه يتم التعاقد مع المصرف على استصناع بضاعة معينة وسلعة معينة على اعتبار المصرف ليس بصانع وانما من يملك السيولة، على أن تتم العملية في عقدين منفصلين وعلى نفس السلعة وبالمواصفات المحددة من طرف العميل، ويراعي تاريخ تسليم السلعة من الصانع بحيث يكون قبل تاريخ تسليمها إلى العميل والفرق بين السعرين هو ربح للمصرف الإسلامي. (طايل، 2012، صفحة 299)

الفرع الثالث: صيغ التمويل القائمة على الاجارة والقرض الحسن

يتناول هذا الفرع صيغ التمويل وفق صيغة الإجارة والقرض الحسن، حيث يتم استخدام الإجارة لتمويل الأصول والعقارات بطريقة تتوافق مع مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بينما يُستخدم القرض الحسن لتقديم التمويل بدون فائدة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والإنسانية. سنتعرف في هذا الفرع على كيفية تطبيق هاتين الصيغتين وأثرهما في تقديم حلول تمويلية تتوافق مع قيم الاقتصاد الإسلامي.

-أولا: صيغة التمويل بالإجارة

1-مفهوم صيغة التمويل بالإجارة ومشروعيتها:

-الاجارة لغة: مشتقة من أَجَرَ يَأْجَرُ، والأجرُ: ما أعطى من أجر في العمل، والإجارة: تجمع على إجار وأجور، وهي: جزاء عمل الانسان في العمل، بعكس الأجر الذي هو ثواب العبد على عمل للتقرب من الله تعالى. (الثويقب، 2006، صفحة 77)

-الإجارة اصطلاحا: هي عقد تمليك منافع لأجل بعوض. (العيفة و فياض، 2013، صفحة 4)

-الإجارة في المصارف الاسلامية: هي عقد منفعة يكون بين المصرف الذي يحتفظ بحق ملكية الأصل المؤَجَّر، وبين العميل (المستأجر) الذي يريد استخدام الأصل لإنتاج السلع والخدمات والانتفاع به دون أن يكون ملكه. والذي يمكن ان يقتني هذا الأصل خلال فترة معلومة مقابل دفع مبلغ الايجار المتفق عليه في العقد. (صوان ، 2001، صفحة 166). ومنه نجد في عقد الإجارة ثلاثة أطراف: (فرج الله ، 2017، صفحة 164)

-المؤَجِر: هو المصرف الذي يقوم بشراء الأصل ثم يؤجره إلى العميل.

المستأجر: هو العميل الذي يقوم بتأجير الأصل ليقوم باستخدامه والانتفاع به.

-**المورد:** وهو صاحب الأصل الحقيقي والذي يتم بيعه إلى المصرف.

2-مشروعية التمويل بصيغة الاجارة: عقد الاجارة جائز بالأجماع لقوله تعالى:﴿ **قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا** ﴾سورة **الكهف: الآية** 77. وقوله تعالى﴿ **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ** ﴾سورة القصص: الآية 26. **أما من السنة النبوية**، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال الله تعالى ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة، رجل اعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا فأكل ثمنه ولرجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه اجره. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه" (العيفة و فياض، 2013، صفحة 5)

2-أركان التمويل بالإجارة: للتمويل بالإجارة ثلاثة اركان نوردها كالآتي: (طايل، 2012، صفحة 278)

-**العاقدان**: والأصل فيهما العقل والبلوغ، كسائر التصرفات.

-**الصيغة**: كأن يقول: أكريتك هذه الدار، أو أجرتك مدة كذا وكذا فيقول قبلت.

-**الأجر:** وهي واردة على العين، أن يكون الأجر قابلا للتحديد، بحيث لا يؤدي في المستقبل إلى نزاع بين الطرفين لكونه قابلا للتحديد يصبح معلوما. كما أجمع الفقهاء على ألا يكون العقد على محرم، وأوجب أن تكون المنفعة مقومة، وأن يكون مقدورا على تسليمها وإن لم تكن كذلك فلا نجوز الأجرة.

3-شروط عقد الاجارة: الاجارة من المعاملات التي حكم الشرع فيها، أي الأصل فيها الاباحة وشروطها كما هي: (بنك البركة الجزائري)

- يجب أن يكون موضوع التأجير (استعمال الأصل المؤجر) معروفا ومقبولا من الطرفين، وأن تكون عملية التأجير على أصول دائمة؛

- يجب أن يسلم الأصل المؤجر بما فيه التوابع اللازمة لمستخدمه على الحالة الذي أجر فيها؛

- يجب أن تحدد وتعرف مدة التأجير، آجال التسديد، مبلغ الإيجارات عند التوقيع على عقد التأجير؛

- تقع على عاتق المصرف كل أشغال الصيانة والإصلاح اللازمة لإبقاء الأصل المؤجر على حاله ما لم يوجد اتفاق مخالف لذلك كما يتحمل كل التكاليف الإيجارية الواردة في عقد التأجير.

- يمكن تسديد الإيجارات مسبقا أو لأجل أو بأجزاء وهذا حسب اتفاق الطرفين في العقد؛

- إن تحطيم أو انخفاض قيمة الأصل المؤجر لسبب خارج عن نطاق المستعمل، فان هذا لا يقع على مسؤولية المستأجر، إلا إذا تحقق أنه لم يأخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الأصل.

4-أنواع التمويل بالإجارة: ينقسم التمويل بالإجارة حسب مدتها إلى:

أ-الإجارة التشغيلية: هو عقد بين طرفين يقوم على تمليك منفعة. أي أصل معين خلال فترة زمنية محددة، على أن يتم إعادة الأصل لمالكه المؤجر (المصرف الإسلامي) عند نهاية مدة الإيجار بهدف تأجيره إلى طرف آخر، أو تجديد العقد مرة أخرى مع نفس المستأجر إذا اتفق الطرفان على ذلك. وغالبا ما يكون هذا النوع من التمويل متوسط الأجل. يتحمل خلاله المؤجر مصاريف الصيانة والتأمين والضرائب المتعلقة بالأصل، في حين يتحمل المستأجر المصاريف التشغيلية الخاصة بهذا الأصل مثل مصاريف الكهرباء والماء، إضافة إلى دفعه لأقساط استغلال الأصل. كما يتميز هذا النوع من التأجير بإمكانية قيام المستأجر بإلغاء عقد الاستئجار في أي وقت شاء. (محي الدين يعقوب ، 2010، صفحة 6)

ب-الإجارة الموصوفة بالذمة.وهي الإجارة الواردة على منفعة موصوفة بصفات يتفق عليها المستأجر مع المصرف، كسيارة أو سفينة غير معينة (المنقولات) لكنها موصوفة وصفا دقيقا يمنع الجهالة والاختلاف بين المصرف الإسلامي والعميل. (عصام، 2013، صفحة 277)

ج-التأجير التمويلي: هو عقد استئجار لا يتضمن خدمات الصيانة بل تكون على المستأجر، و لا يمكن إبطاله من طرفه، حيث تقوم المؤسسة المستأجرة بالتفاوض مع المورد على قيمة هذا الأصل وشروط تسليمه، ثم يكون المصرف كوسيط مالي بينهما، ويتفق معه بعقد لشراء الأصل من المورد، ويؤجرها مباشرة للعميل مقابل دفعات متتالية تساوي في مجموعها قيمة شراء هذا الأصل مع زيادة تمثل عائد الإيجار، ولا يمكن للمؤسسة المستأجرة إلغاء العقد الأساسي قبل دفع مجمل الدفعات مع العائد هذا النوع من الاستئجار يشبه كثيرا عمليات البيع ثم الاستئجار، ما عدا أن الأصل في الحالة الأولى يتم تأجير أصل جديد يشتريه المؤجر من المورد، بينما في الحالة الثانية يشتريه المؤجر من المستأجر، لذلك يمكن اعتبار أن البيع ثم الاستئجار هو نوع خاص من الاستئجار التمويلي.

د-الإجارة المنتهية بالتمليك (الاقتناء): هذه الصيغة هي الأكثر استعمالا في المصارف الإسلامية، ويتضمن عقد الإيجار المنتهي بالتمليك التزام المستأجر باقتناء الأصل المؤجر، إما أثناء فترة الإيجار أو عند انتهائها، ويجب أن ينص العقد وبشكل واضح على ذلك، وأيضاً ثمن الاقتناء يتحدّد مع الأخذ بعين الاعتبار مجموع قيم الدفعات الإيجاري وإنقاصها من الثمن المتفق عليه لتنتقل ملكية الأصل للمستأجر. (عصام، 2013، صفحة 277)

هـ-سندات الإجارة: يتم إصدارها من طرف المصرف الإسلامي لشراء معدات وعقارات ثم تأجيرها لمن يرغب فيها، فيكون ثمن الإيجار هو العائد الذي يتحصل عليه أصحاب هذه السندات، ويمكن إصدارها على نوعين: ثابتة: حيث يستمر توزيع العائد على أصحابها بصفتهم أصحاب هذه العقارات، ومتناقصة: يتم فيها تخصيص الأموال لشراء معدات قابلة للإيجار بطريقة التأجير التمويلي. (ناصر، 2003، صفحة 6)

ثانيا: التمويل بالقرض الحسن

يعتبر القرض الحسن أحد أساليب التمويل وهدفها ليس تحقيق المنفعة أو العائد، بل من باب الإحسان الذي دعت إليه قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية وحثت على القيام به. لذا يعتبر في نظر البعض أنه أسلوب تمويل تكافلي، يهدف إلى بناء أواصر التعاون والتكافل بين عناصر المجتمع.

1-مفهوم القرض الحسن ومشروعيته:

-القرض الحسن لغة: القرض هو القطع من قرض يقرض قرضاً، فقرض الشيء أي قطعه. (الشرقاوي ع.، 2000، صفحة 525)

-القرض الحسن اصطلاحا: القرض الحسن هو عبارة عن قرض خال من الفائدة يعطى إلى المستحقين من أفراد المجتمع الإسلامي" (بوجلال ، 1999، صفحة 39)، كما يعرف على أنه: "دفع مال إرفاقا لمن ينتفع به ويرد بدله"، فهو تمليك الشيء على أن يرد مثله دون زيادة أو نقصان. (بن سعد الجرف، 1998، صفحة 178)

-مشروعية القرض الحسن: هو جائز بالكتاب وبالسنة: لقوله تعالى:﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾الحديد: 11، أما بالسنة عن أبي رافع رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرًا، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرَه، فقال: لا أجد إلا خيارًا رباعيًّا، فقال: أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء. (حطاب و الجراح، 2019، صفحة 40)

-القرض الحسن في المصارف الإسلامية: يقوم المصرف بتأسيس صندوق خاص للقرض الحسن لأصحاب الحاجات الضرورية ، أو في حالات تعرض أصحاب المشروعات الإنتاجية خاصة الصغيرة إلى ضائقة مالية أو كوارث طارئة أو حوادث خاصة(الوفيات والمرض)، والتي تحتاج إلى نفقات كثيرة للعلاج وكذلك الزواج وغيرها، وتخضع القروض الحسنة الممنوحة لتقدير لجنة القرض الحسن التي تُشَكل للفصل في الأمر، بعدما يتم التأكد من جدية و صحة الأسباب المطلوب من أجلها القرض مع إعطاء الأولوية للأكثر احتياجا في حدود ميزانية الصندوق. (لعمارة، 1996، صفحة 134) دون تحميله أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد

وزيادات من أي نوع، أو مشاركته في عائد استثمار هذا المبلغ، ويكفي أن يضمن سداد قيمة القرض فقط، لذلك يُكَونِ المصرف رصيدا معينًا يخصص وفقط لمنح القروض الحسنة، وفي الحدود التي لا تضر بمصالح المصرف. (الخضيري، 2002، صفحة 204). **و أركان القرض الحسن هي** : (أردنية نورد الدين ، 2010، صفحة 46)

-**الصيغة**: وتكون بالإيجاب والقبول؛

-**العاقدان**: المُقرض والمقترض؛

-**المحل** : المال المقرض.

2-شروط التمويل بالقرض الحسن: إضافة إلى الشروط العامة التي يجب أن تتوفر في جميع العقود هناك شروط خاصة بالقرض الحسن في حد ذاته و هي: (ناصر، 2002، الصفحات 136-137)

-يجب أن يكون محل القرض مالا مقوماً، مقدرا أو موصوفا حتى يتمكن المقترض من رده أو رد قيمته، أو رد مثله إن كان مثليا. فلا يصح القرض فيما لا يقوم بثمن، أو فيما لا يجوز الانتفاع به؛

- لا يجوز للمقرض أخذ أية عمولة أو منفعة مشروطة، إلا إذا كانت مقابل عمل قام به لمصلحة المقترض (مصاريف)أو نفقة مشروعة أداها؛

-عدم جواز اشتراط السداد بأقل من قيمة القرض أو بأكثر منها وإذا وقع اشتراط الزيادة فإنها ربا أجمع على تحريمه مهما كانت قيمتها وحتى الوقت الذي اشترطت فيه سواء عند إبرام العقد أو عند الاستحقاق؛

-أن يكون المال مملوكا للمقرض، لأن الإقراض سلطة ناشئة عن حق الملكية، فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك له؛

-يجب على المقترض الوفاء بالقرض في المكان والأجل المتفق عليهما، فإن عجز عن رد القرض في الأجل المتفق عليه فيجب النظر في حالته، فإن كان معسرا وجب إمهاله إلى ميسرة، وإن كان الإعسار شديدا فالأفضل على المقرض ألا يطالب بالقرض ويعتبره صدقة، وأما إذا كان المقترض مصراً ومماطلاً وجب إلزامه بالدفع؛

- يجوز للمقرض أن يطالب بضمان مقدار القرض المقدم؛

- إذا كان القرض لأجل وجب على الطرفين أن يكتباه وأن يشهدا عليه شاهدي عدل.

3-مصادر تمويل صندوق القرض الحسن: يعتمد صندوق القرض الحسن في تمويله على ما يلي: (وامومن ، 2022، صفحة 164)

-مبالغ يخصصها المصرف من رأس ماله لهذا الصندوق، أو مصادر أخرى كالحسابات الجارية؛

-مبالغ يودعها أهل الخير للاستفادة منها في صندوق القرض الحسن؛

-تبرعات مقدمة من طرف المحسنين لهذا الصندوق؛

-عوائد استثمار الأموال المتراكمة لهذا الصندوق؛

-نسبة من الغرامات المترتبة على عملاء المصرف، نتيجة إخلالهم بشرط من شروط عقود التمويل التي تبرم مع المصرف.

4-أهمية القرض الحسن في تمويل المشروعات الاستثمارية: تعطي عملية التمويل بالقرض الحسن الأولوية للجانب الاجتماعي إلا أنها لا تقتصر عليه بل يقدم أيضا لأصحاب المشروعات الصغيرة والحرف، الذين يعانون من نقص في التمويل اللازم لتشغيل أعمالهم في حين يوجد لدى البنوك الإسلامية أموال غير مستغلة ولا يحتاجونها في الأجل القصير، فيقدمونها لهم على شكل قروض حسنة تمكنهم من بدأ نشاطهم وتشغيل مشاريعهم، وإن لم تحقق هذه القروض عوائدا فورية إلا أنها ستحقق بتقديمها إلى هاتين الفئتين عوائد على المدى الطويل. كما يمكن للجمعيات تحويل تبرعات المسلمين من صورة منحة أو إعانة إلى تخصيص جزء منها للإقراض الحسن لأصحاب المشروعات الصغيرة والحرفيين وبذلك يتوفر لديها مصدر مستمر لمنح القروض لأشخاص آخرين فتتسع دائرة النفع بهذه الأموال. كما أن تقديم القروض الحسن في شكل قروض استهلاكية لعامة الناس يساعد على زيادة الطلب خاصة على السلع المعمرة مما يحفز أكثر على الاستثمار الذي يبدأ عادة بمشروعات صغيرة أو متوسطة، إضافة إلى أن القرض الحسن يمثل أحد أساليب التمويل غير الرسمي بين الأهل والأصدقاء وأصحاب المشروعات. (عبد الحليم ، 2004، صفحة 476)

5-أسلوب التمويل بالقروض الحسنة: يعتمد أسلوب التمويل بالقرض الحسن على منح التمويل بدون أي فائدة، أو توقع تحقيق منفعة من ورائه، فهو صيغة تستخدمها بنوك المشاركة من أجل توفير التمويل المناسب للأشخاص دون اللجوء إلى الاقتراض بفائدة، وعادة ما تخصص بنوك المشاركة صناديق خاصة بالقروض الحسنة، ولا تمثل الودائع مصدر لها وذلك لطبيعتها، وتعمد بنوك المشاركة من خلال هذه الصناديق على تنظيم العمل الخيري وإعطائه بعدا مؤسساتيا، على غرار صناديق الزكاة، قناعة منها بالدور الذي يمكن أن يؤديه العمل الخيري والتطوعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. يتم منح التمويل بصيغة القروض الحسنة للأفراد والمؤسسات، أي للقطاع الإنتاجي والاستهلاكي، تمنح القروض الحسنة للمتعاملين مع المصرف الذين يواجهون صعوبات طارئة أثناء معاملاتهم حتى لا يضطروا للتعامل بالفائدة أو إعلان افلاسهم، ومنح

القروض الحسنة للحالات الضرورية كالعلاج والزواج وغيرها حتى لا يقعوا فريسة المرابين" (شودار، 2009، صفحة 236)

ونظرا لمخاطر عدم التسديد لهذا النوع من القروض، وعدم وجود عوائد عن هذه الأموال، وزيادة الطلب الدائم عليها، يتم تمويل هذه الصيغة عن طريق: (فرج الله ، 2017، صفحة 169)

-**بالنسبة للمؤسسات:** يمكن للمصرف أن يفتح حسابات خاصة بالمؤسسات ليسمح لها بالسحب على المكشوف أو ما يعرف بتسهيلات الصندوق وكلاهما بدون فوائد على أن يتم تحديد سقف معين لا يمكنها تجاوزه وأجل قصير لسداده، وهذا يعد بمثابة قرض حسن. فإذا تجاوزت المدة أو سقف التمويل وجب تكييفها مع إحدى الصيغ التمويلية الإسلامية الأخرى التي تم ذكرها سابقاَ.

- **بالنسبة للأفراد**: الأمر يختلف هنا عن تمويل المؤسسات حيث أن الأفراد يطالبون بهذه القروض لأغراض استهلاكية أو اجتماعية، فإذا ما زاد الطلب عن العرض وجب الفصل بين المقرضين، والتحقق من هذه الحالات، ليتم توجيه الحالات الصعبة للتمويل بالقروض الحسنة، بينما توجه الحالات الأخرى للتمويل بإحدى الصيغ التمويلية الأخرى كالمرابحة مثلا في حالة السلع المعمرة، كما تقدم القروض الحسنة لبعض المشاريع والجمعيات الخيرية، والمشاريع الإنتاجية التي تدعم الشباب العاطل عن العمل والنساء خاصة.

المبحث الثالث: الأسواق المالية الإسلامية ومؤسستا الزكاة والوقف

توسعت صناعة الخدمات المالية الإسلامية بما في ذلك السوق المالية الإسلامية توسعا مذهلا خلال العشريتين الأخيرتين. والتي اعتمدت على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء مثل تحريم الربا والغرر والتدليس والاحتيال وتمويل المشاريع الخيرية والصدقات والأعمال الاجتماعية وغيرها من الممارسات الذميمة التي امتلأت بها الأسواق المالية المعاصرة، والتي جعلتها أقرب إلى مراكز للقمار والتحايل على أصحاب الأموال ومنه تعتبر الأسواق المالية الإسلامية من أحدث الابتكارات الاقتصادية في السوق المالية العالمية، حيث تضم مجموعة من المنتجات والأدوات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. وتعتمد على مفهوم الشرعية والعدالة المالية، وتهدف إلى تشجيع الاستثمار المالي على أسس أخلاقية.

المطلب الأول: ماهية الأسواق المالية الإسلامية:

اهتم الباحثون في الاقتصاد الإسلامي بالسوق المالية باعتبارها أحد أجهزة الوساطة المالية المهمة في الاقتصادات المعاصرة، فهي عبارة عن الجهاز الذي يوفر للمستثمر السيولة، الربحية والضمان، والتوازن، وتعتبر هذه الأهداف طموح أي مستثمر، وذلك من خلال استحداث أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لكي يتسنى للمتعاملين المسلمين التعامل في السوق بدلا من حرمانهم من فوائدها وميزاتها.

الفرع الاول: مفهوم ونشأة الأسواق المالية الإسلامية

إن فكرة إنشاء سوق مالية إسلامية ظهرت منذ حوالي عقدين من الزمن حيث تشترك السوق المالية الإسلامية في الكثير من المظاهر مع الأسواق الوضعية مثل كونها أسواق منظمة تساهم في الجمع بين أصحاب العجز المحتاجين لرؤوس الأموال وأصحاب الفائض للذين يملكون تلك الأموال.

-أولا: مفهوم السوق المالي الإسلامي

يطلق مصطلح السوق المالية بمعناه الضيق على البورصة أو سوق الأوراق المالية. كما يطلق عليه أيضا مجموع التدفقات المالية في المجتمع سواء كانت الآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة بين الأفراد ومؤسساته وقطاعاته. أما بالمعنى الواسع فان مصطلح الأسواق المالية الإسلامية لا ينحصر في مكان محدد وإنما في معاملات محدودة. ومن هنا فان مصطلح السوق المالية الاسلامية يمكن أن يتضمن المعاملات المالية القائمة وفق الضوابط الشرعية، فلا وجود لسوق مالي إسلامي مالم توجد أوراق مالية إسلامية ولن توجد هذه الأوراق مالم توجد مؤسسات مالية إسلامية تصدرها ومصرف مركزي أو جهاز إسلامي يمنح الترخيص

بإصدارها وينبغي أن تخضع هذه المؤسسات والمصارف لقواعد الصناعة المالية الإسلامية. (حطاب ، 2005، صفحة 3)

-يختلف مفهوم السوق المالي في الاقتصاد الإسلامي عن المفاهيم التقليدية السابقة من حيث أنه يهدف إلى جعل المعاملات المالية تُعقد بشكل منظم ومتفق عليه بين الأطراف المتعاملة ووفقا لأجال مختلفة بناء على ضوابط شريعة اسلامية. (الشاعر، 2017، صفحة 11)

-يمكن تعريف سوق الأوراق المالية الإسلامية على أنه ذلك المجال الشرعي الذي يتم من خلاله اصدار أدوات مالية وفق أحكام الشريعة الاسلامية، من طرف أصحاب العجز ثم اقتنائها وتداولها عبر قنوات ايصال فعالة بين أصحاب الفائض بصورة منظمة ومراقبة وعلى أسس شرعية من طرف الهيئة الشرعية للسوق، وذلك من أجل استثمار الأموال في إطار شرعي. (علام ، 2017، صفحة 123)

-ثانيا: نشأة بداية الجذور التاريخية للأسواق المالية الاسلامي:

إن أول من طرح فكرة السوق المالي الاسلامي هو الدكتور سامي حمود وذلك في ندوة البركة الثانية في تونس سنة 1891، حيث اقترح تداول الحصص الاستثمارية في صيغة السلم والايجاروالمرابحة وذلك لمعلومية الربح فيها، واقترح فكرة انشاء شركة مساهمة تابعة لمصرف البركة في البحرين، تكون متخصصة في تمويل المرابحة وتشكيل أسهم قابلة للبيع والشراء وفق أسعار معلنة مسبقا على أساس محسوب تبعا للعملية المنفذة والأرباح المستحقة، وقد استجاب وزير التجارة والصناعة البحريني للفكرة بإصدار القرار رقم 17 لسنة 1891. والذي يسمح بتأسيس شركات مساهمة إسلامية، وبهذا تسجل البحرين السبق في هذا المجال ثم توالت التطورات في تجسيد الفكرة بتأسيس شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية، ثم انشاء شركة الأمين للأوراق المالية واصدار منتجاتها. ثم تواصلت النداءات بعد ذلك بضرورة انشاء سوق رأس مال إسلامي، لتكون بمثابة سوق ثانوية مكملة للسوق الأولية التي انشأتها المصارف الإسلامية عن طريق اصداراتها وتأسيس سوق مالية اسلامية عالمية تمثلت في مركز السيولة للمصارف الاسلامية بالبحرين، وذلك بعد اتفاق وقعته مؤسسة نقد البحرين مع السلطات الرقابية في مركز لبوان المالي بماليزيا والبنك الإسلامي للتنمية بالسعودية في أكتوبر1888. وكانت بهذا البحرين أول المصدرين للأوراق المالية الإسلامية. (مشري و عتروس صبرينة، 2016، الصفحات 90-91)

-يَعتبر صندوق النقد الدولي أن السوق المالية الإسلامية قد مرت بثلاث مراحل هي: (جبار ، 2011، الصفحات 639-640)

-المرحلة الأولى(1990-2006): وتعتبر بمثابة مرحلة التأسيس والانطلاق واكتساب حصة في السوق العالمية للصناعة المالية الإسلامية، حيث بدأت هذه الأسواق في جلب اهتمام عالمي، سواء من الدول الإسلامية أو من المستثمرين الدوليين. كما كان النمو الكبير في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، خاصة من الصناديق السيادية وأثرياء العالم الإسلامي، هو الدافع الرئيسي لهذا التوسع. وفي هذه المرحلة استفادت الأسواق المالية الإسلامية بشكل كبير من العوائد الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة.

-المرحلة الثانية(2007-2012): وهي مرحلة التوسع اتجاه السوق الأوروبية الضخمة. تميزت بتوفير أدوات وخدمات تنافسية من حيث التكلفة، بسبب وجود شبكة فعالة من المؤسسات المالية والمصرفية هناك، وبسبب تواجد ملايين المسلمين الذين يعيشون في أوروبا.

-المرحلة الثالثة(2013-2020): وهي مرحلة نمو اقتصاديات العالم الإسلامي. من خلال ظهور الأسواق المالية الإسلامية القادرة على استيعاب كم هائل من رؤوس الأموال على الأمدين المتوسط والطويل، وتوظيفه بما يخدم التنمية الاقتصادية في تلك البلدان. وابتكار العديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة التي تتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يزيد من الطلب عليها ويجلب مستثمرين جدد من كافة أنحاء العالم.

الفرع الثاني: التكييف الفقهي والضوابط الشرعية لأسواق الأوراق المالية

من الجوانب الهامة في التكييف الفقهي والضوابط الشرعية لأسواق الأوراق المالية هو تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة. حيث يتطلب من الشركات الالتزام بالأخلاق والقواعد الشرعية، والعمل على تعزيز التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية. تختلف الضوابط الشرعية في أسواق الأوراق المالية بحسب الدولة والمؤسسة المالية والهيئات الرقابية.

-أولا: التكييف الفقهي لأسواق الأوراق المالية

بعد الوقوف على نشأة الأسواق المالية الإسلامية وجذورها التاريخية ودورها في التمويل والتنمية، جاء دور تكييفها الفقهي.حيث أن هذه الأسواق لم تكن معروفة قديما لدى الفقهاء فهي حديثة العهد غربية النشأة، ومن الأنظمة الجديدة الوافدة على مجتمعات المسلمين، غير أن الإسلام لا يضيق بها، بل يزكيها ويرحب بها ما دامت تحقق منافع ومصالح للمجتمع، ولا شك أن لهذه الأسواق ضرورة اقتصادية لما تحققه من مصالح اقتصادية كثيرة، وتوفير مناصب شغل للطاقات الشابة المعطلة. ولها منافع كثيرة في مجال تنمية المال واستثماره، وتمويل المشروعات الاقتصادية. ومن النصوص النضرة لابن القيم – رحمه الله – في هذا المجال قوله: "فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها

ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها". و يقول الدكتور علي محيي داغي : "فالأسواق المالية – من حيث المبدأ – من الأمور التي يسعى الإسلام لتحقيقها لكنه يضع لها الشروط والضوابط حتى لا تتنافى مع مبادئه وقواعده العامة، فهي بلا شك من المصالح النافعة، والتنظيمات المفيدة التي أخذ بأمثالها الخلفاء فالأسواق المالية تشمل عدة أمور، فلها أنظمتها الإدارية والإجرائية المتطورة، وهذا الجانب يدخل ضمن المصالح المرسلة، والسياسة الشرعية التي تعطي الحق لولي الأمر إلزام الناس بنوع من التنظيمات ما دامت لا تتعارض مع النصوص الشرعية الثابتة الخالية من معارض.وإلى هذا المعنى ذهب مجمع الفقه الإسلامي في قراره رقم 59 في نظرته إلى الاسواق المالية "إن الاهتمام بالأسواق المالية من تمام إقامة الواجب في حفظ المال وتنميته، باعتبار ما يستتبعه هذا من التعاون لسد الحاجات العامة وأداء ما في المال من حقوق دينية أو دنيوية. (خنجري ، 2010، الصفحات 103-104)

-ثانيا: الضوابط الشرعية للأسواق المالية الإسلامية

هناك مجموعة من الضوابط الشرعية للأسواق المالية، يجب مراعاتها، وأهمها: (جلال الدين، 2014، صفحة 39)

- الحرية التامة بين المتعاملين ووجود مكان معلوم للسوق المالي؛

- يجب أن تكون الأدوات الاستثمارية المراد الاستثمار فيها تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

- تحديد الأسعار بناء على العرض والطلب، وتحقيق المنافسة الحرة والعادلة بين المتعاملين؛

- البعد عن التعاملات الاحتكارية والاستغلال والرشاوي والمعلومات المظللة التي تؤثر في تعقيد أسعار الاوراق المالية؛

- عدم السماح للمضاربات بتجاوز دورها الاقتصادي ويصبح غاية في ذاته؛

-معظم الأسواق لا تجيز تداول الأوراق المالية إلا من خلال وسطاء مخولين بذلك؛

-وجود الهيئات الشرعية الخاصة التي تقوم بمتابعة كل خطوة من خطوات النشاط المالي الذي تقوم به المؤسسات وتقديم الارشادات والتوصيات لهم للتأكد من سيرها حسب أحكام الشريعة.

الفرع الثالث: خصائص السوق المالية الإسلامية والمقومات التي تقوم عليها

السوق المالية الإسلامية هي نوع من أنواع الأسواق المالية التي تلتزم بمبادئ وضوابط الشرع الإسلامي. تمتاز هذه السوق بعدة خصائص ومقومات تميزها عن السوق المالية التقليدية.

-أولا: خصائص السوق المالية الإسلامية

-تتميز الأسواق المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص تميزها عن السوق المالية التقليدية يتم ذكرها في النقاط التالية: (بوزمارن و المهدي، 2017، صفحة 42)

-خلو عمليات السوق المالية الإسلامية من كافة المحظورات الشرعية: تعتبر هذه الخاصية من أهم ما يميز السوق المالية الإسلامية، باعتبار جميع عمليات السوق خالية من أي محظور شرعي مثل الربا الغرر ...الخ، وسوق تقل فيها المضاربة على اسعار الاوراق المالية.

-خضوع السوق المالية الإسلامية لهيئة الرقابة الشرعية: تتميز السوق بوجود هيئة رقابة شرعية حيث تعد أحد أركان المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية.

-الاهتمام بالسوق الأولية والثانوية بشكل متوازن: تضم السوق المالية الإسلامية سوق أولي تنشأ فيه علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكتتب فيها، أي أنها سوق تباع وتشترى فيها الأوراق المالية التي تصدر لأول مرة، أما السوق الثانوية فهي السوق التي تتداول فيه الأوراق المالية الإسلامية التي سبق اصدارها وتم الاكتتاب فيها. وبهذا فالسوق المالية الاسلامية تهتم بالسوقين الاولية والثانوية بشكل مكافئ وتعتبر ان معيار كفاءة الاسواق المالية هو مدى قدرتها على تمويل المشروعات، وليس على حجم التداول القائم على الادوات المالية.

-ثانيا: المقومات الأساسية التي يقوم عليها السوق المالية الإسلامية:

تمثل المقومات البنية الأساسية التي يقوم عليها السوق المالي الإسلامي، ويمكن إيجازها فيما يلي: (جلال الدين، 2014، الصفحات 43-44)

- حدوث تطورات مؤسسية وتشريعية إيجابية في أسواق الدول الإسلامية، واستمرار جهود العديد من الدول لجذب المستثمرين، وتعديل وتطوير قوانين الاستثمار، واهتمامها بتحسين شروط الإفصاح المالي.

-حدوث تغيرات هيكلية في القطاع المالي على أساس دعم الملكية الخاصة، وانتشار الخصخصة في العديد من الدول الإسلامية وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وأصبحت هذه البرامج أحد مقومات الإصلاح الاقتصادي، وهو ما يؤكد الإجماع على ضرورة توسيع قاعدة الملكية وطرح كميات متزايدة من أسهم المشروعات للاكتتاب العام داخليا وخارجيا، وهو ما يمثل موردا مستمرا يمد سوق رأس المال بحاجتها من الأوراق المالية لسنوات قادمة.

-الظروف الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية تفرض إيجاد أدوات ملكية ومشاركة لا أدوات إقراض واقتراض، كما تتطلب الاعتماد في التمويل على السوق المحلية وعلى المدخرات التي يمكن تعبئتها وجمعها محليا بدلاً من الاعتماد على المؤسسات الدولية وعلى حركة رؤوس الأموال الأجنبية لارتفاع تكلفتها، وشروطها، وللتدخلات التي تصاحبها، لذا يصبح من الضروري البحث عن الأدوات التي تساهم في النشاط الحقيقي المنتج، وتستجيب للاحتياجات الفعلية للاقتصاد الإسلامي.

الشكل رقم(1-13): التقسيم الشامل لأسواق المال

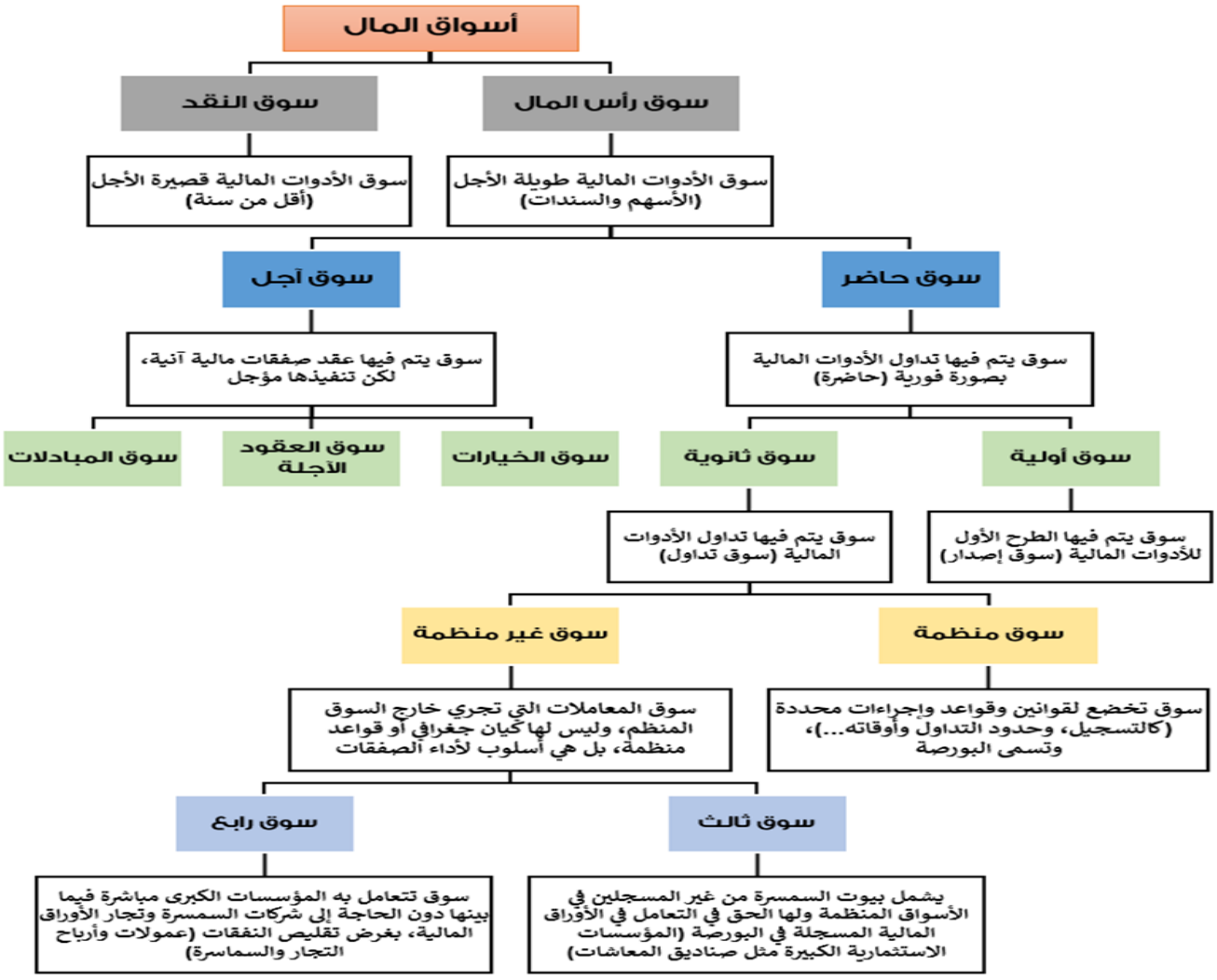

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز.2021. الأسواق المالية. صندوق النقد العربي. الامارات. العدد 21.ص19

المطلب الثاني: التأمين التكافلي وأبرز أدوات السوق المالية الاسلامية

تهدف السوق المالية الإسلامية إلى توفير حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمسلمين الذين يفضلون الاستثمار في المنتجات والأدوات الاستثمارية ذات الطابع الإسلامي، حيث تتميز الأدوات المالية في

السوق المالية الإسلامية بأنها تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أنها تحظر الفائدة (الربا) والمخاطرة المحظورة. من بين الأدوات المالية الإسلامية الأبرز في السوق المالية الإسلامية نجد صناديق الاستثمار والصكوك.

الفرع الأول: التأمين التكافلي

تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التأمين التكافلي بأنه: اتفاق بين مجموعة من الأشخاص يتعرضون لأخطار معينة بهدف تلافي الأضرار الناتجة عن هذه الأخطار، وذلك من خلال دفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع. ويُنشأ بموجب ذلك "**صندوق تأمين**" له شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة. يتم استخدام هذا الصندوق لتعويض الأضرار التي تلحق بأحد المشتركين نتيجة تعرضه للمخاطر التي يتم التأمين ضدها، وذلك وفقًا للوائح والوثائق المنظمة. ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو تقوم شركة مساهمة بإدارته مقابل أجر، حيث تعمل على إدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق. هذا التعريف يوضح المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي من حيث التعاون بين الأفراد في مواجهة المخاطر المالية من خلال نظام متكامل يعكس قيم الشريعة الإسلامية. (عباس، 2022، صفحة 349)

وقد عرفه المجلس الأوروبي للإفتاء وبحوث التأمين الإسلامي بأن التأمين التكافلي قائم على تكوين محفظة تأمينية لصالح حملة وثائق التأمين، بحث يكون لهم الغنم وعليهم الغرم ويقتصر دور الشركة على الادارة بأجرة، واستثمار موجودات التأمين أو بحصة من الربح على أساس الضرر. (جلولي ، 2021، صفحة 225)

2-المبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي

يقوم التأمين التكافلي على المبادئ التالية: (داودي و كردودي، 2012، صفحة 152)

-مبدأ التبرع: وهو بذل المال للغير في الحال بلا عوض بقصد البر والمعروف غالبا؛

-عدم مخالفة نشاط الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية في كل مسيرتها؛

-توزيع الفائض التأمينين على المشتركين: المشاركة في الخسائر الزائدة عما جمع من اشتراكات؛

الإدارة: تقوم شركة أو هيئة بالإدارة مقابل أجر معين أو حصة من أرباح المضاربة في أموال المشتركين؛

-فصل أموال حملة الأسهم (شركة التأمين) عن أموال (هيئة المشتركين).

3-أنواع التأمين التكافلي:

يمكن تقسيم التأمين التكافلي إلى التكافل العام والتكافل العائلي: (داودي و كردودي، 2012، صفحة 152)

التكافل العام: هو بالأساس عقود ضمان مشترك قصير الأجل (سنة واحدة). يوفر تعويضا تعاونيا عند حدوث نوع من الخسارة ويتم تصميم البرامج لتلبية الاحتياجات لحماية الأشخاص وكيانات الشركات فيما يعلق بالخسارة الجوهرية أو الضرر الناتج عن خطر فجائي أو كارثة تتعرض لها عقارات أو موجودات أو ممتلكات المشتركين.

التكافل العائلي: يعمل التكافل العائلي على توفير المساعدة المالية للمشتركين وعائلاتهم في حالة النكبات المتعلقة بالوفاء أو العجز ويتطلب هذا النوع من مؤسسة التأمين التكافلي الدخول في علاقة طويلة الاجل طوال السنوات التي تم تحديدها مع المشتركين غير أنه توجد بعض منتجات التكافل العائلي مثل التكافل الاجتماعي أو التكافل بأجل التي لا يتطلب بالضرورة علاقة طويلة الاجل بين مؤسسة التكافل والمشتركين في التكافل.

الفرع الثاني: صناديق الاستثمار

تعد صناديق الاستثمار أحد أدوات السوق المالي الإسلامي المتاحة للمستثمرين المسلمين في جميع أنحاء العالم، تم تطوير هذه الصناديق لتلبية الاحتياجات المالية والاستثمارية الخاصة بالأفراد والشركات والمؤسسات طبقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

أولا: مفهوم صناديق الاستثمار

هي البديل الشرعي الذي يمكن أن يحل محل صناديق الاستثمار التقليدية التي تستثمر أموالها بأسلوب استثماري غير شرعي. عرفها بعض الاقتصاديون بأنها: صناديق تعمل على تحقق رغبة صغار المستثمرين فضلا عن كبارهم في توفير أدوات مالية إسلامية تتيح لهم استثمار أموالهم استثمارا شرعياً وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن القول إنها صناديق تهدف إلى تحقيق عوائد مرتفعة بشرط أن تكون غير ربوية، ومن ثم فهي تعتمد على المضاربة في الأسهم المتخصصة بالعقارات والمتاجرة في المعادن والصفقات التجارية، بشرط أن تكون غير ربوية ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. (مبروك، 2007، صفحة 92)

-صناديق الاستثمار الإسلامية التي تعرف على أنها: "شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه، يدفع بمقتضاه المساهمين مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق مقابل حصولهم على أسهم اسمية بقيمة معينة.

يتحدد نصيب كل مساهم بعدد الحصص في أموال الصندوق التي تتعهد الإدارة باستثمارها في بيع وشراء الأوراق المالية والأسهم والسندات، ويشترك المساهمون في الأرباح الناتجة عن استثمارات الصندوق كلٌ بنسبة ما يملكه من حصص، ووفقا للشروط التي تتبناها نشرة الإصدار" (بن أحمد الحسيني ، 1999، صفحة 6)

ثانيا: مراحل الاستثمار في صناديق الاستثمار

-يمر النشاط الاستثماري في صناديق الاستثمار الإسلامية بالمراحل الآتية: (صفوت ، 2005، الصفحات 814-815)

- يقوم المصرف الراغب في إنشاء صناديق استثمار بالبحث عن مشروعات أو نشاطات اقتصادية معينة، وكذا إعداد دراسة جدوى اقتصادية للاستثمار فيها؛ بعد ذلك يقوم المصرف بتكوين صندوق استثماري تحدد أغراضه، والموافقة على نشرة الإصدار التي تتضمن كافة التفاصيل عن نشاط الصندوق، (مدته، شروط الاستثمار فيه، وحقوق والتزامات مختلف الأطراف المشاركة فيه)؛

- يتم تقسيم رأس مال الصندوق الاستثماري إلى صكوك مضاربة أي على شكل وحدات متساوية القيمة الإسمية وطرحها للجمهور للاكتتاب فيها، ويعتبر كل مكتتب في هذه الصكوك شريكا بحصة شائعة في رأس مال الصندوق بنسبة الحصص التي يمتلكها. تكون هذه الصكوك عادة اسمية وليست لحاملها، ويجوز تداولها والتصرف فيها بالبيع والهبة والرهن وغير ذلك من التصرفات المقررة شرعا للمالك؛

-بعد تلقي الجهة المصدرة للصندوق لأموال المكتتبين وتجميعها، تبدأ في استثمارها في المجالات المحددة في نشرة الإصدار، وعند تحقق الأرباح يتم توزيعها على أصحاب حسب النسبة والكيفية المتفق عليها، كما تقوم بتصفية الصندوق في الموعد المحدد؛

-تتفق صناديق الاستثمار مع شركات الاستثمار في كون كل منهما يعمل على تجميع أموال المستثمرين ثم استثمارها في محفظة للأوراق المالية كما أن كل منهما تقوم بعملية الانتقاء الفني للمحفظة وإدارتها. أما الفرق الرئيسي بينهما فيكمن في كون شركات الاستثمار تتخذ شكل شركات المساهمة وتحكمها وتنظمها قوانين شركة المساهمة، في حين صناديق الاستثمار تُبنى على فكرة التعاقد الذي يتم بين الأطراف المعنية إما في شكل عقد استثمار أو عقد وكالة، وتختلف عن مصارف الاستثمار في كون الغرض الرئيسي لمصارف الاستثمار هو القيام بعملية الوساطة بين الشركات المصدرة للأوراق والمستثمرين، وبيعها وتوزيعها بالجملة والتجزئة بالإضافة إلى تقديم الاستشارة الفنية لكل منهما؛

-يشمل الاستثمار في الصناديق الإسلامية عدة مجالات منها الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وصكوك بأنواعها بالإضافة إلى استثمار الأموال استثماراً حقيقياً يقوم على صيغ الاستثمار الإسلامي القائم على العقود الشرعية من مرابحة، مضاربة، استصناع، تأجير، وسلم؛

-يمثل الصك ملكية حصة شائعة في صندوق وتستثمر هذه الملكية طيلة مدتها ويترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعا للمالك في ملكه من بيع وهبة وارث وغيرها.

ثالثا: وظائف صناديق الاستثمار الإسلامية

تتمثل وظائف صناديق الاستثمار الإسلامية فيما يلي: (عبد الله و كاجيجي، 2005)

- **تقليل حجم المخاطر الاستثمارية**: إتاحة الفرصة للمستثمر بتنويع استثماراته، والتي يعجز عن ذلك بمفرده سواء لقلة مدخراته أو لنقص خبرته ودرايته، ففي صناديق الاستثمار تجتمع الأموال لتوفر الفرصة بالتنويع، والتي تؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الاستقرار في العائد وحماية رأس المال من المخاطر حيث تمكنه هذه الصناديق من المساهمة في رأس مال العديد من الشركات والمشروعات حتى الكبيرة منها، مع إمكانية الاستثمار في مشروعات طويلة الأجل والتي تكون ذات عوائد مرتفعة ولفترات قصيرة.

-**ارتفاع معدل السيولة**: توفر الصناديق الاستثمارية للمستثمر فرصة تحويل استثماراته إلى سيولة وبأقل التكاليف وأفضل عوائد مقارنة بالحسابات الآجلة في البنوك التجارية، وحتى الاستثمار في الأوراق المالية.

-**توفير الخبرة الفنية اللازمة**: حيث توفر صناديق الاستثمار للمستثمر فرصة الاستفادة من خبرات الإدارة المتخصصة للصندوق، ولتتمكن من إدارة هذه الصناديق بكفاءة عالية نجد فيها مستشارين استثماريين وباحثين متميزين، إضافة إلى عمليات اتخاذ القرار الاستثماري فالاحتفاظ بسجلات للمعاملات الضريبية مراقبة حركة الأسعار في السوق واختيار التوقيت المناسب كلها أمور تلقى على عاتق المستثمر والتي يلقي بها على إدارة الصندوق المتخصصة في ذلك.

- **سرعة استثمار رأس المال**: تقوم الصناديق الاستثمارية بدراسة الفرص والمشروعات الاستثمارية المربحة في الأسواق قبل الاكتتاب، والذي يحقق كفاءة تشغيلية لرؤوس أموال المستثمرين. (القري ، 2023، الصفحات 3-4)

الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية أحد أدوات السوق المالي الإسلامي المهمة، حيث تعتبر وسيلة لجمع الأموال وتمويل المشاريع والاستثمارات وفقاً لقواعد الشرعية الإسلامية، تستخدم الصكوك الإسلامية بشكل واسع في العديد من الدول الإسلامية وحتى في الدول غير الإسلامية.

أولا: مفهوم الصكوك الإسلامية

لغة: الصكوك جمع صك، والصك في لغة العرب يعني الضرب، ويقال صكّ فلانٌ فلاناً أي ضربه. وقد يقصد بالصَّك: الكتاب، وجمعه أصك وصكوك وصكاك وبهذا المعنى اللفظ فارسي معرب. (فتاح توفيق، 2015، صفحة 29)

-**اصطلاحا:** عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسّسات المالية الإسلامية (المعيار الشرعي رقم 17): الصكوك الإسلامية بأنّها:"وثائق متساوية القيمة، تمُثّل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله." (كتاف، 2014، صفحة 81)

-وقد ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي التّابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أنّ الصكوك الإسلامية هي عبارة عن إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة، تمُثّل حصصًا شائعة في ملكية موجودات أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والديون قائمة فعلاً، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتستمدّ هذه الاعتبارات أهميّتها مما يلي: (ملحق و بولحية، 2021، صفحة 427)

-إن الغرض من التصكيك هو أن يكون أداة لتحصيل المال اللّازم للقيام بنشاط معيّن، وبدون تحصيل قيمة الصك يكون ورقة عارية عن مضمونها؛

- بعد قفل باب الاكتتاب توزّع القيمة المحدّدة للمشروع أو النشاط بالتساوي على عدد الصكوك لذلك كما يجب بيع جميع الصكوك حتى يتمّ الحصول على القيمة المطلوبة للقيام بالمشروع والنشاط؛

-بدء استخدام الصكوك فيما أصدرت من أجله، وهنا تتحوّل حصيلة الصكوك إلى استثمار حقيقي وبالتالي تمثل حصصا شائعة في ملكية ما أصدرت لأجله، لأنّه لا يجوز تداول حصيلة الصكوك مادامت نقودا ولم تتحوّل إلى استثمار حقيقي.

ثانيا: خصائص الصكوك الإسلامية

تمتاز الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها: (الجيوسي، 2019، صفحة 80)

- تمثّل الصكوك ملكية حصص شائعة في الموجودات حيث تتضمّن الحصّ التي يمثّلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي يُموَّل من حصيلة إصدارها، أي حصصًا شائعة في موجودات ذات عوائد سواء كانت أعيان أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها من الحقوق المعنوية، وهي لا تمثّل دينًا في ذمة مصدرها؛

-خلوها من الربا وتقتصر على مشروعات لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية؛

-تقوم الصكوك على مبدأ المشاركة وفقا لقاعدة الغنم بالغرم. كما تستند إلى واحد أو أكثر من عقود فقه المعاملات من مضاربة أو مشاركة أو استصناع أو إجارة؛

-الصكوك لا تخلق الائتمان ولا تساعد عليه لأنها لا تقوم على فلسفة الدَين بل تقوم على الاستثمار، فلا يجوز تداول الصكوك التي تغلب الديون على مكوناتها، أو التي تشكل الديون النسبة الأكبر في بنيتها.

-تمثل الصكوك أداة استثمارية ذات كفاءة وهي أكثر فاعلية، لأنها تعكس نتيجة عمل المشروعات التي تمثلها هذه الصكوك؛

-مرونة صكوك الاستثمار وتعدد الجهات والمشاريع التي يمكن استثمار حصيلتها فيها فمنها ما يكون مخصصا لمشروع أو لنشاط معين ومنها ما يكون عاماً ويمكن استثمار حصيلتها في أي نشاط استثماري حسب ما تحدده نشرة الإصدار.

ثالثا أنواع الصكوك الإسلامية:

للصكوك الإسلامية أنواع عديدة نذكر أهمها فيما يلي: (السعيد و مرابطي ، 2017، صفحة 186)

-**صكوك المقارضة** :وهي وثائق موحدة القيمة تصدر بأسماء مالكها مقابل الحصة المقدمة لصاحب مشروع بعينه بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح، ويحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع ولا تنتج هذه الصكوك أية فوائد.

-**صكوك المشاركة** :تصدر هذه الصكوك بغرض إنشاء مشروع أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، حيث يشارك كل من المقرض والمستثمر بحصة معينة ويتحملان الربح والخسارة، ويصبح حامل الصك شريكا في المشروع وتدار هذه الصكوك على أساس الشركة أو على أساس المضاربة.

-**صكوك الإستصناع** :هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب في تصنيع سلعة، ويصبح الموضوع مملوكا لحامل الصكوك.

-**صكوك المرابحة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل وشراء سلعة مرابحة وتصبح السلعة مملوكة لحاملها؛

-**صكوك السلم** :وهي عبارة عن صكوك تمثل ملكية في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها آجلا، ويكون العائد على هذه الصكوك هو الربح الناتج عن البيع ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وبهذا تمثل صكوك السلم ملكية شائعة في هذه السلع. (حطاب ك.، 2009، صفحة 15)

-**صكوك الإجارة** :وهي عبارة عن أوراق متساوية القيمة تصدر من أجل استثمار حصيلتها في شراء أصول إنتاجية لاستغلال منفعتها مع ضرورة استمرارها لفترة طويلة نسبيا على أن يعاد تأجيرها لمستخدمها. (حفوظة و زبيدي، 2017، صفحة 68)

المطلب الثالث: مؤسستا الوقف والزكاة

مؤسستا الوقف والزكاة هما من أبرز المؤسسات الخيرية، ومن أركان وركائز المجتمع المسلم. تعتبر المؤسستان من الوسائل الفعالة لإعمار المجتمع ورفع مستوى الحياة وتوفير الدعم للفقراء والمحتاجين، ونموذجا للتعاون والتكافل الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع، وتعزيز روح المسؤولية الاجتماعية. من خلال المشاريع والبرامج التي تنفذها هذه المؤسستان.

الفرع الأول: الوقف في النظام المالي الإسلامي

تعتبر المؤسسة الوقفية واحدة من أهم الأسس المادية والمعنوية التي تساهم في تنمية المجتمع ودعمه في مختلف المجالات الحيوية، تعود أصول مؤسسات الوقف إلى العصور القديمة، حيث تم استخدام الوقف في العهد الإسلامي كأساس للتحسين الاجتماعي والتنمية المستدامة.

أولا: مفهوم الوقف

-**لغة:** ويعني الحبس والمنع، (ابن منظور، 1999، صفحة 163)

-**الاصطلاح الفقهي:** هو تحبيس الأصل وتسبيل منفعته إلى الجهات الموقوف عليه. (الصلاحيات، 2005، صفحة 05) **أما اقتصاديا فهو**: "تحويل جزء من الدخل والثروة الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة، وتخصيص عوائد منافعها من سلع وخدمات لتلبية احتياجات الجهات والفئات المحتاجة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري، والذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي (صالحي ص.، 2005)

الوقف اصطلاحًا يعني حبس مال أو شيء معين لاستخدامه في خدمة الله أو للمصلحة العامة. قد يُستخدم الفعل "وقف" للدلالة على السكون أو التوقف عن الحركة، ويمكن أن يكون فعلًا لازمًا في بعض الأحيان (مثل "وقفت على المنبر") أو متعديًا في حالات أخرى (مثل "وقفت الدار للمساكين"). كما يشير مصطلح "الوقف" إلى حبس المال أو الشيء، كحبس الفرس في سبيل الله. والموقوف هو ما تم حجزه بحيث لا يُورث أو يُباع، ويُخصص ريعه في أعمال الخير. (عكرمة، 2017، صفحة 24)

ثانيا: أركان الوقف وصفاته

1-أركان الوقف: ذكر الفقهاء أربعة أركان للوقف وهي: (الفارسي ، 2022، صفحة 102)

الصيغة: عبارة عما ينعقد به الوقف

الواقف: المتبرع بالمال الموقوف

الموقوف عليه: الجهة المستفيدة من الوقف

الموقوف: عبارة عن المال الموقوف

2-صفات الوقف: يمتاز الوقف بخاصيتين فريدتين وهما الأبدية والدنيوية. (عبد الرحمن، 2008، صفحة 38)

أ-الأبدية: نعني بالأبدية تخصيص الملكية كوقف حتى يوم الدين، ولا يمكن لأي أحد أن يدعي ملكيته. وأن تكون تعبيراً سواء ضمني أو صريح عن رغبة المؤسس، وماهية الهدف من الوقف، وتتطلب الأبدية العديد من الشروط منها على سبيل المثال أن تكون ملكية الوقف مناسبة بطبيعتها ووضعها القانوني، وكذا الطريقة المحاسبية، ومع ذلك فإن حماية الأصول هو أساس الوقف.

ب-دنيوية: وتعني أن يكون الوقف مقصوراً على عمر الأصول مثل المباني والخيل والكتب والسيوف. الخ. ووفقا للأشكال المتعددة للملكية مثل الملكية الفكرية (حقوق المؤلف، والعلامات التجارية، وبراءة الاختراع) ورأس المال الذي يتم استثماره في الأعمال التجارية ليصبح صحيحاً كوقف.

ثالثا: أنواع الوقف

ينقسم الوقف إلى ثلاثة أنواع رئيسية. حيث يختلف كل نوع في طريقة تخصيصه وكيفية استفادة المجتمع أو الأفراد منه.

1-من حيث الجهة المستفيدة منه: وبدوره ينقسم إلى نوعين: (الوادي و أخرون، 2014، صفحة 248)

-**الوقف الخيري** وهو الأصل في الوقف ويعني به الأوقاف التي تستهدف مصلحة الجمهور كالوقف على المساجد ودور العلم والعلماء والفقراء ومصالح الجهاد، وهي جهات دائمة الوجود وهذا النوع من الوقف لا خلاف فيه لأن تأبيد الوقف يعني في الحقيقة بقاء الموقوف عليه واستمراره، تحقيقاً لمعنى الصدقة الجارية، ومن هنا اشترط الفقهاء ان يكون الموقوف عليه دائم الوجود.

-**الوقف الأهلي:** وهو الوقف الخاص بشخص أو أكثر ويستهدف مصلحة خاصة كالوقف على الأقارب ويسمى أيضاً بالوقف الذري وهو جعل الوقف في الولد ونسله فإذا انقرض نسله كان للفقراء «أما إذا وقف على ما ينقطع كالأشخاص والأولاد. فإنه لا يخص الوقف اتفاقاً لأنه كالمؤقت لعدم دوام الموقوف عليه.

2-تقسيم الأوقاف على حسب طبيعة الموقوف: وينقسم إلى: (عبد الله الأمين، 1989)

-**وقف عقار:** هي الأراضي وما ألحق بها من المباني الثابتة والنخيل والأشجار، تعد أقدم أنواع الأوقاف وأكثرها.

-**وقف منقول:** هو كل ما جاز بيعه وجاز الانتفاع به مع بقاء عينه.

3-تقسيم الأوقاف بحسب مجالات الوقف وأهدافه: وتمس جميع مجالات الحياة في المجتمعات الإسلامية من التربية والتعليم، إلى الصحة والدفاع، والرعاية الاجتماعية وإقامة البنايات التحتية، لتصل حتى إلى الرفق بالحيوان وحماية المحيط والبيئة. وبذلك حدّد لكل من هذه الجهات وقف خاص بها. (صالحي ص.، 2005، صفحة 640)

ثالثا: دور مؤسسة الوقف

تُعتبر مؤسسة الوقف من أهم المؤسسات التي تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأحد الآليات التي تُعزز التضامن الاجتماعي بالإضافة إلى دعمها للنشاط الاقتصادي، ويجب على المجتمعات أن تقدم الدعم والتعاون لمؤسسات الوقف لضمان استمرار تأثيرها الإيجابي على المجتمع بشكل شامل.

1-الدور الاجتماعي: يعد الوقف أحد أساليب التكافل الاجتماعي فهو ليس بمؤسسة حكومية ولا بمؤسسة خاصة، إنما هو عبارة عن مؤسسة تسعى لتحقيق التكافل بين المسلمين، بغية الحصول على الثواب والأجر من عند الله. ولا يعني عدم السعي لتحقيق أكبر ربح، إنما يختلف عن باقي المؤسسات في كون أن هذا العائد لا يعود إلى أصحاب الوقف (الواقفين)، وإنما يعود للجهات المحددة أو الجمعيات الخيرية. لذا يجب على

الناظر أو المتوليين على هذه لمؤسسة أن يسعوا للمحافظة عليها لتحقيق أكبر عائد سواء كان عائد معنوي أو مادي، وتساهم مؤسسة الوقف اجتماعيا في: (فرج الله ، 2017، صفحة 101)

- بناء وتسيير المؤسسات الإنسانية بمختلف أنواعها من مستشفيات لعلاج المرضى والمصابين، بناء ملاجئ للأيتام والعجزة ودور الضيافة؛

- بناء المرافق العامة لتوفير خدمات اجتماعية مهمة، كحفر الآبار وينابيع المياه والتعهد بإصلاحها وتنظيفها؛

- بناء المساجد، المدارس والمعاهد التعليمية، توفير الكتب اللازمة؛

- رفع المستوى المعيشي للفقراء، بتوفير السلع والخدمات الضرورية والتي عجزوا عن توفيرها من مواردهم الذاتية؛

- تساهم المؤسسة في القضاء على البطالة، بتوفير فرص عمل وتقديم التدريب العملي والعلمي، الذي يرفع مستوى القدرات الذهنية والبدنية للفرد ليصبح أكثر تأهيلا وتأهبا للعمل؛

- المساعدة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي، فالوقف يغذي روح التراحم والتواد بين أفراد المجتمع، ويخفف من حدة الصراعات بين الطبقات ليحاول بذلك القضاء على الأحقاد والانحرافات.

2-الدور الاقتصادي لمؤسسة الوقف: يعتبر الوقف من أهم مكونات القطاع الخيري في الاقتصاديات الحديثة، فهو مؤسسة تختلف عن باقي المؤسسات الأخرى الهدف منها تحقيق عائد معنوي أكثر منه مادي. إذ نجد أن معظم هذه الأوقاف عبارة عن مساجد وكتب دينية. إلاّ أنه لا يقتصر على ذلك فقط، وانما محاولة تحقيق أكبر عائد مادي، فهي شكلاً تشبه بأغراضها وأهدافها القطاع العام، وتشبه في طبيعتها وادارتها القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن. لأن الأصل في الوقف هو الديمومة مع تسبيل المنفعة لما حدد لها. لذلك نجد أن هذه المؤسسة تساهم وبشكل فعال في: (عطية ، 1998، صفحة 44)

أ-زيادة الناتج القومي وتحسين مستوى المعيشة: من المعلوم أن عائد الوقف الأهلي يتجه جزء منه إلى المستحقين من ذوي الحاجة من أجل اقتناء ما عجزت مواردهم الذاتية عن توفيره، لتعمل على تحسين مستواهم المعيشي وزيادة الاستهلاك الذي يؤثر بطبيعة الحال على زيادة الطلب، الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع والخدمات، هذا الأخير يتزايد باتساع وارتفاع عوائدهم من هذه المؤسسة، وهو بذلك يؤثر بطريقة غير مباشرة على زيادة الإنتاج. كما أن الوقف الخيري يساعد بمختلف هياكله في تكوين وتنمية ما يعرف برأس المال الإنساني بجعله أكثر إنتاجية فهو أساس التقدم والرقي.

ب-المحافظة على رؤوس الأموال: يلعب الوقف دورا حيوياً في الحفاظ على رؤوس الأموال لأن الأصل في الوقف هو إنفاق عوائده وليس أصله، والحفاظ عليه وتنميته، مع ضمان انتقاله إلى أجيال تتوارث منفعته، واستبداله بغيره عند تعذر الانتفاع به، لذلك فهو أداة للحفاظ على الهياكل الاقتصادية القوية ومانع لتفتيت الثروة، ويعمل على خلق تراكمات رأس مالية التي لو أحسن الناس استغلالها لأحسوا بمزايا الوقف.

ج-تحفيز وتشجيع الاستثمار: من خلال للوقف الخيري الذي يقوم بإنشاء وصيانة البناءات التحتية من طرق وجسور وآبار ودور علم وعبادة وغيرها من المرافق الأساسية التي يصعب الاستثمار فيها، وقيامها مشجع له. أمّا الوقف الأهلي فان عوائده تساهم في زيادة الطلب وبالتالي جذب الاستثمار من أجل زيادة الإنتاج ليتمكن من مقابلة هذه الزيادة.

د-الانعكاسات الايجابية للوقف على المالية العامة للدولة: حيث تساهم مؤسسة الوقف في تخفيض النفقات العامة بشكل كبير في مجالات عديدة، كانت الدولة مكلفة بالإنفاق عليها، بتكفلها بإنشاء العديد من المساجد، وتوفير الكثير من الكتب وإقامة مختلف الهياكل التعليمية والصحية وحتى الملاجئ وديار العجزة، وتوفير دخول مستمرة للمحتاجين من الفقراء والمساكين، إضافة إلى مساهمتها في إنشاء بعض الهياكل القاعدية والقيام بصيانتها والمحافظة عليها. كل هذا يوفر نوعا من الإيرادات للدولة لتستخدمه في مشاريع أخرى تعود بالنفع العام، والذي ينعكس على الوعاء الضريبي ليساهم بالتخفيض من المعدلات الضريبية والرسوم وبذلك تزداد المداخل الحقيقية للأفراد.

الفرع الثاني: الزكاة وأثرها في الاقتصاد الإسلامي

تعد مؤسسة الزكاة من أهم المؤسسات الاجتماعية والخيرية في العالم الإسلامي، إذ تلعب دوراً مهماً في دعم الفقراء والمحتاجين وتحسين ظروف حياتهم. وكذا مكافحة الفقر والتشجيع على التواصل بين الأفراد في المجتمع، بغض النظر عن ديانتهم أو عرقهم.

أولا: مفهوم الزكاة

1-مفهوم الزكاة: تعني الزكاة الطهارة والنماء والبركة وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي حق الفقراء في أموال الأغنياء وواجب الزامي فرضه الخالق سبحانه وتعالى (صوان ، 2004، صفحة 45) لقوله﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** ﴾سورة التوبة الآية 103. تصرف الزكاة إلى المصارف الثمانية التي حددتها الآية وهي: الفقراء، المساكين، العاملين عليها، المؤلفة قلوبهم، في الرقاب، الغارمين، في سبيل الله، وابن السبيل. (محمد صالح، 1997، صفحة 71)

2-صندوق الزكاة بالبنوك الإسلامية

تنص القوانين الأساسية للمصارف الإسلامية على إنشاء صندوق للزكاة منفصل في إدارته ، حيث تؤخذ الزكاة من أموال المساهمين والمودعين بالمصرف، وتحجز من أرباحهم سنويا، ويمكن للمصرف الإسلامي أخذ الوكالة الشرعية من أصحاب الأموال لديه لاستخراج الزكاة المفروضة من أموالهم؛ وكذلك جمعها من المكلفين الآخرين من أفراد المجتمع الإسلامي ثم إيصالها إلى مستحقيها، خاصة الفقراء والمساكين لكون الأولوية لهم، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين: الأول يعجز عن العمل كالمريض أو الكبير مثلا، والنوع الثاني: يستطيع العمل فإن كان لديه حرفة أو مهنة يتم تمويله وفق أساليب التمويل الإسلامية ، وإما تدريبه أو تعليمه لممارسة حرفة ما، ثم بعدها يمول حتى يتمكن من توفير مورد مالي دائم ناتج عن عملية الاستثمار. يجب أن تتوفر في صندوق الزكاة خصائص لكي ينجح في تحقيق الغرض من إنشائه كاستقلالية الصندوق فيجب أن يكون مستقلا عن جميع حسابات المصرف، لأن موارده تختلف عن موارد المصرف العادية، والطابع الاجتماعي للصندوق الهدف منه هو إيصال أموال الزكاة إلى مستحقيها الشرعيين. وكذا حسن إدارة الصندوق على المصرف مراعاة حسن اختيار العاملين، الاقتصاد في النفقات الإدارية، العدل بين الأصناف والأفراد المستحقين للزكاة.

ثانيا: أهمية مؤسسة الزكاة

يمكن للزكاة أن تلعب دورا مهما في التنمية، فهي أداة دائمة لإعادة توزيع الثروة، وتعد مؤسسة الزكاة أول مؤسسة للضمان الاجتماعي في التاريخ، ظهرت منذ أن فرضها الله على عباده، فعمل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه والخلفاء من بعده على جمعها وإعادة توزيعها (القرضاوي، 1987، الصفحات 176-177)حيث حققت الأهداف السامية لها في الجوانب الإيمانية والفنية، التربوية والاجتماعية والاقتصادية ولا تزال كذلك في عصرنا، غير انه ضعف تطبيقها في العصور الأخيرة وكادت أن تصبح في بعض الأحيان وفي الكثير من البلدان، فريضة منسية أو غائبة، ثم عاد الاهتمام بها وازدادت الدعوة لها والتذكير ، والتوعية بأهميتها ودورها، ففرضت نفسها من جديد على الساحة، وصدرت فيها الأنظمة واللوائح والقوانين في الكثير من البلدان الإسلامية، وأقيمت لها المؤسسات والأجهزة". (الزحيلي، صفحة 7)

وغير أننا نجد عدة تسميات لهذه المؤسسة فهي تدعى بـ صندوق الزكاة في الأردن، لبنان، عمان، قطر، البحرين، ماليزيا، الجزائر وغيرها، صندوق التضامن الإسلامي بدول الإمارات العربية المتحدة، مصلحة الزكاة والدخل بالسعودية، بيت الزكاة بالكويت، الهيئة الحكومية بوزارة الشؤون الاجتماعية باليمن. ديوان الزكاة بالسودان.

ثالثا: دور مؤسسة الزكاة:

تتمثل مهمة مؤسسة الزكاة في جمع الأموال وتوزيعها على المحتاجين وفقاً لأحكام الشرع الإسلامي. فالزكاة تعد أحد الركائز الأساسية في الإسلام، حيث تعتبر واجباً على المسلمين الذين يمتلكون ثروة معينة. وتمتاز مؤسسة الزكاة بأنها تعمل كوسيط لجمع الزكاة من الأشخاص الأثرياء وتوزيعها على الأشخاص الفقراء والمحتاجين.

1-الدور الاجتماعي لمؤسسة الزكاة:

تلعب مؤسسة الزكاة دورًا حيويًا في تقديم الدعم الاجتماعي للفقراء والمحتاجين في المجتمع، وبفضل جهودها تمكن الأفراد الأكثر فقراً من تحسين أوضاعهم المعيشية وتحقيق الرفاهية والكرامة. لذا يجب على المجتمعات الاسلامية والحكومات دعم وتعزيز عمل هذه المؤسسة، واستدامتها لضمان العدالة الاجتماعية وتحسين أوضاع الفقراء، فهي تعمل على: (فرج الله، 2008، صفحة 108)

أ-**الحد من انتشار الفقر والقضاء على أثاره:** تقوم مؤسسة الزكاة بتوزيع حصيلتها على المستحقين لها على أساس درجة فقر كل واحد منهم، وهي بذلك تحاول أن تقضي على الفقر وانعكاساته بتوفير احتياجات الفقراء وفقا لسلم الأولويات. لأن انسداد الطرق المشروعة أمام الإنسان لإشباع حاجاته وحاجات عائلاتهم سوف يولد روح العداوة والبغضاء والحسد على لأغنياء، ويدفعه للبحث عن طرق غير مشروعة للحصول على ما يحتاجه من جهة، والانتقام من الأغنياء من جهة أخرى، من هنا يتبين لنا الحكمة من خاصية الزكاة التي تعمل على تحقيق نوع من الأمن والاستقرار الاجتماعي بين أبناء المنطقة الواحدة.

ب-**التقليص من حدة التفاوت والصراع الطبقي:** بالرغم من إقرار الإسلام بالتفاوت بين الناس في الأرزاق، والذي يتفق مع طبيعة البشر وتفاوت قدراتهم غير أن هذا التفاوت لا يعني أن يزداد الغني غنا والفقير يزداد فقرا، لذلك أوجب الزكاة على الأغنياء لتعطى للفقراء منهم، من أجل تضييق الفجوة بين الطبقتين، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، إضافة إلى زيادة التكافل والاستقرار الاجتماعي خاصة وأنه مورد دائم. كما أن إقامة مثل هذه المؤسسات تسمح بتتبع أحوال المستحقين لها سنويا إلى أن يَصلُح حالهم.

ج -**المساهمة في التنمية الاجتماعية والثقافية:** وخير دليل على ذلك ما قدمه كل من صندوق الزكاة بمصر، وبيت الزكاة بالكويت، من خلال إنشاء المستشفيات والمستوصفات، تقديم الدروس الخصوصية، حلقات حفظ القرآن، إقامة المعاهد الدينية والمساجد والإنفاق على الطلبة المعوزين. إضافة إلى توفير السكنات للمحتاجين، والدعم الغذائي سواء لفقراء المسلمين وحتى غير المسلمين.

2-الدور الاقتصادي لمؤسسة الزكاة.

تعد مؤسسة الزكاة أحد الدعامات الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، يظهر هذا الدعم من خلال: (صالحي، 2004، صفحة 4)

أ-الدور النقدي (المالي): تعد الزكاة أداة فعالة في تحقيق الاستقرار المالي وتوفير السيولة، هذا يعود إلى اتساع وعاء الزكاة من جهة، ومكانة هذا الركن في الإسلام من جهة أخرى، فهي مورد هام قد يحقق حتى 14% من الناتج القومي.

ب-معالجة الأوضاع الاقتصادية: قد تستخدم إما بطريقة مباشرة وذلك بتوزيعها على مستحقيها، أو عن طريق إعادة استثمارها في المشاريع التي تضمن لهم دخل دائم ومتجدداً، كما يمكن استخدام هذه الأموال في إحداث التغيرات المطلوبة في السياسة النقدية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ففي حالات التضخم يمكن لمؤسسات الزكاة جمعها نقدا، وحجب هذه الأموال عن التداول، وتوزيع في شكل منتجات عينية، مما يدفع بزيادة الطلب عليها، وبالتالي زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى خفض الأسعار، ويقضي على التضخم، أما في حالة الانكماش فإن الزكاة تؤخذ في شكل منتجات عينية لتوزع على مستحقيها في شكل نقود مما يساعد على توليد سيولة نقدية تعمل على القضاء على الانكماش. كما يمكنها معالجة هاتين الظاهرتين بتأخير جمع الزكاة أو بتقديم وقتها وذلك بنسبة معينة تتوافق ودرجة خطورة الظاهرة وكذا رضا أصحاب الأموال (مالكي النصاب).

الخلاصة

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية نظامًا ماليًا بديلًا للنظام المالي التقليدي، يلبي احتياجات المسلمين الذين يرغبون في ممارسة أعمالهم المالية وفقًا للقيم والمبادئ الدينية الإسلامية وأيضا غير المسلمين منهم. حيث يستند هذا النظام إلى مجموعة من المفاهيم والأصول التي تشتمل على الحظر الشرعي للربا (الفائدة)، والتجارة العادلة، والمشاركة في الأرباح والخسائر، وعدم الاستثمار في الأنشطة المحرمة شرعًا. وتتجه اليوم العديد من البنوك والمؤسسات المالية حول العالم لتبني نظام الصناعة المالية الإسلامية، يعود هذا التوجه إلى العديد من الأسباب كزيادة عدد المسلمين وتزايد الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وقدرة هذه الصناعة على مواجهة الازمات من خلال اعتمادها على العديد من الأساليب أو صيغ للتمويل منها القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، أو التمويل الفلاحي، أو القائمة على البيوع والاجارة. والعديد من الترتيبات المالية والمنتجات المصرفية المبتكرة من بينها الصكوك (السندات الإسلامية)، وصناديق الاستثمار. حيث يتعامل النظام المالي الإسلامي أيضًا بمفهوم إعادة توزيع الثروة، الذي يهدف إلى تحقيق المساواة الاجتماعية والتنمية المستدامة من خلال تجنب التكاثر غير المشروع للثروة وتفادي التفاوت الاقتصادي. ومع ذلك تواجه الصناعة المالية الإسلامية العديد من التحديات المتعلقة بالتنظيم والإشراف المالي وعلى القائمين والمشرعون الشرعيون وضع أنظمة فعالة لتنظيم هذه الصناعة وضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالقواعد الشرعية والأخلاقية، وضرورة تعزيز القدرة على المنافسة بنجاح مع البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة في العالم من خلال توفير منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومتنوعة تلبي احتياجات المستثمرين والمستخدمين. ورغم ذلك يمكن أن تصبح الصناعة المالية الإسلامية اللبنة الأساسية لنظام مالي دولي عادل وشفاف، تعمل على تحقيق وتشجيع الاستدامة والتنمية الاقتصادية. وتلبية متطلبات المسلمين المتزايدة للممارسات المالية الشرعية.

الفصل الثاني

تمهيد:

مع أعقاب الأزمة العالمية التي حدثت عام 2008، وتعقد النظام المالي نتيجة العولمة والتطور الحاصل في مجال تكنلوجيا الاعلام والاتصال ازداد الاهتمام بمصطلح الشمول المالي باعتباره أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق الاستقرار المالي، من خلال تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المصرفية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، وأكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على قيام كل دولة بمراعاة خصوصياتها والظروف المحلية ودرجة الوعي المالي المتوفر لدى مواطنيها ودرجة التطور في القطاع المالي عند بناء استراتيجيتها الوطنية لتعزيز الشمول المالي.

كما أكد البنك الدولي بأن تطبيق سياسة الشمول المالي هي من أهم الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عن طريق الوصول إلى مختلف طبقات المجتمع فمشاركة الأفراد في النظام المالي تجعلهم أكثر قدرة على البدء في نشاطاتهم المالية وذلك من خلال نشر الوعي بالخدمات المالية والمصرفية وتفعيل برنامج التثقيف المالي خاصة في البلدان العربية والإسلامية حيث تعتمد الصناعة المالية الإسلامية على المشاركة في رأس المال مما يشجع على التعاون وتوزيع الأرباح والخسائر بين الأطراف، ويعزز هذا النهج الشمول المالي عبر توفير فرص للأفراد والمشروعات الصغيرة المساهمة في النشاطات الاقتصادية بوسائل مالية متوافقة مع القيم الإسلامية. ومن أجل التفصيل أكثر لمساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

-المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

-المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي الرقمي

-المبحث الثالث: مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز مستويات الشمول المالي

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية وفي مقدمتها المصارف المركزية، وقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي من جهة والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى فمن الصعب تصور استدامة بينما لاتزال هناك نسبة كبيرة من الافراد والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، كما ساعد الشمول المالي وبشكل كبير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الحرمان المالي وأشكاله

تعبر ظاهرة الاقصاء أو الحرمان المالي عن الأفراد والمؤسسات التي لا تستطيع الولوج واستعمال الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات الوساطة البنكية والمالية. والتي تمكنه من عيش حياة اجتماعية واقتصادية طبيعية.

الفرع الأول: مفهوم الحرمان المالي والحرمان المصرفي

يشير الحرمان المالي إلى العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع مصاعب وعوائق تتعلق بالوصول إلى مصادر المنتجات والخدمات المالية الأساسية، والتمكن من استخدامها بصورة تلاءم احتياجاتهم والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة (اقتصادية واجتماعية) طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه. **أما الحرمان المصرفي** (Banking Exclusion)، فيمثل شكلا من أشكال الحرمان المالي ويقصد به عدم التمكن من الوصول إلى الخدمات المصرفية والاستفادة منها، و تتفاوت مستوياته ما بين أفراد المجتمع ومن شخص إلى آخر، وذلك على النحو التالي: (حميدوش، 2020، صفحة 4)

-الأفراد المحرومين تماما من كافة أنواع الخدمات، (غير المغطيين بالخدمة المصرفية)

-الأفراد الذين يستفيدون من بعض الخدمات المصرفية، (المغطيين جزئيا بالخدمة المصرفية)

وتتمثل الأسباب الرئيسية للاستبعاد المالي من جانب الطلب في الافتقار إلى الخبرة والدخل المنخفض، الفقر والأمية، ومن جانب العرض هو المسافة من فرع إلى فرع آخر، توقيت الفروع، وثائق وإجراءات الاستفادة من خدمة أو منتج مالي تكون مكلفة ومرهقة، غير مناسبة.... الخ

الفرع الثاني: أشكال للحرمان المصرفي

يوجد ثلاثة أشكال للحرمان المصرفي مفصلة كالتالي: (-مجدي، 2015، صفحة 7)

1-الحرمان الادخاري:(Savings Exclusion): في معظم الأحوال يعتبر الحرمان من الادخار هو نتاج للحرمان الاجتماعي وليس أحد أسبابه، وذلك من خلال عدم التعود على وضع المدخرات في المصارف والتعامل معها والذي قد يكون بسبب تجارب سابقة غير ناجحة أو بسبب حكم خاطئ مسبق تجاه المصارف. وفي كثير من الأحول تثير مسألة الحرمان الادخاري الحديث عن إصلاح أنظمة التقاعد (المعاشات) خاصة فيما يتعلق بالموازنة بين تحسن مستوى الرفاهية الاقتصادية في الوقت الراهن ومستوي الرفاهية الاقتصادية في المستقبل البعيد. ان أهم أوجه الاختلاف بين الحرمان المصرفي والحرمان الادخاري يتمثل في أن الأول يتسبب في حدوث معاناة بالنسبة للفرد فيما يتعلق بحياته اليومية، بينما يتعلق الثاني بمسألة أشد خطورة ولها تداعيات أكبر على حياة الفرد ألا وهي الحرمان الاجتماعي.

2-الحرمان الائتماني(Credit Exclusion): يعتبر الائتمان بمثابة أداة مالية هامة تيسر إمكانية الحصول على السلع والخدمات التي تفوق تكلفة الصرف عليها حجم الميزانية أو الدخل المتاح، مثل الأثاث، السيارات المباني والآلات والمعدات وخلافها. يعتبر الائتمان مصدر حماية في مواجهة الأزمات وصدمات الدخل، فالحرمان من الائتمان قد يتسبب في الحرمان الاجتماعي وبالنظر للحرمان الائتماني من حيث العمق، نجد أن مستوياته تتفاوت ما بين أفراد المجتمع من شخص إلى آخر، وذلك على النحو التالي:

-المحرومون كلياً من الائتمان Credit Excluded :ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين لا تتاح لهم فرصة الوصول إلى هذه الخدمة (الإقصاء الكامل.)

-الحاصلون على خدمة ائتمانية غير ملائمة: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو المصادر الرسمية في ظل شروط تمويل غير مناسبة، فيما يتعلق بتكلفة التمويل مقارنة مع المتوسط السائد في السوق.

-الحاصلون على خدمة ائتمانية ملائمة: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان بالشروط المناسبة (الوضع المثالي) سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو الرسمية.

3-الحرمان التأميني: (Insurance Exclusion): أصبحت بعض خدمات التأمين في المجتمعات العصرية تأخذ الطابع الإجباري كالتأمين على السيارات والتأمين ضد التقاعد عن العمل، بينما هناك خدمات

أخرى ذات طابع اختياري كالتأمين الصحي. وبصفة عامة يلاحظ أن هناك نزوح متزايد في المجتمعات نحو جعل الغالبية العظمى من أشكال التأمين ذات طابع إجباري وتطول مظلته لتشمل جميع أفراد المجتمع، خصوصاً الذين يمارسون نشاطهم في القطاع الرسمي من الاقتصاد. وبالتالي يلاحظ في مثل هذا الوضع أن درجة وعمق الحرمان التأميني تتحدد بمدي وجود وانتشار القطاع الرسمي في المجتمع فتزداد مع انتشار هذا القطاع وتقل مع انحسار هذا القطاع. (-مجدي، 2015، صفحة 8)

الفرع الثالث: أسباب ومخاطر الاستبعاد المالي

يشير الاستبعاد المالي إلى عدم قدرة الأفراد أو الفئات المجتمعية على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، وبهذا فهو يشكل تحديًا كبيرًا في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية. في هذا الفرع سيتم استعراض الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الاستبعاد المالي، مثل ضعف البنية التحتية المالية، نقص الوعي المالي، والفجوات الاقتصادية، فضلاً عن المخاطر المصاحبة له مثل تفاقم الفقر، وتعميق التهميش الاجتماعي والاقتصادي.

-أولا: أسباب الاستبعاد المالي

الاستبعاد المالي أو الحرمان المالي مشكلة متعدد الأوجه تؤثر على الأفراد بنسب متفاوتة حسب كل بلد إلا أن العواقب يمكن أن تكون سلبية ومكلفة وعلامة لفشل السوق من جانب العرض والطلب، فمن المهم تحديد الأسباب التي تحول دون وصول الخدمات المالية إلى جميع أفراد المجتمع وتطوير سياسات الشمول المالي، وهي كالتالي: (Atkinson & Mess , 2013, pp. 16-17)

- **القيود التنظيمية:** يمكن أن تحد بعض الأطر التنظيمية في الدولة من قدرة مقدمي الخدمات المالية على جذب عملاء جدد، وفرض تكاليف لن يتم تعويضها على المدى القصير. كما أن طلب بعض مستندات اثبات تتعلق بهوية الأشخاص ودخلهم وشهادات ميلادهم، ومتطلبات (kyc) (**قواعد اعرف عميلك**). غالبا ما يفتقر الفقراء إلى هذه الوثائق وبالتالي استبعادهم من هذه الخدمات.

- **محدودية الخدمات والمنتجات المالية** مثل الصراف الآلي وعدم ملائمته لاحتياجات الأفراد قد يعيق عملية وصول واستخدامها في بعض الدول النامية.

- **عوامل السوق المحظورة:** يلجأ بعض مقدمي الخدمات المالية إلى تركيز اهتمامهم بمناطق جغرافية معينة وتقليل العرض أو انعدامه في بعض المناطق وبهذا يتم استبعاد بعض الشرائح من خلال مجموعة من الاجراءات مثل منع الوصول لمن ليس لديه سجل ائتماني، فرض رسوم عالية على المعاملات الأساسية

مثل سحب الأموال، تصميم الشروط والأحكام التي تستثني نسبة كبيرة من السوق وهذا ينعكس على مؤسسات القطاع الخاص حيث ترى أن هناك بعض الفئات غير مربحة وعالية المخاطر.

-**حواجز البنية التحتية والاتصال**: في بعض الأحيان تعتبر البنية التحتية المادية (عدم توفر الكهرباء" أو نقص إمدادات الأجهزة أو محدودية الشبكات) حاجز لعدم توفير الخدمات المالية في المناطق المعزولة، مما ينتج عنه عدد كبير من أفراد المجتمع المحروم ماليا.

-**مستويات منخفضة من الثقافة المالية**: يجد بعض الأفراد أنه من الصعب التعامل مع مقدمي الخدمات المالية إما لأنهم لا يتحدثون نفس اللغة أو لأنهم ليسوا على دراية بالمصطلحات المستخدمة من قبل القطاع المالي، وذلك بسبب نقص الوعي فيما يتعلق بالأنواع المختلفة من المنتجات المالية وما إذا كانت تلبي متطلبات الأفراد، ويمكن أيضا أن تحد التفضيلات الشخصية والثقافية والمعتقدات الدينية من عدد المنتجات المالية المُقَدَمة أو عدد المؤسسات المُقَدِمة لهذه الخدمات.

- **الاستبعاد المالي بسبب الدين:** يحدث عندما يتجنب الأفراد المعاملات المالية التي تتعارض مع تعاليم الشريعة، مثل القروض ذات الفائدة (الربا) ، مما يحد من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية. هذا قد يؤدي إلى تهميشهم اقتصاديًا إذا لم تتوافر لهم بدائل مالية متوافقة مع الدين. لتقليل هذا الاستبعاد ومن المهم تعزيز الوعي بالخدمات المالية الإسلامية التي توفر خيارات تمويلية متوافقة مع الشريعة.

-**الوضع الاقتصادي**: يؤثر حجم النمو الاقتصادي واستقراره على زيادة الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية، ويتضمن هذا التحدي عدد من المؤشرات الاقتصادية مثل (الناتج المحلي، التضخم، الفقر البطالة). يمكن أن تتسبب مشاكل مثل البطالة أو عدم توفر سجل ائتماني، وانخفاض الدخل أو المتقطع في مضاعفة تأثير الاستبعاد والحرمان المالي. (لفته محمد و لفته بيداء، 2019، صفحة 6)

ثانيا: مخاطر الاستبعاد المالي

ان عواقب الاستبعاد المالي تختلف تبعا لطبيعة ومدى الخدمات المالية، ويمكن تلخيصها في النقاط: (عريف، 2019، صفحة 201)

- انخفاض الوعي المصرفي لدى فئات المجتمع؛

-صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول عليه من مصادر غير الرسمية؛

-ارتفاع معدلات البطالة والتضخم؛

-تراجع مشاريع القطاع الخاص وهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي؛

- انتشار الفقر والفساد وزيادة معدلات الجريمة؛

- ضعف الأنظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية؛

- قد يؤدي عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية إلى دفع الكيانات المستبعدة ماليا إلى التعامل في الغالب نقدا مما يصاحبها مشاكل اقتصادية؛

- ان عدم الوصول إلى طرق توفير آمنة ورسمية يمكن أن يقلل من حوافز الادخار؛

- نقص المنتجات الائتمانية يعني عدم وجود فرص لإدارة المخاطر وتسهيل الثروة. (Shankar,, 2013, p. 61)

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الشمول المالي

إن ظاهرة الشمول المالي لم تكن ظاهرة وليدة أو نتيجة الأحداث التي خلفتها نتائج الازمة المالية العالمية عام 2008 فقط بل هي ظاهرة كان متعارف عليها في الثمانينيات وأوائل التسعينات من القرن الماضي وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها الأزمات المالية العالمية وذلك من خلال التزام الحكومات بتعزيز الشمول المالي من خلال تطبيق سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية.

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي

-يوجد أكثر من مصطلح متداخل مع الشمول المالي (Financial Inclusion)، مثل **"الشمولية المالية** " (Financial Inclusiveness)، و هناك من يطلق عليه لفظ " **الاشتمال المالي** "،"**الاشتراك المالي**" ،" **التعمق المالي**"، **"الإدراج المالي** " ، **"الاحتواء المالي**" ،"**التضمين المالي**" ،" **الادماج المالي**" ،**الدمج المالي**" " **تعميم الخدمات المالية**" ، " **تعميق الخدمات المالية**"،"**التمويل الشامل**، " Inclusive Finance، أو **الوصول إلى الخدمات المالية أو النفاذ إلى التمويل** Access To Finnce، **النفاذ المالي**"، ومهما تعددت الالفاظ المستخدمة لهذا المصطلح فالمعنى واحد. (غربي ع.، 2020، صفحة 10)

أولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي للشمول المالي

- **جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة**: شمل، شملاً وشمولاً، فهو شامل، والمفعول مَشمُول، تقول شمَل الأمر القومَ: عمّهُم، وشمِل الأمر برعايته: رعاه وتبناه، وأشمل القوم خيراً: عَمَّهم، واشتمل الأمر على كذا: تضمّنه واحتواه. كما جاء في القران الكريم:﴿ **أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ** ﴾سورة الانعام: الآية 144. (أحمد مختار ، 2008، صفحة 177)

-**اصطلاحا:** يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول لجميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار مناسبة، من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (نعيمي و بن ساسي ، (2021)، صفحة 372)

ثانيا-تعريف الشمول المالي من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية:

كشفت الازمة المالية العالمية عن الدور الكبير الذي يلعبه الشمول المالي في تطوير المجتمع عبر تسهيل تقديم الخدمات المالية إلى فئات المجتمع كافة، عن طريق المصارف ومكاتب البريد والمؤسسات المالية الأخرى. حيث اهتمت العديد من المنظمات الدولية والمصارف المركزية بمصطلح الشمول المالي مثل: صندوق النقد الدولي **(IMF)**، ومجموعة العشرين **(G20)**، والبنك الدولي **(WB)**، مؤسسة التمويل الدولية **(IFC)**، التحالف العالمي للاشتمال المالي**(AFI)**، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء**(CGAP)**. (النعيمي توفيقي ، 2017، صفحة 257)

-**عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) وشبكة التثقيف الدولية (INFE)** المنبثق عنها الشمول المالي أنه هو عبارة عن عملية يتم من خلالها تعزيز استخدام والوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الرسمية في الوقت والسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات والخدمات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (خضير، 2021، صفحة 453)

-**ويعرفه بنك الاحتياطي الهندي أنه**: " عبارة عن تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفض والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة وهو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفئ، كما ان طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر

الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة" (أبو دابة و حمدان، 2018، صفحة 179)

-كما تعرفه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP): هو وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا. (بن عيشوبة ، 2018، صفحة 48)

-و يُعَرف فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بم فيها حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية، كما يتضمن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي اللجوء لبعض القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والاشراف، وتعتمد في غالب الأحيان على أسعار مرتفعة. (غربي عمار ، 2019، صفحة 33)

-يجب ان يتضمن الشمول المالي النقاط التالية: (الزبيدي، و خضير، 2021، صفحة 38)

-الشمول المالي هو عدد البالغين الذين باستطاعتهم الحصول على الخدمات المالية، وعدم وجود عقبات سواء كانت (سعرية أو غير سعرية) أمام المستخدمين للوصول إلى تلك الخدمات في الوقت المناسب.

-استخدام الخدمات المصرفية المالية بسهولة من قبل جميع الافراد والشركات (الجنس، السن، المنطقة).

-ضمان وصول الخدمات المصرفية عند الحاجة لها من قبل الفقراء ومحدودي الدخل في الوقت المناسب، حيث يساعد على التقليل من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- زيادة استخدام الخدمات المالية والوصول إلى اقصى حد من الاستخدام بما يقلل من الحواجز بين الافراد

-إمكانية الوصول إلى الخدمات بتكلفة أقل وفي الوقت المناسب للحصول على الخدمات المصرفية التي يحتاجها الزبون بسرعة وجودة عالية ومتكاملة.

- **من التعاريف السابقة يمكن تعريف الشمول المالي كالتالي:** عبارة عن توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، بغض النظر عن الدخل أو الموقع الجغرافي، وتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الحسابات البنكية والتمويل ووسائل الدفع الرقمية وغيرها من الخدمات بسرعة وجودة عالية وبأقل تكلفة، للمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتقليل الفجوات بين مختلف أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: نشأة الشمول المالي والهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي

نستطيع القول ان الشمول المالي كان موجود بوجود أدبيات التخلف والتنمية وكهدف من أهدافها، تحت مسمى أو بعنوان البعد الديمقراطي والاجتماعي للتنمية، أما فيما يخص أدبيات البنك العالمي فهي أيضا لا تخلو من نفس العناوين منذ سبعينيات القرن الماضي برفعه لواء محاربة الفقر في العالم، ومع نهاية الثمانينيات وعند انهيار الاشتراكية ظهرت مصطلحات جديدة مواكبة للتغيرات الحاصلة أهمها التنمية المستدامة ومضامينها مثل (الاقتصاد المنزلي، المشاريع المصغرة، التمويل المصغر، القرض المصغر). وفي نفس السياق تبلور تدريجيا مصطلح الشمول المالي الذي يعتبر أحد دعائم التنمية المستدامة، أُستخدم المصطلح لأول مرة في عام 1993، في دراسة "ليشون وثرفت (LEYSHON AND THRIFT) تحت عنوان "الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا"، وكذا دراسة "أثر إغلاق فرع احدى البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا إلى الخدمات المالية المصرفية". أما في تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات حول الصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، وبنهاية القرن العشرين عرف المصطلح استخداما واسعا لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. (بوزانة و حميدوش، 2020، الصفحات 21-22)

أولا: نشأة الشمول المالي:

1-الشمول المالي في ضوء الأزمة المالية العالمية: دفعت الأزمة العالمية في عام2007 إلى إعادة تقييم النظام المالي العالمي، وكان الهدف هو إنشاء نظام مالي يعزز الثقة والنمو. وفي عام 2009 تشكلت مجموعة Financial Inchusion Experts Group (FIEG) (مجموعة العشرين)، التي أقرت بأهمية الشمول المالي، وأيدته كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، وعملت على إعداد المبادئ التسعة الرئيسية لشمول مالي مبتكر. أما في عام 2010 تم تأسيس برنامج الشراكة العالمية للشمول المالي Global Partnership For Financial Inclusion (GPFI)، لتطبيق الشمول المالي بوضع خطة عمل طويلة الأجل. (GPFI, 2015, p. 5)

2-الشمول المالي في أعقاب الازمة المالية العالمية: وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية وبنهاية عام 2008 ازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة. وذلك على النحو التالي: (غربي ع.، 2020، صفحة 17)

-**في عام 2011:** عقد منتدى السياسات العالمي في المكسيك، وتم تبني أعضاء التحالف من أجل الشمول المالي لإعلان Maya Declaration الذي يتضمن التزام كل دولة بمعايير قابلة للقياس من أجل تطوير الشمول المالي ومراقبة تنفيذها سنويا.

-**في عام 2012**: تم انشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية المكون من المديرين والمسؤولين المعنيين بقضايا الشمول المالي لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بناء على توصية من مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

-**في عام 2013:** أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع التركيز على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، وكذا إطلاق العديد من المؤسسات العامة مثل المجموعة الاستشارية المساعدة الفقراء **GAP**ومؤسسة التحويل الدولية IFC برنامج يعمل على تحقيق الشمول المالي. (سالم إبراهيم و يحي، 2021، صفحة 125)كما نظم مجلس الخدمات المالية (IFSB) ندوة حول تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي والتي استضافها بنك إندونيسيا المركزي.

-**في عام 2016**: قرر مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بناء على اقتراح من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية اعتماد "**اليوم العربي للشمول المالي**" الموافق ل 27 أفريل من كل عام بهدف الاسهام في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج لتحقيق أهداف التنمية المستديمة.

-**في 2017:** نظم البنك الإسلامي للتنمية ندوة بشأن تعميم الخدمات المالية من خلال التمويل الإسلامي.

ثانيا -الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي:

وهي الهيئات التي لها دور في سلامة ومتانة النظام المالي والمسؤولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الشمول المالي: (السن، 2019، صفحة 6)

- لجنة بازل للرقابة المصرفية **(BCBS)**؛

- لجنة نظم المدفوعات والتسويات (CPSS)؛
- مجموعة العمل المالي "فاتف" (FATF)؛
- الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI)؛
- الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين (IAIS)؛
- المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

الفرع الثالث: للشمول المالي من منظور إسلامي

يعتبر الشمول المالي جزء من التزام المجتمع بمبادئ العدالة الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشريعة الإسلامية، حيث يشجع الإسلام على تحقيق التوازن في توزيع الثروة وتوفير فرص مالية للجميع

أولا: الشمول المالي الإسلامي IFI ونظيره التقليدي

يشترك كل من الشمول المالي الإسلامي ونظيره التقليدي في استراتيجية واحدة، وهي تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ولكنهما يفترقان في الفكرة الإيمانية الدينية وهي فكرة تعزيز وصول أفراد المجتمع إلى منتجات وخدمات مالية إسلامية بعيدة عن التعامل بالربا واستخدامها، فهما متفقان في أصل النشأة، ولكن التداعيات المترتبة على السعي وتعزيز الوصول للخدمات مالية الاسلامية واستخدامها من دون ربا مهمة، (الأغبري و عبد الله عثمان ، 2021) ويؤكد هذه الأهمية قوله سبحانه وتعالى﴿ **الذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾ **سورة البقرة الآية 275**.

الشكل رقم(2-01): الشمول المالي (IFI) ونظيره التقليدي

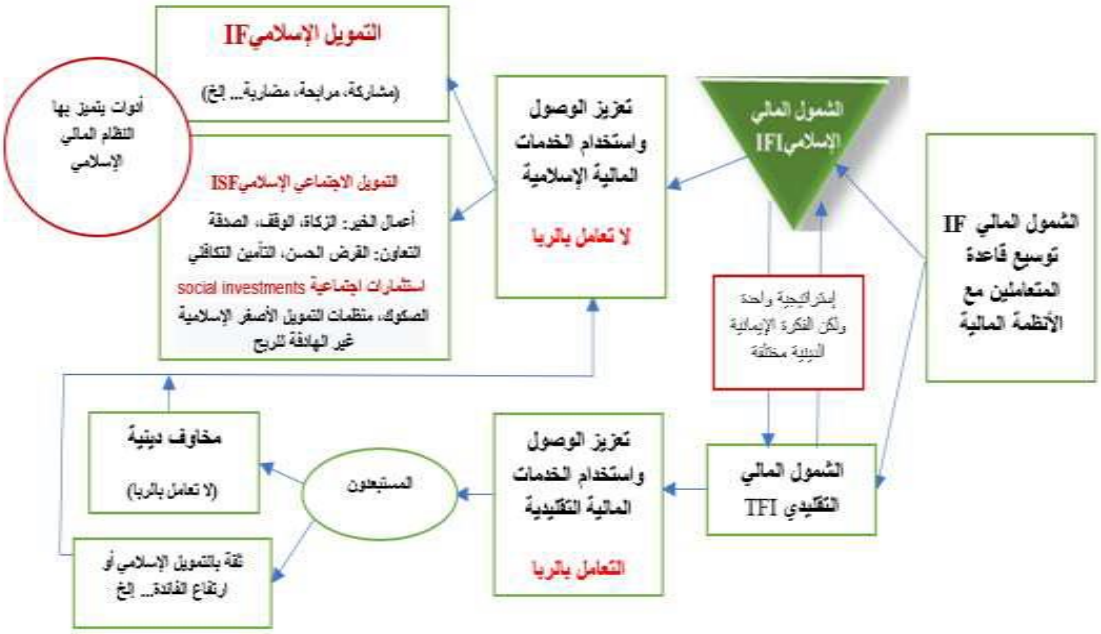

المصدر: الأغبري عبده محمد لينا، عبد الله عثمان أنور حسن. (2021)، الشمول المالي الإسلامي والتخفيف من تداعيات وباء كورونا من خلال أدوات الزكاة والوقف.

International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance، Vol. 2 No. 2, p 4

-ثانيا: مفهوم الشمول المالي الإسلامي

يمثل الشمول المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية نقطة التقاء قطاعين من القطاعات السريعة النمو هما التمويل المصغر والتمويل الإسلامي. وفي ظل وجود حوالي 650 مليون مسلم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم فان إيجاد نماذج إسلامية مستدامة قد يكون الأساس لإمكانية الحصول على التمويل لملايين المسلمين الذين يسعون جاهدين لتجنب المنتجات المالية التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وبهذا استحوذ الشمول المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية مؤخرا على اهتمام كبير من الجهات التنظيمية والجهات المقدمة للخدمات المالية وغيرها من الأطراف المعنية. وعلى الرغم من حدوث زيادة بمقدار أربعة أضعاف في عدد العملاء الفقراء الذين يستخدمون المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السنوات الأخيرة (ما يقدر بنحو 1.28 مليون عميل عالميا)، أصبح هذا القطاع الوليد يصارع من أجل إيجاد نماذج عمل مستدامة، تضم مجموعة واسعة من المنتجات التي تلبي الاحتياجات المالية المتنوعة للمسلمين الفقراء. (الزغبي و تارازي ، 2013، صفحة 1)

-كما يشير تقرير البنك الدولي للتنمية المالية العالمية الذي صدر في سنة 2013: ان ادخال أدوات مالية مطابقة للشريعة الإسلامية يعتبر عاملا إيجابيا في تحفيز الشمول المالي لدى سكان منظمة دول مجلس التعاون الإسلامي ويقول التقرير ان أكثر من 700 مليون من الفقراء في العالم يعيشون في بلدان غالبية سكانها يفتقرون الى كل أنواع التسهيلات المصرفية، وهذا راجع ان معظم المسلمين لا يفضلون التعامل مع الأسواق المالية التقليدية لمعتقداتهم التي تحرم التعامل بالربا و الفوائد على القروض ويفضلون مبدأ المشاركة التي توجهها الشريعة الإسلامية في تحمل مخاطر القرض، وبالتالي تقاسم المخاطر الناتجة . (البرازي ، 2014، صفحة 19)

-كما جاء في تقرير مشترك بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك العالمي: ان التمويل الإسلامي عامل محفز لتحسين الوصول إلى النظام المالي الرسمي ويمكن استخدامه بفعالية لمعالجة الشمول المالي وذلك من خلال: (بوزانة و حمدوش، (2021)، صفحة 551)

- تشجيع استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر التي تعد بديلا عمليا للتمويل التقليدي القائم على الديون ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يتم فيها المشاركة في تحمل المخاطر والتمويل بضمان الأصول، التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية والتأمين التكافلي لتعزيز فرص الحصول على التمويل، يعد التمويل الإسلامي بديلا جيدا أمام الشركات والأفراد الذين أحجموا على استخدام الخدمات المالية التقليدية لاعتبارات دينية أو مالية.

-إن الحرمان المالي من أي خدمة من هذه الخدمات المالية والمصرفية يسبب على المستوى الشخصي ضررا للفرد في الإدارة اليومية لأمواله، كما يِؤدي الى حدوث ما يسميه البعض ب الحرمان الاجتماعي الذي تتجل أهم مظاهره في الحرمان من التمتع بخدمات تؤثر على نوعية وجودة المستوى المعيشي للإنسان مثل خدمات التعليم والصحة والسكن.

الفرع الرابع: مؤشرات وخصائص الشمول المالي

يُعتبر الشمول المالي من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة حيث يعكس مدى قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى خدمات مالية ملائمة. في هذا الفرع سيتم استعراض أبرز المؤشرات والخصائص التي تعكس مستوى الشمول المالي في مختلف المجتمعات.

أولا: مؤشرات الشمول المالي

بهدف وضع تعريف موحد ومقبول دوليا حول الشمول المالي وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي، (Financial Inclusion Data Working Group) التابعة للتحالف المالي العالمي، الشروط الأساسية التالية التي يجب ان تتوفر في مؤشرات الشمول المالي: (سيد اعمر و بن عبد الفتاح ، 2020، صفحة 66)

-**الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

-**التوازن:** تناول الشمول المالي لجانب العرض أي الوصول للخدمات المالية، وجانب الطلب بمعنى الاستفادة من هذه الخدمات.

-**المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدول ويختلف باختلاف الظروف والموارد، بالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و / أو استخدام مؤشرات بديلة.

ثانيا: خصائص الشمول المالي

يتميز الشمول المالي بمجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في عملية ايصال واستخدام الخدمات المالية: (لعلاوي و خليل، 2021، صفحة 811)

- يجب أن يكون هناك أمان عند التعامل بالمنتجات المالية؛

- أن تكون بأسعار ميسورة ومعقولة؛

- جودة الخدمات والمنتجات المالية؛

-الاستجابة لأذواق وتفضيلات الجمهور المستهدف من العملية التمويلية.

المطلب الثالث: أبعاد وأهداف الشمول المالي

الشمول المالي يتجاوز مجرد فكرة توفير الوصول للخدمات المالية بل يشكل نهجاً شاملاً يؤثر على عدة جوانب اقتصادية واجتماعية، وذا أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة المالية.

الفرع الأول: مبادئ الشمول المالي

تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الشمول المالي، إذ تسعى هذه المبادئ إلى تعزيز فرص وصول نحو 2 مليار من سكان العالم للخدمات المالية المصرفية، كما تهدف إلى تبني سياسات تُمكن من بناء بيئة تنظيمية تساعد في تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية لشرائح المجتمع كافة بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات، وتتلخص هذه المبادئ كما ذكرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد بما يلي: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، صفحة 214)

-**القيادة**: وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.

-**التنويع**: التشجع على المنافسة والحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع، الائتمان، الدفع، التحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير من المنافسين من مقدمي الخدمات.

-**التطوير**: استعمال التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.

-**الحماية**: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.

-**التمكين**: العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على أوسع نطاق.

-**التعاون**: خلق البيئة المؤسسية الملائمة لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وأيضاً العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.

-**المعرفة**: الاستفادة من قواعد البيانات من أجل استعمال السياسات القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز.

-**التناسب**: بناء سياسات وأطر تنظيمية تقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تصحيحها.

-**الإطار:** الأخذ بعين الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل للمعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

يعد الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمجتمعات بشكل شامل ومتساوٍ. في هذا الفرع سنناقش أهمية الشمول المالي وأهدافه الرئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الفجوات الاجتماعية، وتمكين الفئات المهمشة اقتصاديًا.

أولا: أهمية الشمول المالي

الشمول المالي هو مبدأ يهدف إلى تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. يعتبر الشمول المالي جزءًا هامًا من التنمية المستدامة ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال: (ولد عوالي و صفيح ، 2021، صفحة 199)

- يمكن تحقيق عدة منافع من خلال اعتماد الخدمات المالية الرقمية كالخدمات غبر الهاتف المحمول وبطاقات الدفع، كإدارة المخاطر المالية وتحسين مستوى الكفاءة؛

- يعزز الشمول المالي المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع وجودة منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛

-يتيح الشمول المالي الوصول إلى الخدمات المالية لأشد الناس فقرا وضعفا في المجتمع للخروج من دائرة الفقر كما يحد من عدم المساواة في المجتمع؛

-لا يساعد الشمول المالي الأفراد والأسر فحسب، بل يساعد على تنمية مجتمعات بأكملها وبالتالي يمكن من دفع عجلة النمو الاقتصادية؛

- يساهم الشمول المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التواصل الايجابي بين العملاء والمصارف في علاقة متوازنة تعطي ثمارا لكل الأطراف، كما يساهم في تعزير توظيف العمالة وتقليل معدلات البطالة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

- بالنسبة لرواد الأعمال فان الوصول الواسع للخدمات المالية من شأنه أن يسهل تمويل مشاريعهم، حيث يهدف الشمول المالي إلى تقديم الدعم للقطاع الخاص وخاصة الشركات الصغيرة والتي تكون في بداية عملها وفي أمس الحاجة للتمويل، ولكي يستطيع أي بلد من تحقيق الشمول المالي لابد له من التركيز على خلق بيئة ملائمة له تكون عن طريق بناء الأسس السليمة والمتمثلة في البنية التحتية المتوازنة والملائمة، فضلا عن وضع القوانين والأطر القانونية المساعدة مع ضرورة ضمان التزام القطاعين العام والخاص بالعمل وفقا للرؤية الاستراتيجية التي تخدم هذا الهدف وفي هذا الاطار ظهر تقرير البنك الدولي حول الرؤية المستقبلية للأوضاع المالية لغاية عام 2020, وتجسيد الاسس والأعمدة التي يركز عليها في بناء شمول مالي متوازن حسب الشكل التالي.

الشكل رقم(2-02): الأسس والاعمدة التي يعتمد عليها لبناء شمول مالي متوازن

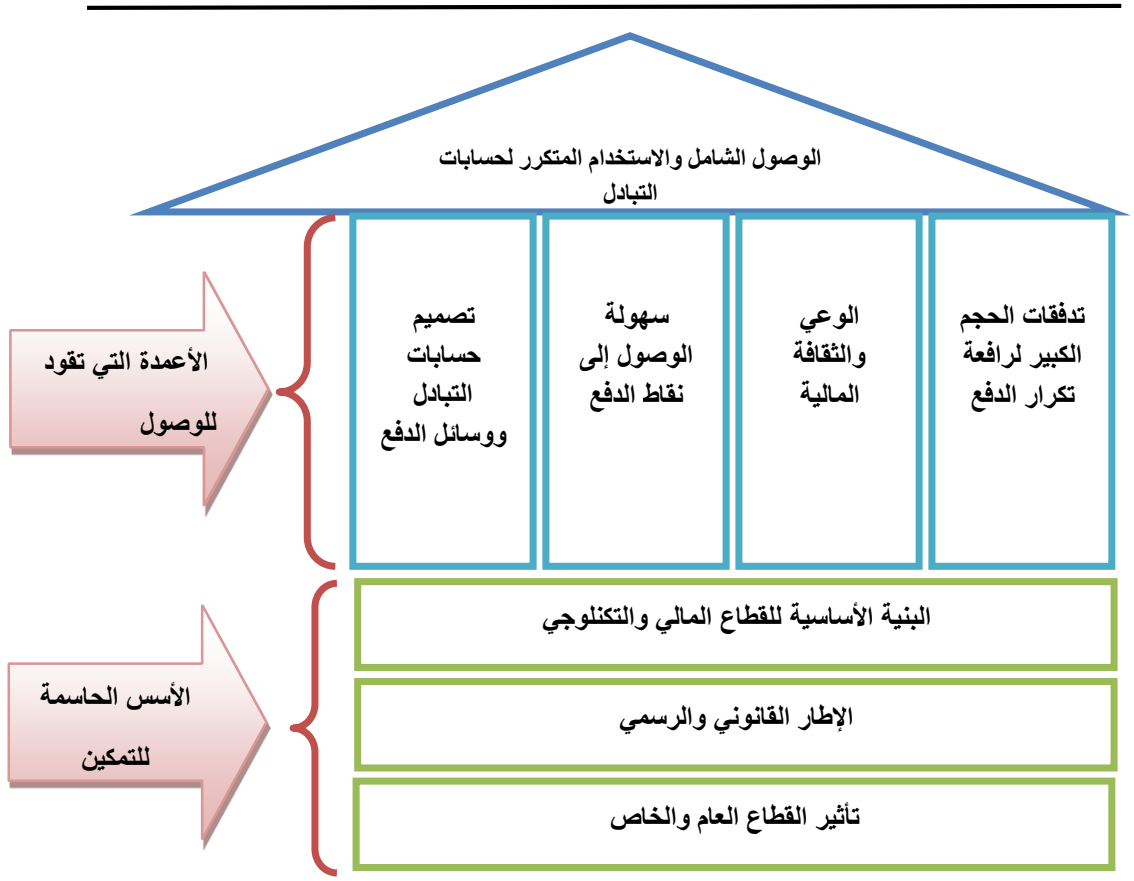

المصدر: فخري نعمة سمير، الشلال عزيز محمد. (2019). بناء مؤشر لقياس الأداء المنفرد للمصارف في مجال الشمول المالي: مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حالة دراسية. مجلة تنمية الرافدين. المجلد 38. العدد 121.

-ثانيا: أهداف الشمول المالي

إن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقر أن لتحقيق ذلك يكون من خلال: (سردون، 2021، صفحة 10)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للسكان في المناطق الريفية والمهمشة؛

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛

- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛

- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي،

- توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية لحقوقهم.

الفرع الثالث: أبعاد والركائز الأساسية التي يقوم الشمول المالي

يتحدد الشمول المالي على مجموعة من الأبعاد والركائز الأساسية التي تضمن توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الفئات المحرومة. يعرض هذا الفرع الأبعاد الاساسية التي يقوم عليها الشمول المالي مع التركيز على الركائز التي تساهم في تحقيق تكافؤ الفرص وتوسيع الوصول إلى المنتجات المالية والخدمات البنكية بشكل مستدام.

-أولا: أبعاد الشمول المالي

يتم تقييم مستويات الشمول المالي في الأنظمة المالية من خلال مؤشرات تضم ثلاثة أبعاد رئيسية، كانت محل اجتماع قادة مجموعة العشرين (G 20) وبتوصية من الشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني وهي كالتالي: (غربي ، سعدوني ، و بوغرارة ، 2021، صفحة 373)

1-الوصول للخدمات المالية: ويعني سهولة حصول جميع فئات المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها المصارف أو النظام المالي، ويتم ذلك من خلال ازالت عوائق الحصول عليها مثل **(التكلفة**

المرتفعة أو المسافة)، ويتم قياس امكانية الوصول للخدمات المالية من خلال: عدد الصرفات الآلية، عدد نقاط تقديم الخدمة البنكية (فروع بنوك أو مؤسسات مالية) لكل 1000 من البائعين على مستوى الدولة، أو يعكس عدد الأفراد البالغين الذين يمكن لهم الحصول على الخدمات المالية من نقطة واحدة لتقديم الخدمة المالية، حجم استخدام وسائل الدفع الالكترونية (النقود الالكترونية).

2-استخدام الخدمات المالية: وتعني الاستمرار والانتظام والتردد في الطلب على الخدمات المالية المقدمة من طرف النظام المصرفي والمالي، أي الاستعمال المتواصل وغير المنقطع للخدمات المالية من طرف العميل ويتم قياسها من خلال النقاط التالية: نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم و متواتر ، نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية ، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف ، عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حسابات ودائع و لها قروض قائمة ، عدد البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم ، عدد حسابات الودائع المنظمة لكل 1000 بالغ.

3-جودة الخدمات المالية و تعني ضمان وصول المنتجات والخدمات المالية لجميع فئات المجتمع و بالشكل الذي يتوافق مع احتياجاتهم التمويلية ،و ان تتوفر فيها مجموعة من الخصائص: التكلفة المناسبة فيما يتعلق بفتح الحساب أو الرسوم السنوية الخاصة بتسيير الحساب و تكلفة التحويلات المالية ، الشفافية فيما يتعلق بكل المعلومات الخاصة بالخدمات المالية المقدمة للزبون (من حق الزبون الاطلاع على كل المعلومات المتعلقة بالخدمة) ، حماية المستهلك عن طريق مجموعة من القوانين التي تضمن حق الزبون في حالة نشوب نزاع بينه و بين بنكه و امكانية اللجوء للعدالة ، و السهولة في الحصول على الخدمة دون عناء الانتظار في الصفوف (مدة الحصول على الخدمة) ، استمرار المصرف في نشر الثقافة المالية بين افراد المجتمع مهما كان مستواهم الثقافي أو التعليمي ، عدم وجود عوائق مثل بعد المسافة أو قلة انتشار الوحدة المصرفية أو نقص في المعلومات.

-إن تحقيق أبعاد الشمول المالي هو ضمان نجاح الشمول المالي والوصول إلى أهدافه، المتمثلة في الرفاهية وتحسين دخل الافراد وتقليص الفوارق الاجتماعية والتخفيض من مستويات الفقر.

الجدول رقم(2-01): أبعاد ومؤشرات قياس الشمول حسب التحالف الدولي للشمول المالي ومجموعة العشرين

الأبعاد	المؤشرات
الوصول للخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول لكل 10000من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛ - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000كيلو متر مربع؛ -مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛ -النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصل واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛ -نسبة البالغين الذين لدهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛ -عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛ -عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛ -عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين؛ -نسبة البالغين الذين يستعملون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛ -نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛ -نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية؛ -نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛ --عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛ -عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	**-القدرة على تحمل التكاليف:** - معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءا على الحد الأدنى الرسمي للأجور؛ -متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان؛ -نسبة العملاء الذين أفادو بأن رسوم المعاملات الحالية غالية الثمن.

	الشفافية: -نسبة العملاء الذين أفادو بأن لديهم معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي؛ -وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. ***حماية المستهلك:** -مدى إمكانية اللجوء إلى العدالة لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية؛ - مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية؛ -نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. **الراحة والسهولة:** -نسبة الأفراد الذين يشعرون براحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في فروع المؤسسات المالية؛ -متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والمصارف. ***التثقيف المالي:** -حساب النسب المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل العدل، التنظيم والتوزيع. -النسب المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم.

المصدر: بهناس، عباس ورسول، حميد وبسيسة بلعباس عز الدين. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية. مجلة معارف. جامعة البويرة-الجزائر. المجلد 14. العدد 02. ص2018

-ثانيا: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي

يعتمد الشمول المالي على ثلاث ركائز أساسية هي: (البنك المركزي الجزائري، 2021)

1-دعم البنية التحتية المالية: تعد من الركائز الأساسية لتحقيق بيئة مالية ملائمة لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعزيز النمو الاقتصادي وتسهيل وصول الافراد إلى الخدمات المالية، والتي تتضمن ما يلي:

-تعزيز الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية ونقاط وصول الخدمات المالية مثل (الصراف الآلي، نقاط البيع، وكلاء البنوك) وكذا الاهتمام بإنشاء فروع ومكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات المالية خاصة للتمويل المتناهي الصغر؛

-تطوير أنظمة الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها في الوقت المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛

-الاستفادة من التطورات التكنلوجية من أجل تسهيل عملية تبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية بأقل تكلفة وأكثر فاعلية مثل (الدفع عبر الهاتف المحمول)؛

-بيئة تشريعية مناسبة من خلال اصدار تعليمات ولوائح ملائمة تدعم الشمول المالي.

2-الحماية المالية للمستهلك: حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا باهتمام كبير في الآونة الأخيرة نظرا لتطور القطاع المالي وتعقد المنتجات والأدوات المالية المقدمة إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي من خلال:

-حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات بكل سهولة وبسرعة وأقل تكلفة؛

-الحصول على المعلومات الازمة من خلال الإفصاح عن البيانات بكل شفافية وإبقاء العميل على علم بكل التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية بصورة منتظمة؛

-توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة من قبل مقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم والتزاماتهم.

3-التثقيف المالي: يجب على كل دولة اعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الشباب والنساء، وذلك من خلال:

-إيجاد نظام تعليم مالي متكامل من أجل الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يملك مهارات تمكنه من استيعاب المنتجات المالية والقدرة على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة بأدنى درجة من المخاطر؛

-لابد من تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة للعملاء والمستهلكين خاصة الجيدين من جهة ومقدمي الخدمات المالية من جهة أخرى لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم. عن طريق برامج التوعية مثلا.

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي الرقمي

يتمثل الشمول المالي الرقمي في استخدام التقنيات الحديثة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، مما يساهم في دمج الفئات غير المخدومة ماليًا في النظام المالي. ويعرض المبحث المفاهيم الأساسية للشمول المالي الرقمي، ودور التكنلوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي الرقمي

خلال الربع الأخير من القرن العشرين زاد عدد التطبيقات الرقمية التي تقدم خدمات مالية مبتكرة واستمرت في النمو على نحو واسع، حيث تم تطوير العديد من التطبيقات الرقمية المستخدمة لتقديم الخدمات المالية من قبل شركات التكنولوجيا المالية لأنفسهم أو لكي تخدم المصارف وعملائها. وهذا ما أدى إلى زيادة القدرة على دعم مستويات الشمول المالي والوصول إلى أكبر شريحة في المجتمع.

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي الرقمي

-**يصف تقرير الشراكة العالميةGPFI الشمول المالي الرقمي بأنه**: "استخدام الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي". وهو ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا والذين يعانون من نقص الخدمات المالية والمصرفية الرسمية، ويشمل ذلك نشر خدمات ممكنة رقميا آمنة ومسؤولة تعمل على توسيع نطاق الخدمات المالية والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول ومستدام وبتكلفة معقولة للعملاء. ومعالجة المخاطر المحتملة لهذه التقنيات، بما في ذلك حماية البيانات وقضايا الخصوصية والأمن السيبراني والمديونية المفرطة وكذلك غسيل الاموال وتمويل انتشار الإرهاب والاحتيال ويعتبر التعليم المالي وحماية المستهلك مع اللوائح التنظيمية من العوامل الرئيسية في حماية وتمكين الفئات الأكثر ضعفا (GPFI, 2020, p. 12)

-**يمكن تعريف الشمول المالي الرقمي بأنه**: استخدام الوسائل الرقمية الموفرة للتكاليف للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة ماليا والتي لا تحصل على خدمات كافية حاليا، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تناسب احتياجاتهم والتي يتم تقديمها على نحو مسؤول بتكلفة ميسورة للعملاء ومستدامة.و هناك ثلاثة مكونات رئيسية لأي من هذه الخدمات المالية الرقمية (منصة المعاملات الرقمية، ووكلاء البيع بالتجزئة، واستخدام العملاء والوكلاء للجهاز - الهاتف المحمول الأكثر شيوعًا - للتعامل عبر المنصة). (Lyman, & Lauer, 2015)

-**وفي تقرير للصندوق النقد العربي عرف الشمول المال الرقمي**: بأنه القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبتكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم، كما يجب أن تتمثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها بما يشمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك والأمن السيبراني وحماية خصوصية العملاء. (طلحة و الفران، 2020، صفحة 1)

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي الرقمي:

يمكن ذكر أهداف الشمول المالي الرقمي فيما يلي: (عاشوري و شنافة ، 2022، صفحة 7)

-تحديد الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح لمعظم الفئات بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية وضمان وجود بيئية تنافسية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية ما إذا كان ينبغي السماح للمؤسسات غير المصرفية بالوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية وإصدار الأموال الإلكترونية؛

-توسيع نطاق التحديد الرقمي للهوية، بما في ذلك أنظمة البصمة الإلكترونية؛

- الاستثمار في العناصر الأساسية اللازمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية، مثل البنية التحتية المتمثلة في النطاق العريض للهاتف المحمول لاسيما للمناطق النائية، وتطوير شبكات الوكلاء التي تلبي حاجات الأفراد للقيام بعمليات السحب وإيداع على المستوى المحلي؛

-توسيع واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة وهي وسائل متاحة للجمهور حتى يتسنى للمطورين الوصول إلى البرمجيات التي تمثل حقوق ملكية حتى تتمكن التطبيقات الجديدة من التواصل والتفاعل مع بعضها البعض؛

- أصبح الشمول المالي الرقمي يحظى باهتمام كبير من طرف صانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم حيث تم تحديده كعامل تمكيني لسبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة؛

-تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية من خلال تنويع المنتجات والخدمات المالية.

-الاهتمام بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي من خلال اتاحة الفرصة للفقراء ومحدودي الدخل للحصول على منتجات وخدمات مالية بشكل عادل وأسعار منخفضة.

- تقديم الخدمات المالية عبر القنوات الرقمية لجميع الأفراد والأسر والشركات والحكومات وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر وزيادة الوساطة المالية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يسعى إلى توفير مجموعة من الخدمات المالية الرقمية التي توفر الفرصة للوصول إلى الأموال وتحويلها وتنمية رؤوس الأموال وتقليل المخاطر. (Ozili , 2022)

الفرع الثالث: مبادئ الشمول المالي الرقمي

تُعلن مجموعة العشرين أن هناك مليار شخص بالغ حول العالم لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مما يؤدي إلى استبعادهم من فرص تحسين مستوى حياتهم. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في مجال الشمول المالي، فإن الخدمات المالية الرقمية، جنبًا إلى جنب مع الإشراف الفعّال الممكن رقميًا، تُعد ضرورة لسد الفجوات المتبقية في الشمول المالي. كما توفر التقنيات الرقمية وسائل ميسورة التكلفة للأفراد المستبعدين ماليًا، بما في ذلك النساء مما يتيح لهم الادخار للتعليم، أو الحصول على قروض تمويل صغيرة أو الاستفادة من خدمات التأمين. وفي هذا الإطار تبنّت مجموعة العشرين في عام 2016 مبادئ عالية المستوى للشمول المالي الرقمي، مع وضع خطط عمل تأخذ في الاعتبار سياق كل دولة وظروفها الوطنية، بهدف استغلال الإمكانات الهائلة التي توفرها التقنيات الرقمية **وهي** ثمانية مبادئ هي: (GPFI, 2016, p. 7)

- **المبدأ الأول**: دعم وتطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل، وضمان تنافسية المؤسسات المالية؛

- **المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة لاحتياجات العملاء ذات التكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

-**المبدأ الثالث**: ضرورة توفير البيانات الدقيقة فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

-**المبدأ الرابع:** توسيع النظام البيئي للخدمات المالية الرقمية بما في ذلك البنية التحتية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

-**المبدأ الخامس**: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، والتي ينتج عنها عدم مساواة اجتماعية واقتصادية.

-**المبدأ السادس:** تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكارات الرقمية في القطاعين العام والخاص.وتعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات وكذا دعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة.

-**المبدأ السابع**: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

-**المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات جميع الفئات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي

تمكن التكنولوجيا المالية (Fin Tech) من تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال تقديم حلول تكنولوجية مبتكرة، تساهم في توسيع وصول الأفراد والشركات للخدمات المالية وتوفير فرص استثمارية، حيث أصبحت الخدمات المالية الرقمية متاحة بشكل متزايد على الهواتف المحمولة وأجهزة نقاط البيع وشبكات الوكلاء الصغار، وبإمكانها توسيع نطاق الشمول المالي بشكل كبير بسبب تدني تكلفة الوصول إلى المزيد من الأشخاص الذين لا يتعاملون مع المصارف أو لا يحصلون عليها بشكل كاف في المناطق التي لا تتوفر فيها فروع للمصارف.

الفرع الاول: مكونات الشمول المالي الرقمي

تتمثل آلية عمل الشمول المالي الرقمي في قيام المؤسسات المالية بإطلاق منصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات والائتمان والتأمين والمنتجات الاستثمارية، كما تعمل نماذج الأعمال المالية على تمكين المؤسسات المالية من استخدام البيانات الضخمة بالإضافة إلى تقنيات المعلومات الحديثة الأخرى من وتحليل كمية هائلة من بيانات العملاء، مما يمكنها من تصميم وتوفير منتجات وخدمات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الوصول للعملاء، وبالتالي تقليل تكاليف التشغيل، وتحسين القدرة على خدمة المزيد من العملاء بكفاءة أكبر، إضافة إلى توسيع قاعدة العملاء من خلال اكتساب عملاء جدد. وفيما يلي يمكن اظهار مكونات الشمول المالي الرقمي:(Ozili , 2022, p. 5)

-**الأجهزة الرقمية**: يحتاج العملاء أو مستخدمو الخدمات المالية إلى امتلاك ملف على جهاز رقمي، مثل (هاتف محمول أو هاتف ذكي أو كمبيوتر محمول أو كمبيوتر عادي)، يسمح بنقل المعلومات أو الأدوات (بطاقات الدفع)، التي تتصل بجهاز رقمي مثل محطة نقاط البيع (POS).

-**وكلاء التجزئة**: عبارة عن بائعين أو وكلاء لديهم جهاز رقمي متصل ببنية تحتية للاتصالات، قادرون على إرسال واستقبال تفاصيل عن المعاملات المالية التي تمكن العملاء من تحويل النقد إلى قيمة مخزنة إلكترونيا وتحويل القيمة الإلكترونية المخزنة مرة أخرى إلى نقد.

-**الخادم الخلفي**: وهي البنية التحتية الرقمية التي تخزن البيانات والتي يتم من خلالها التحقق من صحة تفاصيل العملاء المحفوظة مع مؤسسات الشؤون المالية إلكترونيا قبل السماح بإجراء المعاملات المالية الرقمية، وهي مسؤولة عن تخزين البيانات وتنظيمها وضمان عمل كل شيء على مستوى الواجهة الأمامية وبشكل جيد للمستخدمين.

العملاء: العملاء في برنامج الشمول المالي الرقمي هم أساسا الأفراد والشركات والحكومات، ويشمل الأفراد الشباب وكبار السن والأسر المعيشية والأفراد الفقراء والأفراد ذوي الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع. كما تشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

-**منصة المعاملات الرقمية**: تمكين العملاء من إجراء أو تلقي المدفوعات والتحويلات وتخزين القيمة إلكترونيا وهي الواجهة التي تربط العميل مع المؤسسة المالية، والتي قد تكون عبارة عن تطبيق مصرفي أو برنامج رقمي أو موقع ويب على الإنترنت أو وكيل تجزئة. (yong kim, 2014)

الفرع الثاني: إيجابيات ومخاطر الشمول المالي الرقمي

يُعد الشمول المالي أداة رئيسية لتعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية، مما يساهم في تحسين رفاهية الأفراد وتعزيز الاستقرار المالي. ورغم هذه الفوائد فإن تبني الشمول المالي قد يرافقه بعض المخاطر مثل تهديدات الأمان الرقمي والمخاوف من الإقصاء الاجتماعي. يناقش هذا الفرع الإيجابيات التي يجلبها الشمول المالي، مع التركيز على المخاطر المرتبطة به.

-أولا: ايجابيات الشمول المالي الرقمي

بالنسبة لـ 2.5 مليار شخص بالغ يتعاملون نقدًا حصريًا بسبب عدم إمكانية الوصول الفعال إلى الخدمات المالية الرسمية، فإن الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية قد يكون بمثابة أمر تحولي، وفيما يلي ايجابيات الشمول المالي الرقمي للمستبعدين مالياً والمحرومين هي: (yong kim, 2014)

-تقليل مخاطر الخسارة والسرقة والجرائم المالية الأخرى الناجمة عن المعاملات النقدية، وكذلك انخفاض التكاليف المرتبطة بالمعاملات النقدية واستخدام مقدمي الخدمات غير الرسميين؛

- أصبحت الخدمات المالية الإضافية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء والظروف المالية ممكنة من خلال خدمات الدفع والتحويل وتخزين القيمة المضمنة في منصة المعاملات الرقمية نفسها والبيانات التي يتم إنشاؤها داخلها،

- تخفيض التكاليف وذلك باستخدام منصات المعاملات الرقمية لكل من المزود والعميل مما يساعدهم على إدارة دخلهم ونفقاتهم غير المتساوية بشكل مميز؛

- كما يمكنها أن تعزز التمكين الاقتصادي عن طريق التمكين من تراكم الأصول، وبالنسبة للمرأة على وجه الخصوص و زيادة مشاركتها الاقتصادية؛

-الحصول على الخدمات المالية الرسمية، المدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان والتأمين والأوراق المالية وما إلى ذلك. يتوسع الانتقال إلى الخدمات القائمة على الحساب عادةً بمرور الوقت حيث يكتسب العملاء الإلمام -والثقة في -منصة المعاملات الرقمية. قد توفر المدفوعات من حكومة إلى أخرى، مثل التحويلات النقدية المشروطة، التي يمكن أن تتيح حسابات القيمة المخزنة الرقمية مسارًا للمستبعدين مالياً في النظام المالي.

-ثانيا: مخاطر الشمول المالي الرقمي

يحمل الشمول المالي الرقمي أيضًا العديد من المخاطر على العملاء الضعفاء المستبعدين ماليًا والذين يعانون من نقص الخدمات وهي كالتالي: (yong kim, 2014)

-مخاطر حديثة بالنسبة للعملاء بسبب عدم إلمامهم بالمنتجات والخدمات ومقدمي الخدمات وما ينتج عن ذلك من تعرضهم للاستغلال وسوء الاستخدام؛

-المخاطر المرتبطة بالوكلاء بسبب مقدمي الخدمات الجدد الذين يقدمون خدمات لا تخضع لأحكام حماية المستهلك التي تنطبق على المصارف والمؤسسات المالية التقليدية الأخرى؛

-يمكن أن تتسبب المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا في تعطيل الخدمة وفقدان البيانات، بما في ذلك تعليمات الدفع (على سبيل المثال، بسبب الرسائل النصية)، بالإضافة إلى خطر انتهاك الخصوصية أو الأمان الناتج عن النقل الرقمي وتخزين البيانات؛

-ويشير إقبال العملاء على الخدمات المالية الرقمية في العديد من الأسواق إلى أن هذه المخاطر قد لا يُنظر إليها على أنها تفوق فوائد الشمول المالي. ومع ذلك فإن الحجة قوية بالنسبة للتنظيم والإشراف المناسبين؛

-تتعلق القضايا التنظيمية الرئيسية التي يثيرها الشمول المالي الرقمي بالوكلاء، وقواعد مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT)، وتنظيم النقود الإلكترونية، وحماية المستهلك، وتنظيم أنظمة الدفع، والمنافسة. وتقع العديد من هذه القضايا ضمن اختصاصات العديد من الهيئات التنظيمية مما يتطلب التواصل والتعاون الفعال فيما بينها.

الفرع الثالث: علاقة الشمول المالي بالتحول الرقمي

يمثل التحول الرقمي ركيزة أساسية في تعزيز الشمول المالي حيث يتيح استخدام التقنيات الحديثة في توفير خدمات مالية أكثر كفاءة ومرونة. يعكس هذا الفرع العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والتحول الرقمي، موضحًا مساهمة الابتكارات التكنولوجية مثل الدفع الإلكتروني، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتطبيقات المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية.

أولا: علاقة الشمول المالي بالتحول الرقمي

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، منذ تدشينها أول مرة سنة 2011، رؤى وأفكار حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات، ويتميز اصدار سنة 2017، باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالأنترنت، حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر، وبالطبع لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلك، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية، سواء أكانت رقمية أم تناظرية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء، الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم متدنية. وامتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة وغيرها من الخدمات المالية. كما يؤدي الاتصال بالأنترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة. ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين لحسابات مصرفية إنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية. ويمكن أن تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى المؤسسات المالية. ومن خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية. (عاشوري و شنافة ، 2022، صفحة 6)

الشكل رقم(2-03): مراحل الاستفادة من التحول الرقمي لتوسيع الشمول المالي

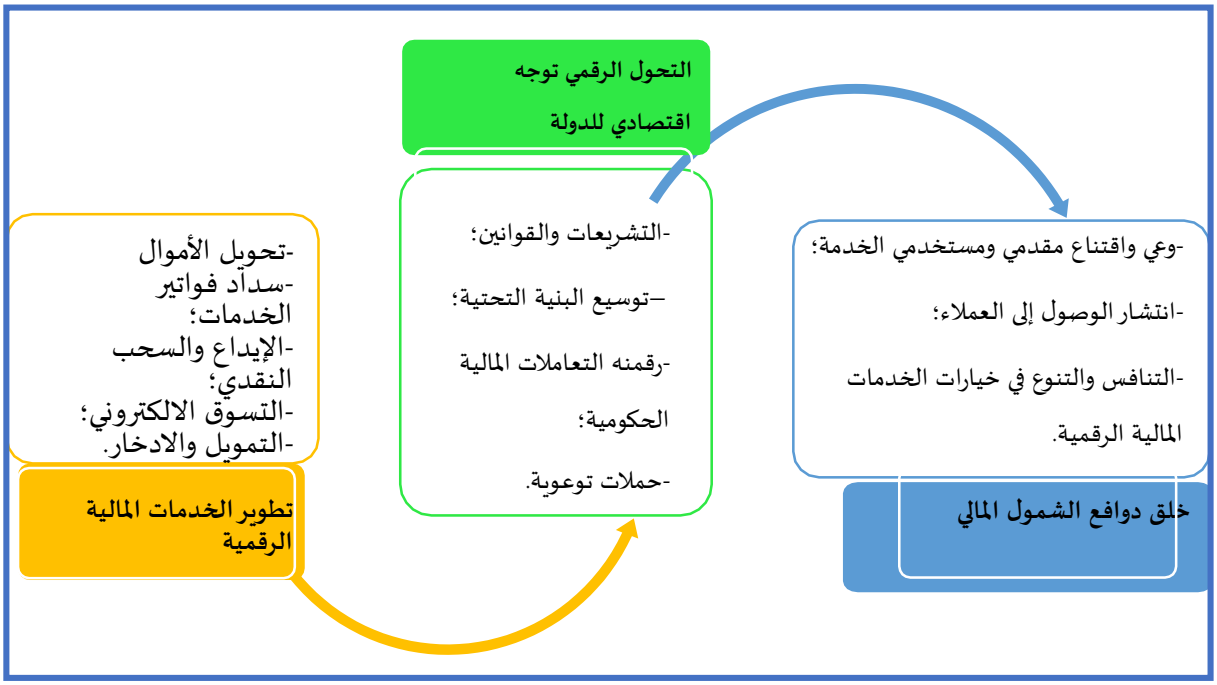

المصدر: عاشوري صورية، شنافة جهرة. (2022). دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي: تجربة بنك الأمل انموجا. ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشمول المالي في الجزائر: الواقع والافاق. جامعة فرحات عباس سطيف 01. الجزائر. 13 أكتوبر 2022. ص7.

من الشكل أعلاه يتبين ان المرحلة الاولى تتمثل في تطوير الخدمات المالية الرقمية (تحويل الأموال، سداد فواتير الخدمات، الإيداع والسحب النقدي، التسوق الالكتروني، التمويل والادخار)،أما المرحلة الثانية فتتمثل في امكانية أن يصبح التحول الرقمي توجه اقتصادي للدولة وذلك من خلال التشريعات والقوانين، توسيع البنية التحية، رقمنة التعاملات المالية الحكومية، حملات توعوية، وتتمثل المرحلة الثالثة في خلق دوافع للشمول المالي وذلك نتيجة وعي واقتناع مقدمي ومستخدمي الخدمة، انتشار ووصول الخدمة إلى العملاء، التنافس و التنوع في خيارات الخدمات المالية والرقمية. (عاشوري و شنافة ، 2022، صفحة 7)

-ثانيا: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي

شهد قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة ونجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن المدفوعات

والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين. وللتكنولوجيا المالية القدرة على تغيير هيكل الخدمات المالية وجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمنًا، واستهداف شريحة كبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي. ومن المنتظر أن تساهم هذه التكنولوجيا وما تقدمه من ابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية وانتشار استخدام الهواتف الذكية وتغلغل الانترنت إلى تسهيل الحصول على الخدمات المالية خاصة في المناطق النائية وللفئات الأكثر إقصاءً مثل المرأة (عزيزة، 2021، صفحة 412)

الشكل رقم (2-04): نسبة السكان البالغين المستخدمين للهاتف المحمول والانترنت للنفاذ الى حساباتهم المصرفية

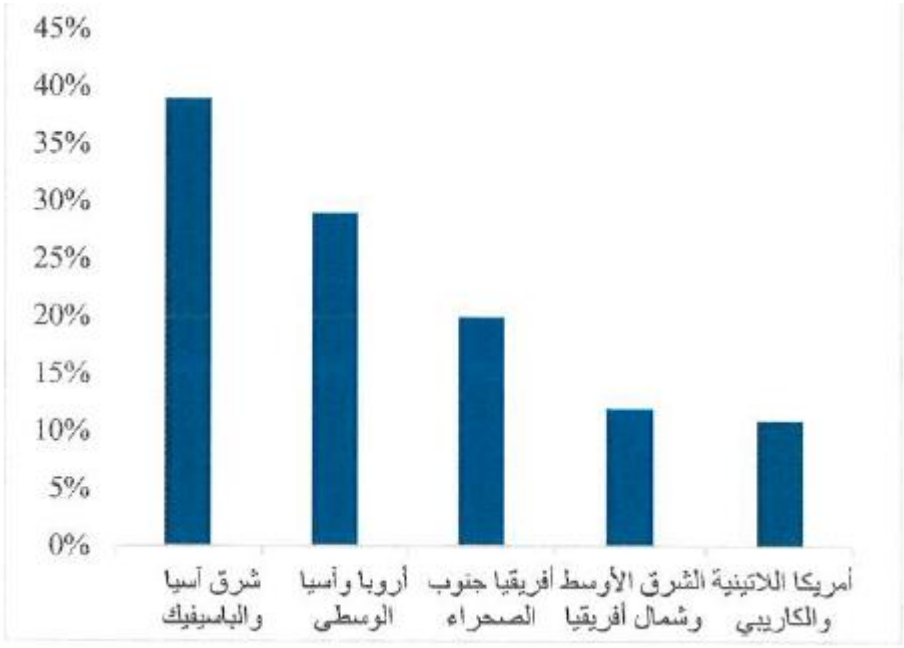

المصدر: الوليد طلحة، صبري الفران. (2020). الشمول المالي الرقمي. صندوق النقد العربي. العدد 17.ص3

يساعد انتشار خدمات الهاتف النقال والانترنت على زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي حيث يستخدم حوالي 12% من السكان البالغين في إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا هواتفهم المحمولة والانترنت للنفاذ إلى حساباتهم المصرفية حيث تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المركز الخامس في الترتيب بعد افريقيا جنوب الصحراء بنسبة 20% وامريكا اللاتينية بنسبة 11%، وتعتبر الدول مرتفعة الدخل الأعلى استخداماً للهواتف النقالة والانترنت للنفاذ إلى الحسابات المصرفية.

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي في الاقتصاديات الحديثة

تحقق مستويات الشمول المالي أساس حيوي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، إلا أنه يجب توفر مجموعة من المتطلبات والتحديات للتشجيع على توفير خدمات مالية لجميع الفئات وفي جميع المناطق، كما يتطلب تحقيق الشمول المالي رؤية استراتيجية متكاملة وتعاون فعال بين القطاع العام والخاص مع التركيز الدائم على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة الافراد.

الفرع الاول: المتطلبات والتحديات التي تواجه الشمول المالي

-أولا: التحديات التي تواجه الشمول المالي

هنالك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق سياسة الشمول المالي خاصة في الدول العربية والإسلامية، وهو ما أشار إلية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إذ أوضح وجود عدد من التحديات التي تواجها النظم المالية للدول العربية لتحقيق الشمول المالي وهي وفق الآتي (التقرير الاقتصادي العربي ، 2019، الصفحات 101-104)

- الحاجة إلى تطوير البنية التحتية المالية حيث يحتاج الشمول المالي إلى بنية تحتية معززة، وذلك بما يشمل أنظمة دفع ذات كفاءة، وشبكة من فروع المؤسسات المالية المنتشرة في أنحاء البلاد كافة، وشبكة من ماكينات الصراف الآلي ووحدات الدفع ويشمل أيضا بنية رقمية مساندة لنشر الخدمات والمنتجات المالية.

- انخفاض مستويات المنافسة المالية: تتصف النظم المصرفية في العديد من الدول العربية والإسلامية بارتفاع مستويات التركيز المصرفي إذ يستحوذ عدداً قليلاً من المؤسسات المصرفية على حجم كبير من السوق المصرفي سواء من حيث الودائع أو النشاط الاقراضي، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستويات المنافسة، وعليه عدم تطور الخدمات المصرفية كماً ونوعاً، و في المقابل ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المالية، وعليه يتم استبعاد أعداداً كبيرة من الأفراد والشركات من النفاذ المالي، إذ تساهم زيادة مستويات المنافسة المالية في زيادة مستويات الشمول المالي.

- ضرورة تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية: يتميز القطاع المالي في العديد من الدول العربية بهيمنة القطاع المصرفي ومحدودية دور المؤسسات المالية غير النقدية، ومن أهمها سوق الأوراق المالية وشركات التأمين وعدد من المؤسسات المالية الأخرى التي تؤدي دوراً هاماً في تسهيل فرص حصول الأفراد غير المشمولين مالياً على خدمات مالية أكثر ملائمة لاحتياجاتهم.

-ضرورة تطوير بيئات الأعمال: تعمل بيئات الأعمال المتطورة على زيادة مستويات الشمول المالي، إذ تساعد بيئة الأعمال المرنة على زيادة كل من جانب الطلب والعرض الخاص بالخدمات المالية التي لا تفرض قيودا على ممارسة الأعمال، وتشجيع المزيد من المؤسسات المالية على تقديم خدماتها، كما تساعد على تأسيس المزيد من المشروعات وعليه زيادة مستويات الطلب على الخدمات المالية.

- ضرورة تطوير الأطر التشريعية والرقابية: يحتاج الشمول المالي إلى أطر تشريعية ورقابية وتنظيمية داعمة تساعد في تشجيع المؤسسات المالية على تقديم المزيد من الخدمات المالية والتطور المستمر لمستوى الخدمات والمنتجات المقدمة بما يراعي احتياجات العملاء وتحقيق نمو اقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي.

- الحاجة إلى زيادة مستويات التثقيف المالي: يعد أحد العناصر الداعمة للشمول المالي حيث يعمل على زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة.

- ضرورة توفير المتطلبات الأساس الداعمة للشمول المالي: يعتمد نجاح الشمول المالي على توفر عدداً من المقومات الأساس من بينها أنظمة ذات كفاءة للدفع ونظماً للاستعلام الانتمائي ونظماً للإقراض المضمون، إذ تساعد هذه الأنظمة على زيادة مستويات نفاذ الأفراد والمشروعات للخدمات المالية.

- الوضع الاقتصادي: يؤثر حجم النمو الاقتصادي واستقراره على زيادة الوصول واستخدام الخدمات المالية ويتضمن هذا التحدي عدد من المؤشرات الاقتصادية وهي: الناتج المحلي، التضخم ،الفقر، البطالة. (لفته محمد و لفته بيداء، 2019، صفحة 6)

-ثانيا: متطلبات تحقيق الشمول المالي

لكي تتمكن الدول من تحقيق الشمول المالي وأهدافه لابد من متطلبات يجب توفرها وهي: (سالم إبراهيم و يحي، 2021، صفحة 129)

- وضع أطر تنظيمية ومؤسسية ورقابية سليمة من قبل الحكومات والدول، والعمل على تطويرها، ودعم توفير المعلومات واعتماد تدابير مباشرة كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالي؛

- بناء استراتيجيات وطنية تعمل على تحديد الفجوة بين الطلب والعرض وتوفير بنية مالية تحتية؛

- تحسين وتطوير الاتصالات وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات الرقمية؛

- العمل على ربط المناطق الريفية بشبكة الإنترنت وتعزيز التثقيف المالي؛

- إجراء دراسة عن الخدمات المالية الموجودة، وإذا ما كانت مناسبة للمستهلك، وهي أول خطوة تستطيع الدولة من خلالها رفع مستوى الشمول المالي، وهو ما يتطلب مشاركة عدة أطراف وجهات مختلفة في الدولة؛

- حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة المجتمع في القطاع المصرفي والمالي.

الفرع الثاني: أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي

تكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤية والأهداف المستقبلية المتوقع تحقيقها، والمتمثلة في الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما أنها تعمل على توحيد مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة، وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة، وتحقيق الأهداف المرجوة، للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود قيادة قوية وفاعلة، ذات صلاحيات موسعة، تعمل على تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي، تضم كافة الجهات ذات العلاقة لدى أي دولة. وتبرز أهميتها في عدة نقاط ومحاور أهمها المالي: (لعلاوي و خليل، 2021، الصفحات 811-812)

-تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة؛

-تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي؛

- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق؛

-تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛

-ضمان التنسيق الفعال بين أطراف العلاقة وتوزيع الأدوار والمهام بينها؛

-ضمان التزام الأطراف الرسمية بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها ومتابعتها؛

- تنظيم وإدارة العلاقة بين الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية إنجازها؛

- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء، إنجاز العمليات وبناء الاستراتيجية.

الفرع الثالث: الشمول المالي كركيزة أساسية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

يشكل الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال توفير الوصول العادل والفعال إلى الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، مما يعزز النمو الاقتصادي ويعالج قضايا الفقر وعدم المساواة من خلال تمكين الأفراد والشركات من المشاركة الفعالة في الاقتصاد.

-أولا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعزيز الشمول المالي

يعمل القطاع العام والقطاع الخاص على تعزيز مستويات الشمول المالي من خلال: (يسعد ، ودان، و قيرات، 2021، صفحة 402)

1 -مساهمة القطاع العام: يلعب القطاع العام بالتعاون مع سلطات الرقابة والإشراف دورًا هامًا في النظام المالي من خلال مواءمة نشاطاته وابتكاراته مع متطلبات تشجيع قطاع الخدمات وتنظيم وتطوير البنى التحتية للقطاع. ويساهم بشكل رئيسي في تعزيز الشمول المالي على مستوى الدولة.ومن أهم هذه الأدوات نظم المعلومات الائتمانية، نظم الدفع، نظم التسويات، نظم تسجيل الأصول المنقولة، العمليات الالكترونية المصرفية، العمليات المالية باستخدام الهواتف المحمولة، مبادرات التعليم والتثقيف المالي، إلى غير ذلك من الأدوات والمبادرات. حيث تساعد هذه الأنظمة في نشر وتسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى كافة فئات المجتمع في الوقت وبالسعر المناسب وبمخاطر منخفضة، وبذلك يبرز دور الدولة في سوق المدفوعات بتنظيم وتوفير البنية التحتية اللازمة لضمان سلاسة سير العمل بفعالية.

2- مساهمة القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص من القطاعات الأكثر حيوية، حيث يتولى مسؤولية تقديم وتطوير المنتجات والخدمات المالية لكافة فئات المجتمع ونشرها خاصة في المناطق النائية، وبما يضمن وصولها واستخدامها من قبل كافة فئات المجتمع خاصة المهمشة التي لم تندمج بعد في النظام المالي الرسمي، كما يراعي القطاع الخاص تقديم خدمات ومنتجات تتوافق واحتياجات فئات المجتمع وتكون أسعارها معقولة ومناسبة من أجل البحث عن الولاء، وبخلاف ذلك فإنه قد يعرض نفسه لمخاطر تشغيلية مرتفعة عند تطوير الخدمات والمنتجات المالية.

ثانيا: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

أصبح من الصعب تحقيق استقرار مالي في ظل استبعاد القطاع الاجتماعي والاقتصادي ماليا، ومنه فان سياسة الشمول المالي هي سياسة ذكية تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي، الذي هو أحد

أهداف الشمول المالي، إذ من الصعب تصور تحقيق أحدهما في غياب الأخر، ويوحي ذلك بوجود ارتباط متلازم بينهما. وهذا ما سنوضحه من خلال النقاط التالية: (بوزانة و حمدوش ، 2021، صفحة 78)

-طبقا للتقارير المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد ماكينزي العالمي في الآونة الأخيرة، أظهرت أن الشمول المالي هو المحرك لعجلة النمو الاقتصادية والاستقرار المالي، وذلك من خلال التقليص من عدم المساواة، تخفيف آثار الصدمات وإدارة الأزمات وأن الاستبعاد المالي يشكل مخاطر شديدة، ويمكن أن تكون ضارة للسلامة المالية؛

- أن الشمول المالي يمكن أن يعزز من قاعدة رأس المال المحلية، وتقليل الاعتماد على التدفقات الأجنبية، والتخفيض من مخاطر الصدمات الخارجية؛

-تساهم سياسة الشمول المالي في تحقيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي لما لها من تأثير إيجابي، وفي نفس الوقت هذا لا يعني (بالضرورة) أن زيادة الشمول المالي لا تؤثر سلبا على الاستقرار المالي؛

- يُحسن الشمول المالي من كفاءة عمليات الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المستحدثة (الابتكار المالي الرقمي)؛

- يساهم الشمول المالي في زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية، بحيث أن الاقتصاد التي يتميز بنسبة مرتفعة للمستبعدين ماليا والتي يلجأ فيها هؤلاء إلى خدمات التمويل غير الرسمية يكون اقتصاد أكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار المالي؛

- تعمل سياسة الشمول المالي على توزيع أفضل للمخاطروتحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم. والتميز بودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل مستوى معين من الشمول المالي ، مما يساهم في تخفيف آثار "السحب المكثف" للودائع (باعتباره واحداً من محركات الأزمة المالية بحيث يعمل السحب على خلق الأزمة وتسريع انتشارها) حيث تبث أن الزيادة بنسبة (10%) من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المائة، كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات الدورية، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدرا مستقرا للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها. من المفترض أن تدعم سياسة الشمول المالي حالة الاستقرار المالي وتساهم في إدارة المخاطر، من ناحية

هي ستعمل على احتواء فئات واسعة من المستبعدين ماليا وتعيد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي والمشاركة، كما يعمل هذا الاحتواء على تقليل مخاطر تبييض الأموال والفساد المالي وتمويل الإرهاب، ومن ناحية أخرى يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي أن تخلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية بما يخدم النظام المصرفي في مواجهة المخاطر الناشئة عن هذا التحول المالي الرقمي. (نغم حسبن و حسن مطر ، 2018، الصفحات 17-18)

ثالثا: الشمول المالي كركيزة أساسية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

يلعب الشمول المالي دورا مهما في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال ما يلي:

1-دور الشمول المالي في تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة: يؤثر الشمول المالي تأثيرا ايجابيا على الجانب الاجتماعي للمجتمع من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل خاصة الشباب والمرأة من جهة، ويمكن الشمول المالي من وصول المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر للخدمات المالية ودمجها في القطاع المالي الرسمي، وتقديم الخدمات المالية المناسبة لها (جوهري و غربي، 2022، صفحة 10)وعلى إثر تقارير البنك الدولي، هناك أكثر من 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1.90 دولار يوميا، فضلا أن فرص حصولهم على الخدمات المالية تكاد تكون منعدمه، مما يجعل من الصعب عليهم تسيير حياتهم الاقتصادية. وتشير قاعدة البيانات العالمية(Findex) عام 2015 إلى أن هناك حوالي 66% من البالغين الأثرياء في جميع دول العالم، 60% منهم يملكون حسابات رسمية مصرفية، في حين أن الـ 54% من البالغين فقراء، و40% ليس لهم حسابات مصرفية. هذه الفجوة تعكس عدم وصول الخدمات المالية التي من شأنها أن تخلق ما يسمى بدوامة الفقر. (سعدوني، 2021، صفحة 29)

- يساهم الشمول المالي على القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الأمن الغذائي، وفقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 2015، أن هناك حوالي 795 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمي، وهؤلاء الأشخاص معظمهم يعيش في المناطق النائية البعيدة عن التغطية المصرفية، مما يقلل من فرص حصولهم على الخدمات المصرفية المختلفة مثل الائتمان والتأمين على محاصيلهم الزراعية، وبلا شك فالشمول المالي لعب دور جوهري في زيادة الاستثمار الزراعي. من خلال توفير خدمة التأمين ضد الكوارث كالفيضانات، السيول والجفاف. ويمكن الأفراد من ادخار أرباحهم، مما يساعدهم في المستقبل على تلبية احتياجاتهم الرأسمالية من معدات زارعيه وبذور. فضلا عن ذلك فقد ساهمت

الخدمات المالية الرقمية، في تسهيل عملية توزيع الأجور والإعانات على المزارعين. (سعدوني، 2021، صفحة 35)

-كما يساهم الشمول المال في تحسين مستوى الصحة والتعليم في المجتمع وذلك من خلال خدمة الادخار حيث يساعد الأفراد في ادخار أموالهم لتساعدهم في تسيير وإدارة نفقاتهم الصحية سواء المخطط لها وغير المخطط لها، كما أن خدمة التأمين الصحي تساعد على استقرار وعدم القلق أو الخوف من المستقبل، أما عن التعليم فإن عملية الادخار تساعد الأفراد على تسيير وإدارة نفقاته على التعليم من خلال فتح حسابات مصرفية والحصول على قروض قصيرة الأجل التي مكنت الأسر من دفع نفقات التعليم. (سعدوني، 2021، صفحة 36)

2-دور الشمول المالي في تحقيق الإبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة: يلعب الشمول المالي دورًا حيويًا في تحقيق الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات، خاصة في المجتمعات ذات الدخل المنخفض، من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية، القروض، التأمين، والمدفوعات الرقمية. من خلال تحسين الوصول إلى هذه الخدمات، يعزز الشمول المالي القدرة على الاستثمار، وتحفيز ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل، ما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. كما يساعد في تقليل الفوارق الاقتصادية، ويعزز المشاركة الفعالة في الاقتصاد الرسمي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين توزيع الثروات. بالإضافة إلى ذلك يوفر الشمول المالي أدوات مالية تساهم في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية المستدامة. وبناء اقتصاد أكثر عدلاً ومرونة، يعزز الاستدامة من خلال دعم النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية.

3-دور الشمول المالي في تحقيق الإبعاد البيئية للتنمية المستدامة: يساهم الشمول المالي في نشر الوعي البيئي من خلال المساهمة في إعطاء الأولوية في تمويل المشاريع الاقتصادية التي تدمج الاعتبارات البيئية في نشاطاته الاقتصادية. ومشاريع الطاقات المتجددة صديقة البيئة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية وهذه المشاريع عادة تكون في المناطق النائية الصحراوية ووصول الخدمات المالية لتلك المناطق يشجع على التوسع في هذه المشاريع. ان العمل على تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يؤدي إلى نشر المساواة في الحصول على الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد، فالخدمات المالية والمصرفية تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع

الانتاجية والدخل، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية، وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من إدارة المخاطر المالية التي يوجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال، لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي. وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على المصارف، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التنمية التجمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. (شنبي و بن لخضر ، 2018، الصفحات 113-114)

رابعا: دور الشمول المالي الرقمي في دعم التنمية المستدامة

-كان الهدف من (UNSGSA) تقديم بعض النتائج الإيجابية التي تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وذلك بفضل التمويل الرقمي الذي يعتبر عامل رئيسي في تسريع عملية التنمية المستدامة وفيما يلي عرض لأهم أهداف التنمية المستدامة التي استطاعت التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي تحقيقه كما يلي: (Ferrata، 2019، الصفحات 454-456)

1-القضاء على الفقر: سمحت الأنظمة المالية الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض بتوفير فرص اقتصادية أفضل، ومثال عن ذلك في كينيا خرج حوالي مليون شخص (2٪ من السكان) من الفقر المدقع بين عامي 2008 و 2014 بفضل نظام تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وهي خدمة تسمح للمستخدمين بتخزين القيمة النقدية على الهاتف وإرسالها لمستخدمين آخرين عبر الرسائل النصية، وبهذا زيادة القدرة على توفير الأموال و مرونة أكبر للأفراد، وكان له تأثير إيجابي على الخيارات المهنية، وخاصة بالنسبة للنساء اللواتي تخلين جزئيا عن العمل في الزراعة لتكريس أنفسهن للقطاع التجاري، وأيضا في تنزانيا بفضل مشروع مؤسسة الزراعة ومخاطر المناخ ACRE تمكن المزارعون الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من الوصول إلى عقود التأمين المتناهي الصغر، مما سمح لهم بالحصول على استثمارات مقارنة بأقرانهم غير المؤمن عليهم؛

2-القضاء على الجوع: تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية إلى وجود حوالي 800 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في العالم، وبهذا يمكن للتمويل الرقمي أن يسمح للمزارعين بالوصول بسهولة إلى الأموال اللازمة لأنشطتهم، وبالإضافة إلى ذلك يمكن لأفقر الناس الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة، بطريقة أسرع و أكثر أمانا وموثوقية وأقل تكلفة ، ومثال على ذلك في أوغندا أدى استخدام أنظمة الدفع الرقمية من قبل شركة مهمة إلى خفض التكاليف بنسبة 27% بشكل أساسي و إلغاء التحويلات المادية للأموال، مع الأخذ في الاعتبار أن التحويلات الرقمية أرخص بنسبة 45% من التحويلات النقدية ، مما يحرر المزيد من الموارد للاستثمارات؛

3-الصحة الجيدة والرفاه: حسب منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي تم الكشف على حقيقة أن التكاليف الصحية تجبر 100 مليون شخص على العيش في فقر مدقع كل عام، وساهم الشمول المالي الرقمي والتكنولوجيا المالية بفضل منتجات الادخار والتأمين الرقمية والمساعدة في التعامل مع النفقات غير المتوقعة، ومثال على ذلك أدى إطلاق محفظة صحية متنقلة في كينيا إلى تسهيل المدفوعات الصحية والمدخرات والوصول إلى الائتمان، وتسهيل زيارات المرضى إلى 150,000 إلى المرافق الطبية؛

4-المساواة بين الجنسين: يمكن للتمويل الرقمي أن يمنح للنساء السيطرة الكاملة على مواردهن المالية، مما يمكنهن من بدء أعمالهن التجارية الخاصة، وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون لدى مقدمي الخدمات المالية فهم أفضل لاحتياجات المرأة وتقييم أفضل للجدارة الائتمانية عندما يتعلق الأمر ببدء عمل تجاري، ومثال على ذلك قامت جمهورية الدومينيك من أجل تقييم القدرة على سداد قرض، تم التمييز بين مقدمي الطلبات على أساس الجنس والتحقق من تاريخ دفع الفواتير وقد مكنت نتيجة تحليل البيانات حسب نوع الجنس من زيادة حصة النساء ذوات الجدارة الائتمانية بمقدار الثلث، علاوة على ذلك أظهرت دراسة بجنوب أفريقيا أن الشمول المالي الذي حصلت عليه الحكومة من خلال التحويلات الرقمية قد زاد من قوة صنع القرار للنساء في الأسرة، وبالتالي زاد بنسبة 92% من احتمال دخولهن سوق العمل؛

5-المياه النظيفة والصرف الصحي: تشير الإحصائيات إلى أن 2.1 مليار شخص لا يحصلون بانتظام على مياه الشرب، وكان لأنظمة التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي أثار إيجابي لدعم احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض، وفي الوقت نفسه دعم التنمية المستدامة للمرافق، حيث أنه في غانا ساعد إدخال العدادات الذكية والمدفوعات الرقمية من قبل شبكة المياه المأمونة وهي منظمة غير حكومية دولية على مضاعفة إيراداتها ، مما جعل السكان أكثر مسؤولية فيما يتعلق بإدارة النفايات وعزز إمكانية

توسيع نطاق إمدادات مياه الشرب في مناطق أخرى، وأيضا في بنغلاديش تعاون البنك الدولي مع الحكومة في الحملة الوطنية للصرف الصحي بهدف ضمان الصرف الصحي للسكان، وبفضل استخدام أنظمة التمويل الأصغر التي أصبحت ممكنة بفضل استخدام الأموال المتنقلة لسداد القروض تم تركيب أكثر مرحاض، بهدف الوصول إلى عتبة 170,000 مرحاض؛

6 -العمل اللائق والنمو الاقتصادي: حسب تقرير لمنظمة الأمم المتحدة أنه من الضروري خلق 470 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030 للوافدين الجدد إلى سوق العمل، وامكانية ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لجميع الاقتصادات الناشئة بنسبة 6% بحلول عام 2025، بفضل الفوائد التي توفرها التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي والتي قد تسمح أيضا بخلق 95 مليون وظيفة، والعمل على رقمنة الرواتب من أجل تحسين مدخرات العمال، ومن خلال جعل المدفوعات للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة رقمية حصرا من أجل الحصول على البيانات التي يمكن أن تساعد في تقييم جدارتها الائتمانية، وتقليل تكلفة التعامل نقداً، على سبيل المثال في بنغلاديش وفرت رقمنة أجور العمال في شركة في قطاع الملابس 85٪من تكلفة المعاملات في غضون عامين.

7-الصناعة والابتكاروالبنية التحتية: يمكن أن يفيد الشمول المالي الرقمي والتكنولوجيا المالية في تمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ورقمنة مدفوعات سلسلة التوريد التي تؤثر على الكفاءة والإيرادات، وعلاوة على ذلك، فإن رقمنة مدفوعات الرواتب تضمن إمكانية التتبع، وتمنع الاحتيال وتضمن الامتثال لتشريعات العمل، مثال على ذلك في الهند قامت شركة C.A.P.S. Incبرقمنة رواتب عمالها، مما يضمن حصولهم على رواتبهم في الوقت المناسب، وانخفاض نسبة استنزاف العمال من 15%إلى 20%.

المبحث الثالث: مساهمة الصناعة المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي

جذبت صناعة التمويل الإسلامي في الأعوام الأخيرة اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية كقناة محتملة يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي حيث يُساهم التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الشركات والأفراد الذين لا يستخدمون حالياً الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية أو مالية. وتسهل أدوات التمويل الإسلامي عملية إعادة توزيع الثروة في المجتمع، إذ يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل: الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تُحدث تكاملًا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدّخل المنخفض في المجتمع.

المطلب الاول: تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الربحي

لقد برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي كونه يُقدم حلا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فتصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يُعدّ عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، سيؤدي إلى جذب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات، إضافة إلى ذلك فإن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يُعدّ بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية،

الفرع الاول: ادماج الشرائح المستبعدة لأسباب دينية

يعد إدماج الشرائح المستبعدة لأسباب دينية خطوة أساسية نحو بناء مجتمع شامل يعزز من التسامح والتعايش بين مختلف المعتقدات. مع التركيز على أهمية تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع.

-أولا: أسباب عدم تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية

عادة ما يتم التفرقة بين الوصول والولوج للخدمات المالية (Access To Financial Services) وبين استعمال هذه الخدمات المالية (Usage Of Financial)، فالوصول والولوج هو الوفرة في الإمداد وعرض الخدمات المالية بتكلفة معقولة في حين الاستعمال والاستخدام يعرف بالاستهلاك الفعلي للخدمات المالية على أساس التفرقة بين الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية يتحدد نوعين من الاقصاء المالي: الاقصاء الطوعي والاقصاء القصري. (لمزاودة و بنون ، 2020، صفحة 2)

الشكل رقم(2-05): عوامل الاقصاء المالي

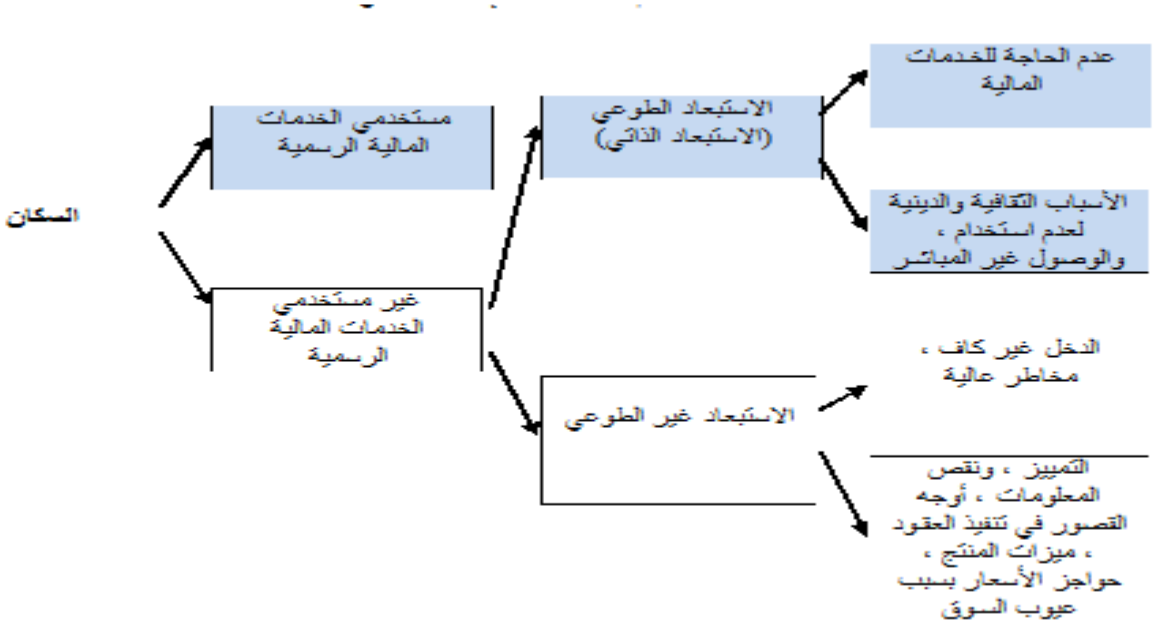

المصدر: بن عيشوبة رفيقة. (2018). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 09. العدد 02. الصفحات 46-59.

يوضح الشكل أن الاستبعاد المالي ينقسم إلى نوعين رئيسيين: الطوعي وغير الطوعي. يتمثل الاستبعاد الطوعي في عدم استخدام الخدمات المالية الرسمية نتيجة لعدم الحاجة إليها، أو لأسباب ثقافية ودينية تتعلق بتوجهات الأفراد، بالإضافة إلى صعوبة الوصول المباشر لهذه الخدمات. أما الاستبعاد غير الطوعي فينشأ نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، مثل الدخل غير الكافي الذي يجعل الأفراد غير قادرين على تلبية متطلبات الحصول على الخدمات المالية، والمخاطر العالية التي تجعل المؤسسات المالية تتردد في تقديم خدماتها لهذه الفئات. كما يتأثر الاستبعاد غير الطوعي بعوامل أخرى، مثل التمييز، ونقص المعلومات المالية، وضعف التثقيف المالي، إلى جانب العوائق التنظيمية والسوقية التي تحد من قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية. ويبرز في الشكل أيضًا دور الموقع الجغرافي في تفاقم مشكلة الاستبعاد المالي، حيث تعيق الفجوات الجغرافية الوصول إلى البنية التحتية المالية. في المجمل، يؤدي هذا الاستبعاد بجميع أشكاله إلى تقليص فرص الاستفادة من المنتجات المالية، مما يعيق تحقيق الشمول المالي على مستوى الدولة.

الجدول رقم (2-02): أسباب عدم تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية

أسباب عدم تملك حساب	الجميع	نسبة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	نسبة الدول غير المنظمة لمنظمة التعاون الإسلامي
أسباب دينية	5	%7	% 4
المسافة	20	%23	% 19
التكلفة المرتفعة	25	% 29	% 23
نقص الوثائق	18	% 22	% 16
عدم الثقة	13	% 13	% 13
نقص المال	65	% 75	% 61
يوجد فرد من العائلة لديه حساب	23	% 11	% 28

Source : World Bank, Global Financial Development Report 2014 : Financial Inclusion, p. 36

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك أسبابا متعددة لعدم تملك الحسابات في أولها الأسباب الدينية، بنسبة 7% من سكان الدول الاسلامية والعربية، و4% من سكان الدول غير الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي لا يتعاملون مع المؤسسات الرسمية، واذا أخذنا بعين الاعتبار العامل الديني فمنتجات وخدمات التمويل الاسلامي تعد بديلا قويا للمؤسسات المالية القائمة على الفائدة الربوية والمتاجرة في الديون والمضاربات العقيمة والتحوط، فتلك المؤسسات لا تستطيع الوصول لهذه الفئة، وهو ما يهيئ الفرصة للمؤسسات المالية الاسلامية لجذبهم ودمجهم في نظام التمويل الاسلامي .

كما أشارت نتائج البنك الدولي حول أسباب الامتناع عن فتح حسابات مصرفية في الاقتصاديات العربية وكانت نسبة الجزائر والمغرب 12% بسبب عدم حاجة المصارف إليها، أما الاردن بنسبة 18% لأسباب عقائدية، و36% في ليبيا لعدم قدرتها على توفير المستندات اللازمة، وفي تونس قدرت نسبة 54% بسبب بعد المسافة و55% لقلة الثقة في المصارف، ونسبة 54% أيضا في الامارات بسبب الاعتماد على فرد من العائلة لديه حساب مصرفي، أما مصر فقدرت النسبة ب 83% بسبب انخفاض الدخل. (غربي ع.، 2018، صفحة 109)

الجدول رقم(2-03): نسب التدين وتملك حسابات مالية في مؤسسات مالية (فوق 15 سنة) في بعض البلدان الإسلامية

الدولة	نسبة التدين %	الحساب في مؤسسة مالية رسمية (15 سنة فما فوق)	الافراد البالغين بدون حساب لأسباب دينية (15 سنة وما فوق)
العراق	%84	%10.6	%25.6
الأردن	-	%25.5	%11.3
المغرب	%97	%39.1	%26.8
قطر	%95	%65.9	%11.6
السعودية	%93	%46.4	%24.1
تونس	%93	%32.2	%26.8
فلسطين	%93	%19.4	%26.7
تركيا	%82	%57.6	%7.9
الامارات	%91	%59.7	%3.5
مصر	%97	%9.7	%2.9

Source: World Bank. (**2014**), Global Financial Development Report : Financial Inclusion P174,

يشير الجدول إلى نسب الذين لا يملكون حسابات مالية لأسباب دينية، وهي متفاوتة بين الدول فمثلا بلغت النسبة في تونس والمغرب 26% بينما كانت في الأردن 11.3% وقطر 11.6%، ويعكس هذا الجدول أهمية التمويل الإسلامي من حيث تقديمه قيمة مضافة للشمول المالي عبر دمج هذه الفئات من خلال صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة وتقاسم المخاطر والتمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تعزيز فرص الحصول على التمويل فضلا عن الخدمات المالية الرقيمة التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لهذه الفئات وهنا تبرز أهمية مواكبة التطورات والابتكار لنظام التمويل الإسلامي.

كما تكمن أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي بشكل كبير وحقيقي من خلال الأدوات التي تعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل كالزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، فمن شأن هذه الأدوات أن تستهدف فئة الميسورين الذين عبروا **عن سبب نقص المال** وذلك في سبيل القضاء على الفقر وهذا السبب كان الأبرز في عدم تملك حساب مالي، واستحوذ على نسبة من 61% إلى 75%، فتملك حساب رسمي يحتاج الى تمكين الفقير.

-أما من حيث **عدم الثقة في النظام المالي** الذي استحوذ على نسبة 13% في الجدول الاول، فالمصارف الإسلامية أثبتت جدارتها ومصداقيتها في الأزمات العالمية ومنها أزمة سنة 2008، وهذا خلاف للتمويل التقليدي الذي لم يستطع الصمود بوجه الأزمة.

-**واذا اخذنا عامل المسافة والبعد** الذي احتل نسبة 23%و 19% كما هو موضح في الجدول نقول بأن التمويل الرقمي كما أشرنا سابقا يتمتع بمزايا طبيعية في حل هذه المشكلة في ضوء خصائصه مثل الراحة وتقديم الخدمات المالية كافة عن بعد وبسهولة وبسر دون الحاجة لزيارة موقع المصرف ويكون ذلك عبر القنوات الرقمية التي جعلت من الممكن القيام بأغلبية العمليات المصرفية في المنزل وبراحة تامة وعملت على تسهيل وصلها إلى القرى والمناطق البعيدة عن أفرع المصارف وهذا ما أكده OZILI حين أكد أهمية الخدمات المالية الرقمية في تحسبن الوصول إلى التمويل من قبل عملاء البنك في المجتمعات الريفية الفقيرة الذين يستصعبون الوصول إلى المصارف الموجودة بالقطاع الرسمي بسب شبكات النقل وساعات الانتظار الطويلة في القاعات المصرفية.

-**أما بالنسبة لعامل التكلفة المرتفعة للحساب** فقد كانت نسبتها 29% في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و 23%في الدول غير الأعضاء، وهي نسبة ليست بقليلة وتعتبر من الأسباب الهامة التي جاء التمويل الرقمي واستراتيجية الشمول المالي لحلها، فمن أهم إنجازات البنوك المركزية لزيادة نسبة الشمول المالي هو الرصيد الأساسي الذي أتاح لكل شخص أن يفتح حسابا في القطاع المصرفي دون حد أدنى للحساب ودون أي تكاليف تذكر ، بهدف تشجيع الفئات المستبعدة التي لا تملك حسابا مصرفيا بسبب التكاليف المرتفعة وكذلك الحال بالنسبة للتمويل الرقمي والذي يلعب دورا فاعلا ومهما في خفض التكاليف عبر تسخير التقنيات الرقمية والتي تعمل على خفض التكاليف للمصرف والعميل معا وهو ما يجعل منه الحل للتكلفة المرتفعة للحساب. (شحاده و العتوم ، 2021، الصفحات 841-842)

الجدول رقم(2-04): تأثير التدين على نسب تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية

الاقتصاد		الجزائر	تونس	المغرب	الأردن	الإمارات	السعودية	السودان	اليمن
	نسبة التدين%	95	93	97	//	91	93	93	99
التدين والشمول المالي	نسبة الأفراد البالغين (سن+15) لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية	33.3	32.3	39.1	25.5	59.7	46.7	6.9	3.7
	نسبة الأفراد البالغين (سن+15) ليس لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية لأسباب دينية	7.6	26.8	26.8	11.3	32	24.1	4.5	8.9
	الأفراد البالغين (سن+15) ليس لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية لأسباب دينية (بالآلاف)	1.330	1.490	3.810	329	84	2.540	871	1.190
مؤسسات مالية رسمية	عدد المؤسسات المالية	2	3	0	6	22	18	29	8
	الأصول الإسلامية لكل	//	72	0	1.538	9.298	1.685	103	179

	شخص بالغ (دولار)								
	عدد المؤسسات المالية الإسلامية لكل 10مليون بالغ	0.8	34.7	0	15.4	33.5	92	14	5.8
	عدد المؤسسات المالية الإسلامية لكل 10.000 كلم²	0.01	0.19	0	0.68	2.63	0.08	0.12	0.15

Source World Bank. **(2014)**, Global Financial Development Report : Financial Inclusion P174,

يلاحظ من خلال الجدول تأثير التدين على نسب تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية لمجموعة من الدول العربية حيث تجاوزت نسبة التدين 85 %في معظم الدول، وأعلى نسبة قدرت ب 99 % في دولة اليمن وهو ما يعكس دور الدين في الحياة اليومية لهذه المجتمعات مع وجود تفاوتات في الشرائح المستبعدة ماليا وذلك لأسباب دينية أما عدد المؤسسات المالية وتطبيقا لبعد الوصول من خلال ايصال الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة لكل 10مليون بالغ كان منخفض في دولة الجزائر مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى مثل الإمارات السودان والسعودية، مقارنة بدولة السودان والإمارات، ومن هنا يمكن القول أن الصناعة المالية الإسلامية لها دورا في استقطاب الفئات المحرومة للنظام المالي الرسمي

ثانيا: حلول الصناعة المالية الإسلامية لادماج الشرائح المستبعدة لأسباب دينية

حققت الصناعة المالية الإسلامية إنجازات كبيرة في السنوات الأخيرة على الرغم من قصر عمرها مقارنة بالنظام التقليدي اذ أنها استحوذت على حصة جيدة في السوق وهذا ما كان واضحا من النمو المتتالي لأصول التمويل الإسلامية فقد تزايدت بشكل واضح في السنوات الأخيرة. حيث بلغت قيمة صناعة التمويل الإسلامي 2.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، تهيمن عليها المصارف الإسلامية بشكل أساسي. المعروفة ببنوك المشاركة. ، تقليديا يتم قياس الاندماج المالي للاقتصاد من خلال نسبة السكان التي تغطيها فروع البنوك التجارية أجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تقدمها الأسر

ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك قد لا يتساوى توفير الخدمات المالية مع الشمول المالي لأن الناس قد يستبعدون أنفسهم طواعية من الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية على الرغم من توفر الخدمات ولديهم الامكانيات لتحمل التكاليف وهنا تظهر أهمية الصناعة المالية الإسلامية كبديل للأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية لأسباب شرعية أو اخلاقية وحتى مالية. (بن عيشوبة ر.، 2018، صفحة 55)

الشكل رقم(2-06): الحواجز المحتملة أمام الشمول المالي وحلول التمويل الإسلامي

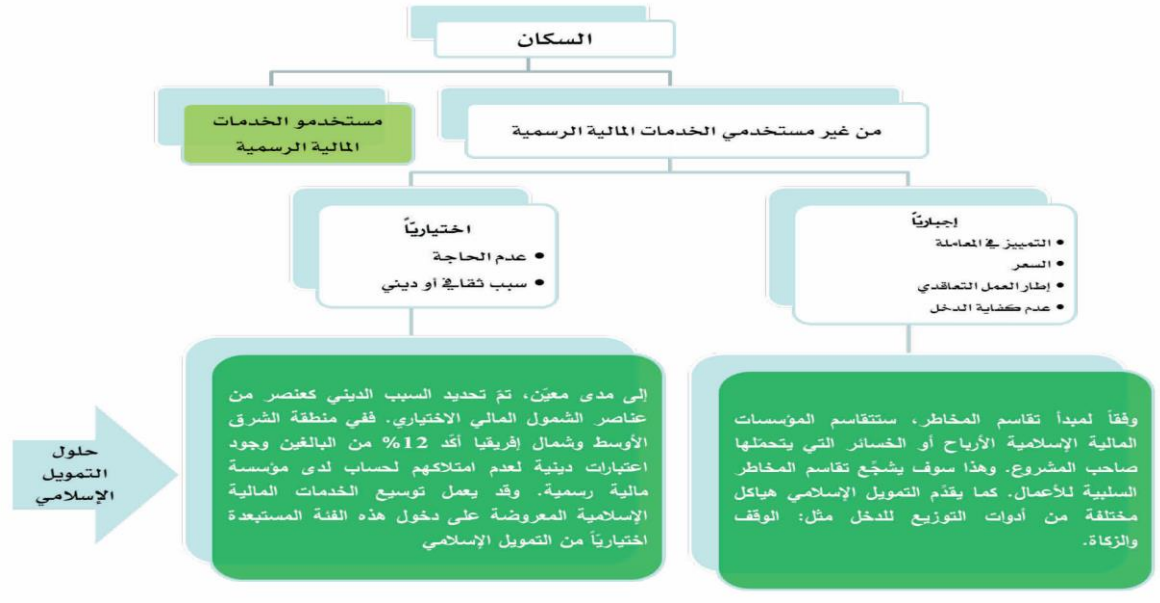

المصدر: غربي عمار عبد الحليم. (2018). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي: الاقتصاديات العربية نموذجا. مجلة بيت المشورة. العدد 08. قطر. ص108

يُعتبر التمويل الإسلامي أداة فعالة لمعالجة مشكلة الاستبعاد المالي من خلال توفير حلول مبتكرة تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. ويُبرز التمويل الإسلامي مبدأ **تقاسم المخاطر** كبديل للضمانات التقليدية، مما يُتيح للفئات ذات الدخل المحدود أو التي تفتقر إلى الضمانات التقليدية فرصًا أوسع للوصول إلى الخدمات المالية. من أبرز أدوات التمويل الإسلامي نظم **الوقف والزكاة**، التي توفر آليات تمويل مستدامة وميسرة للفئات المستبعدة، حيث تساهم هذه الأدوات في تمويل المشاريع الصغيرة وتحسين الوضع المعيشي للفقراء. بالإضافة إلى تقديم صيغ مثل **المرابحة والمضاربة** خيارات مالية مرنة تُركز على تحقيق توزيع عادل للمخاطر بين الأطراف، مما يُعزز من استدامة العمليات المالية ويقلل من المخاطر على الأفراد. علاوة على ذلك فإن هذه الأدوات تتوافق مع القيم الثقافية والدينية للفئات المستهدفة، مما يساهم في

جذبها إلى النظام المالي الرسمي، ويحقق بذلك مزيجًا من **العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة**، مع تعزيز دور الشمول المالي في تحسين الأوضاع الاقتصادية على مستوى المجتمعات المختلفة.

الشكل رقم(2-07): نسبة أصول المصارف الإسلامية إلى إجمالي أصول التمويل الإسلامي

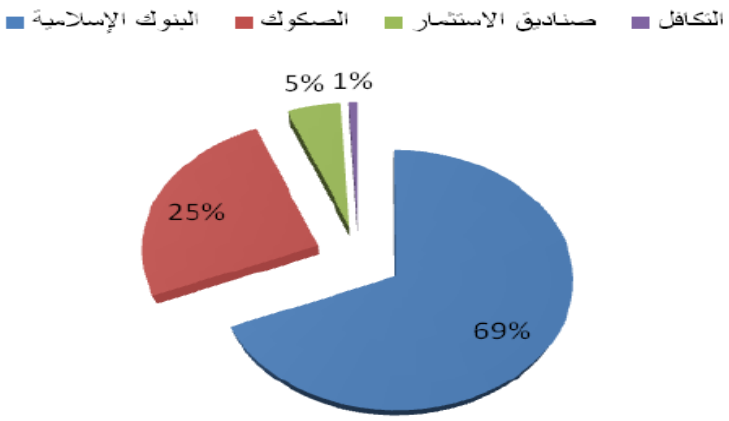

Source : Islamic Financil services board, report Malaysia, 2022, Islamic Financial services industry stability, p 12

يلاحظ من الشكل أن توزيع الأصول في القطاع المالي الإسلامي يختلف بشكل ملحوظ بين القطاعات المختلفة، ما يعكس تفاوتًا في مدى قوة وانتشار كل نوع من الأصول في السوق. تأتي المصارف الإسلامية في الصدارة بنسبة 69%، مما يعكس هيمنتها الكبيرة على النظام المالي الإسلامي. من خلال تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة، مما يعزز الإقبال المتزايد عليها من الأفراد والشركات في ظل تزايد الوعي المالي والتوجهات العالمية نحو البدائل المالية الإسلامية. في المرتبة الثانية تأتي الصكوك بنسبة 25%، وهي الأداة التمويلية الأكثر شيوعًا في القطاع المالي الإسلامي، حيث تعكس هذه النسبة نموًا ملحوظًا في السوق واهتمام المستثمرين بالأدوات المدعومة بأصول حقيقية. تليها صناديق الاستثمار بنسبة 5%، التي توفر للمستثمرين فرصًا لتنويع محفظاتهم المالية ضمن إطار من الضوابط الشرعية. رغم أن حصتها صغيرة، إلا أن هناك إمكانات كبيرة لتوسع هذا القطاع في المستقبل. أخيرًا، يأتي قطاع التكافل بنسبة 1%، وهو يعتبر من أصغر القطاعات، لكنه يمتلك إمكانيات كبيرة للنمو خاصة مع تزايد الوعي بفوائد التأمين التكافلي في الدول الإسلامية.

تتضح هيمنة المصارف الإسلامية على الأصول المالية الإسلامية، في حين أن الصكوك تشهد نموًا ملحوظًا مما يشير إلى توجه السوق نحو تنويع الأصول غير المصرفية. رغم أن قطاعات مثل التكافل

وصناديق الاستثمار لا تزال في مراحل نمو أصغر، إلا أن الابتكارات المالية والنمو الاقتصادي قد تعزز من مكانتها في السنوات القادمة.

الشكل رقم(2-08): تطور أصول المصارف الإسلامية عالميا من 2014 – 2025 الوحدة (مليار دولار)

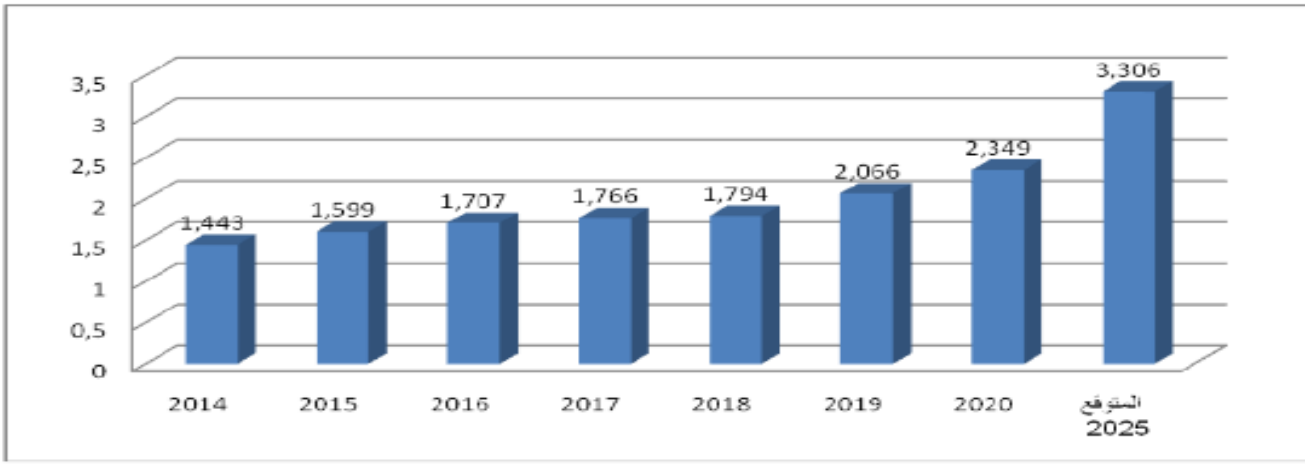

Source : Refinitiv Islamic Finance Development Report. (2021). p27

يلاحظ أن حجم الأصول كان في تطور مستمر من سن 2014إلى سنة 2020 حيث قدرت ب 1.443 مليار دولار سنة 2014، ليصل إلى 2.394 مليار دولار سنة 2020، بنسبة تطور قدر ها 62.78% وهذا ما يدل على الأهمية الكبيرة للصناعة المالية الإسلامية، ويتوقع أن تصل أصول المصارف لحدود 3.306 مليار دولار سنة 2025.

الفرع الثاني: تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الأصغر

تعتبر البلدان الإسلامية قائدة الصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم حيث تستحوذ على ما يزيد من نصف حجم أصول التمويل الإسلامي، إلا ان معظم التطبيقات المؤسسية السائدة للتمويل الإسلامي هي صبغ تجارية بحتة كالبنوك التجارية وشركات التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار وشركات التمويل الجماعي وغيرها، وكلها تستهدف قطاع الشركات وأصحاب الدخل المرتفع والميسورين. في حين لا يتوجه إلا القليل من التمويل للفئات المهمشة والمحرومة ماليا، وهناك عدد متزايد من الدراسات التي تشير إلى ان نسبة معتبرة من غير المشمولين ماليا يعتقدون أن بعض الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل التقليدية بما فيها مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تتوافق مع معتقداتهم الدينية المتعلقة بالمعاملات المالية كما نسبة معتبرة منهم لديهم الاستعداد للقبول بمنتجات التمويل الأصغر وإنما يُشترط ان تكون متوافقة مع ضوابط الشريعة، حتى لو زادت تكلفتها مقارنة بالتمويل التقليدي. حيث يدعو التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى تقاسم المخاطر والشراكة المالية ومشاركة

الفقراء ودعم ريادة الاعمال، والذي بدأ في بنك غرامين أحد أوائل برنامج التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية في بنغلاديش.

إن التمويل الأصغر يلعب دورا هاما في تعزيز الشمول المالي في الدول الإسلامية كونه يقدم حلا للفئات التي احجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي فمن المعروف ان تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الافراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم وبالتالي فان تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى استقطاب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات والمنتجات إضافة لذلك فان استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا للتمويل القائم على الديون التقليدية، يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر ان تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية مثل التأمين التكافلي والتمويل متناهي الصغر وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يعزز فرص الحصول على التمويل والتنمية المستدامة. (قندوز و اعطية ، 2021، صفحة 28)

-أولا: سبل تعزيز دور مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق الشمول المالي:

سبل تعزيز دور المؤسسات التمويل الأصغر الشريعة الإسلامية في دعم تحقيق الشمول المالي العناصر التالية: (قندوز و اعطية ، 2021، صفحة 32)

--تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر لدعم حكومي شامل ودائم لتقليل المخاطر وتحقيق الشمول المالي؛

-نشر ثقافة التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية؛

- ربط مؤسسات التمويلية بالمراكز الاجتماعية لضمان تمويل أكبر عدد من المستفيدين؛

-تعزيز دور شركات ضمان القروض؛

-توفير السيولة للشركات المالية بتكاليف معقولة؛

-توفير الدعم المؤسسي والتقني للشركات.

-ثانيا: أدوات التمويل الأصغر الإسلامي لتعزيز الشمول المالي

يتجه التمويل الأصغر الإسلامي إلى ما هو أبعد من نظيره التقليدي لتوفير شمول اجتماعي ومالي فعال في وقت واحد من خلال أدواته المزدوجة، فهو يعمل على تقديم قروض حسنة والزكاة مباشرة إلى من

يعانون من فقر مدقع نقدا أو عينا (منح خيرية) لتلبية احتياجاتهم الأساسية .يمكن أن تساعد النماذج الفريدة للتمويل الأصغر الإسلامي جميع أنواع الفقراء على انتشالهم من دائرة الفقر وتعزيز الشمول المالي والاجتماعي لبناء مجتمع يسوده العدل والمساواة والسلام. وأيضا استخدام أدوات تشاركية تقوم على أساس الربح والخسارة (المضاربة أو المشاركة) مع التكافل الأصغر في إطار نموذج التمويل الأصغر القائم على الربح في توليد المشاريع الصغيرة لتعزيز الدخل المستدام . ويمكن استخدام أدوات التمويل الإسلامي الأخرى (أدوات بيعية) مثل المرابحة والبيع المؤجل والإستصناع والسلم والإجارة في تعزيز الأنشطة المدرة للدخل لأن التمويل الأصغر التقليدي قد فشل في إدماج جميع أنواع الفقراء في المنظومة المالية الرسمية، ولاسيما الفقراء المدقعين (نعيمي ر.، 2023، صفحة 58)

أو من خلال الشراكة أو تقاسم (الأرباح، الخسائر) أو تأجير وبيع الأصول بسعر مرتفع أو الإقراض بدون فائدة وقد عزز هذا النموذج الادماج المالي للسكان المسلمين الفقراء الذين لم يتمكنوا من استخدام التمويل الأصفر التقليدي لأسباب دينية نظرا لان مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية والتقليدية لا تعمل مع نفس العملاء وبسبب الاختلافات في عقودهم المالية وعملائهم واستهداف الفقراء الاكثر ثراء نسبيا بدلا من الوصول إلى أفقر الفقراء. (Toka & Elgammal, 2023, p. 2)والاعتماد على أساليب لا تشمل الربا ولا الغرر، والصناديق الخيرية (الزكاة)، فالوصول إلى التمويل بتكلفة معقولة وممكنة هو أحد الاحتياجات الرئيسية ليس فقط للشركات وانما أيضا للأفراد الذين يسعون لكسب دخل كاف والحفاظ على سبل العيش فان الكثير من الناس يفتقرون إلى هذه الفرصة لان المؤسسات المالية استثنتهم من الخدمات المالية لعدة أسباب من بينها ارتفاع تكلفة التشغيل بسبب إقامة ذوي الدخل المنخفض في مناطق نائية وعدم وجود ضمانات كافية لتأمينهم (Mucahit, Savasan, & Ulev, 2023, p. 709)

الجدول رقم(2-05): أدوات التمويل الأصغر الإسلامي في إطار الشمول المالي

الأداة		مستوى الفقر
أداة تقاسم المخاطر	أداة توزيع الثروة	
تقاسم المخاطر الجماعية من خلال الدعم الجماعي أثناء الازمات	نموذج التمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية (الزكاة، الصدقات، الوقف)	الفقراء جد ا
نموذج التمويل الأصغر القائم على الربح (المضاربة، المشاركة) مع التكافل الأصغر	نموذج التمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية (على أساس الزكاة والوقف والقرض الحسن.)	الفقراء العاديون
نموذج التمويل الأصغر القائم على الربح (المضاربة، المشاركة) مع التكافل الأصغر	نموذج التمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية (الوقف والق روض الحسنة)	الفقراء العاديون

Source : Golzare Nabi and others(2017). Islamic Microfinance As a Tool of Financial Inclusion in Bangladesh, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol-13, No1. P 40

الفرع الثالث: دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مع وجود طلب كبير على المنتجات الإسلامية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاتزال حوالي 32 % من هذه الشركات مستبعدة من القطاع المصرفي الرسمي بسبب نقص المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وعلى الرغم من وجود قطاع مصرفي متطور بشكل معقول (تقليدي ، إسلامي) إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) ظلت تعاني من نقص التمويل، والسبب راجع لعوامل جاني الطلب والعرض التي تمنع المؤسسات من الوصول إلى التمويل من خلال القنوات الرسمية وتشير ارتفاع أسعار الفائدة، والإجراءات المرهقة ومتطلبات الضمانات، باعتبارها العوائق الأساسية التي تحول دون الحصول على التمويل من المؤسسات الرسمية، والتي لا تملك منتجات مخصصة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات، علاوة على ذلك نقص الوعي والمعرفة حول تأثير المنتجات المصرفية الإسلامية على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (IFC, 2017, p. 29)

الشكل رقم(2-09): نسبة تفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

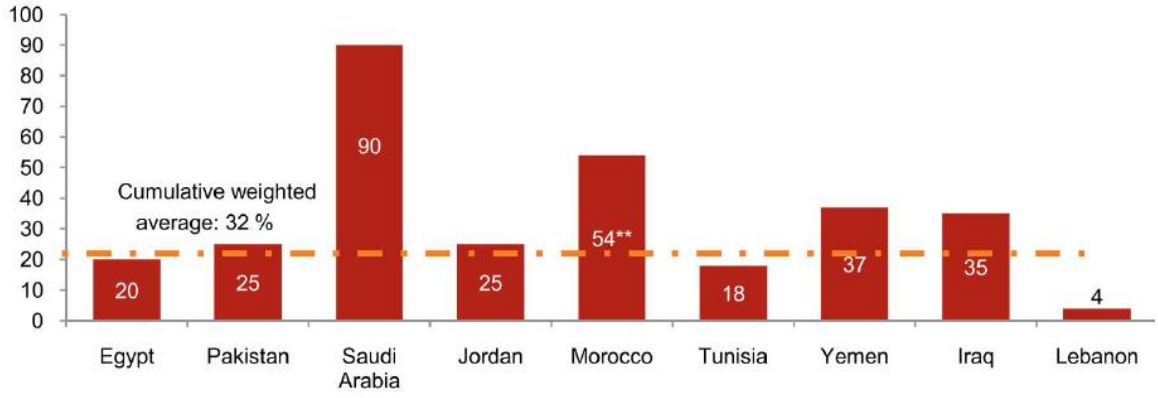

Source : IFC. (2017). Islamic Banking Opportunities Across Smal and Medium Entreprises in MENA, Internatinanl Finance Corporation World Bank Group.p35

تشير تقديرات البنك الدولي للمنطقة العربية ان نسب التعامل مع القطاع المصرفي الرسمي محدودة نوعا ما بسبب محدودية منتجات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث نلاحظ أنه في دولة لبنان حوالي 4% فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل بأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أما في المغرب والعراق واليمن والأردن يفضل حوالي 54% و37% و35% و25% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوات التمويل الإسلامي على التوالي، وكذا حوالي 20%، 18%، على التوالي في كل من مصر وتونس. وأعلى نسبة كانت في المملكة العربية السعودية بمعدل 90% باعتبار الدولة ذات نظام مصرفي إسلامي كامل.

-أولا: الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية التي من الممكن ان تستفيد منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية أداة فعالة في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تتسم هذه المنتجات بالتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مما يساهم في جذب فئات واسعة من المستثمرين والعملاء، تقدم الصناعة الإسلامية خيارات تمويل مبتكرة مثل التمويل بنظام المشاركة والتمويل الإسلامي الجماعي وهي آليات تعزز العدالة في الأرباح والخسائر. ويتيح هذا النهج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى تمويل ميسر بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية، علاوة على ذلك تشمل المنتجات المالية الإسلامية تحفيزات للتوسع وتطوير الاعمال مثل تمويل الابتكار وتمويل

التجارة العادلة. يساهم ذلك في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز نمو الاقتصاد المحلي. (Kabir , 2015, p. 17)

الشكل رقم(2-10): نسبة الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية التي استفادت منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

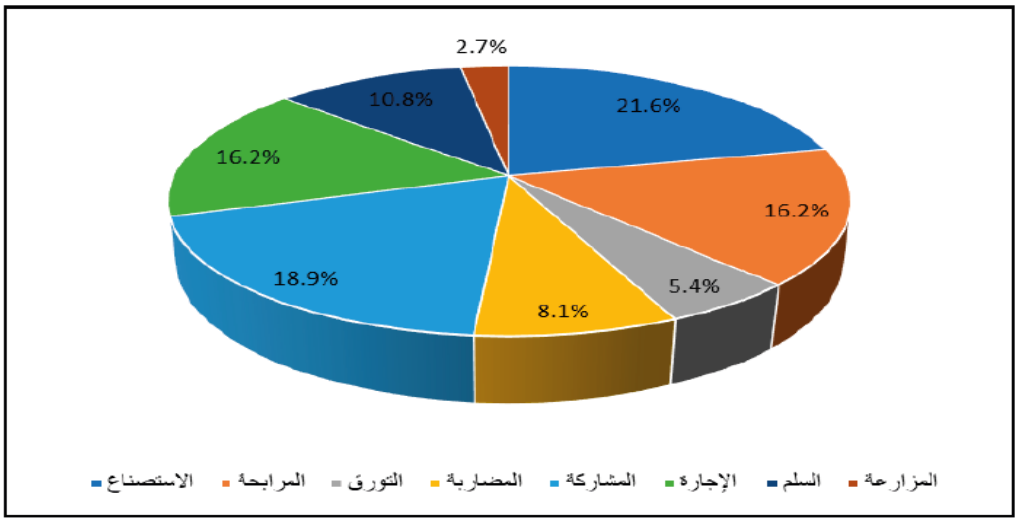

المصدر: عبيد رامي يوسف. (2019). أثر الخدمات المالية الاسلامية على الشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. الامارات العربية المتحدة. ص 22

يعتبر مشكل التمويل أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة الاستغلال، لاسيما في اقتصاديات تعتمد على القروض كمصدر رئيسي، أو حتى وحيد للتمويل، نلاحظ من الشكل صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأن أعلى نسبة كانت لصيغة الإستصناع بنسبة 21.6% باعتبار أن هذه الصيغة تساعد الشركات الصناعية والإنتاجية للحصول على المنتجات، وتليها صيغة المشاركة بنسبة 18.9%، ثم المرابحة والاجارة بنسبة 16.2%، واقل نسبة كانت لصيغة المزارعة باعتبار ابتعاد المؤسسات عن هذا النوع من القطاع.

الشكل رقم(2-11): تواجد المصارف المتوافقة مع الشريعة والشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

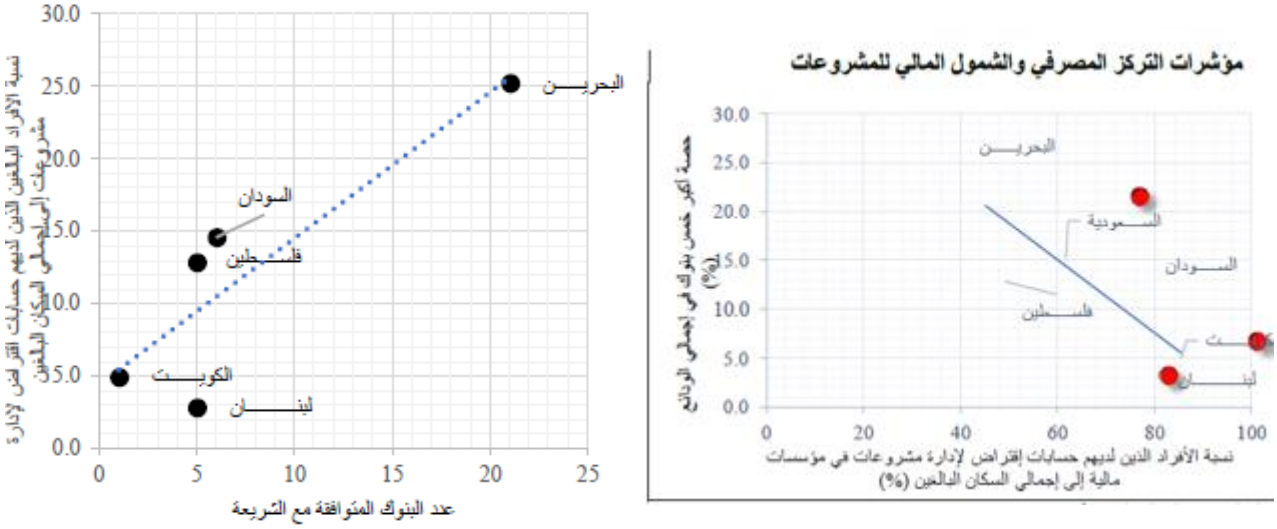

المصدر: عبد المنعم هبة، زايدي كريم. (2020). المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. العدد 63.ص13-15

-ثانيا: حلول الصناعة المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

فيما يخص الفرص الكامنة للتمويل الإسلامي للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فقد تمحورت وجهات نظر الصناعة المالية الإسلامية حول الجوانب التالية: (عبيد ، 2019، صفحة 36)

-إن التمويل الإسلامي يقدم مجموعة كبيرة من الحلول المصرفية التي توائم احتياجات كافة المشاريع وبالأخص للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ويوجد العديد من الفرص الكامنة للتوسع ويحتاج ذلك تضافر الجهود من قبل المصارف والجهات الفاعلة لشمولها مالياً، وبالتالي تقديم الخدمات التمويلية لها وبالشكل الذي يعود بالنفع على هذه المشروعات والمصارف والاقتصاد بشكل عام.

-من أهم الميزات الموجودة في التمويل الإسلامي للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أنه يقوم على مبدأ منح تمويلات حقيقية لرأس المال العامل، وبالتالي فان التزام المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة بهذا المبدأ يدفع الشركات الى استغلال التمويلات في المكان المناسب مما يقلل من فرص تعثر الشركة بسبب سوء الاستخدام. كما أن تركيز التمويل الإسلامي على العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروات بين الناس يعطي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فرصة الحد من

البطالة والفقروعلاج حالات الاقصاء المالي والمصرفي، وهذا بالإضافة الى أن الخدمات المصرفية المتنوعة تعطي المشاريع الفرص للتطور والتوسع بمرونة عالية.

-يوجد شريحة واسعة من المتعاملين الذين يفضلون التعامل مع منتجات وخدمات إسلامية، كما يجب التركيز على تمويل المشاريع المنشأة حديثاً في ظل وجود قوانين وتشريعات مساعدة.

-إن تقديم صيغ التمويل الإسلامية المتعددة منها المضاربة والمشاركة والإستصناع والإجارة المرابحة، تلبي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية المتعددة.

- إن طبيعة أدوات التمويل الاسلامي تشرك الممول في الدخول مع صاحب المشروع في اعمال الشركة، وبالتالي يجد نفسه بحاجة إلى دراسات جدوى للمشاريع التي يمولها مما يكسب المشروع متانة وقوة في الدراسات الاقتصادية المتخصصة من جهات متنوعة الخبرة.

-إن التمويل الإسلامي يمكن أن يؤدي دوراً مرضياً في معالجة التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، خصوصاً إذا راعت المصارف الإسلامية متطلبات الحوكمة المؤسسية الرشيدة.

الشكل رقم(2-12): جانب العرض والطلب للتمويل الإسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة لعينة من البلدان الإسلامية

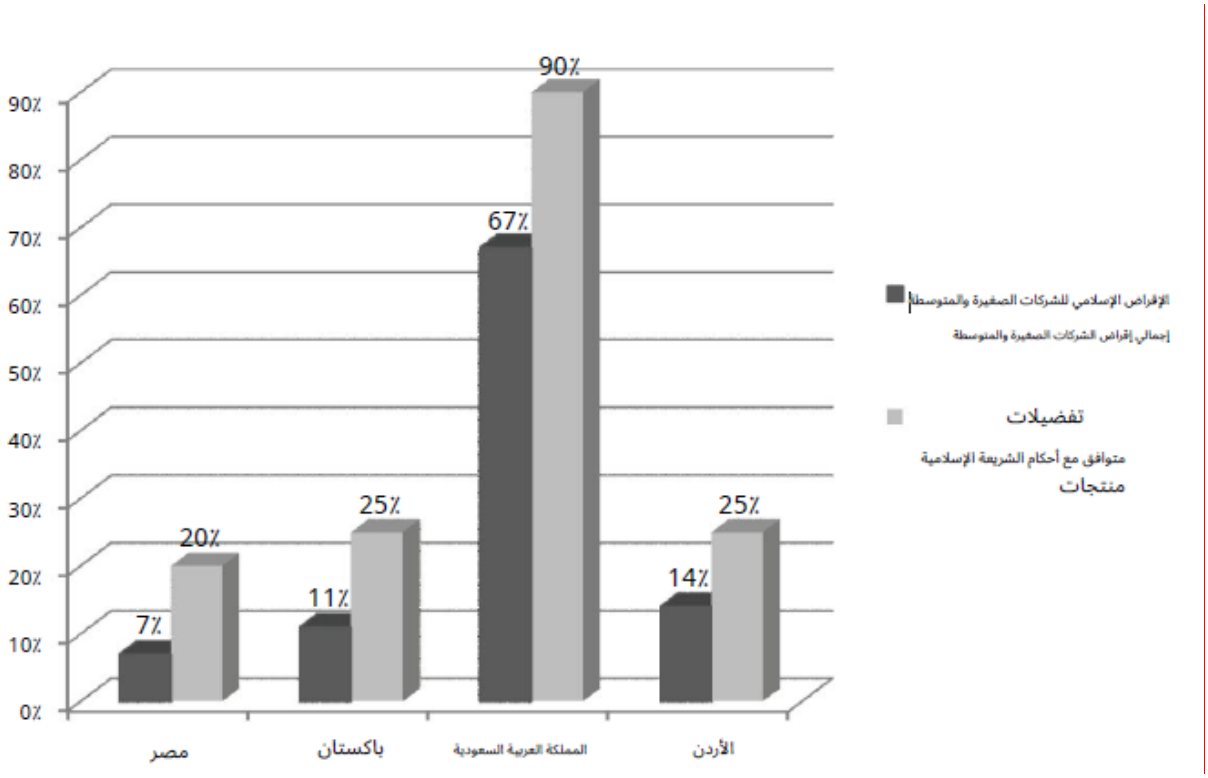

Source: Kabir Hassan (2015). Entrepreneurship, Islamic Finance and SME Financing. The seventh IFSB Public Lecture on Financial Policy and Stability. P19

هناك فجوة كبيرة بين العرض والطلب للتمويل الإسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة وكانت الفجوة أكبر في مصر مع 20% طلب على القروض المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية و7% فقط عرض للمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة. في حين أن وجود عدد كبير من المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية هو المسؤول عن أصغر فجوة مع 90%طلب مقابل 67% عرض. قد يختلف حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا ان هناك فجوة بين الطليب والعرض للتمويل الاسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

المطلب الثاني: تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات إعادة توزيع الثروة

تعتمد أدوات إعادة **توزيع الثروة** على استرداد حقوق الفقراء في دخل وثروة الأغنياء، وتشمل أدوات إعادة التوزيع الإسلامية مجموعة من الآليات التي تشمل إما الزكاة، أو المساهمات الخيرية **(الصدقات والوقف)** أو القروض الخيرية **(قروض حسنة)** جعل الإسلام الزكاة إلزامية وشجع الجمعيات الخيرية لضمان رفاهية الفقراء الذين يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية للبقاء والدعم المالي للانخراط في الأنشطة الاقتصادية .وإظهار التضامن خلال الأوقات الصعبة وغير المتوقعة من الضائقة الاقتصادية لتعزيز الشمول المالي بين الفقراء وذوي الدخل المنخفض، يمكننا استخدام الأداتين بشكل منفصل أو مشترك اعتماد اعلى مستوى الفقر لمختلف شرائح المجتمع التي تعاني من الإقصاء المالي.

الفرع الأول: الزكاة كأداة لتعزيز الشمول المالي

تعد الزكاة أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي من خلال توزيع الموارد المالية على الأفراد الأكثر احتياجًا، مما يساهم في تقليص الفجوات الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما تساهم في دمج فئات غير مغطاة في النظام المالي الرسمي وتحفيز الاقتصاد المحلي.

-أولا: دور الزكاة كأداة لتعزيز الشمول المالي

تعتبر الزكاة من أدوات إعادة توزيع الدخل فهي عارة عن صدقة تؤخذ من الأغنياء وترد للفقراء، حيث تساهم الزكاة في تعزيز الشمول المالي من خلال اشتراط وجود حساب مصرفي ليتم تحويلها إلى مستحقيها عن طريق المصرف، وتحقيق التمكين المالي للفقراء من خلال تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين، والعمل على زيادة القوة الشرائية للنقود بنقلها إلى الفقراء الذين ينفقونها على الضروريات والحاجات بدل أن تنفق على الكماليات. (حجازي، 2020، صفحة 6)

-ثانيا: أهمية الزكاة كأداة لتعزيز الشمول المالي

تتجلى أهمية الزكاة فيما يلي: (بن سلمان الباحوث ، 2017، صفحة 165)

-تساهم الزكاة في زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع وذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الافراد في الأنشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية مثل الزكاة حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم ومواردهم كي لا تقلل منها الزكاة في حال عدم توظيفها واستثمارها.

-تساهم الزكاة بصورة مباشرة في التقليص من ظاهرة الفقر من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الصغيرة، كما تعمل على رفع المستوى المعيشي وتغيير الحالة الاقتصادية لفئة كبيرة من المجتمع.

- تعمل الزكاة بصورة غير مباشرة في الحد من البطالة والتقليل من أسباب حدوثها، نتيجة قيامها برفع مستوى التشغيل في الاقتصاد.

الجدول رقم(2-06): تقييم نسبة الزكاة لسد فجوة الفقر في عدد من الاقتصاديات العربية

الدولة	نسبة الزكاة من الناتج المحلي الإجمالي	عجز الموارد تحت 1.25 دولار سنويا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	هل غطت الزكاة الفجوة
الجزائر	1.77	0.14	نعم
الأردن	1.77	0.01	نعم
جزر القمر	1.77	8.89	لا
جيبوتي	1.75	1.49	نعم
سوريا	1.39	0.02	نعم
العراق	1.78	0.09	نعم
مصر	1.90	0.04	نعم
اليمن	1.78	0.87	نعم
المغرب	1.81	0.06	نعم

المصدر: غربي عمار عبد الحليم. (2018). دور الصناعة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية نموذجا. مجلة بيت المشورة، العدد 08. ص41.

تشير التقديرات أن هناك ما بين **8** إلى **9** دول عربية من منظمة التعاون الإسلامي يمكنها القضاء على الفقر، لأولئك الذين يتقاضون على الأقل يوميا **1.5 دولار**، وذلك من خلال حصيلة الزكاة.

يُلاحظ من خلال الجدول أن جميع الدول المدرجة تحقق نسب زكاة مرتفعة تتراوح بين 1.39% و1.90% من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء سوريا التي تسجل نسبة 1.39%. أما بالنسبة لعجز الموارد تحت 1.25 دولار سنويًا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فتختلف هذه النسب بشكل كبير بين الدول، حيث تبرز جزر القمر التي تسجل أعلى نسبة بفارق كبير تصل إلى 8.89%. من جهة أخرى توضح النتائج أن معظم الدول بما فيها الجزائر والأردن والعراق ومصر واليمن والمغرب، تغطي الزكاة فجوة عجز الموارد بشكل فعال. كما تُظهر جزر القمر أن الزكاة لا تكفي لسد هذه الفجوة الكبيرة.

الفرع الثاني: الوقف والقرض الحسن كأداة لتعزيز الشمول المالي

يدخل القرض الحسن تحت مبدأ إعادة التوزيع لغرض إعادة توزيع الثروة لصالح الطبقات القادرة على العمل والإنتاج المفتقرة إلى عنصر التمويل بدون فائدة. ويعد القرض من الأدوات المالية العامة المساهمة في إعادة توزيع الدخول والثروات بين الأفراد، ويساهم القرض في تخفيض الحد الأدنى لدخول الأغنياء من خلال جانبها التحصيلي ويعمل في الوقت نفسه على رفع الحد الأدنى من الدخول في جانب الإنفاق للمستثمرين والعاملين معهم في هذه المشاريع. فالقرض الحسن أداة تعمل على تحقيق العدالة عبر إعادة توزيع الثروة ونقل جزء من الدخول من فئات ذات مستويات عالية إلى فئات ذات دخل محدود على مستوى الاقتصاد كله. وإعادة التوزيع يترتب عليها توسيع قاعدة الملكية التي تعد سببا من أسباب تفاوتات مستويات الدخول تؤدي بالنهاية إلى تحجيمه ومنع تركز المال والثروة بأيدي فئات قليلة ومحدودة في المجتمع. (سوري ، 2018، صفحة 509)

-أولا: أهمية التمويل بالقرض الحسن في تعزيز مستويات الشمول المالي

تظهر أهمية التمويل بالقرض الحسن في تعزيز الشمول المالي في النقاط التالية: (خلج، 2022، صفحة 173)

-إن التمويل من خلال القرض الحسن يعني بناء أنظمة تخدم الفقراء والأسر المنتجة كما يهتم ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة تقدم خدماتها باستمرار.

-يعد القرض الحسن من أكثر صيغ التمويل كفاءة وفاعلية في تمويل المشروعات الصغيرة فهو يعد نموذج فاعل للمزج بين المال والجهد لكل من المقرض والمقترض.

- صيغة القرض الحسن أكثر ملائمة للمشاريع الصناعية والإنتاجية التي تحتاج إلى رأس المال لفترة محددة كشراء مواد خام أو دفع أجور عمال بحيث قد تكون الفترة قصيرة ولا يرغب صاحب المشروع أن يضع جزء من أرباحه في المشاركة.

-يعتبر التمويل عن طريق القرض الحسن أداة قوية لمكافحة الفقر، فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية، يمكنهم بناء أصولهم وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية.

-ثانيا: دور الوقف في تعزيز مستويات الشمول المالي

يمكن أن يكون الوقف أداة قوية لتعزيز الشمول المالي وإعادة توزيع الثروة بين الفقراء المدقعين لمساعدتهم على التخلص من دورة الفقر، ورعاية المعوزين ومشاركة المخاطر مع المزيد من التبرعات الطوعية أثناء صدمة اقتصادية أو كارثة طبيعية، يمكن كذلك تقديم خدمات التدريب المهني وتعزيز المستحقون من التمويل بموجب نموذج التمويل الأصغر القائم على الربح (باستخدام أداة المضاربة أو المشاركة)، وبرنامج التكافل الأصغر .بعد هذه الإجراءات ومن خلال الوقف .سيصبح الفقراء جدا مؤهلين لكسر خط الفقر اقتصاديا، (Golzare , 2017, p. 41)

الشكل رقم(2-13): الوقف والقرض الحسن كأداة لتعزيز الشمول المالي

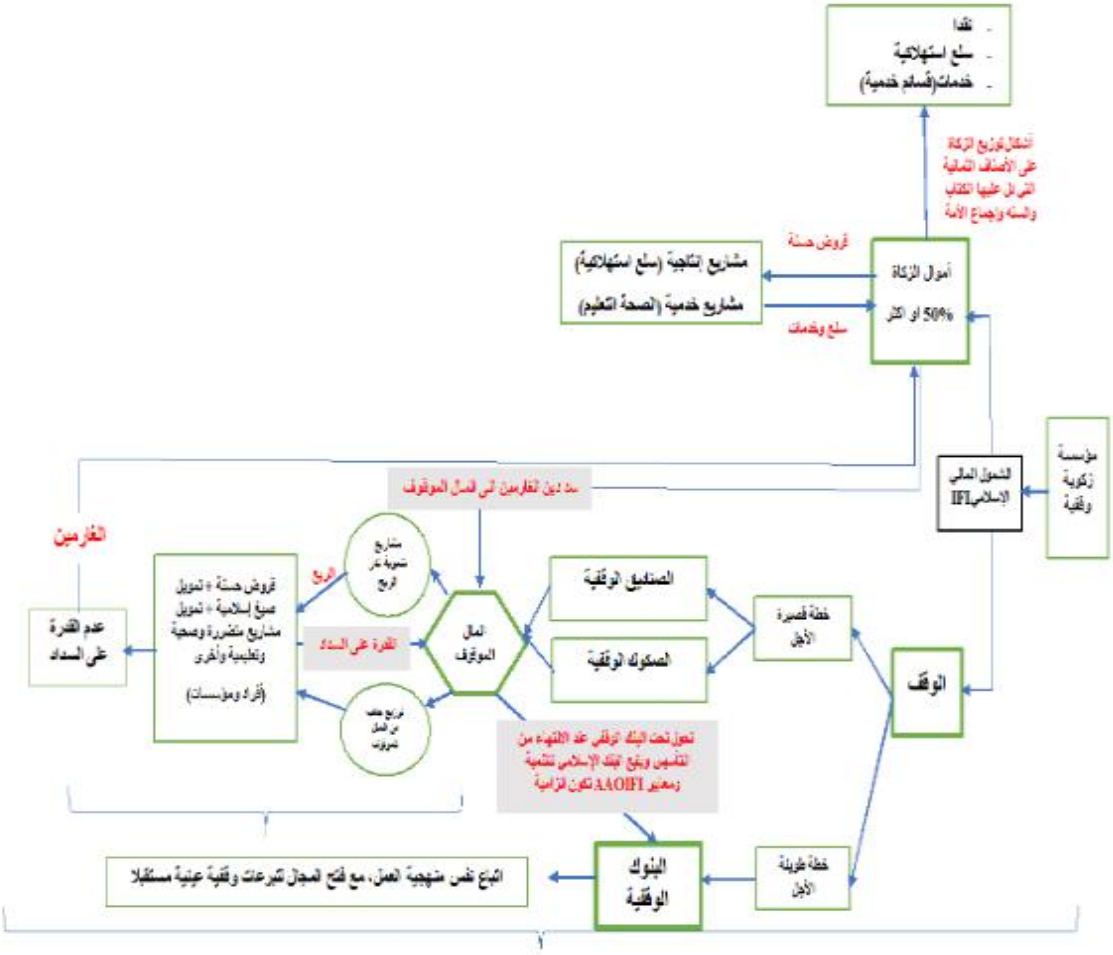

المصدر: الأغبري عبده محمد لينا، عبد الله عثمان أنور حسن. (2021)، الشمول المالي الإسلامي والتخفيف من تداعيات وباء كورونا من خلال أدوات الزكاة والوقف.

International Journal of Al-Turath In Islamic ،Wealth And Finance, Vol. 2 No. 2,p 15

يعمل الوقف على معالجة المشاكل الاجتماعية من خلال تقديم خدمات التعليم، الصحة، الإسكان، والتدريب المهني باستخدام الصناديق والصكوك الوقفية كخطة قصيرة الأجل، وأخرى طويلة كتأسيس مصارف وقفية، والاعتماد على وقف النقود بدرجة أكبر من وقف الأصول الثابتة وذلك أن النقود تحقق جميع المقاصد والحكم التي شرع من أجلها شرع الوقف وحصول المنفعة للواقف والموقوف عليه والمجتمع، من خلال مشاركة كل فرد من أفراد المجتمع بما زاد عن حاجته سواء كان كثير أو قليل، فينال أجر الصدقة المستمرة باستمرار المشروع، أما الموقوف عليه فتحقق لهم المنفعة بتوفير الدعم والتمويل لعدد أكبر من ذوي الحاجات وطلبة العلم والعجزة والمرضى، وتحريك الاقتصاد بعيدا عن

الركود، وخلق فرص للتوظيف. كما تقوم الصناديق الوقفية على تعزيز الشمول المالي والوصول إلى جميع المسلمين إذ تعد هذه الصناديق الإطار الأوسع لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال طرح مشاريع تنموية بصيغ إسلامية

الفرع الثالث: دور الشمول المالي في تمكين وتثقيف المرأة مالياً

يعد الشمول المالي أداة حيوية في تمكين المرأة اقتصاديًا، حيث يساهم في توفير الفرص المتساوية للوصول إلى الخدمات المالية، مما يعزز قدرتها على اتخاذ قرارات مالية مستقلة. من خلال هذا الدور، يمكن للمرأة أن تكتسب المعرفة والمهارات اللازمة لتحسين أوضاعها المالية والمشاركة بشكل فاعل في الاقتصاد المحلي والعالمي.

أولا: دور الشمول المالي في وصول واستخدام المرأة للخدمات المالية

تواجه الاناث على مستوى العالم عدد من التحديات التي تحول دون النفاذ إلى الخدمات المالية من بينها طبيعة الأطر التنظيمية والسياسات غير الممكنة، والتحديات المرتبطة بالنظم الاجتماعية والأعراف السائدة، إلى جانب انخفاض مستويات المعرفة المالية للإناث وبعد المسافة بينهم وبين أماكن توفر الخدمات المالية. ومجموعة أخرى من التحديات التي تحد من فرص الشمول المالي للمرأة على صعيد كل من جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية. فالعلاقة ما بين الشمول المالي وتكين المرأة اقتصاديا هي علاقة متبادلة، فالشمول المالي يتيح قنوات لتسهيل نفاذ المرأة إلى الفرص الاقتصادية بكافة أنواعها بما يسمح لها تحسين مستويات دخلها وإدارة أموالها وقراراتها المالية بشكل أفضل هو ما يدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، لاسيما فيما يتعلق بالخدمات المالية الخاصة بالادخار والإقراض، من جانب اخر فان التمكين الاقتصادي للمرأة يساعد على زيادة مستويات طلبها على الخدمات المالية وهو ما يعزز الشمول المالي. (عبد المنعم و قعلول، 2021، الصفحات 1-2)

تشير التقديرات المتضمنة بقاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي 2019 إلى وجود 1.1 مليار نسمة من الاناث محرومات من النفاذ إلى الخدمات المالية من مجمل 2 مليار نسمة على مستوى العالم غير مشمولين ماليا.

الجدول رقم (2-07): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو مالية من مجموع السكان البالغين في بعض البلدان الإسلامية

الجنس	الذكور %			الإناث %		
السنة	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الأردن	33.7	33.3	56.3	17.4	15.5	26.6
الإمارات	88.2	68.8	90.0	47.2	67.7	76.4
البحرين	79.0	90.2	86.3	48.8	66.7	75.4
تونس	-	34.2	45.7	-	20.7	28.4
الجزائر	46.1	60.9	56.3	20.4	40.1	29.3
السعودية	72.7	75.3	80.5	15.2	61.1	58.2
السودان	9.4	20.2	-	4.4	10.0	-
العراق	13.5	14.6	25.8	7.5	7.4	19.5
الكويت	92.7	79.3	83.3	79.6	64.0	73.5
مصر	12.8	18.8	38.7	6.5	9.3	27.0

المصدر: غربي عمار عبد الحليم. (2019). فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للطاع المصرفي الإسلامي العربي. مجلة بيت المشورة، ص41

تظهر الاحصائيات أن هناك زيادة ملحوظة في ملكية الحسابات في المؤسسات المالية والمصرفية للذكور والاناث بين عامي 2011و 2017، في معظم البلدان ما عدا دولتين هما الجزائر وتونس، ففي عام 2017 كانت نسب ملكية الحسابات مرتفعة في معظم بلدان الخليج العربي خاصة نسبة الاناث بحوالي 73%، 67%، 58%، في كل من الكويت الامارات والسعودية. على التوالي. في المقابل سجل الشمول المالي نسبا منخفضة في كل من دولة العراق، مصر، تونس، الجزائر، بحوالي 19%و27%و28% و29%وعلى التوالي، ويعود سبب استمرار فجوة ملكية الحسابات بحسب الجنس إلى امتلاك الذكور حسابات ضعف ما تملكه النساء تقريبا في غالبية الدول، وتظهر هذه الفجوة القائمة بين الجنسين بشكل بارز في الأردن والجزائر والسودان ومصر.

الجدول رقم(2-08): مقارنة بين نسبة تملك حساب في مؤسسة مالية في اللدان المتقدمة والنامية في 2011-2014-2017-2021

السنة	البلدان النامية		البلدان المتقدمة	
الجنس	رجال	نساء	رجال	نساء
2011	%46	%37	%90	%86
2014	%59	%51	%93	%92
2017	%67	%59	%94	%93
2021	%74	%68	%96	%97

Source : SANIYA ANSAR. (2022). https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alkshf-n-qadt-byanat-almwshr-alalmy-llshmwl-almaly-2021-fy-khmst-rswm-byanyt

شهد عام 2021 تراجع الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين في الاقتصادات النامية من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط مئوية. وتوضح البيانات الآن أن 74% من الرجال و68% من النساء في البلدان النامية لديهم حساب مصرفي. وعلى الصعيد العالمي، كان لدى 78% من الرجال و74% من النساء حسابات، أي أن الفجوة بين الجنسين تبلغ 4 نقاط مئوية.

الشكل رقم (2-14): الفجوة بين الرجال والنساء لتملك حساب في الاقتصاديات والنامية والمتقدمة

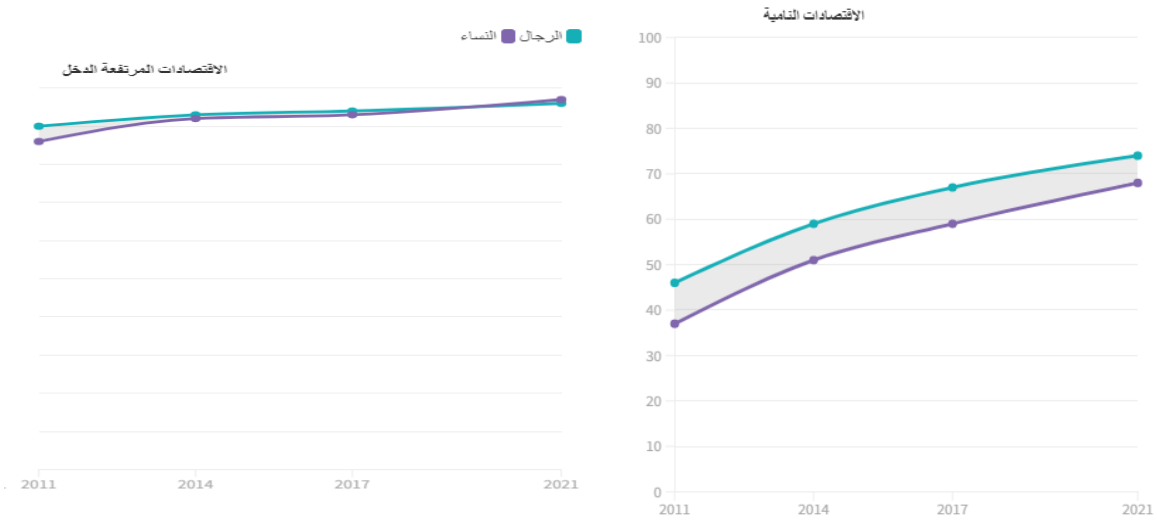

Source : SANIYA ANSAR. (2022). https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alkshf-n-qadt-byanat-almwshr-alalmy-llshmwl-almaly-2021-fy-khmst-rswm-byanyt:

يُظهر الشكلان مقارنة بين تطور الشمول المالي بين الرجال والنساء في نوعين مختلفين من الاقتصادات، الاقتصادات مرتفعة الدخل والاقتصادات النامية. في الشكل الأول الخاص بالاقتصادات مرتفعة الدخل، يُلاحظ تقارب كبير بين نسب الشمول المالي للرجال والنساء على مدار الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 إلى 2021، حيث ظلت الفجوة بين الجنسين ضئيلة للغاية مع ارتفاع معدلات الشمول المالي تدريجيًا لكلا الجنسين. أما الشكل الثاني الذي يمثل الاقتصادات النامية، فيبرز وجود فجوة أكبر بين الرجال والنساء، حيث سجل الرجال نسب شمول مالي أعلى من النساء طوال الفترة نفسها. ومع ذلك يشير الاتجاه العام في الاقتصادات النامية إلى تحسن نسبي في نسب الشمول المالي للنساء وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنةً بالرجال. يمكن تفسير هذه الفروقات بالتباين في مستوى التنمية الاقتصادية والبنية التحتية المالية بين النوعين من الاقتصادات.

الجدول رقم(2-09): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة البالغين وفقا لمستوى معدل الشمول المالي لسنة 2017

الاقتصاد	كل البالغين%	الذكور %	الاناث%
دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة			
الامارات	88.2	92.7	76.4
البحرين	82.6	86.3	75.4
الكويت	79.8	83.3	73.5
عمان *	73.6	83.7	63.5
السعودية	71.7	80.5	58.2
قطر*	65.9	68.6	61.6
ليبيا	65.7	70.7	59.6
دول ذات معدلات شمول مالي متوسط			
لبنان	44.8	56.7	32.9
الجزائر	42.8	56.3	29.3
الأردن	42.5	56.3	26.6
تونس	36.9	45.7	28.4
مصر	32.8	38.7	27

المغرب	28.6	41.5	16.8
فلسطين	25	34.4	15.9
دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة			
سوريا*	23.3	26.8	19.6
العراق	22.7	25.8	19.5
موريتانيا	20.9	26.3	15.5
السودان **	15.3	20.2	10
اليمن **	6.4	11.4	1.7

المصدر: غربي عمار عبد الحليم. (2019). فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للطاع المصرفي الإسلامي العربي. مجلة بيت المشورة. ص 45

* بيانات 2011 ** بيانات 2014

تتفاوت نسبة ملكية الحسابات للأفراد بشكل كبير فيها بين الاقتصاديات مجلس التعاون الخليجي (الأعلى دخلا) وبقية الاقتصاديات العربية ونظرا للفروقات الواسعة بين الاقتصاديات العربية فيما يخص الشمول المالي فانه يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تشمل اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة إلى ليبيا، وهي اقتصاديات ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الاقتصادات المتوسط العالمي البالغ 62 % عام 2014و 69 عام 2017،

-**المجموعة الثانية**: تشمل كلا من لبنان والأردن وفلسطين ومصر، واقتصادات المغرب العربي الجزائر تونس المغرب وهي اقتصادات ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 25-45.

-**المجموعة الثالثة**: تتضمن كلا من سورية والعراق موريتانيا والسودان اليمن وهي اقتصاديات ذات معدلات شمول مالي أقل من أو يساوي 23 وهو متوسط دول إفريقيا وجنوب الصحراء هام 2011. على مستوى العالم، وصلت نسبة ملكية الحسابات إلى 76% من البالغين و71% من البالغين في الاقتصادات النامية .

في عام 2021، كان لدى 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات لدى مؤسسة مالية أو من خلال إحدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ارتفاعا من 51% في عام 2011.

وارتفعت ملكية الحسابات في البلدان النامية من 63% إلى 71% في السنوات القليلة الماضية بسبب الزيادة في إمكانية الوصول إلى الحسابات في العشرات من البلدان النامية، في تناقض صارخ مع النمو الذي شهدته الفترة من 2011 إلى 2017، والذي حدث في معظمه في الصين أو الهند. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أدت الأموال عبر الهاتف المحمول إلى زيادة ملكية الحسابات إلى حد كبير.

-ثانيا: التركيز على التثقيف المالي للمرأة

تشير الدلائل الدولية ليس فقط في الدول النامية وإنما كذلك في الدول المتقدمة إلى انخفاض مستويات التثقيف المالي واختلاف السلوك المالي للمرأة مقارنة بالرجل بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية، أي عدم توفر المعرفة المالية التي تمكنها من المقارنة ما بين الخدمات المالية المختلفة وفهم المصطلحات المالية واتخاذ قرارات مالية صائبة بشأن إدارة الأموال . بالتالي تنخفض مستويات الثقة المالية لديهن ويتعرضن بشكل أكبر للتقلبات في سلوكهن المالي مقارنة بالرجا ل. تعتبر الدول العربية من أقل المجموعات الجغرافية من حيث مستويات المعرفة المالية للمرأة حيث ترتفع مستويات الفجوة في المعرفة المالية ما بين الجنسين في عدد كبير من الدول العربية إلى ما يفوق المتوسط العالمي البالغ 5.6 في المائة (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 11)

الجدول رقم(2-10): نسبة الإناث المثقفات ماليا لسنة 2022

الدول	التثقيف المالي للاناث (عدد الإناث المثقفات ماليا بالنسبة لاجمالي الاناث البالغات)
البحرين	36
الجزائر	28
السعودية	28
السودان	20
الصومال	15
العراق	25
فلسطين	21
الكويت	40

لبنان	39
مصر	25
موريتانيا	29
اليمن	8
المتوسط	**27.7**

المصدر: اعتمادا على معطيات صندوق النقد العربي. (2022). ص 12

على مستوى الدول العربية، تسجل الإمارات ولبنان أعلى مستوى للتثقيف المالي للإناث من مجمل الإناث البالغات بنسبة بلغت41 % و39 %على التوالي، ويشار إل أن الإمارات الدول العربية الوحيدة التي ترتفع بها مستويات التثقيف المال لي للإناث بما يفوق الرجال أي وجود فجوة نوع سالبة فيما يتعلق بالتثقيف المالي تليهم البحرين بنسبة 36%. في حين سجلت الجزائر والسعودية نفس النسبة ب 28%، واقل نسبة سجلت كانت في دولة اليمن نظرا للظروف السياسية والاقتصادية في البلد.

المطلب الثالث: مساهمة التكنولوجيا الماليةالاسلامية في تعزيز الشمول المالي

تساهم التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير أدوات وخدمات مالية مبتكرة متوافقة مع الأصول والقواعد الإسلامية،و تسهل عملية الوصول إلى منتجات التمويل الإسلامي عبر الانترنت مما يتيح لشرائح واسعة من المجتمع المشاركة في النظام المالي.

الفرع الأول: مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للأفراد

تتيح شركات التكنولوجيا المالية الناشئة منافع عديدة مثل توسيع سبل الوصول إلى خدمات المالية وخفض التكاليف وزيادة الراحة عند انجاز المعاملات، ويعمل الداخلون الجدد إلى السوق على إيجاد أساليب جديدة للحصول على المنتجات المالية المصممة على نحو أفضل للفئات التي لا تحصل على خدمات بنكية مع توزيع هذه المنتجات وتقديم الخدمات اللازمة لها، وعلاوة على ذلك يمكن لحلول التكنولوجيا التي تقدمها هذه الشركات المساعدة في التغلب على بعض المعوقات التي تواجهها النساء في الحصول على الخدمات المالية وتعزيز قدرتهن المالية، كما تعمل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة على التعامل ببطاقات الهوية الرقمية التي تسمح بمساعدة المؤسسات المالية في بعض جهات الاختصاص والبلدان في خفض التكاليف للعملاء المنضمين إليها. وتساعد التكنولوجيا المالية الدول في الوصول بسرعة وأمان إلى الأشخاص من خلال التحويلات النقدية وغيرها من أشكال المساعدة المالية بما في ذلك التحويلات عبر الحدود ودفع الفواتير من منازلهم أو في الأسوق أو المتاجر مع اتصال جسدي محدود لكن

الإمكانات أكبر بكثير مما تم تحقيقه، حيث سلطت ازمة covd 19، الضوء على فوائد الخدمات المالية الرقمية في العديد من الأبعاد المختلفة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث تتيح التقنيات المالية الاستفادة من عدد من الفرص أهمها تعزيز الشمول المالي وتوفير خدمات مصرفية أفضل واكثر ملائمة للعملاء والتاثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب تزايد المنافسة (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 6)

الجدول رقم(2-11): ترتيب الدول الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلامية سنة 2020

الترتيب	الدولة	عدد الشركات
01	**المملكة المتحدة**	27
02	**ماليزيا**	19
03	**الامارات**	15
04	**اندونيسيا**	13
05	**المملكة العربية السعودية**	9
06	**الولايات المتحدة الامريكية**	9
07	**باقي الدول**	50
مجموع شركات التكنلوجيا المالية الإسلامية		142

المصدر: بولمرج وحيدة. (2023). المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة فرحات عباس سطيف 01.

تبين أن شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية تتركز في 6 دول، احتلت المملكة المتحدة المرتبة الأولى ب 27 شركة تليها ماليزيا ثم الامارات العربية ب 19 و15 شركة على التوالي، أما المملكة العربية السعدية والولايات المتحدة الأمريكية تملك كل منهما 9 شركات.

يقوم التحول الرقمي بتسهيل إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية مما يساعد على اخراج الناس من الفقر المدقع ويقوم الشمول المالي بإتاحة الفرص للمزيد من الأشخاص لكي يقوموا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة وكسب دخل ثابت. والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال لا تقوم فقط بتوفير الفرص المالية بل تقوم أيضا بتثقيف الناس حول كيفية إدارة الائتمان، كما ويتطلب الوصول

الى الفئات المحرومة وجود قنوات مبتكرة ومنتجات رقمية من شأنها أن تتغلب على التحدي الابدي المتمثل في تحقيق الكفاءة والاستدامة. ومن المتوقع أن تساهم التكنولوجيا المالية التي تقدمها العديد من شركات الناشئة في تعزيز الشمول المالي لملايين الافراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم عن طريق التغلب على العوائق التقليدية وسيكون لهذه الشركات دور حاسم في التغلب على هذه المعوقات التي طال أمدها أمام الشمول المالي وإتاحة الفرصة خاصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو التحول الرقمي وذلك من خلال: (توات، 2021، صفحة 5)

-**نطاق التغطية** :لقد كانت البنية التحية المادية المحدودة واحدة من أهم المعوقات التي تحول دون الوصول الى مجموعة واسعة من المنتجات المالية، وساعدت الرقمنة التي نشرتها الشركات الناشئة في قطاعات التكنولوجيا وشركات الاتصالات وغيرها من مقدمي الخدمات ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطهم ليس فقط بخدمات المدفوعات ولكن أيضا بخدمات الادخار والتأمين والاستثمار والتسهيلات الائتمانية والقروض علاوة على ذلك ساعدت الخدمات المالية من خلال الهواتف النقالة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء من خلال خدمة الدفع أولا بأول.

- **معلومات العملاء:** يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العميل في إطار اجراءات العناية بالعملاء والتأمين ضد المخاطر، وتتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات الرقمية مثل (شبكات الهاتف المحمول والمدفوعات الالكترونية والتجارة الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي)، المعلومات الضرورية الخاصة بالعميل لفتح الحسابات مما يساعد في توفير سبل الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية.

- **السلامة التجارية:** ينطوي شمول الفئات المحرومة من الخدمات على توفير قدر كبير من الخدمات المدفوعة والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء، ويتطلب القيام بذلك على نحو مستدام تحقيق عوائد كافية لتغطية التكاليف، دون تحديد أسعار لا يمكن الوصول إليها وهذا يتطلب تكلفة منخفضة لتقديم الخدمات ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال الأتمتة والمعالجة المباشرة باستخدام حلول التكنولوجيا المالية.

الشكل رقم(2-15): النظام البيئي الرقمي لدمج المستبعدين

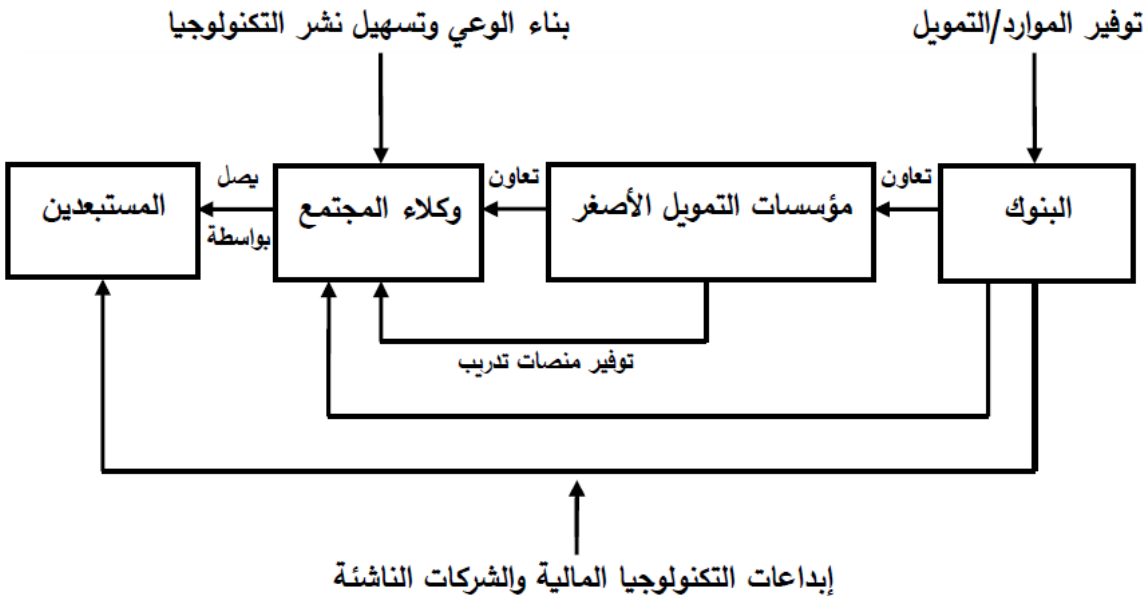

المصدر: جواني صونيا، مريمت عديلة. (2021). دور التكنلوجيا المالية في تعزز الشمول المالي في الوطن العربي: تجربة البحرين. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة. المجد 04. العدد 02.ص284.

قامت **FinTech** بتوسيع نطاق خدماتها بما يتجاوز المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية. بتقديم تمويلا متوافقا مع الشريعة الإسلامية من نظير إلى نظير (P2P) وتمويل جماعي للأسهم، والتي تعتبر من أهم قطاعا ت النمو لشركا ت التكنولوجيا المالية الإسلامية في عام2020.وقد يؤدي هذا إلى الضغط على ربحية الشركات الوسيطة الحالية وقدرتها على مواجهة دورات الأعمال المستقبلي (Rifki & Abideen , 2020, p. 36)

الجدول رقم(2-12): عدد شركات التقنيات المالية الحديثة لسنة 2019

الدول	عدد شركات التقنيات المالية	نسبة الشمول المالي للأفراد
فلسطين	5	**25**
الكويت	1711	**80**
ليبيا	4	**66**
المغرب	14	**29**

المصدر: عبد المنعم هبة، زايدي كريم. (2020). المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. العدد 63.ص21

يُظهر الجدول تفاوتًا ملحوظًا في نسب الشمول المالي وعدد شركات التقنيات المالية بين الدول المذكورة. تُسجل الكويت أعلى نسبة شمول مالي للأفراد 80%، مدعومة بوجود 1711 شركة تقنيات مالية، مما يعكس تطور البنية التحتية الرقمية والمالية في البلاد. في المقابل تعاني فلسطين من أدنى نسبة شمول مالي 25% مع وجود 5 شركات فقط في قطاع التقنيات المالية مما يشير إلى تحديات اقتصادية أو سياسية تعيق تطور هذا القطاع. أما ليبيا فتسجل نسبة شمول مالي متوسطة 66%رغم محدودية عدد شركات التقنيات المالية 4، مما يعكس اعتماداً أكبر على القنوات التقليدية. وفي المغرب تبلغ نسبة الشمول المالي 29% مع وجود 14 شركة تقنيات مالية، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الابتكار المالي لتوسيع نطاق الخدمات المالية. يُلاحظ أن التفاوت بين نسب الشمول المالي وعدد شركات التقنيات المالية يعكس تأثير الظروف الاقتصادية والبنية التحتية الرقمية على تحقيق الشمول المالي في كل دولة.

ثانيا: مزايا التقنيات المالية الرقمية المبتكرة لتعزيز الشمول المالي وأهم التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية

تفتح التكنولوجيا المالية آفاقًا واسعة لتعزيز قدرة الصناعة المالية الإسلامية على خدمة عملائها وزيادة تنافسيتها مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية. من خلال تقديم معاملات أسرع وأكثر سهولة، خاصة في مجالات الدفع والتحويلات المالية مع تقليل التكاليف، كما أن استخدام تقنيات متقدمة مثل البلوكشين يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالصناعة، مثل تأمين المعاملات وحماية الهوية من السرقة.حيث تساهم التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق انتشار التمويل الإسلامي ليشمل شرائح جديدة من العملاء الذين لا يتعاملون مع النظام المصرفي التقليدي، سواء لأسباب دينية أو اقتصادية. بينما تساعد منصات التمويل الجماعي الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل بأسعار معقولة. بذلك تعزز هذه الأدوات الشمول المالي، خاصة للفئات المستبعدة من التعامل مع البنوك التقليدية بسبب قلة الدخل أو عدم الاستفادة من الخدمات المصرفية والاجتماعية.ومن أبرز مزايا التكنولوجيا المالية قدرتها على تخطي الحدود الجغرافية والوصول إلى الأفراد والمؤسسات غير المشمولين أو غير المؤهلين للتعامل مع البنوك. تمثل منصات التمويل الجماعي واحدة من أهم الابتكارات في هذا المجال، حيث تتيح حلولًا تمويلية غير تقليدية ودون الحاجة إلى تدخل البنوك التقليدية.لكن لتحقيق أقصى استفادة من هذه الفرص تحتاج الصناعة المصرفية الإسلامية إلى وضع أطر قانونية ولوائح تنظيمية تضمن التزام مطوري التكنولوجيا المالية بمبادئ الشريعة الإسلامية. كما أن توحيد معايير المعاملات المالية الإسلامية يعد ركيزة أساسية لتعزيز النمو في سوق التمويل الإسلامي، حيث يساهم في تسهيل التفسيرات الشرعية

والقانونية للمعاملات المالية. هذا التوحيد يساعد الشركات التقنية ومطوري المنصات على تصميم منتجات تكنولوجية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعزز الشمول المالي الإسلامي بشكل مستدام ومنهجي. (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 555)

الشكل رقم(2-16) : المزايا التي تستفيد منها البنوك الإسلامية لاستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية

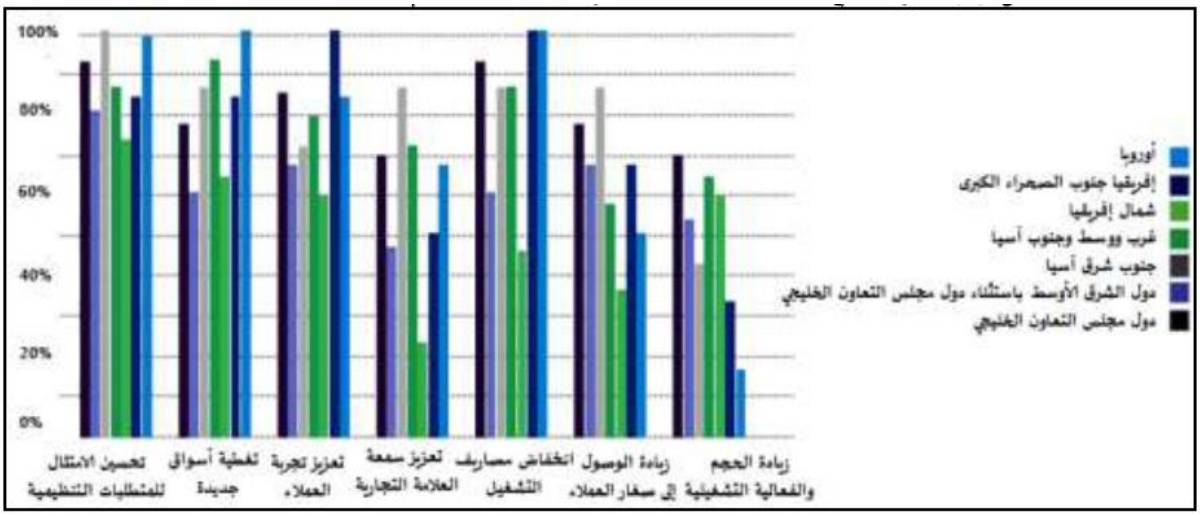

المصدر: بوزانة أيمن، حمدوش وفاء. (2021). تطبيق الابتكار المفتوح في التكنولوجيا المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي نموذجا. مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 09. العدد 04.ص556

يُظهر الشكل المزايا التي تحققها البنوك الإسلامية من استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية عبر مناطق جغرافية مختلفة. تتصدر أوروبا والمناطق الآسيوية الاستفادة من تحسين الأداء والفعالية التقنية، بينما تبرز دول الخليج العربي في تعزيز تجربة العملاء وزيادة الوصول للخدمات المصرفية. كما يُلاحظ أن المناطق الإفريقية خاصة جنوب الصحراء الكبرى، تواجه تحديات نسبية في تحقيق أقصى استفادة من هذه التقنيات، مما يعكس تفاوتًا في مستوى تبني التكنولوجيا المالية بين المناطق.

الفرع الثاني: مساهمة منصات التمويل الجماعية في تعزيز الشمول المالي

شهد نشاط التمويل الجماعي نموا ملحوظا حيث حقق حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي في عام2011 على مستوى العالم ثم وصل إلى 84 مليار دولار أمريكي في عام 2018، فيما يتوقع أن ترتفع قيمة السوق لتصل إلى 114 مليار دولار في عام 2021 كما توسعت أنشطة المنصات لتصبح واحدة من أهم مصادر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتأتي في المرتبة الثانية بعد رأس المال المخاطر كمصدر لتمويل هذه المؤسسات لاسيما في ظل التوقعات بنموالسوق بنحو 196 دولار خلال الفترة 2021-2025 بمعدل مركب يقدر بنحو 15%.

أولا: فرصة تعزيز الشمول المالي من خلال منصات التمويل الجماعي

توجد فئة كبيرة من المستثمرين المحتملين في الدول العربية والاسلامية يفضلون استبعاد أنشطتهم عن مصادر التمويل الي توفرها المؤسسات المالية التقليدية(البنوك، صناديق الاستثمار)... بسبب شبهة الربا، وبالتالي يمكن اعتماد منصات التمويل الجماعي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية(منصة قائمة على الملكية)على أن تكون تحت رقابة هيئة شرعية موثوق فيها، هذا سيسمح بجذب فئة كبيرة من المستبعدين ماليا سواء من جانب الطلب على الأموال أصحاب الأفكار والمشاريع الاستثمارية أو من جانب العرض (أصحاب الأموال)، ومنه فان فرص تعزيز مستويات الشمول المالي من خلال منصات التمويل الجماعي تكون من خلال: (العينوس، 2022، صفحة 140)

- التطور الهائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وزيادة جودة شبكة الأنترنت سمح ببلوغ أعداد كبيرة من الأفراد بمختلف مستوياتهم وملائتهم المالية والذين كانوا يعانون من الاستبعاد المالي بسبب الشروط

والقيود التي تفرضها مؤسسات النظام المالي التقليدي في بعض الدول الإسلامية، حيث أن منصات التمويل الجماعي تسمح لهم باستثمار مدخراتهم الصغيرة والمتناثرة وتجميعها لأجل تمويل الشركات الناشئة والأفكار الاستثمارية الجديدة؛

-اعتماد منصات التمويل الجماعي على التقنيات الرقمية بشكل كبير أدى إلى تعزيز الشفافية وتقليل تكاليف الخدمات المالية سواء بالنسبة لأصحاب المشاريع الذين يبحثون عن التمويل أو لأصحاب الأموال الذين يبحثون عن توظيف أموالهم لأن ذلك يقلل من وساطات العامل البشري، (البيروقراطية والرشوة، الوساطة غير الشرعية)، مما يؤدي إلى استبعاد طائفة كبيرة من المستخدمين المحتملين للخدمات المالية، بينما تساعد منصات التمويل الجماعي في القضاء على هذه العوائق، مما يمكن من زيادة مستويات الشمول المالي؛

-تسمح منصات التمويل الجماعي باستفادة الطبقات الفقيرة والمهمشة من الخدمات المالية (خدمات التوظيف الإقراض)، باعتبار أن منصات التمويل الجماعي تسمح لكل فرد بتوظيف مبالغ صغيرة فمن جهة ستسمح لهم بالدخول لعالم المعاملات المالية دون الحاجة إلى مبالغ مالية ضخمة، ومن جهة أخرى تسمح لهم بتجنب مخاطر ضياع كل مدخراتهم حيث يمكنهم توزيعها على عدة مشاريع، هذا يمكن من زيادة مستويات الشمول المالي؛

-هناك العديد من الحواجز التي تقيد استفادة المرأة من الخدمات المالية التي توفرها مؤسسات التمويل التقليدية في الدول الإسلامية، مما أدى إلى استبعاد فئة كبيرة منهن مالياً، لكن منصات التمويل الجماعي مكنت من جذب فئة كبيرة من النساء ودمجهن في استراتيجية الشمول المالي، حيث أن المرأة يمكنها أن تستثمر أموالها من بيتها بشكل الكتروني دون الحاجة إلى التنقل المستمر إلى المؤسسات المالية،

- تتكفل بعض منصات التمويل الجماعي بفتح حسابات للأفراد الذين لا يملكون حسابات مالية في المصارف والمؤسسات الرسمية ويرغبون في استثمار أموالهم في المشاريع المعروضة على المنصات، وهذا ما يسهل عملية الاندماج المالي والخروج من دائرة الاستبعاد؛

- الانتشار الواسع والكبير لاستخدام الهواتف المحمولة بين مواطني الدول الإسلامية والعربية وانخفاض مستوى الأمية الرقمية، يمكن استغلال هذه الطفرة من طرف منصات التمويل الجماعي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستبعدين ماليا وادماجهم في مسعى الشمول المالي.

الشكل رقم(2-17): فرص تعزيز الشمول المالي من خلال منصات التمويل الجماعي

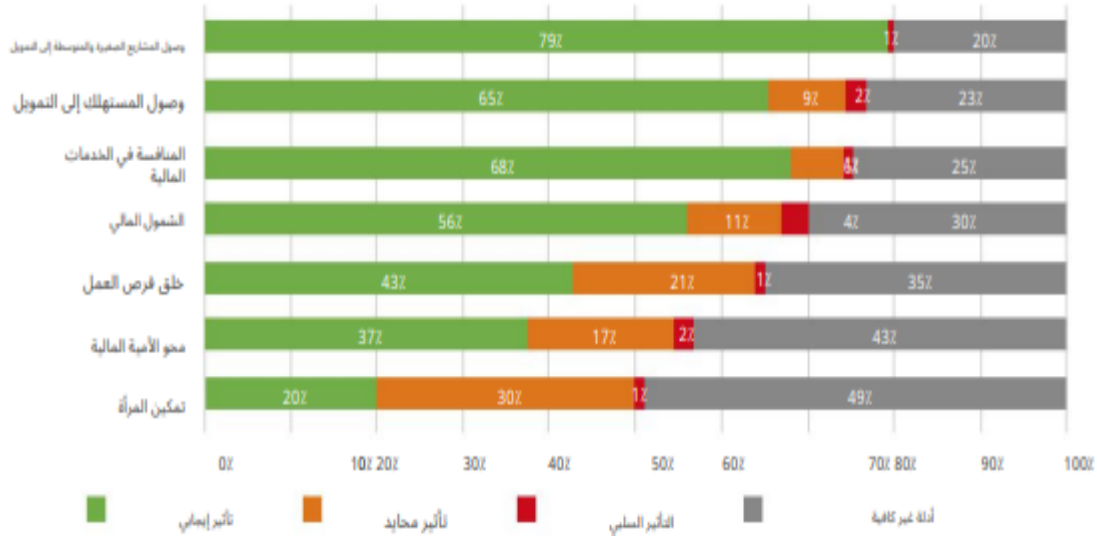

Source : World Bank Group, Global Knowledge and Research Hub Malaysia. (2019). Regulating Alternative Finance : Findings from a Global Survey of Regulators. p.17

يُظهر الشكل تأثيرات منصات التمويل الجماعي على تعزيز الشمول المالي من عدة جوانب اقتصادية واجتماعية، حيث يبرز دورها الأكبر في وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل بنسبة تأثير إيجابي بلغت 79%، يليها وصول المستهلك إلى التمويل بنسبة 65%، والتسهيلات في الخدمات المالية بنسبة 68%. أما في تعزيز الشمول المالي بنسبة 56% وخلق فرص العمل بنسبة 43%، مع تحقيق تأثير معتدل في محو الأمية المالية بنسبة 37% وتمكين المرأة بنسبة 20%.

وعلى الرغم من ذلك، تظهر نسب محدودة من التأثير السلبي، خاصة في مجالات تمكين المرأة ومحو الأمية المالية، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز المبادرات الموجهة نحو تحقيق شمولية أكبر وعدالة أوسع في الاستفادة من هذه المنصات.

الفرع الثالث: التحويلات المالية والشمول المالي

هناك علاقة جوهرية بين تدفقات التحويلات المالية والشمول المالي والحد من الفقر إذ أظهرت البحوث أن ارتفاع التحويلات بنسبة10 % يؤدى إلى الحد من الفقر بنسبة 3.1%، ومن هنا تبرز أهمية الوصول إلى خفض تكلفة أنظمة التحويلات وجعلها أكثر كفاءة وشفافية.يلاحظ بوجه عام أن مستويات التحويلات المالية في البدان ذات الدخل المنخفض كنسبة من إجمالي الناتج المحلى الاجمالي أعلى من مستوى انتشار استخدام الحسابات المصرفية، وبالتالي فإن التحويلات يمكنها أن تساهم في زيادة الطلب على الأدوات المالية، وقد أدرك ذلك العديد من مقدمي الخدمات المالية وشرعوا في عرض العديد من الخدمات الإضافية إلى جانب الحسابات المستخدمة في عملية التحويلات المالية لما له من تأثير إيجابي على كافة الأطراف. ويعتبر ارتفاع تكلفة التحويلات المالية من العقبات الرئيسية التي تعوق تدفقات التحويلات، ففي الربع الثاني من عام 2014 بلغ المتوسط العالمي لتكلفة إرسال التحويلات المالية8.1 % وهو أدنى متوسط يسجل على الإطلاق. ولا تزال تكلفة التحويلات مرتفعة في العديد من البلدان، وتعتبر البنوك التجارية أغلى قنوات التحويلات إذ يبلغ متوسط تكلفتها12.1% ، في حين تبلغ تكلفة التحويلات بمكاتب البريد كأرخص قنوات التحويلات بمتوسط تكلفة 4.7% ، وتأتى في المرتبة الوسطى شركات تحويل الأموال التي تغطى 85% من ممرات الهجرة إذ يبلغ متوسط تكلفتها6.6% حيث يعد تخفيض تكلفة المعاملات المرتبطة بتحويلات المهاجرين بما فيها التكاليف التنظيمية والإدارية إلى 5 % بحلول عام 2030 من العوامل التي تساهم في التنمية المستدامة. (أحمد ، 2015، صفحة 8).إن الجمع بين الشبكات المصرفية والبريدية وشبكات الاتصالات يتيح قنوات أكفأ وأقل تكلفة وأكثر قدرة على الوصول إلى المستفيدين من ذوي الدخل المنخفض في المناطق النائية كما تسهل المنافسة وتحقيق وفورات الحجم. و من الضروري تعظيم الأثر الإنمائي للتحويلات المالية من خلال توجيهها نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تشير البحوث إلى أنه يتم انفاق نسبة % 70 من قيمة التحويلات المالية على استهلاك الأسر المعيشية ولا يتأثر الطلب على الائتمان تأثراً كبيراً بهذه التحويلات، وقد أدرجت بعض البلدان عدة منتجات للتحويلات المالية في السياسات الوطنية المتعلقة بالشمول المالي، ففي إطار الاستراتيجية الوطنية الهندية للشمول المالي، تعرض بنوك عديدة في القطاع العام فتح حسابات معفاة من الرسوم إجراء التحويلات المالية. (أحمد ، 2015، صفحة 9)

الخلاصة

يُعتبر الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُساهم في تعزيز الإدماج المالي للفئات المستبعدة وتوفير فرص متكافئة للوصول إلى الخدمات المالية. حيث يتماشى هذا الهدف مع الدور البارز الذي تلعبه الصناعة المالية الإسلامية التي تعتمد على مبادئ وأحكام شريعة من خلال تقديم أدوات مالية مبتكرة مثل التمويل الربحي والتمويل الأصغر. هذه الأدوات ليست فقط وسيلة لتجاوز العوائق التقليدية مثل الضمانات أو الربا، بل تمثل حلاً شاملًا يركز على تحقيق العدالة الاقتصادية وتمكين الفئات المحرومة، كما تُعزز أدوات إعادة توزيع الثروة كالزكاة والوقف والقرض الحسن من قدرة الاقتصاد على تحقيق التكافل الاجتماعي، مما يدعم التنمية المستدامة ويساهم في تمكين الشرائح المهمشة اقتصاديًا. وفي إطار التحول الرقمي يبرز الشمول المالي الرقمي كعامل حاسم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، حيث تُساهم التكنولوجيا المالية في توفير حلول متطورة مثل منصات التمويل الجماعي والتحويلات المالية، وهو ما يخلق فرصًا أكبر لإدماج الفئات غير المتعاملة مع القطاع المالي التقليدي.هذا التكامل بين الصناعة المالية الإسلامية والتكنولوجيا المالية يعكس إمكانيات هائلة لتحقيق الشمول المالي بطريقة شاملة ومستدامة. وبهذا يصبح الشمول المالي ليس فقط أداة لتحقيق النمو الاقتصادي، بل أيضًا وسيلة لتعزيز العدالة الاجتماعية وبناء مجتمعات قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي بالسعودية، ماليزيا، السودان والعراق، الجزائر

تمهيد

شهدت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في العديد من الدول حيث أصبحت إحدى الركائز الأساسية للنظام المالي وذلك بفضل قدرتها على تلبية احتياجات شرائح واسعة من المجتمع. حيث تعتمد هذه الصناعة على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تضمن تحقيق العدالة المالية وتمنع الممارسات مثل الفائدة (الربا) والمخاطر غير المشروعة (الغرر). من خلال المصارف الإسلامية، التأمين التكافلي، صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة، والصكوك الإسلامية. حيث تساهم الصناعة المالية الإسلامية في توفير حلول تمويلية مبتكرة تتيح للأفراد الوصول إلى خدمات مالية تتماشى مع قيمهم الدينية، مما يزيد من مستوى الشمول المالي وتوفير الوصول العادل إلى الخدمات المالية لجميع الأفراد، بما في ذلك الفئات المهمشة أو ذات الدخل المحدود، وهو ما يساهم في توسيع قاعدة العملاء وتوفير فرص تمويلية لفئات كانت سابقًا غير قادرة على الوصول إلى النظام المالي التقليدي وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

سنتناول في هذا الفصل سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي في الدول الإسلامية. حيث تركز الدراسة على تجربة مجموعة من الدول الإسلامية التي تبنت التمويل الإسلامي كاستراتيجية لتطوير القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي. تشمل هذه الدراسة تجارب مثل دولة ماليزيا لما حققته هذه الدولة من نجاح كأكبر سوق للصناعة المالية الإسلامية، والسعودية باعتبارها دولة في مجلس التعاون الخليجي تعمل على تطوير أسواق السندات الإسلامية (صكوك) وتوسيع منصات التمويل الجماعي أما في العراق فيواجه التمويل الإسلامي تحديات كبيرة، لكنه يُظهر إمكانيات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الأصغر. بينما في السودان يظهر التمويل الإسلامي كأداة حيوية لدعم الفئات الأقل دخلًا من خلال منتجات الشهادات وأخيرًا الجزائر حيث يُعد تطوير البنوك الإسلامية مثل بنك السلام والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، خطوة نحو تمويل الاقتصاد الوطني وتعزيز الشمول المالي. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير هذه التجارب على الشمول المالي وسبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول. وتم تقسيم الفصل إلى:

- **المبحث الأول: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية**
- **المبحث الثاني: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا**
- **المبحث الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالسودان والعراق**
- **المبحث الرابع: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر**

المبحث الأول: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية

تُعَدُّ تجربة المملكة العربية السعودية في تفعيل الصناعة المالية الإسلامية مثالاً بارزاً في تعزيز الشمول المالي في ظل التغيرات التقنية والاقتصادية العالمية المتسارعة، حيث برزت المملكة في السنوات الأخيرة من الدول الرائدة في تحقيق معدلات شمول مرتفعة، واستثمارها بشكل كبير في تعزيز وصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع وفقا لرؤية 2030 والتي تهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي والاستقرار المالي وتحسين جودة حياة المواطنين، من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة وتطبيق تكنولوجيا حديثة، والتزامها بخلق بيئة مالية أكثر شمولية ومرونة، وستعرض هذه الدراسة الاستراتيجيات التي اعتمدتها السعودية لتطوير هذا القطاع ودورها في تحقيق الشمول المالي.

المطلب الاول: مؤشرات قياس مستوى الوصول للخدمات المالية في السعودية

يُعدّ قياس مستوى الوصول إلى الخدمات المالية الاسلامية في السعودية عاملاً أساسياً لتقييم مدى تحقيق الشمول المالي، وتسهيل وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق ذات الاحتياج الأكبر.

الفرع الاول: نظرة عامة على الصناعة المالية الإسلامية في السعودية واستراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي

تُعد الصناعة المالية الإسلامية في السعودية أحد المحاور الأساسية للنظام المالي، حيث شهدت تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة. وتسعى المملكة من خلال استراتيجياتها إلى تعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية، وتطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والشركات، مع التركيز على دمج الفئات غير المشمولة مالياً في النظام المصرفي.

أولا: واقع حول الصناعة المالية الاسلامية في السعودية

1-تطور الصناعة المالية الاسلامية في المملكة العربية السعودية

بدأت الصناعة المالية الإسلامية في السعودية مع البنك الأهلي التجاري في مقدمة البنوك التقليدية بتقديم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية في عام 1987 حيث قام البنك الأهلي التجاري بإطلاق أول صندوق استثماري إسلامي في المملكة، وهو الصندوق الأهلي للمتاجرة في السلع، الذي يعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد تبع ذلك افتتاح أول فرع إسلامي للبنك في مدينة جدة، ثم تم التوسع لاحقًا بفتح المزيد من الفروع الإسلامية بحلول عام 1990، ومع تزايد عدد الفروع الإسلامية تم إنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع في عام 1992، وذلك لضمان تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. تجاوز عددها 200 فرعا إسلاميا في منتصف عام 2005 ومع نجاح هذه الفروع الإسلامية، قامت بنوك أخرى في المملكة بتسريع خططها لتقديم خدمات مماثلة، سواء من خلال فتح فروع إسلامية أو عبر تقديم منتجات مصرفية إسلامية في فروعها التقليدية. وقد استفاد القطاع المصرفي السعودي من هذه التجربة الناجحة، حيث استمر في تطوير وتنويع المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الاستثمارات الإسلامية، الصناديق المتوافقة مع الشريعة، وصناديق الاستثمار المتنوعة، مما ساعد في توسيع نطاق الشمول المالي في المملكة. (رديف و مراد ، 2016، صفحة 149)

أما المصارف الإسلامية في السعودية فكانت البداية لبنك الراجحي الذي بدأ نشاطه البنكي عام 1987 وفق مبادئ الشريعة الإسلامية و عرف كأكبر مصرف إسلامي بالعالم في سنة 2023 بإجمالي أصول قيمتها 710 مليار ريال سعودي و قدرت عدد فروعه515 فرعا منها 152 فرع مخصص للنساء فقط كما حققت أرباح صافية بقيمة 8.4 مليار ريال سعودي ، في المرتبة الثانية يأتي مصرف الجزيرة الذي تأسس عام 1976 في البداية كشركة مساهمة سعودية ثم في عام 1992 استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني وأصبح يزاول نشاطه كبنك تقليدي، بعدها في عام 2007 تحول بالكامل للعمل وفق احكام الشريعة، بعدها يأتي ثالث مصرف إسلامي من حيث التأسيس ورأس المال هو مصرف البلاد الذي تأسس 2004 براس مال قدره 4 مليار ريال سعودي أما المصرف الرابع هو بنك الانماء الذي بأسس أيضا كشركة مساهمة يقدم خدمات بنكية واستثمارية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية 2008 برأس مال 15 مليار سعودي. أما بداية العمل بفروع إسلامية بالبنوك التقليدية بالمملكة العربية السعودية كانت عام 1996 بالبنك الأهلي التجاري السعودي بعدها انتشرت لباقي البنوك التقليدية

الأخرى بفتح فروع تقدم خدمات ومنتجات بنكية الإسلامية مثل (بنك الرياض، البنك السعودي الفرنسي، البنك السعودي الهولندي، البنك السعودي للاستثمار، بنك العربي الوطني) وبإشراف إدارة مستقلة عن إدارة البنك التقليدي. (فضل عبد الكريم ، 2022، الصفحات 19-22)

الشكل رقم (3-1): أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية من 2016-2021

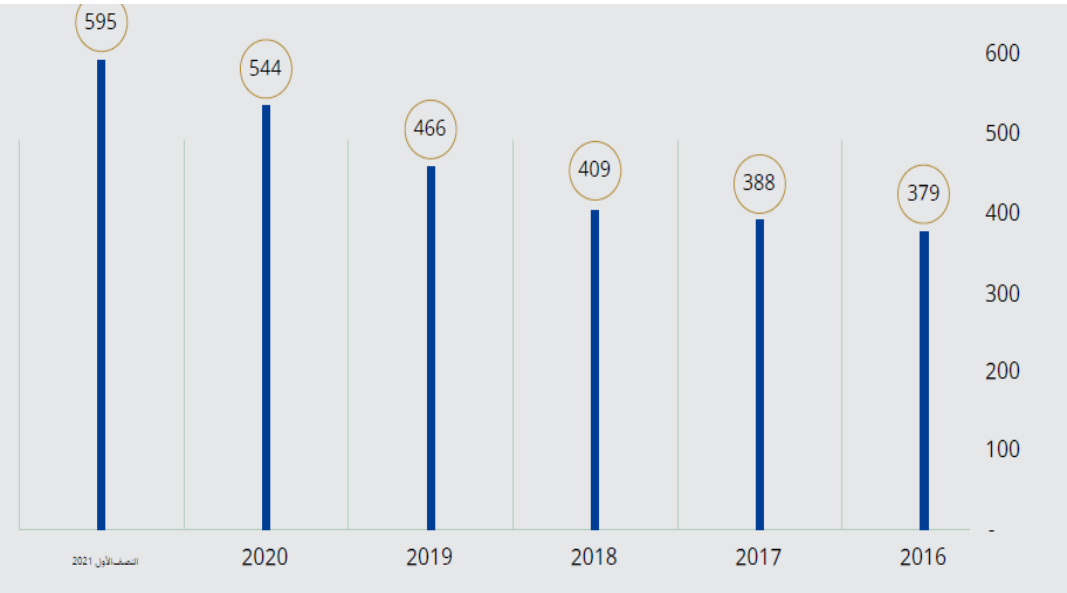

Source : Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Saudi Arabia Islamic Finance Report, P25.

يلاحظ من الشكل تطور مستمر لأصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية من عام2016 إلى النصف الأول من عام 2021، حيث بلغ إجمالي أصول البنوك الإسلامية 379 مليار ريال عام 2016 وهو ما يعكس بداية الاهتمام المتزايد بالتمويل الإسلامي في إطار رؤية 2030 لتنويع الاقتصاد السعودي بعيدًا عن الاعتماد على النفط. في عام2017 ارتفعت الأصول بشكل محدود إلى 388 مليار ريال، مما يعكس التحديات الاقتصادية في ظل تقلبات أسعار النفط. ومع بداية عام 2018 شهد القطاع زيادة كبيرة في الأصول بلغت 409 مليارات ريال، ما يعكس تحسنًا في الوعي المجتمعي والتوسع في المنتجات المصرفية الإسلامية. في عام 2019 سجل القطاع أكبر زيادة سنوية منذ 2016، حيث بلغت الأصول 466 مليار ريال وهو ما يعكس نجاح السياسات الحكومية في تحفيز التمويل الإسلامي. وبحلول عام 2020تجاوزت الأصول 544 مليار ريال وهو أعلى معدل نمو سنوي، حيث أثبتت البنوك الإسلامية قدرتها على التكيف مع جائحة كورونا عبر تقديم خدمات رقمية ومنتجات مرنة. وفي النصف الأول من سنة 2021 واصل القطاع نموه ليصل إلى 595 مليار ريال، نتيجة التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية،

إضافة إلى التحول الثقافي نحو المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة واثبات البنوك الإسلامية قدرتها على الاستقرار المالي والمرونة خلال الأزمات الاقتصادية، مما جعلها خيارًا موثوقًا في أوقات التحديات المالية.

الشكل رقم (3-2): هيكل أصول المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية (2016-2020) الوحدة مليار دولار أمريكي

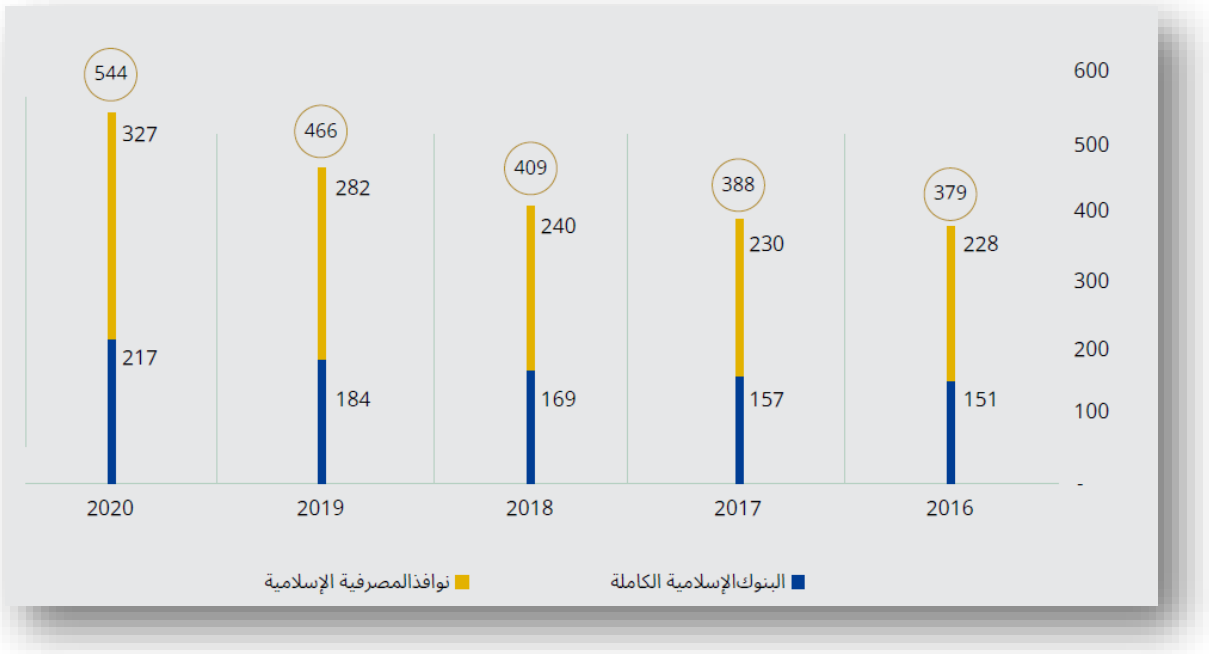

Source : Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Saudi Arabia Islamic Finance Report, P 26.

من خلال الشكل يلاحظ أن أصول نوافذ المصارف الإسلامية أكبر من أصول المصارف الإسلامية من سنة 2016 لسنة 2020، حيث حددت قيمة أصول المصارف في سنة 2016 حوالي 151 مليار دولار أمريكي مقارنة ب 228 مليار دولار أمريكي لحجم أصول النوافذ في نفس السنة، واستمر نموها طوال فترة الدراسة حيث وصل حجم أصول المصارف في سنة 2020 حوالي 217 مليار دولار أمريكي، مقارنة ب 327 مليار دولار أمريكي لأصول نوافذ المصارف الإسلامية.

2-مكونات النظام المالي الإسلامي للملكة العربية السعودية

تشكل السعودية أكبر منطقة للتمويل الإسلامي في العالم من حيث الأصول كما تملك أكبر قطاعات الخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين وصناديق الاستثمار الإسلامية في العالم وثاني أكبر سوق للصكوك

الجدول رقم (3-01): مكونات التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية سنة 2020 الوحدة (مليار دولار)

الخدمات المصرفية الإسلامية	التأمين التعاوني	الصكوك	صناديق الاستثمار الإسلامية	التمويل غير البنكي	الوقف
544	10	158	53	14	63

Source : Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Saudi Arabia Islamic Finance Report, P12.

حيث وفي عام 2020 بلغ إجمالي المكونات الرئيسة لقطاع المالية الإسلامية في المملكة حوالي 842 مليار دولار، كما شهدت المالية الإسلامية نموًا ملحوظًا في عدة قطاعات رئيسية اذ بلغ حجم الخدمات المصرفية الإسلامية 544 مليار دولار مما يشير إلى استمرار الطلب على الخدمات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، أما التأمين التعاوني فقد بلغت قيمته 10 مليارات دولار وهذا يعكس استمرار نمو القطاع وزيادة الطلب على منتجات التأمين التي تتبنى مفاهيم التعاون والتشارك، و بلغ حجم الصكوك و صناديق الاستثمار الإسلامية 158 مليار دولار ،53 مليار دولار على التوالي مما يعني استمرارية الاهتمام بالاستثمارات التي تتبنى مبادئ الشريعة والبحث عن فرص استثمارية متوافقة معها، أما التمويل غير البنكي فبلغت قيمته 14 مليار دولار، وهو ما يبرز تنوع الآليات المالية غير البنكية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات وفقاً للمبادئ الإسلامية، فيما يتعلق بالوقف فقد بلغ حجمه 63 مليار دولار و هذا ما يظهر دور الوقف في دعم المشاريع الخيرية والمجتمعية وتعزيز التنمية المستدامة بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانيا: استراتيجية السعودية في تعزيز الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي أحدا لأهداف الاستراتيجية التي تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تحقيقها بما يتماشى مع رؤية 2030 ولتحقيق هذا الهدف قامت المؤسسة بالتعاون مع وزارة المالية وهيئة السوق المالية بوضع العديد من الأهداف لتحسين وصول الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية من خلال:

-زيادة عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي إلى 90%

-زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة من 20 % إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 5.7% إلى 20 % من إجمالي التمويل البنكي.

1-أسباب الاستبعاد المالي في السعودية

يشير الاستبعاد المالي في المملكة العربية السعودية إلى عدم قدرة بعض الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، حيث تتعدد الأسباب وراء هذه الظاهرة لتشمل عوامل اقتصادية واجتماعية تتراوح بين الرصيد غير الكافٍ، تكلفة الخدمات المالية العالية، عدم توفر الوثائق اللازمة. هذه العوائق تتطلب تطوير استراتيجيات شاملة لتعزيز الشمول المالي وضمان استفادة كافة شرائح المجتمع من الخدمات المالية.

الشكل رقم(3-03): عوامل الاستبعاد المالي في المملكة العربية السعودية

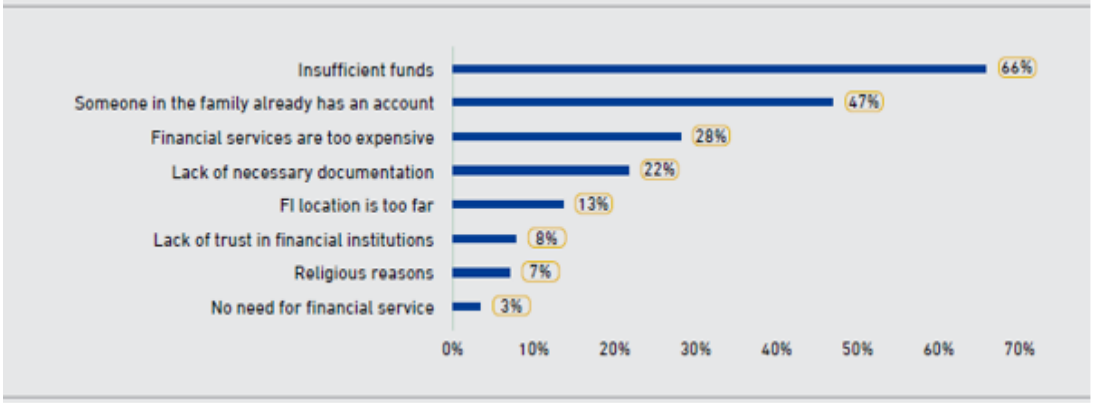

Source : Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Saudi Arabia Islamic Finance Report, P49.

تُظهِر البيانات المتعلقة بالاستبعاد المالي في المملكة العربية السعودية مجموعة من الأسباب التي تساهم في تفاقم هذه المشكلة. تتصدر قائمة الأسباب الرئيسية "**الرصيد غير الكافٍ**" بنسبة 66%، يليه "**وجود أحد أفراد العائلة لديه حساب بالفعل**" بنسبة 47%. كما تُسجل "**تكلفة الخدمات المالية العالية**" نسبة 28%، بينما يُشير 22% إلى "**عدم وجود الوثائق اللازمة**". بالإضافة إلى ذلك يشير 13% من الأفراد إلى "**بعد موقع الخدمة المالية**" كعائق في حين يُعزى الاستبعاد المالي أيضاً إلى "**انعدام الثقة في المؤسسات المالية**" بنسبة 8%، و"**أسباب دينية**" بنسبة 7%. وأخيراً يعتبر 3% من الأفراد أن "**عدم الحاجة للخدمات المالية**" أيضا سبب رئيسي من أسباب الاستبعاد. تشير هذه الأسباب إلى مجموعة متنوعة من العوائق التي تواجه الأفراد في المملكة العربية السعودية، مما يستدعي تطوير استراتيجيات لمعالجتها وتعزيز الشمول المالي في المجتمع.

2-دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية

اعتمدت مؤسسة النقد العربي السعودي على نهجين رئيسين لتفعيل التمويل الإسلامي كآلية تعزيز الشمول المالي كالتالي: (Saudi Central Bank، 2021، صفحة 44)

-**إعادة توزيع الثروة من خلال أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامية** (الزكاة، الصدقات، والوقف) وهي من الآليات الأساسية التي تساهم في تمويل ودعم الفئات الأكثر احتياجًا. عادةً ما تأخذ هذه الأدوات شكل المنح وتُستخدم لتلبية احتياجات الفقراء والمحتاجين، ومع ذلك يمكن الجمع بين هذه الأدوات ونماذج التمويل الأخرى لتعزيز الشمول المالي بشكل فعال، حيث يمكن تخصيص أموال الزكاة والوقف لدعم التمويل الأصغر، وصرف الزكاة بشكل فوري وعلى أساس فردي لتلبية احتياجات الأفراد، بينما تُستخدم عوائد الوقف لتمويل برامج التمويل الأصغر عبر مقدمي الخدمة. من خلال هذه الآلية يُمكن توفير الدعم المالي للأفراد الأقل حظًا وذلك من خلال تمويل مشاريع صغيرة أو توفير رأس المال الأولي. هذا النهج لا يقتصر فقط على تلبية الاحتياجات الأساسية، بل يمتد ليشمل تمويل التعليم والتدريب، مما يمكّن الفقراء من توليد مصادر دخل مستدامة وبالتالي تحولهم من متلقين للزكاة إلى دافعين لها. يتم تنفيذ هذه البرامج من قبل الحكومة أو المنظمات غير الربحية مما يعزز الاستدامة المالية والاجتماعية. وتعمل المملكة العربية السعودية على جمع الزكاة من الشركات والأفراد عبر هيئة الزكاة والضرائب والجمارك حيث تستخدم إيرادات الزكاة لدعم وكالة الضمان الاجتماعي وتمويل برامج الحماية الاجتماعية. ففي عام 2020 قدم بنك التنمية الاجتماعية تمويلًا بقيمة 10 مليار ريال سعودي، وخصص ميزانية تقدر بـ 11 مليار ريال سعودي للتمويل في عام 2021. من جهة أخرى تساهم صناديق الوقف النقدي المدرجة في سوق التداول بعوائدها في توفير الرعاية الصحية المجانية والمساعدات الاجتماعية، ويمكن توسيع هذه العوائد لدعم الشركات الصغيرة والتعليم.

-**اعتماد المنتجات المالية** من خلال تقاسم المخاطر حيث تعتبر كل من المضاربة والمشاركة من الآليات الرئيسية التي تساهم في هذا النهج. تهدف هذه النماذج إلى توفير بديل للتمويل التقليدي القائم على الديون من خلال تمكين الأطراف المعنية من المشاركة في المخاطر والأرباح.

الشكل رقم (3-04): استراتيجية المملكة العربية السعودية لتعزيز الشمول المالي

وضع حد أعلى للرسوم والعمولات التي يحق للبنوك تطبيقها عند تقديم المنتجات والخدمات

- يمنع طلب رسوم مالية أو ايداع أموال لفتح حسابات بنكية لتشجيع الأفراد على فتح حساباتهم والاستفادة منها.

اصدار القواعد المنظمة لأنشطة الوكالة المصرفية

- يسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات نيابة عنهم في المناطق التي لابوجد فيها غطاء مصرفي أو مع توافر محدود للخدمات المصرفية، بهدف تنويع قنوات الوصول للخدمات المالية من قبل ألإراد المجتمع

قدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والحلول الرقمية

- يتبح للأفراد الوصول غلى اخدمات من خلال قنوات متعددة بطريقة فعالة على مدار الساعة من خلال استخدام أجهزة الصراف الآليونقاط البيع والتطبيقات والإنترنت

اطلاق آلية الحماية التنظيمية لفهم وتقديم تأثير التقنيات الجديدة في الصناعة المالية

- يسمح للمؤسسات المالية والشركات التكنلوجيا المالية باختيار الحلول الرقمية المبتكرة التي يمكن أن تسهل معاملات مالية أكثر كفاءة بتكاليف أقل، وتمكين العملاء من اجراء المعاملات المالية عن بعد، مما يعزز الشمول المالي.

Source : Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Saudi Arabia Islamic Finance Report, P 49

الفرع الثاني: مؤشر الانتشار المصرفي

يعتبر مؤشر الانتشار المصرفي من أهم المؤشرات لقياس مدى الوصول إلى الخدمات المالية في أي دولة، بما في ذلك السعودية. هذا المؤشر يقيس مدى توزيع الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي، وارتفاعه يدل على توفر الخدمات المالية بسهولة ويسر، وتوفير الفرص الاقتصادية للمجتمعات بما في ذلك المناطق النائية.

1-الانتشار المصرفي في المملكة العربية السعودية

سنتطرق إلى تطور عدد المصارف الإسلامية والبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2022، مع تسليط الضوء على تأثير هذا التوزيع على الانتشار المصرفي فيها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-02): عدد المصارف الإسلامية والبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية من 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المصارف الإسلامية	4	4	4	4	4
عدد فروع المصارف الإسلامية	831	827	831	812	810
عدد البنوك التجارية	26	26	29	29	36
عدد فروع البنوك التجارية	2064	2076	2014	1945	1927

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات

Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking)

من الجدول نلاحظ أن حصة البنوك التجارية كانت أكبر مقارنة بالمصارف الاسلامية التي كانت ثابتة عند أربعة مصارف فقط طول الفترة **وهي مصرف الراجحي، بنك الجزيرة، بنك البلاد ومصرف الإنماء**. في حين كان هناك نمو في عدد البنوك التجارية ما بين الفترة 2018 تحت 26 بنك لعام 2022 ب 36 بنك أما انتشار الفروع الذي كان مرتفعا سواء بالنسبة للبنوك التجارية أو المصارف الاسلامية في عام 2018 وبداية انخفاضها في السنوات الاخيرة 2021 و 2022وذلك راجع للتطور التكنلوجي في الدولة وتزايد الاعتماد على الخدمات المصرفية الرقمية حيث تقوم البنوك بتقليص عدد الفروع التقليدية لتوفير التكاليف وزيادة الكفاءة. وسهولة الوصول للخدمات والمنتجات المصرفية لكافة الافراد، ويقلل من الحاجة إلى وجود فروع فعلية.

2-الكثافة المصرفية في المملكة العربية السعودية

يتم عرض تطور الكثافة المصرفية لكل 10,000 بالغ في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2016 إلى 2020، يوضح التغيرات في انتشار الفروع المصرفية وقدرتها على تلبية احتياجات السكان في مختلف المناطق، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-03): الكثافة المصرفية لكل 10000 بالغ في المملكة العربية السعودية من 2016-2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السكان (مليون نسمة)	23154558	23678403	24145688	24577777	24998205
الانتشار المصرفي الإجمالي	11412	11444	11698	11839	12412
الكثافة المصرفية لكل 10000	0.88	0.87	0.85	0.84	0.81
الانتشار المصرفي للمصارف الإسلامية	28692	28528	29056	29719	30082
الكثافة المصرفية للبنوك الإسلامية لكل 10000	0.35	0.35	0.34	0.34	0.33

المصدر: البنك المركزي السعودي. (2020). التقرير السنوي.57. ص118.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن البنوك في المملكة العربية السعودية لديها شبكة فروع واسعة تغطي نطاقًا كبيرًا من السكان. حيث سُجل وجود فرع واحد لكل 12412 نسمة، وهذا يعتبر مؤشرًا جيدًا لانتشار الخدمات المصرفية. من 11412 إلى 12412 ما بين 2016 إلى 2020، مع تسجيل تراجع بسيط في الكثافة الداعمة للانتشار المصرفي من 0.88 في عام 2016 إلى 0.81 في عام 2020، يُنسب ذلك إلى تأثير جائحة كوفيد 19 على عمليات المصارف في المملكة العربية السعودية. أما فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الإسلامية نرى أن الانتشار غير كافٍ، حيث تواجه تحديات في التوسع والتغطية الكاملة للسوق مما يعكس نسبة انتشار ضعيفة. حيث يوجد فرع واحد فقط لكل 30082 نسمة في عام 2020. تُظهر الكثافة المصرفية لكل 10000بالغ تباين بنسبة 0.35، 0.34 و0.33، خلال فترة الدراسة.

الفرع الثالث: مؤشر الصراف الآلي والبطاقات البنكية في السعودية

يعكس هذا المؤشر تطور استخدام الصراف الآلي والبطاقات البنكية في المملكة العربية السعودية، مما يبرز التقدم في الخدمات المصرفية الرقمية وزيادة انتشارها بين الأفراد والمؤسسات.

أولا: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع

يُعرض في هذا الجزء تطور عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2022، حيث يُظهر هذا التطور الجهود المبذولة لتوسيع البنية التحتية المالية وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة في الخدمات المصرفية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-04): عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في المملكة العربية من 2018-2022

السنوات	2018	20190	2020	2021	2022
عدد أجهزة الصراف الآلي	18685	18882	18299	16544	16251
إجمالي عدد أجهزة نقاط البيع	351645	438618	721060	1013233	1438121
عدد العمليات (مليون عملية)	1032	1623	2853	5171	7262

المصدر: البنك المركزي السعودي. (2023). التقرير السنوي.59. ص 119

يلاحظ من الجدول نمو إيجابي في شبكة المدفوعات لدولة السعودية حيث ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي في 2018 لتبلغ 18685 جهاز و18882 في سنة 2019، في حين شهدت السنوات الأخيرة تراجع في عدد الصراف ب 16544 و16251 جهاز بين سنتي 2020 و2021. بالمقابل تظهر زيادة ملحوظة في عدد العمليات خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من 1032 مليون عملية إلى 7262 مليون عملية. يُعزى هذا النمو إلى توسع واستخدام أكبر لأجهزة نقاط البيع، التي ارتفعت أيضًا بشكل ملحوظ خلال الفترة نفسها، حيث ازداد عددها من 351,645 جهاز في عام 2018 إلى 1,438,121 جهاز في عام 2022.مما يعكس تحسن البنية التحتية التكنولوجية وزيادة الطلب على خدمات الدفع الإلكتروني. ومع ذلك يتطلب هذا النمو السريع تحديات جديدة في إدارة النظم والأمان والتوسع لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية الرقمية.

ثانيا: تطور عدد البطاقات المصدرة في المملكة العربية السعودية

يُعرض تطور عدد البطاقات الإلكترونية المصدرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2022، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-05): عدد البطاقات الالكترونية المصدرة في المملكة العربية السعودية من 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد البطاقات المصدرة	28559828	31540067	34336693	39373810	42563445

المصدر: البنك المركزي السعودي. (2023). التقرير السنوي.59. ص118

يلاحظ من الجدول ارتفاع عدد بطاقات الصراف الآلي المصدرة طول سنوات الدراسة وهذا يشير إلى توسع البنية التحتية وزيادة الإمكانيات التقنية للتعامل مع العمليات المالية، حيث قدرت عدد البطاقات في 2018 حوالي 28559828 بطاقة و42563445 بطاقة في سنة 2022.

المطلب الثاني: مؤشرات مستوى استخدام الخدمات المالية

تعكس مؤشرات مستوى استخدام الخدمات المالية العمق المصرفي في المملكة العربية السعودية، وتساهم في تحديد مدى تطور النظام المالي وقدرة المؤسسات المصرفية على تلبية احتياجات الأفراد والشركات.

الفرع الأول: مؤشر العمق المصرفي

مؤشر العمق المصرفي مقياس يستخدم لتقييم مدى تطور القطاع المصرفي في أي دولة، حيث يقيس نسبة الأصول المصرفية أو الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP). يعكس المؤشر قدرة البنوك على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، ومدى وصول الخدمات المالية إلى الأفراد والشركات، مما يجعله مؤشرًا هامًا لقياس الشمول المالي والنشاط الاقتصادي.

أولا: تطور إجمالي التمويل والودائع في البنوك السعودية

سيتم عرض تطور إجمالي التمويل والودائع بالبنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة من 2019 إلى 2023، موضحًا التغيرات في حجم التمويل المصرفي والودائع التي تعد من المؤشرات الرئيسية للنشاط المالي والمصرفي في المملكة من خلال التالي:

الجدول رقم (3-06): تطور إجمالي التمويل والودائع في البنوك السعودية من 2019-2023 الوحدة (مليون ريال)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الأصول	1747.010	2041.007	2413.332	2714.555	2981.708
إجمالي التمويل	1252.309	1451.901	1724.264	1976.498	2181.733
إجمالي الودائع	13657.769	1570.203	1767.999	1873.686	1973.577

المصدر : البنك المركزي السعودي. (2024). النشرة الإحصائية الشهرية. ص 36

حققت المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية نمو ملحوظ في إجمالي الأصول الإسلامية التي تشمل المصارف والنوافذ الإسلامية، وكذا التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة. ففي عام 2019، كان إجمالي الأصول حوالي 1747.010 مليار دولار. وتزايدت الأصول بشكل مستمر خلال السنوات التالية، حيث ارتفعت إلى حوالي 2981.708 مليار دولار في عام 2023. في حين كان إجمالي التمويل حوالي 1252.309 مليار دولار عام 2019، ازداد التمويل بنسبة ملحوظة، حيث بلغ حوالي 2181.733 مليار دولار في عام 2023. يشير هذا النمو إلى زيادة الاستثمارات والتمويلات التي تدعم النمو الاقتصادي، بالمقابل نلاحظ ارتفاع إجمالي حجم الودائع في المصارف الإسلامية من سنة 2019 ل سنة 2023 في عام 2019، كان إجمالي الودائع حوالي 1365.769 مليار دولار. مقارنة ب 334 مليار في عام 2017، ووصلت إلى حوالي 1973.577 مليار دولار في عام 2023. يعكس هذا النمو الزيادة في المدخرات والودائع، مما يدل على زيادة الثقة في النظام المالي الإسلامي.

ثانيا: تطور الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بالمملكة العربية السعودية

سيتم تقديم تطور قيمة الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال العامين 2021-2022، وهو ما يعكس نمو هذه الودائع وأثرها في تعزيز النظام المالي الإسلامي في المملكة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-05): قيمة الودائع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية 2021-2022

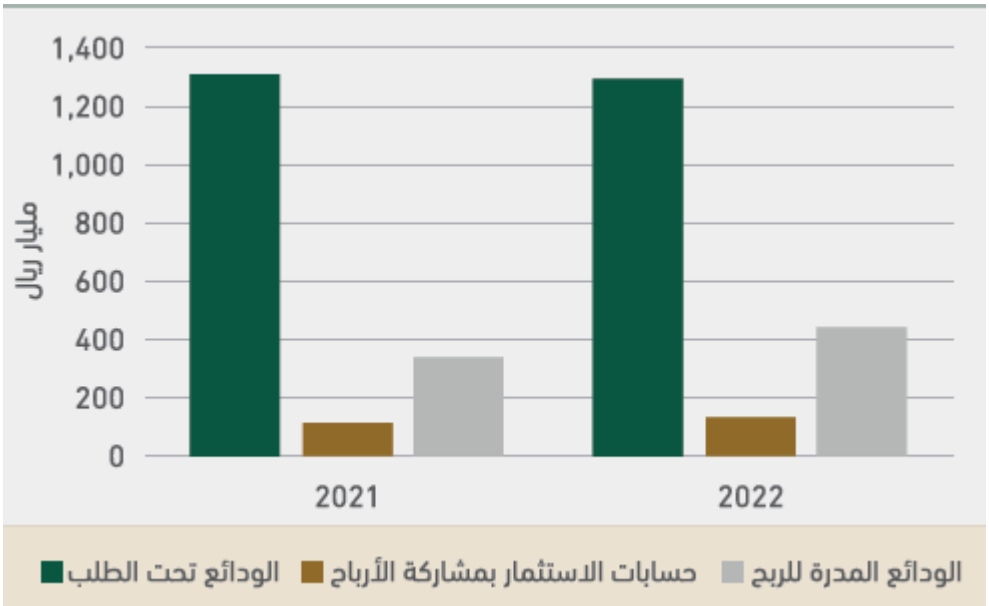

المصدر: البنك المركزي السعودي. (2023). التقرير السنوي.59. ص 147.

حققت الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث تتألف في المملكة من ودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والزمنية المودعة في المصارف والنوافذ الإسلامية، ويأتي هذا الارتفاع مدعومًا بالنمو في الودائع المدرة للربح التي تشمل ودائع المرابحة وغيرها والتي تمثل نحو 23.6% من إجمالي الودائع المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة لتصل إلى 442.4 مليار ريال في نهاية عام 2022 ، مقابل 339.6 مليار ريال في نهاية عام 2021 ، إلى جانب الارتفاع في حسابات الاستثمار بمشاركة الأرباح التي شكلت نحو 7.1% من إجمالي الودائع لتصل إلى 133.6 مليار ريال في نهاية عام 2022 مقابل 115.1مليار ريال في نهاية عام2021، وفي المقابل تراجعت الودائع تحت الطلب التي تتشكل من ودائع الحسابات الجارية، إذ مثلت نحو 69.3% من إجمالي الودائع لتصل إلى 1,297.6 مليار ريال في نهاية عام 2022، مقابل 1,313.3 مليار ريال في نهاية عام 2021.

ثالثا: تطور حجم صيغ التمويل الإسلامية في المملكة العربية السعودية

يعرض تطور حجم صيغ التمويل الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2023، مع مختلف التغيرات في استخدام الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومدى تأثيرها على القطاع المصرفي المحلي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-07): تطور حجم صيغ التمويل الإسلامية في المملكة العربية السعودية من 2018-2023 الوحدة (مليون ريال)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المرابحة	392,135	472,871	646,416	879,035	1049,514	1145,530
التوريق	521,955	562,025	561,786	640,499	7.9,646	795,451
الاجارة	194,796	195,933	229,008	178,292	180,741	200,858
المضاربة	2,071	1,818	1,556	1,934	1,789	1,750
المشاركة	2,240	1,924	1,846	1,285	1,364	1,871
أخرى*	32,704	17,7387	21,298	23,219	33,444	36,273
اجمالي التمويل	1145,901	1252,309	1461,901	1724,264	1976,498	2181,733

Source : Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (IslamicBanking)

*** تشمل البطاقات الائتمانية وصيغ التمويل الأخرى المتوافقة مع احكام الشريعة**

يلاحظ من الجدول أن صيغة المرابحة، التوريق والاجارة من الصيغ المستخدمة بكثرة في المملكة العربية خلال فترة الدراسة مقارنة بصيغ المضاربة والمشاركة، حيث سجلت صيغة المرابحة نموا ملحوظا من سنة 2018 بقيمة 392135 مليون ريال وفي عام 2023 بقيمة 1145530 مليون ريال، وسجلت الاجارة أعلى قيمة لها في عام 2023 بقيمة 200858 مليون ريال في حين الصيغ القائمة على المشاركة استخدامها كان ضئيل حيث بلغت قيمتها في سنة 2023، 1871 مليون ريال وصيغة المضاربة 1750 مليون ريال لنفس السنة. حيث تعمل صيغ التمويل على توفير خدمات مالية والمصرفية ولتلبية احتياجات الفئات التي قد تكون محرومة من الخدمات المالية التقليدية، مما يجعلها من الخدمات المالية أكثر قبولاً لدى الأفراد الذين يرفضون التعامل مع الفائدة لأسباب دينية أو أخلاقية. هذا يعزز الشمول المالي للأفراد الذين لا يستخدمون النظام المالي التقليدي.

الفرع الثاني: تطور السحوبات النقدية وعدد العمليات في المصارف من خلال أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية

سيوضح تطور السحوبات النقدية وعدد العمليات المنفذة من المصارف وأجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2022، مما يعكس التغيرات في النشاط المالي واستخدام الخدمات المصرفية الرقمية في الدولة.

الجدول رقم (3-08): السحوبات النقدية وعدد العمليات من المصارف من خلال أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية 2018-2022

	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
السنوات	أجهزة الصراف	المصارف	المجموع	أجهزة الصراف	المصارف	المجموع
2018	949	1177	2126	452,931	295,394	748,325
2019	983	1142	2125	468,849	271,791	740,640
2020	761	986	1747	386.490	242,401	628,691
2021	670	947	1617	355,028	226,898	581,926
2022	624	906	1530	337,749	216,995	554,743

المصدر: البنك المركزي السعودي. (2023). التقرير السنوي.59. ص 118

-**السحوبات النقدية (مليون ريال):** تبين البيانات أن القيمة الإجمالية للسحوبات النقدية تراجعت بشكل عام من عام 2018 إلى عام 2022، حيث انخفضت من 748,325 مليون ريال في عام 2018 إلى 554,743 مليون ريال في عام 2022. هذا الانخفاض المستمر في السحوبات النقدية قد يرجع إلى زيادة استخدام وسائل الدفع الرقمية والإلكترونية التي أصبحت شائعة أكثر، والتي تقدم بدائل أكثر أمانًا وراحة من السحوبات النقدية التقليدية.

-**عدد العمليات (مليون عملية):** على الرغم من انخفاض القيم النقدية إلا أن عدد العمليات لم تتأثر بنفس الشكل حيث يلاحظ وجود استقرار نسبي بين 2126، 2125 عملية في سني 2018 و2019 ووجود انخفاض طفيف في عدد العمليات على مدار السنوات الأخرى من 1747 إلى 1530 بين سنة 2020 وسنة 2022. وهذا ما يعكس توجه المستخدمين نحو عمليات أكثر تطورًا تتضمن عددًا أقل من السحوبات النقدية لكل عملية.

المطلب الثالث: مساهمة منتجات الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالسعودية

الفرع الأول: مساهمة الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار، والوقف في تعزيز الشمول المالي بالسعودية

تعد الصكوك وصناديق الاستثمار والوقف من الأدوات المالية التي تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية. من خلال توفير حلول تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية،

حيث تساهم هذه الأدوات في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، بما في ذلك الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

أولا: مساهمة الصكوك في تعزيز الشمول المالي بالسعودية

تُعتبر الصكوك من الأدوات المالية الإسلامية التي تُساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خيارات تمويل واستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. حيث تُتيح الصكوك للأفراد والشركات المشاركة في تمويل المشاريع التنموية والحكومية، مما يوسّع قاعدة المستثمرين كما تساهم في جذب الفئات غير المندمجة في النظام المالي التقليدي وتعزز الوصول الفرص الاستثمارية للجميع.

1-أنواع الصكوك الإسلامية المصدرة في المملكة العربية السعودية

يتناول أنواع الصكوك الإسلامية المصدرة في المملكة العربية السعودية، موضحًا تفاصيل الإصدارات التي تمت في إطار النظام المالي الإسلامي في المملكة، مما يعكس التطور المستمر في سوق الصكوك وأثرها في تعزيز الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-09): إصدارات الصكوك الاسلامية بالمملكة العربية السعودية لسنة 2020

أنواع الصكوك الإسلامية	النسبة من إجمالي إصدارات الصكوك
صكوك الاستثمار	%29
صكوك المرابحة	%14
صكوك هجينة	%12
صكوك الاجارة	%1
صكوك المضاربة	%3
صكوك المشاركة	%4
صكوك الوكالة بالاستثمار	%1
صيغ أخرى	%36

المصدر: ملاك سلوى. (2023). الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية: دراسة تجارب دولية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية وبنوك إسلامية. جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج-الجزائر. ص 191.

يظهر من الجدول أعلاه تنوع صيغ الصكوك الإسلامية المصدرة في السعودية، حيث تهيمن صكوك الاستثمار بنسبة تصل إلى 29% في المقابل تصدرت صكوك المرابحة والصكوك الهجينة قائمة

الصكوك الأكثر إصداراً مقارنة بالأنواع الأخرى، مما يبرز أهمية هاتين الصيغتين في السوق المالية السعودية. أما صكوك الإجارة وصكوك الوكالة بالاستثمار فقد مثلت كل منهما نسبة 1% من إجمالي قيمة الصكوك المصدرة. كما تم إصدار صكوك المضاربة وصكوك المشاركة بنسبة 3% و4% على التوالي، وهو ما يُعتبر نسبة ضئيلة مقارنةً بصكوك المرابحة التي بلغت 14% وصكوك الهجينة التي بلغت 12%.

2-تطور الصكوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية

فيما يتعلق بالخدمات المالية الإسلامية غير المصرفية تَبرز المملكة العربية السعودية كرائدة في إصدارات الصكوك السيادية على مستوى العالم. تُديرها وزارة المالية من خلال المركز الوطني لإدارة الدين، وفقًا للبيانات كان إجمالي الصكوك السيادية المحلية في نهاية عام 2022 حوالي 506.2 مليار ريال، مقارنة بـ 426.2 مليار ريال في نهاية عام 2021. ومن جهة أخرى، بلغ إجمالي الصكوك السيادية الخارجية حوالي 50.6 مليار ريال في نهاية عام 2022، مقابل 58.1 مليار ريال في عام 2021. بالنسبة للصكوك غير السيادية، بلغ إجمالي الصكوك المحلية حوالي 129.6 مليار ريال في نهاية عام 2022، حيث شكلت صكوك المصارف والمؤسسات المالية 56.9% من الإجمالي، وصكوك الشركات والمؤسسات غير المالية 31.4%، والصكوك شبه السيادية 11.7%. بالمقابل بلغ إجمالي الصكوك المطروحة محليًا لعام 2022حوالي 164.2 مليار ريال، مقابل 145 مليار ريال في عام 2021، مسجلة ارتفاعًا نسبته 13.2%. تضمنت الإصدارات صكوكًا من الجهات الحكومية والمصارف والشركات والمؤسسات غير المالية، مما يعكس نموًا قويًا في سوق الصكوك في المملكة العربية السعودية.

الشكل رقم(3-06): قيمة الصكوك القائمة في المملكة العربية السعودية من 2016-2021

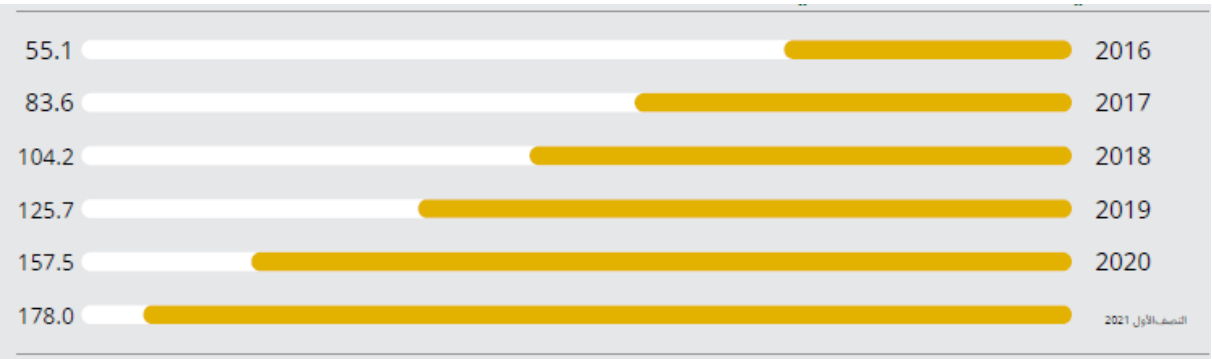

Source : Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Saudi Arabia Islamic Finance Report, P 31.

تضاعفت سوق الصكوك الصادرة عن السعودية من حيث الصكوك القائمة ثلاث مرات تقريبا بين عامي 2016و 2020 لتصل قيمتها ل 157.5 مليار دولار في عام 2020 و178 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2021.

3-أهم القطاعات الممولة باستخدام الصكوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية

سيقدم أبرز القطاعات التي تم تمويلها من خلال الصكوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية لعام 2020، وهو ما يعكس دور هذه الأداة المالية في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز الاستثمارات في المشاريع الكبرى التي تساهم في النمو المستدام في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): أبرز القطاعات الممولة للصكوك الإسلامية في السعودية لسنة 2020

القطاعات	نسبة التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية
قطاع الحكومة	%50.6
قطاع الخدمات المالية	%10.2
القطاع المصرفي	%12.5
قطاع الصناعات	%9.4
قطاعات أخرى	%17.3

المصدر: ملاك سلوى. (2023). الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية: دراسة تجارب دولية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية وبنوك إسلامية. جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج-الجزائر. ص192

يُظهر الجدول توزيع التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية عبر القطاعات المختلفة في السعودية خلال عام 2020. حيث يُلاحظ أن قطاع الحكومة هو الأكثر استفادة من الصكوك، حيث حصل على 50.6% من إجمالي التمويل، مما يعكس الثقة الكبيرة في الصكوك كأداة تمويلية فعالة للمشروعات الحكومية. يأتي القطاع المصرفي في المرتبة الثانية بنسبة 12.5%، وهو ما يشير إلى استخدام متزايد للصكوك في الأنشطة المصرفية والتوسع في الأدوات المالية الإسلامية. يليه قطاع الخدمات المالية بنسبة 10.2%، مما يبرز أهمية الصكوك في دعم وتنمية هذا القطاع. يُمثل قطاع الصناعات نسبة 9.4% من التمويل، في حين تستفيد "القطاعات الأخرى" بنسبة 17.3%، مما يعكس التنوع في استخدام الصكوك لتلبية احتياجات متنوعة في السوق. هذا التنوع يعزز الشمول المالي بفتح فرص استثمارية وتمويلية

جديدة في قطاعات متعددة، بتوفير أدوات تمويلية متوافقة مع الشريعة، وتوسيع الوصول إلى خدمات مالية متنوعة.

ثانيا: مساهمة صناديق الاستثمار في تعزيز الشمول المالي بالسعودية

تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية من الأدوات المالية الهامة التي تساهم في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية. من خلال توجيه الاستثمارات إلى أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتوفير فرص استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات، مما يعزز المشاركة المالية في الاقتصاد الوطني.

1-أصول صناديق الاستثمار الإسلامية بالمملكة العربية السعودية

تُساهم صناديق الاستثمار في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية من خلال توفير أدوات استثمارية متنوعة تُلبي احتياجات شرائح مختلفة من المستثمرين بما في ذلك الأفراد والشركات تُتيح هذه الصناديق فرصًا للاستثمار في الأسهم، الصكوك، العقارات، وغيرها مما يُمكّن الأفراد من مختلف المستويات الاقتصادية من الوصول إلى الأسواق المالية بسهولة. كما أن وجود صناديق متوافقة مع الشريعة الإسلامية يُعزز من مشاركة الفئات التي تفضل التعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك تساهم الصناديق الاستثمارية في دعم التنمية الاقتصادية عبر توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع الوطنية، ما يُساعد في تقليل الفجوة المالية وزيادة الوعي المالي بين المواطنين.

الشكل رقم (3-07):أصول صناديق الاستثمار الإسلامية في المملكة العربية السعودية من 2016-202

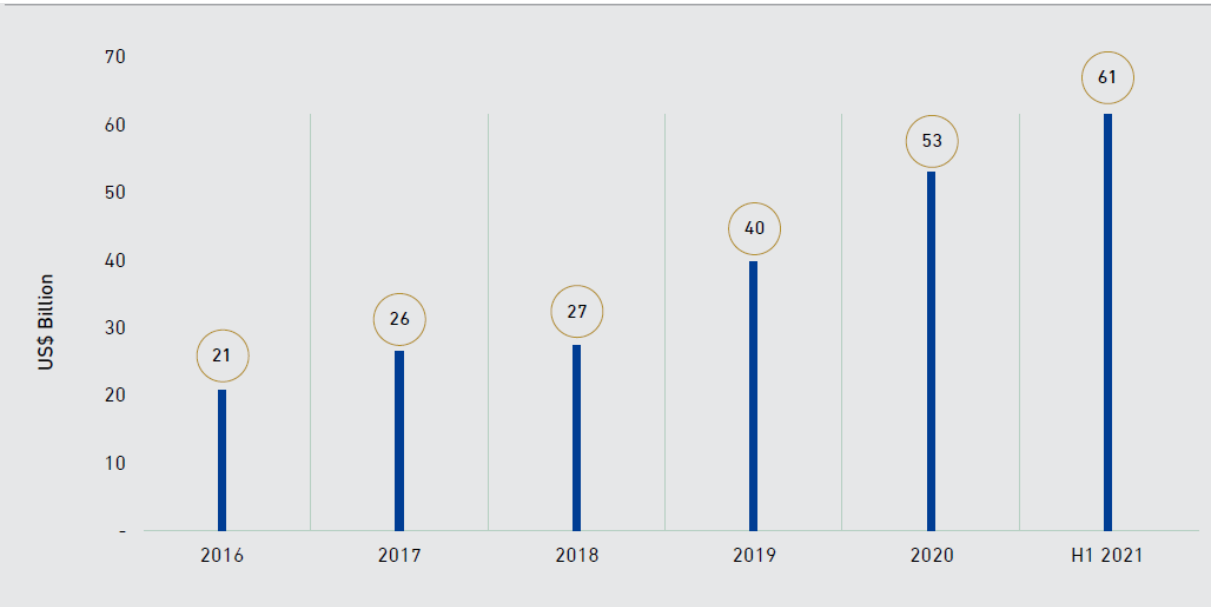

Source : Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Saudi Arabia Islamic Finance Report, P 34.

يلاحظ من الشكل أعلاه تطور مستمر لأصول صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية ما بين عام 2016 إلى النصف الأول من عام 2021، حيث ارتفعت قيمتها من 21، 26،27، مليار دولار في عام 2016،2017، 2018 على التوالي وتضاعفت القيمة في عام 2019 إلى 40 مليار دولار، ثم وصلت في النصف الأول من 2021 إلى 61 مليار دولار وهو ما يفسر تزايد الاعتماد على صناديق الاستثمار في المملكة للحصول على التمويل وفق مبادئ الشريعة تناسب احتياجات مختلف الفئات.

2-تصنيفات صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية

تلبي تصنيفات صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية بأنواعها المختلفة احتياجات مجموعة واسعة من المستثمرين، مما يعكس تنوع الخيارات الاستثمارية المتاحة في السوق السعودي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): أنواع صناديق الاستثمار بالمملكة العربية السعودية لسنة 2020

فئة الصندوق	نوع الصندوق	عدد الصناديق الموافقة للشريعة الإسلامية	عدد صناديق الاستثمار غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية
صناديق الأسهم	محلية	69	19
	دولية	13	03
	أمريكية	01	02
	أوروبية	01	02
	آسيوية	01	04
	خليجية	15	03
	عربية	11	03
صناديق أدوات الدين	دولية	09	01
	محلية	02	02
	دولية	02	02
	محلية	07	03
صناديق أسواق النقد	مرابحة العملات الأجنبية	08	00
	مرابحة بالريال السعودي	21	00
صناديق قابضة		06	01
صناديق متوازنة	محلية	01	00
	دولية	00	02
صناديق عقارية		10	00
صناديق متعددة الأصول		21	04
صناديق أخرى		01	00
المجموع		199	51

المصدر: هيئة السوق المالية.

https://tadawulgroup.sa/wps/portal/saudiexchange/trading/market-services/funds?locale=ar

من الجدول يتبين أنه من بين 250 صندوقًا استثماريًا مدرجًا في سوق المال السعودي، غالبيتها تتميز بالطابع الشرعي، حيث يبلغ عددها 199 صندوقًا، بنسبة 79.6% من إجمالي الصناديق النشطة في السوق. حيث تركز أغلب هذه الصناديق على الاستثمار في الأسهم بمختلف أنواعها، يصل عددها إلى

111 صندوقًا، بنسبة 56%. أما في السنوات الأخيرة فقد ظهر تراجع في عدد الصناديق غير المتوافقة مع أحكام الشريعة لصالح الصناديق المتوافقة معها، مما يشير إلى توجه المؤسسات إلى تأسيس صناديق استثمار إسلامية أو تحويل الصناديق التقليدية القائمة لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. توفر صناديق الاستثمار فرصاً للمستثمرين من جميع الفئات، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للاستثمار بطرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يساهم في زيادة الشمول المالي. وتساعد على خلق بيئة استثمارية مستقرة وموثوقة، تعزز الثقة بين المستثمرين وتعمل على جذب المزيد من رؤوس الأموال. من خلال تحليل التفاصيل الخاصة بصناديق الاستثمار الإسلامية المدرجة في سوق المال السعودي، نجد أن نسبة كبيرة منها تم إنشاؤها وعرضها من قبل بنوك سعودية.

ثالثا: مساهمة الوقف في تعزيز الشمول المالي بالسعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول الرائدة في استخدام نظام الوقف كأداة لتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي الآونة الأخيرة توجهت المملكة نحو تحديث هذا القطاع وتطويره بهدف تعزيز دوره كمصدر لتمويل التنمية المستدامة في البلاد يتم تمويل وإدارة أصول الوقف في المملكة العربية السعودية من قبل جهات مختلفة **مثل** المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، كيانات القطاع العام شبه المستقلة والكاملة، بما في ذلك الجامعات والمستشفيات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والمكاتب العائلية بنهاية عام 2020، بلغ إجمالي أصول الوقف في المملكة العربية السعودية 63 مليار دولار، ويتم إدارتها من قبل 113,489 مؤسسة وقفية. منها 22 مليار دولار من قبل المنضمات غير الحكومية و12 مليار دولار من قبل شركات وقف خيرية.

كما أصدرت جمعية الوقف العالمية إطار ترخيص صناديق الاستثمار الوقفية كجزء من مهمتها في تطوير هياكل وخطط الوقف الحالية والجديدة من عام 2018، مما جعل المملكة العربية السعودية أول دولة في مجلس التعاون الخليجي تقدم مثل هذه الصناديق. والتي تأتي على شكل صناديق استثمار مشتركة مدرجة في البورصة وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، هذا الإنجاز يُعتبر خطوة مهمة نحو إضفاء الطابع المؤسسي على قطاع الوقف في المملكة، وتطوير مستويات الشفافية والحوكمة حول هذه الاستثمارات.تم إطلاق أول صندوق استثماري وقفي في المملكة العربية السعودية وهو "**صندوق الإنماء وريف الوقفي**" في عام 2018 كشراكة بين شركة الإنماء للاستثمار (مدير الصندوق) ومؤسسة وريف الخيرية (المستفيدة). حتى النصف الأول من عام 2021، تمت الموافقة على ثمانية صناديق استثمارية

وقفية من قبل الجمعية العامة للطيران المدني والهيئة العامة لسوق المال بأصول مدارة تبلغ 104 مليون دولار أمريكي. شركة الإنماء للاستثمار تدير خمسة من هذه الصناديق، وتعتبر في الغالب صناديق مفتوحة تستثمر أصول الصندوق لبناء رأسمال الوقف وصرف نسبة من عوائدها على المستفيدين من الوقف.ومن ان من أهداف رؤية 2030 هو الاستفادة من الموارد المالية الإسلامية لإنشاء قطاع غير ربحي أكثر تأثيراً ودعم التنمية المستدامة في المملكة. تماشيا مع الخطة الاقتصادية، حيث حدد تجمعية الوقف العالمية هدفا لزيادة حجم قطاع الوقف إلى 93 مليار دولار (350 مليار ريال سعودي) بحلول عام 2030 وزيادة مساهمة القطاع غير الربحي إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة والمؤسسة (ICD) الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. (Saudi Central Bank، 2021، الصفحات 36-37)

الجدول رقم(3-12): أصول مؤسسات الوقف السعودية بأنواعها لعام 2020

وقف المنظمات غير الحكومية	شركات الوقف الخيرية	وقف الجمعيات غير الحكومية	وقف GAA	الوقف العائلي	الوقف الجامعي
%35	%19	%7	%6	%5	%11

Source : Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Saudi Arabia Islamic Finance Report, P 37.

أظهرت أصول مؤسسات الوقف السعودية في عام 2020 تنوعًا ملحوظًا في مساهمتها في تعزيز الشمول المالي، وهو مؤشر يعكس أدوارًا مختلفة لكل نوع من أنواع الوقف في معالجة الفجوات المالية والاقتصادية في المجتمع. استحوذ وقف المنظمات غير الحكومية على النصيب الأكبر بنسبة 35%، مما يعكس أهميته في تقديم خدمات التمويل الأصغر ودعم المشاريع الاجتماعية خاصة للفئات المحرومة والمهمشة، مما يعزز فرصها للوصول إلى الخدمات المالية. أما شركات الوقف الخيرية فقدرت نسبة أصولها حوالي 19%، حيث تساهم هذه الشركات في تمويل الأنشطة التنموية بشكل مستدام، مما يدعم الابتكار والتمكين الاقتصادي. أما الوقف الجامعي فكانت نسبته 11%، ويبرز دوره في تمكين الأفراد من التعليم العالي، وهو عنصر رئيسي لتعزيز الشمول المالي على المدى البعيد من خلال تحسين الكفاءات وزيادة الدخل الفردي. من جهة أخرى قدر وقف الجمعيات غير الحكومية 7% ووقف GAA 6% مساهمات متوسطة من خلال دعم الأنشطة الخدمية والاجتماعية التي تخدم المجتمع. في المقابل كان للوقف العائلي أقل تأثير بنسبة 5% بسبب اقتصاره على نطاق عائلي ضيق. بشكل عام، يُظهر الجدول

أهمية الوقف كآلية مستدامة لتعزيز الشمول المالي مع الحاجة إلى تكامل الأدوار بين هذه الأنواع لتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030.

الفرع الثاني: مساهمة التكنلوجيا الإسلامية ومنصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي بالسعودية

تلعب التكنولوجيا الإسلامية ومنصات التمويل الجماعي دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية. من خلال توفير حلول مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تساهم هذه المنصات في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من الشمول المالي ويساهم في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل مستدام.

أولا: مساهمة التكنلوجيا الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالسعودية

يُتناول في هذا الجزء واقع قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وأهم التطورات والابتكارات التي ساهمت في تعزيز الشمول المالي، من خلال دمج الحلول التكنولوجية مع المبادئ المالية الإسلامية حيث يساهم هذا القطاع في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل التعاملات المالية بما يتماشى مع أحكام الشريعة.

1-واقع قطاع التكنلوجيا المالية الإسلامية بالمملكة العربية السعودية

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية نموًا ملحوظًا، حيث ارتفع عدد الشركات العاملة في هذا المجال من 60 شركة في عام 2020 إلى 82 شركة في عام 2021. تُعد المملكة اليوم أكبر سوق للتكنولوجيا المالية الإسلامية على مستوى العالم، حيث بلغ حجم السوق 17.9 مليار دولار في عام 2020، مما يمثل 37% من إجمالي قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي. ومن المتوقع أن يصل هذا السوق إلى 48 مليار دولار بحلول عام 2025. كما احتلت المملكة المرتبة الثانية من بين 64 دولة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية. أما فيما يتعلق بالقطاعات المهيمنة على مشهد التكنولوجيا المالية في السعودية، تبرز قطاعات المدفوعات وتحويل العملات، والتمويل، وأدوات الأعمال، والمجمعات، ومقدمو المعلومات المالية. من أبرز الشركات في هذا القطاع شركة Geideaو STC Pay حيث جمعت شركة STC *Pay* **200** مليون دولار، وجمعت شركة Geidea268 مليون دولار، مما يعكس الاهتمام الكبير من المستثمرين في هذا القطاع الواعد. (للبنك المركزي السعودي، 2023، صفحة 148)

2-عوامل نمو التكنولوجيا المالية الإسلامية بالمملكة العربية السعودية

تساهم بعض العوامل في نمو وتوسيع التكنولوجيا المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية مثل العوامل التنظيمية، التقنية، والاجتماعية التي تدعم الابتكار في المجال المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الشكل رقم(3-08): العوامل التمكينية لتوسيع التكنولوجيا المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية

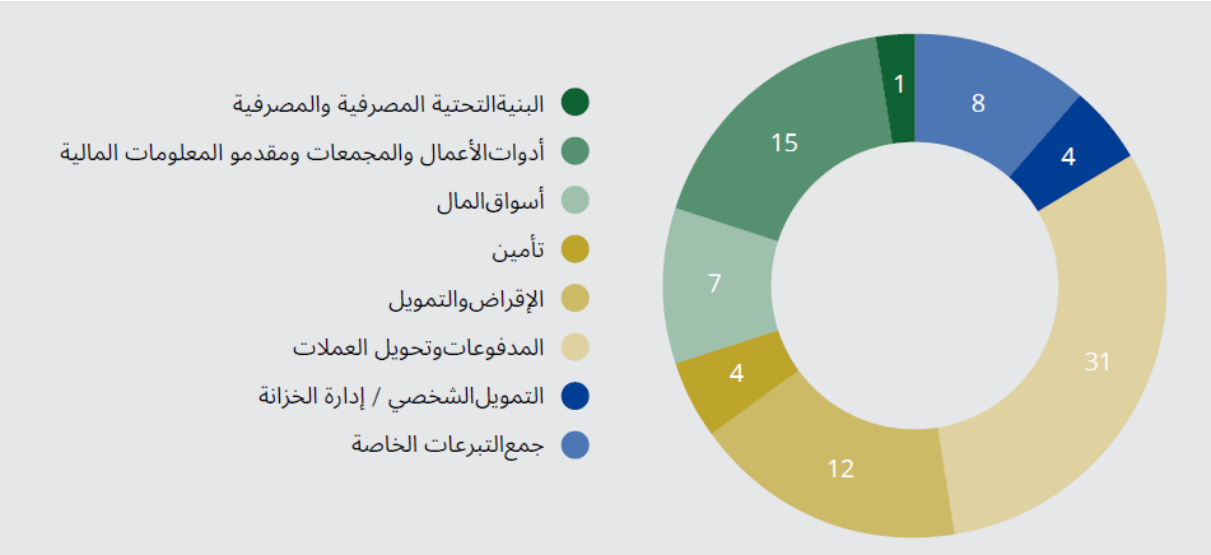

Source : Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Saudi Arabia Islamic Finance Report, P 39.

تتمتع المملكة العربية السعودية بعدد من العوامل التمكينية التي يمكن أن تساعد في تعزيز نمو نظامها البيئي للتكنولوجيا المالية الإسلامية. تشمل هذه العوامل ثلاثة مجالات رئيسية تتطلب استمرار التوسع لتحقيق بيئة أكثر دعمًا وملاءمة لهذه الصناعة:

-**الحصول على رأس المال** :يعد تمويل شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية أحد أبرز التحديات التي تواجهها هذه الشركات في المملكة، حيث تشير الدراسات الاستقصائية إلى أن معظم الشركات المحلية في هذا القطاع لا تزال في مراحل ما قبل التأسيس أو التأسيس، فمن الضروري أن تخوض هذه الشركات جولات تمويل متعددة لتحقيق جذب قوي للعملاء، مما يمكنها من التوسع على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

-**تعزيز المواهب المناسبة والمؤهلة** :يعتبر توفر الكفاءات البشرية من أهم العوامل التي تساهم في نجاح شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية الناشئة. رغم تزايد الطلب على متخصصين في مجالات التمويل،

وتطوير البرمجيات، والشريعة الإسلامية، لأن هناك نقصًا في هذه المواهب مما يتطلب زيادة في برامج التدريب والتعليم لتلبية احتياجات القطاع المتنامي.

-**الدعم التنظيمي الواضح** :يلعب الدعم التنظيمي دورًا حيويًا في توجيه شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية. حيث قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتطوير بيئة تنظيمية آمنة تتيح لهذه الشركات اختبار نماذج أعمالها، مما يعزز من استقرارها ويساعد على النمو المستدام في السوق.

على الرغم من أن بعض القطاعات مثل المدفوعات والتمويل قد اكتسبت زخماً ملحوظًا، إلا أن هناك بعض المجالات الأخرى التي لا تزال قيد التطور. على سبيل المثال، يُعتبر **تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)** أحد المجالات الواعدة التي شهدت نموًا كبيرًا في المملكة. فقد بدأت الشركات الناشئة مثل ليندو بتقديم حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يساعد في تحسين فرص حصول هذه الشركات على التمويل، خاصة من خلال منصات التمويل الجماعي التي تربط بين الشركات والمستثمرين.

بالإضافة إلى ذلك يعتبر **قطاع الخدمات المصرفية الرقمية** أحد المجالات التي تشهد تطورًا تدريجيًا في المملكة، رغم أن الاستخدام ما زال أقل نسبيًا مقارنة بالقطاعات الأخرى. وفقًا لدراسة أجرتها شركة FinTech Saudi، أظهرت أن 93% من المشاركين يفضلون الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مما يعكس الطلب القوي على هذه الخدمات في المستقبل. وفي هذا السياق، قامت المملكة بإطلاق أول بنك رقمي إسلامي "ميم" في عام 2014، وتلا ذلك في يونيو 2021 منح مؤسسة النقد العربي السعودي ترخيصًا لبنكين رقميين مستقلين، أحدهما لشركة STC Pay، مما يساهم في توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. من المتوقع أن يساهم هذا التوسع في الحصول على تراخيص الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز النمو المستقبلي لهذا القطاع، مما يوفر فرصًا جديدة لدعم الشمول المالي وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة. (للبنك المركزي السعودي، 2023، صفحة 146)

ثانيا: مساهمة منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي بالسعودية

التمويل الجماعي هو عملية تعاون جماعي تهدف إلى تحقيق المنفعة المشتركة من خلال جمع الأموال الشرعية عبر تجميع مساهمات مختلفة من مجموعة من الأفراد. يهدف هذا التمويل إلى دعم

المشاريع الصغيرة والفرص الواعدة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في رؤية المملكة العربية السعودية 2030، حيث تشكل 99.5% من الشركات في المملكة، وتساهم بنسبة 22% من الناتج المحلي الإجمالي، مع هدف لزيادة هذه النسبة إلى 35% بحلول عام 2030.كما تتنوع أشكال التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، حيث تتماشى مع توجيهات هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي. وهناك العديد من المنصات الرقمية المتاحة على الإنترنت، منها المرخص والمعتمد، ومنها ما يثير تساؤلات حول مشروعيتها لعدم حيازتها تراخيص رسمية. لذلك، يُنصح المستثمرون بالاعتماد على المنصات الرسمية المعتمدة من الجهات المعنية لتفادي أي عمليات احتيال قد تنجم عن التعامل مع منصات غير رسمية. (التمويل الجماعي، 2023)

1-أبرز المنصات الرسمية للتمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية لعام 2023.

تعد منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية من الأدوات الإلكترونية التي توفر فرصًا للمستثمرين للمشاركة في تمويل الشركات، خاصة تلك التي تسعى لطرح أسهمها أو الحصول على تمويل لدعم نموها بأقل التكاليف لذوي الدخل المحدود، وهو ما يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير فرص تمويل للمستبعدين ماليًا وتمكين فئات واسعة من المجتمع من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، ومن أبز المنصات في المملكة العربية السعودية ما يلي: (التمويل الجماعي، 2023)

-منصة الصكوك (Sukuk Capital): تعتبر شركة صكوك المالية من الشركات المتخصصة في التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية بدأت العمل في صكوك التمويل في ماي 2021 لمشروع مستشفى خاص في مدينة جدة بمبلغ 10 ملايين ريال، تقدم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، عبر منصة إلكترونية مبسطة تربط بين رواد الأعمال والمستثمرين، تمكن الشركات المتوسطة والصغيرة من طرح أدوات الدين حيث توفر لرواد الأعمال فرصة الحصول على تمويل من خلال هيكلة فريدة للمضاربة تسمح لتلك الشركات بإصدار صكوك المضاربة. يهدف النظام إلى تسهيل مهمة المستثمرين في تمويل شركة أو مشروع محدد، من خلال توفير بيئة موثوقة ومبتكرة لعمليات التمويل عبر الإنترنت

-منصة (Funding Souq): هي منصة تمويل رقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط. تقدم قروضًا تجارية عن طريق ربط الشركات بمستثمرين في جميع أنحاء العالم. تأسست في سبتمبر 2020 في دبي وتوسعت بسرعة إلى المملكة العربية السعودية في أوائل عام 2021. مهمتها هي تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وخارجها من خلال توفير حلول تمويل متوافقة

مع الشريعة الإسلامية. وتزويدها بحلول تمويل مرابحة سريعة وموثوقة باستخدام تقنيات تسجيل الائتمان والأسواق المالية.

-منصة ليندو (Lendo): هي منصة تمويل مرخصة ومتوافق مع الشريعة الإسلامية تعمل بالتمويل الجماعي بالدين (P2P) والتي تساعد في تمويل فواتير المبيعات الآجلة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

-منصة منافع (Manafa): منصة تمويل جماعي إلكترونية في السعودية. تسعى منافع لإرساء قواعد الشريعة في الحلول التمويلية المبتكرة، من خلال لجنة شرعية مستقلة لتعزيز دور الحوكمة والحيادية حيال الالتزام مبادئ الشريعة، ترتبط منافع تقنيًا مع أكثر من 25 جهة حكومية وخاصة من مزودي الخدمات والبيانات لأتمتة عمليات طلبات التمويل والاستثمار تهدف إلى تمكين الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة.تستخدم تقنيات التمويل الجماعي والتقنيات الرقمية، تسمح بالاستثمار من قبل عدد كبير من المستثمرين المهتمين.

-التمويل الجماعي القائم على التبرعات: هو عملية جمع الأموال لقضية معينة دون عائد نقدي أو غير نقدي لجمهور المانحين. يتضمن تبرعات لا تتطلب رد أي شيء إلى داعمي الحملة. يقدم المانحون الأموال ببساطة لأنهم يريدون دعم فكرة الشخص أو حالته. ويستخدم هذا النوع من التمويل الجماعي في المقام الأول لأسباب خيرية واجتماعية، وتعد منصة إحسان @EhsanSA ومنصة شفاء https://shefa.sa/ أبرز مثالين على هذا النوع من التمويل الجماعي هذه المنصات توفر خيارات متنوعة للمستثمرين ورواد الأعمال، وتساهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار في المملكة.

الفرع الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

تتهيأ المملكة العربية السعودية لتكون المرجع الرئيس لأنشطة التمويل الإسلامي على مستوى العالم. حيث تعزز مكانها كمركز عالمي لاستقطاب الاستثمارات، مع النمو الكبير الذي تشهده أصول التمويل الإسلامي بالمملكة في قطاع المصارف المتوافقة مع الشريعة، والتأمين التعاوني، والتمويل العقاري، والصكوك الإسلامية، كما تمتلك بنية قوية ومؤسسات راسخة تدعم القطاع. ومع ذلك فإن تعزيز دور الصناعة لتحقيق الشمول المالي يتطلب استراتيجيات فعّالة تهدف إلى دمج التكنولوجيا المالية

وتطوير أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي، وتوسيع نطاق المنتجات المالية لتشمل مختلف الفئات. وذلك من خلال: (Saudi Central Bank، 2021، الصفحات 58-59)

-ارتبطت المرتكزات الثلاثة التي قامت عليها رؤية المملكة 2030 ارتباطًا مباشرًا بالتمويل الإسلامي، حيث يتجلى ذلك في عدة جوانب. المرتكز الأول يتعلق بالعمق الإسلامي والعربي للمملكة، حيث يعتبر التمويل الإسلامي عنصرًا أساسيًا في المجتمع الاقتصادي الإسلامي، مما يعزز دوره في المملكة. أما المرتكز الثاني فيتمثل في الاستفادة من الإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها المملكة في مجالات الاستثمار، حيث شهدت المملكة نموًا كبيرًا في النشاط الاستثماري للمؤسسات المالية الإسلامية، التي تطرح حاليًا صناديق استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما جعل هذه الصناديق الأكثر طلبًا في المجتمع. إضافةً إلى ذلك تسعى رؤية المملكة 2030 لتحقيق أهداف استثمارية طموحة، مثل تحقيق حجم أصول الصندوق السيادي السعودي بما يعادل سبعة تريليونات ريال، ليصبح الصندوق السيادي الأكبر عالميًا. ومن المتوقع أن يكون لهذا الصندوق تأثير كبير في جودة الاستثمارات المحلية، يكون التمويل الإسلامي خيارًا مفضلًا، خاصة في مجال الصكوك الإسلامية التي تتمتع بشعبية واسعة على المستوى العالمي بفضل انخفاض المخاطر والعوائد الجيدة التي تحققها.

-تقليص تكاليف الإصدار وخفض العمولات وزيادة الإعفاءات الضريبية (الزكاة) لمستثمري السندات السيادية (الصكوك). وبناءً على ذلك استمر سوق الصكوك المحلي في كونه مكونًا رئيسيًا في السوق العالمية للصكوك. ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات إلى زيادة الطلب على الصكوك، بينما ساعد إصدار إطار تنظيمي مخصص للصناديق العقارية المتداولة (REITs) في تشجيع النمو السريع لهذه الأدوات في المملكة العربية السعودية منذ عام 2016.

-نمو الشركات التكنولوجية المالية الإسلامية في قطاع الخدمات المالية والقدرة على تعزيز الاستخدام الأمثل والفعّال للوقف والزكاة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة في آن واحد. ويُوصى بترويج هذه المبادرات وتنفيذها من قبل الأطراف المعنية في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع المتعاملين في السوق.

-أن يأخذ التمويل الإسلامي مكانه الصحيح كمحرك رئيسي لنجاح رؤية 2030. ومن جانبها، تمتلك الهيئة العامة للأوقاف (GAA) خمس ركائز استراتيجية و12 هدفًا موازيًا ضمن ولايتها لتطوير قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية. وتشمل هذه الركائز الاستراتيجية الخمس: تطوير القوانين والحوكمة لقطاع

الأوقاف؛ تطوير قطاع الأوقاف؛ تعزيز التميز المؤسسي؛ تنويع مصادر الدخل؛ تطوير آليات الصرف. لتحقيق هذه الركائز، قادت الهيئة العامة للأوقاف عدة مبادرات، مثل: بدء مشروع جرد الأوقاف، إطلاق منصة تمويل جماعي للتبرعات النقدية والعينية، وتطوير مركز دراسات وبحوث الأوقاف الوطني. كما حددت الهيئة بشكل خاص كيف ستساهم في تحقيق رؤية 2030، حيث إن الأوقاف تعتبر أساسية لتطوير القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية ويمكن أن تساعد البلاد في تحقيق أهداف الاستدامة الاقتصادية وتمويلات الاجتماعية الإسلامية.

-أهداف التمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة تتداخل إلى حد كبير، ويمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم في تحقيق العديد من الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة. على وجه التحديد، يتماشى الزكاة بشكل جيد مع الأهداف الاجتماعية التي تركز على العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة. أما الوقف، فيمكن أن يساعد في تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية، نظرًا لنطاقه الواسع. مثال ذلك استخدام الوقف في تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة هو صندوق البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) البالغ قيمته 10 مليارات دولار للمساهمة في مكافحة الفقر، والذي يستفيد من الوقف القائم في السعودية كمصدر للتمويل. يتم استخدام هذه الأموال لتطوير العقارات، ثم يتم استثمار العائدات من هذه العقارات في مشاريع التعليم والرعاية الصحية، مما يساهم في الحد من الفقر على المدى الطويل.

-إصدار صكوك الاستدامة، رغم أنها في مراحلها الأولية، تُظهر إمكاناتها كمصدر للتمويل لدعم التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية ودول أخرى من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي (OIC) في السنوات القادمة. يمكن توليد العائدات من صكوك الاستدامة من قبل الحكومات والشركات على حد سواء. من بين بعض إصدارات الصكوك المستدامة البارزة، صكوك شركة الكهرباء السعودية الخضراء، حيث سيتم استخدام العائدات لتمويل أو إعادة تمويل تركيب العدادات الذكية وتطوير بنية الشبكة التحتية. كما أصدر البنك الإسلامي للتنمية أكبر صكوك استدامة حتى الآن، بحجم إصدار بلغ 2.5 مليار دولار، حيث سيُستخدم 90% من العائدات في مشاريع التنمية الاجتماعية.

-في السعودية، يوجد نوعان من التمويل الأصغر الإسلامي الذي يستهدف المشاريع المتناهية الصغر: الأول التمويل الأصغر التنموي يُقدمه بنك التنمية الاجتماعية، الذي يعد أحد الركائز الهامة لتحقيق التنمية وتمكين المواطنين. يلعب البنك دورًا بارزًا في تحقيق أهداف رؤية 2030، حيث يساهم في زيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والناشئة والأسر المنتجة في الاقتصاد الوطني. يهدف التمويل التنموي إلى دعم فئات

محددة من المجتمع مثل الأسر المنتجة والفئات الأقل نفاذًا في المجتمع، ويعمل على تمكينهم من خلال تقديم الدعم المالي والفني. من أبرز تجارب هذا النوع من التمويل هو **مركز جنى** في السعودية، الذي يقدم الدعم المالي والفني للأسر المنتجة والفئات الأقل نفاذًا، بهدف تمكينهم من تحقيق الاستقلالية المالية وتحسين ظروفهم المعيشية. أما الثاني التمويل الأصغر الإسلامي من خلال البنوك والمؤسسات المالية**: يتم هذا النوع من التمويل عبر القطاع المالي الرسمي، ويشرف عليه البنك المركزي السعودي. يهدف هذا النوع إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال المؤسسات المالية الإسلامية، مما يساعد في توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع وتوسيع نطاق نشاطاتها الاقتصادية.

ومن مبادرات البنك المركزي السعودي في تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في المجال التنظيمي نجد:

- تطوير وتنفيذ استراتيجية تمويل إسلامي محلية ودولية
- تأسيس والإشراف على لجنة المصارف الإسلامية للمساهمة في تطوير قطاع التمويل الإسلامي
- تعزيز إطار الحوكمة الشرعية لقطاع التمويل الإسلامي (المصارف والشركات المالية)
- تطوير قاعدة بيانات للتمويل الإسلامي في النظام البيئي السعودي
- تصميم وإطلاق شهادات مهنية في التمويل الإسلامي
- تنظيم فعاليات توعية حول التمويل الإسلامي
- إعداد وإطلاق برامج تدريبية في التمويل الإسلامي
- إطلاق "برامج البحث والترجمة في التمويل الإسلامي"
- إطلاق "برنامج البحث المشترك" الذي يتضمن بحوث التمويل الإسلامي
- عقد اجتماعات منتظمة مع الجامعات لمناقشة المواضيع المتعلقة بالتمويل الإسلامي

إن تفعيل هذه السبل لا يعزز الشمول المالي فحسب، بل يدعم تحقيق رؤية السعودية 2030 من خلال بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا

تُعد ماليزيا واحدة من أبرز الدول الرائدة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، حيث اعتمدت على نهج متكامل يجمع بين الابتكار المالي ومبادئ الشريعة الإسلامية. أسهمت هذه التجربة في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الفئات المهمشة. وبفضل السياسات الحكومية المدروسة، أصبحت ماليزيا نموذجًا يُحتذى به في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والقيم الإسلامية.

المطلب الأول: مؤشرات قياس مستوى الوصول إلى الخدمات المالية

تُعتبر مؤشرات قياس مستوى الوصول إلى الخدمات المالية أدوات أساسية لتقييم مدى قدرة الأفراد والشركات على الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية. حيث تُساهم هذه المؤشرات في تحديد الفجوات القائمة داخل النظام المالي وتحليل مدى تحقيق الشمول المالي، خاصة في دعم الفئات الأقل حظًا.

الفرع الاول: نظرة عامة على الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا واستراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي

تُعد ماليزيا من الدول الرائدة عالميًا في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، حيث نجحت في بناء نظام مالي متكامل ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتركز استراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي على توسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية من خلال الابتكار في المنتجات وتطوير البنية التحتية الرقمية لتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية.

أولا: نظرة حول الصناعة المالية الاسلامية في دولة ماليزيا

1-تطور الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا:

بدأت الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا بمؤسسة ادخار إسلامية تعرف باسم مجلس إدارة الحجاج وصندوق التمويل (LembagaTabung Haji) أو ما يسمى تابونغ حاجي باللغة الماليزية في عام 1969، ومع زيادة الوعي بالتمويل المتوافق مع الشريعة تم تطبيق نهج تدريجي (خطوة بخطوة) لتطوير الصناعة المالية الإسلامية الشاملة .وانطلاقا من عام 1981 بدأت بوادر العمل المصرفي في ماليزيا عندما

شُكلت لجنة التوجيه القومي لإنشاء البنك الإسلامي وذلك عن طريق الحكومة الماليزية، فتم تأسيس أول بنك إسلامي ماليزي عام 1983مع إصدار قانون العمل المصرفي Banking ActIslami وقد أتاح إدخال النوافذ الإسلامية التي سمحت للمؤسسات المالية التقليدية بتقديم منتجات وخدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد ساهم ذلك في إنشاء نظام ثنائي التمويل يعمل فيه التمويل الإسلامي إلى جانب النظام المالي التقليدي، تبع ذلك تأسيس شركة التأمين التكافلي الإسلامي في عام 1984 بعد صدور قانون التأمين الإسلامي في العام نفسه .وفي عام 1994 تم إطلاق سوق المال الإسلامي ما بين البنوك للصناعة المصرفية الإسلامية، وفي وقت لاحق تم دمج شركات التكافل بموجب قانون التكافل لعام 1984، وفي الوقت نفسه تحررت الصناعة المالية الإسلامية تدريجيا مما سمح بالمزيد من المشاركة الأجنبية. ومن أهم المعالم البارزة في تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا كانت عندما قامت شركة Shell MDS SdnBhd بإصدار وطرح الصكوك الإسلامية للتداول أول مرة في السوق المحلي في عام 1990. وإنشاء هيئة الأوراق المالية الماليزية عام 1993 لغرض التشجيع على تطوير الأوراق المالية في السوق الماليزية المستقبلية، بالإضافة إلى عملها على ضبط سوق ر أس المال، ومن ثم القيام بالأنشطة البحثية والتطويرية، وتوفير التسهيلات اللازمة لعمل سوق البورصة الماليزي الذي يعتبر الخط التنظيمي ومحرك سوق التبادلات والأوراق المالية، وتعمل هذه السوق وفق الشريعة الإسلامية، وهي تعتبر أيضا منصة عالمية لتجارة المنتجات الإسلامية، (خليفة ، 2021، صفحة 546)

تبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى كالصكوك السيادية العالمية في عام 2002 وإصدار أول صندوق إسلامي عقاري (I-REIT) في عام 2006 ، و قد حظيت هذه المنتجات بقبول واسع و أثبتت فاعلية و تنافسية التمويل الإسلامي كشكل من أشكال الوساطة المالية، مما أدى إلى ترسيخ وتعميق العمل بالأدوات الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا و اتساعه من خلال دخول أول بنك إسلامي أجنبي من الشرق الأوسط عام 2005 ، و إنشاء أول فرع مصرفي إسلامي في ماليزيا تابع لبنك أجنبي)

2-مكونات النظام المالي الإسلامي في ماليزيا

يتألف النظام المالي الإسلامي من أربع مكونات رئيسية هي البنوك الإسلامية، وشركات خدمات التكافل وخدمات إعادة التكافل، وسوق الأموال الإسلامية ما بين المصارف، وسوق رأس المال الإسلامي.

الجدول رقم (3-13): مكونات النظام المالي الإسلامي في ماليزيا

المؤسسات المالية	عددها
البنوك التجارية	25
بنوك الاستثمار	10
البنوك الإسلامية	17
البنوك الرقمية	03
شركات التأمين	25
المؤسسات المالية التنموية	06
شركات التكافل	15
شركات إعادة التكافل الإسلامية	07

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: **Bank Negara Malaysia, Financial Sector Participants Directory ,Islamic Banks.** https://www.bnm.gov.my/regulations/fsp-directory

ثانيا: استراتيجية ماليزيا في تعزيز الشمول المالي

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، أصبح تعزيز الشمول المالي من الأولويات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليص الفجوة الاقتصادية بين مختلف الفئات الاجتماعية. يعد الشمول المالي بمثابة الركيزة الأساسية لتمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية بشكل يساهم في تحسين المستوى المعيشي وتطوير الأنشطة الاقتصادية. وفي هذا الإطار، قدمت ماليزيا نموذجاً متقدماً في استراتيجيات الشمول المالي، حيث تبنت خططًا شاملة تسعى لدمج الفئات المهمشة ودعم الفئات ذات الدخل المحدود.

- يحدد الإطار رؤية واضحة" لتعزيز الشمول المالي لرفع مستوى الرفاهية المالية ومستوى المعيشة لجميع المقيمين في ماليزيا "من خلال:

-تمكين الجميع من الاستفادة من نظام مالي شامل وسهل الوصول إليه؛

-تزويد الأفراد والشركات بحلول مالية مناسبة وبأسعار معقولة؛

-تمكين المستهلكين بالقدرة المالية لاتخاذ قرارات مالية سليمة والمشاركة الفعالة في النظام المالي.

- إن زيادة الشمول المالي تمكن الأسر والشركات من تحسين رفاهتها المالية بشكل عام وتكون أفضل في الاستجابة للتغيرات في الظروف المالية. وهذا بدوره سيؤدي إلى بناء مرونتهم المالية، بما في ذلك من خلال الدورات الاقتصادية.
- ويعد هذا الإطار بمثابة خريطة طريق استراتيجية مدتها أربع سنوات لتعزيز الشمول المالي كوسيلة لتحقيق نهج أكثر اتساعاً وشمولية لتحويل التركيز من إمكانية الوصول والاستخدام إلى تحقيق نتائج إنمائية أوسع نطاقاً بالإضافة إلى المرونة المالية والرفاهية؛
- إرشادات قائمة على المبادئ لتحديد الأشخاص المحرومين والتي تغطي تحديات الاستبعاد الأوسع نطاقاً خارج نطاق الجغرافيا، وتشمل جوانب مختلفة من نقاط الضعف المالية؛
- تضمين اعتبارات المساواة بين الجنسين لتحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية أكبر .
- تعزيز قياس الأثر وتقييم جهود الشمول المالي في جميع أنحاء الصناعة لتعزيز قدر أكبر من المساءلة.التي ستأخذ في الاعتبار جودة الخدمات المالية(KPIs)

الفرع الثاني: مؤشر الانتشار المصرفي

يعد مؤشر الانتشار المصرفي من أهم المؤشرات لقياس الشمول المالي حيث يعكس مدى انتشار وتوفر الخدمات المصرفية بين الأفراد والشركات في بلد معين، وزيادة الوصول إلى الحسابات المصرفية والخدمات المالية، مما يعزز قدرة الأفراد على المشاركة في النظام المالي.

أولا: انتشار المصارف في ماليزيا

يساهم مؤشر انتشار الفروع المصرفية في المناطق المختلفة بشكل مباشر في تحسين مستوى الوصول إلى الخدمات المالية بما في ذلك المناطق الريفية والنائية، هذا التوسع الجغرافي للمصارف يحسن الثقة في النظام المالية ويحفز المنافسة بين المصارف وبالتالي دعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

الجدول رقم(3-14): انتشار فروع المصارف في ماليزيا للسنوات من 2011-2022

المؤشرات	2011	2015	2018	2020	2021	2022
عدد فروع المصارف	3143	3264	3297	3049	2986	2950
نسبة فروع المصارف لكل 10000 بالغ	%1.5	%1.4	%1.4	%1.4	%1.2	%1.2
الوكالات البنكية	460	6902	6254	4696	4119	3829
نسبة فروع البنوك ومصارف الوكلاء لكل 10000 بالغ	%1.7	%4.4	%3.9	%3.1	%2.9	%2.7
المقاطعات الفرعية التي لديها نقاط وصول (٪) مالية	46.4	97.1	95.7	94.7	95.0	95.0

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد اعلى معلومات: Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion

https://www.bnm.gov.my/social-finance

https://www.bnm.gov.my/financial-inclusion-data-for-malaysia

يلاحظ من الجدول أعلاه زيادة عدد فروع المصارف في ماليزيا من 3143 فرعاً في 2011 إلى 3297 فرعاً في 2018 ويشير هذا التوسع في البنية التحتية المصرفية إلى زيادة الوصول للخدمات المالية، وزيادة الفروع يعني سهولة أكبر في فتح الحسابات والحصول على القروض، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الشمول المالي. ومع ذلك، يمكن أن تتأثر هذه العلاقة بعوامل مثل الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية في توزيع الفروع وفعالية عمليات الفروع في الوصول إلى السكان المحرومين.

أما الفترة ما بين 2018-2022 بدأت اعداد الفروع بالانخفاض إلى 2950 في 2022 وهذا الانخفاض بسب جائحة كرونا واتجاه ماليزيا إلى الاعتماد على التكنلوجيا المالية والخدمات الرقمية مما قلل الحاجة للفروع الفعلية.

-**نسبة فروع المصارف لكل 10000 بالغ** هذه النسبة بقيت ثابتة نسبيًا على مر السنين، تتراوح بين 1.2% و1.4 %إلى 1.5%، يوفر هذا المؤشر مقياسًا طبيعيًا لانتشار الخدمات المصرفية مقارنة بالسكان البالغين. تشير النسب المئوية الأعلى إلى وجود شبكة أكثر كثافة من الخدمات المصرفية، الأمر الذي يمكن أن يعزز الشمول المالي من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية لنسبة أكبر من السكان. وثبات هذه النسبة يشير إلى انتشار مستمر للبنوك بالنسبة للسكان البالغين.

-**عدد وكالات البنك:** يمكن لوكالات البنك أن تعمل كنقاط وصول بديلة لفروع البنوك التقليدية، لا سيما في المناطق النائية أو التي تعاني من نقص الخدمات. ومن الممكن أن يساهم عدد أكبر من الوكالات المصرفية في تحسين الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل المناطق التي قد لا يكون فيها فروع كاملة، حيث تراوح عدد الوكالات البنكية بشكل ملحوظ على مر السنين، بين 460 و6902. يشير ذلك إلى تباين كبير في وجود الوكالات البنكية عبر السنوات المختلفة

-**نسبة المقاطعات الفرعية التي لديها نقاط وصول مالية** يقوم هذا المؤشر بتقييم التوزيع الجغرافي لنقاط الوصول إلى الخدمات المالية. تشير النسب المئوية الأعلى إلى وجود نسبة أكبر من الأقسام الفرعية التي لديها نقاط وصول مالية، مما يمكن أن يساهم في تحسين الشمول المالي من خلال ضمان حصول عدد أكبر من المناطق الجغرافية على فرص كافية للوصول إلى الخدمات المصرفية. هذه النسبة تراوحت بين 46.4٪ إلى 97.1٪ على مر السنوات، مما يدل على تباين في نسبة المقاطع الفرعية التي تحتوي على نقاط وصول مالية. النسبة الأعلى تشير إلى تغطية جغرافية أفضل لنقاط الوصول المالي داخل المقاطع الفرعية

ثانيا-انتشار المصارف الإسلامية في ماليزيا

تتميز المصارف الإسلامية في ماليزيا بتنوع منتجاتها وخدماتها التي تلبي احتياجات العملاء، سواء كانوا أفرادًا أو شركات، مع التركيز على تقديم حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد ساعد هذا التنوع على زيادة انتشار المصارف الإسلامية في السوق الماليزي وتعزيز حصتها السوقية مقارنة بالمصارف التقليدية، ويستعرض الجدول أدناه تطور انتشار المصارف الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2018-2023.

الجدول رقم(3-15): انتشار المصارف الإسلامية في ماليزيا للفترة 2018-2023

السنوات	2018	2019	2020	2021	20222	2023
عدد المصارف الإسلامية	16	16	16	16	16	16
عدد المكاتب الفرعية المحلية	2246	2246	2246	2246	2246	2246
عدد النوافذ الإسلامية	10	10	12	13	13	14
عدد المكاتب الفرعية	2170	2170	2170	--	--	--

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات:

Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking) https://www.ifsb.org/data-metadata/

يمكن ملاحظة أن عدد المصارف الإسلامية في ماليزيا ظل ثابتًا عند 16 مصرفًا على مدى الفترة من عام 2018 إلى عام 2023. هذا يشير إلى استقرار القطاع المصرفي الإسلامي في البلاد، عدد الفروع الإسلامية في ماليزيا كان ثابتًا أيضًا عند 2246 فرعًا خلال نفس الفترة. يمكن اعتبار هذا الاستقرار علامة على استمرارية الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية في مختلف المناطق.

-عدد النوافذ الإسلامية: يبدو أن هناك انخفاضًا طفيفًا في عدد النوافذ الإسلامية من عام 2018 إلى عام 2020، حيث انخفض من 14 إلى 12 نافذة. يمكن أن يكون ذلك نتيجة لتغيرات في الطلب على الخدمات المالية الإسلامية خلال هذه الفترة.

-عدد المكاتب الفرعية: يبدو أن هناك انخفاضًا في عدد المكاتب الفرعية بدءًا من عام 2019، حيث انخفض من 2170 في عام 2019 إلى 2246 في عام 2020. يمكن أن يكون هذا الانخفاض نتيجة لتحولات في استراتيجيات البنوك أو تغيرات في الطلب على الخدمات المصرفية.

بالنظر إلى البيانات، يمكن القول إن استقرار عدد المصارف الإسلامية وفروعها خلال الفترة المحددة يشير إلى استمرارية الجهود في تقديم الخدمات المالية الإسلامية للفرد في ماليزيا، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي وتوفير فرص مالية متنوعة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمجتمع.

الجدول رقم(3-16): المصارف الإسلامية في ماليزيا

	نوعه	المصرف
1	Affin Islamic Bank Berhad	**Local Ownership**
2	Al Rajhi Banking & Investment Corporation (Malaysia) Berhad	**Foreign Ownership**
3	Alliance Islamic Bank Berhad	**Local Ownership**
4	Alliance Islamic Bank Berhad	**Local Ownership**
5	Bank Islam Malaysia Berhad	**Local Ownership**
6	Bank Muamalat Malaysia Berhad	**Local Ownership**
7	CIMB Islamic Bank Berhad	**Local Ownership**
8	Hong Leong Islamic Bank Berhad	**Foreign Ownership**
9	HSBC Amanah Malaysia Berhad	**Foreign Ownership**
10	Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad	**Foreign Ownership**
11	Maybank Islamic Berhad	**Local Ownership**
12	MBSB Bank Berhad	**Local Ownership**

13	OCBC Al-Amin Bank Berhad	**Foreign Ownership**
14	P.T Bank Muamalat Indonesia, Tbk	**Foreign Ownership**
15	Public Islamic Bank Berhad	**Local Ownership**
16	RHB Islamic Bank Berhad	**Local Ownership**
17	Standard Chartered Saadiq Berhad	**Foreign Ownership**
18	AEON Bank (M) Berhad (Digital Bank)	Licensed Islamic Digital Bank

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: **Bank Negara Malaysia, Financial Sector Participants Directory ,Islamic Banks.** https://www.bnm.gov.my/regulations/fsp-directory

الفرع الثالث: مؤشر الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات البنكية في ماليزيا

يعكس مؤشر الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات البنكية في ماليزيا توفر وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية في البلاد. من خلال توفير قنوات دفع مرنة وآمنة للأفراد والشركات، مما يساهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

أولا: مؤشر عدد الصراف الآلي (ATM)

يُظهر تطور عدد الصراف الآلي في ماليزيا زيادة الطلب على الخدمات المصرفية وسعي المؤسسات المالية لتوسيع نطاق خدماتها في مختلف المناطق، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(3-17): عدد الصرفات الآلية في ماليزيا من 2011-2022

السنوات	2011	2015	2018	2020	2021	2022
عدد الصرافات الآلية ATM	11165	11624	11167	8952	8695	8588
نسبة الصرافات الآلية(ATM) لكل 10000 بالغ	5.2	5	4.5	3.6	3.5	3.4
عدد آلات الإيداع النقدي	4429	5276	5296	5850	6780	6619
نسبة آلات الإيداع النقدي لكل 10000 بالغ	2.1	2.3	2.1	2.4	2.7	**2.6**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات:**Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion**
https://www.bnm.gov.my/social-finance

https://www.bnm.gov.my/financial-inclusion-data-for-malaysia

من الجدول يلاحظ تراجع عدد الصراف الآلي بشكل ملحوظ منذ عام 2015 حتى 2022، حيث انخفض من 11624 إلى 8588. بنسبة تقدر من 5 % إلى 3.4 % لكل 10000 بالغ، هذا التراجع ناتجًا عن تقدم التكنولوجيا في الخدمات المالية، حيث يمكن للأفراد الآن إجراء معاملاتهم المالية بسهولة عبر التطبيقات المصرفية أو الهواتف الذكية دون الحاجة إلى زيارة الصراف الآلي. قد يشير هذا أيضًا إلى التحول نحو الاقتصاد الرقمي والتفضيل للخدمات المالية الإلكترونية التي قد تكون أكثر شمولًا. أما فيما يخص عدد آلات الإيداع النقدي التي شهدت زيادة ملحوظة منذ عام 2011، حيث ارتفع من 4429 بنسبة 2.1% إلى 6619 في عام 2022 بنسبة 2.6% لكل 10000بالغ، هذا الارتفاع يعكس الطلب المتزايد على خدمات الإيداع النقدي، التي توفر للمستخدمين إمكانية إيداع النقود بطريقة أكثر سهولة وراحة. إذا كانت زيادة عدد آلات الإيداع النقدي تأتي مع انخفاض في عدد الصراف الآلي، فقد يشير هذا إلى تحسن في توزيع الخدمات المالية والبنية التحتية وزيادة الشمول المالي، حيث يتم توفير الخدمات في المناطق التي قد تكون غير مخدومة جيدًا سابقًا. بشكل عام يمكن القول بأن البيانات تشير إلى تطور إيجابي في الشمول المالي في ماليزيا، حيث يزداد الوصول إلى الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، مما يعزز تحقيق الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية للسكان.

ثانيا: حجم المعاملات والسحوبات المالية من خلال قنوات الدفع ATM

يعكس حجم المعاملات والسحوبات المالية من خلال الصراف الآلي(ATM) زيادة استخدام الأفراد لهذه القنوات لتلبية احتياجاتهم المالية، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): حجم المعاملات والسحوبات المالية من خلال قنوات الدفع ATMمن 2019-2023

ATM		2019	2020	2021	2022	2023
المعاملات المالية	المقدار	74.9	59.8	56.1	49.9	50.4
	القيمة	74442.1	56024.4	57992.5	61449.7	63980.9
السحوبات النقدية	المقدار	845.9	768.7	779.6	798.5	797.9
	القيمة	427781.7	377338.5	386333	404735.3	396424.9

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات: Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion

https://www.bnm.gov.my/social-finance

يعكس الجدول انخفاضًا تدريجيًا في حجم المعاملات والسحوبات المالية عبر الصراف الآلي (ATM) في ماليزيا خلال الفترة 2019-2023، حيث تراجع مقدار المعاملات المالية من 74.9 مليون معاملة في عام 2019 إلى 50.4 مليون معاملة في عام 2023، بينما انخفضت قيمتها من 74,442.1 مليون رينغيت ماليزي إلى 63,980.9 مليون رينغيت ماليزي خلال نفس الفترة. في حين شهدت السحوبات النقدية أيضاً تراجعًا في مقدارها من 845.9 مليون عملية إلى 797.9 مليون عملية، مع انخفاض قيمتها من 427,781.7 مليون رينغيت ماليزي في عام 2019 إلى 396,424.9 مليون رينغيت ماليزي في عام 2023. يُظهر هذا الاتجاه تحولًا تدريجيًا للأفراد نحو استخدام القنوات الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمحافظ الإلكترونية.

ثالثا: عدد عمليات تحويل الأموال إلكترونياً في محطات نقاط البيع(EFTPOS)

يشير عدد عمليات تحويل الأموال إلكترونيًا من خلال محطات نقاط البيع (**EFTPOS**) إلى تزايد الاعتماد على هذه الوسائل في إجراء المعاملات المالية اليومية. وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-19): نسبة نقاط البيع لكل 1000 بالغ في ماليزيا من 2019-2023

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
نقاط البيع	661.945	738.772	780.725	835.490	875.504
نسبة نقاط البيع لكل 1000 بالغ	20	23	24	26	26

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات: Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion

https://www.bnm.gov.my/financial-inclusion-data-for-malaysia

يلاحظ من الجدول زيادة تدريجية في عدد نقاط البيع في ماليزيا منذ عام 2019، حيث ارتفع من 661.945 إلى 875.504 في عام 2023، هذه الزيادة تشير إلى توسع البنية التحتية لنقاط البيع وزيادة التوفر للمستهلكين. وشهدت هذه النسبة استقرارًا نسبيًا خلال السنوات الأخيرة، حيث تراوحت بين 20 إلى 26 نقطة لكل 1000 بالغ يشير إلى توازن في التوزيع الجغرافي للنقاط وفقًا للاحتياجات السكانية.

المطلب الثاني: مؤشرات درجة استخدام الخدمات المالية

تعد مؤشرات درجة استخدام الخدمات المالية في ماليزيا من الأدوات الرئيسية لقياس مدى استخدام الأفراد للحسابات المصرفية، فضلاً عن المعاملات المالية عبر القنوات الرقمية. كما تتضمن هذه المؤشرات مستوى التثقيف المالي الذي يعزز وعي الأفراد ويحفزهم على الاستفادة من الخدمات

المالية المتاحة. تعكس هذه المؤشرات الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستفادة الكاملة من الخدمات المصرفية والمالية.

الفرع الأول: مؤشر العمق المصرفي

مؤشر العمق المصرفي يعد من أبرز المعايير لقياس تطور النظام المالي في أي بلد، ويعكس قدرة النظام المصرفي على تلبية احتياجات الأفراد والشركات من خلال توفير خدمات متنوعة. يتضمن هذا المؤشر جوانب مختلفة، مثل ملكية الحسابات المصرفية، وحجم القروض والودائع، التي تُظهر مستوى اعتماد الأفراد على الخدمات المالية.

أولا: مؤشر ملكية الحسابات المصرفية

يشير هذا المؤشر إلى نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية، ويعد أحد المؤشرات الرئيسية للشمول المالي. ويشمل ملكية **حسابات القروض** و**ملكية حسابات الودائع**، التي تعكس مدى وصول الأفراد إلى الائتمان والادخار في النظام المصرفي

1-ملكية حسابات القروض

نسبة حسابات القروض النشطة تُظهر تطور استخدام القروض وأثر ذلك في تعزيز الشمول المالي، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-20): تطور نسبة حسابات القروض النشطة في ماليزيا 2011-2022

السنوات	2011	2015	2016	2017	2018	2020	2021	2022
عدد حسابات القروض لكل 10000 بالغ	8792	8424	8242	8338	8596	8914	8752	**8993**
نسبة حسابات القروض النشطة	37	38.8	41.8	40.9	38.9	39.9	40.2	**40.6**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات: Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion https://www.bnm.gov.my/social-finance

تظهر البيانات تذبذب في عدد حسابات القروض من عام 2011 إلى عام 2022. حيث نلاحظ ارتفاع عدد حسابات القروض في السنوات الأخيرة من 2020 إلى 2022 لكل 10000 بالغ في المقابل ارتفاع نسبة الحسابات النشطة ووصلت ل 40.6 % هذا يشير إلى زيادة الطلب على التمويل والائتمان في المجتمع وزيادة الثقة في النظام المالي.في حين كانت هناك بعض الفترات ذات انخفاض وثبات في عدد

الحسابات في عام 2015، 2016، 2017، وهذا يدل على استخدام بعض الأفراد الطرق غير الرسمية في الاقتراض.

2-ملكية حسابات الودائع

تعكس ملكية حسابات الودائع نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية مخصصة للادخار، مما يشير إلى مستوى الشمول المالي ومدى قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات المصرفية للادخار وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-21): نسبة حسابات الودائع النشطة في ماليزيا 2011-2022

	2011	2015	2018	2020	2021	2022
عدد حسابات الودائع	63515147	72374817	77567489	76490597	76412535	77724629
عدد حسابات الودائع لكل 10000 بالغ	29860	31141	32415	30999	30698	31009
نسبة حسابات الودائع النشطة	86.8	92.4	95.5	95.9	95.7	96.8

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات: Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion

https://www.bnm.gov.my/financial-inclusion-data-for-malaysia

نلاحظ هناك زيادة تدريجية في عدد حسابات الودائع من عام 2011 إلى عام 2022، نرى أن هناك نموًا في التفاعل مع الخدمات المصرفية في ماليزيا. هذا النمو يشير إلى زيادة في الإقبال على استخدام الخدمات المصرفية وتوسيع نطاق الوصول إليها في الاقتصاد. بالمقابل نلاحظ أيضا ارتفاع مستمر في عدد حسابات الودائع لكل 10000 بالغ من 29860 إلى 31009 حساب وهو يعكس تحسنًا في الشمول المالي في ماليزيا. هذا يعني أن هناك مزيدًا من الأفراد يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أفضل عبر السنوات، وذلك ما يثبته الزيادة المستمرة في نسبة الودائع حسابات النشطة للودائع وارتفاعها من 86.8 % إلى 96.8% ليدل على ارتفاع مستوى التفاعل مع النظام المصرفي في ماليزيا. هذا يعزز فعالية الاقتصاد ويشير إلى زيادة الثقة في النظام المالي.من الواضح أن هذه المعطيات تشير جميعها إلى تحسن في استخدام الخدمات المالية في ماليزيا، مما يدل على تحسن الشمول المالي. زيادة الحسابات الودائع والقروض تعكس الثقة المتزايدة في النظام المصرفي والتمويلي، بينما زيادة نسبة حسابات القروض النشطة تشير إلى فعالية استخدام الائتمان والتمويل في تحقيق الأهداف المالية للأفراد والشركات في ماليزيا

الجدول رقم(3-22): نسبة البالغين الذين لدهم حسابات ودائع وتمويل في ماليزيا 2011-2021

السنوات	2011	2015	2017	2018	2021
البالغين الذين لديهم حسابات ودائع (%)	92	91	68.5	92	93
البالغين الذين لديهم حسابات تمويل (%)	36	25	22.5	39	61

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات: **Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion** https://www.bnm.gov.my/social-finance

نلاحظ من الجدول نمو الاستخدام البنكي في فترة الدراسة حيث استقرت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات ودائع في 93% عام 2021، مع بعض التقلبات الطفيفة 68.5%، إلا أن هناك استقرارًا نسبيًا في استخدام الخدمات المصرفية في ماليزيا على مدى السنوات الأخيرة.أما نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات تمويل تتراوح بين 22.5% في عام 2017 و61% في عام 2021. هذا يظهر زيادة ملحوظة في البالغين الذين يتمتعون بوصول إلى خدمات التمويل، مما يعكس تحسنًا في الشمول المالي وتوسعا في الوصول إلى الخدمات المالية عبر الفترات المتعاقبة.

ثانيا: العمق المصرفي في ماليزيا

تساهم الودائع والتسهيلات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بشكل خاص من خلال تقديم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يتيح للأفراد من الفئات المحرومة أو المفضلة للتمويل غير الربوي الوصول إلى خدمات مصرفية تلبي احتياجاتهم دون القلق من التعامل بالفائدة. هذا التوجه يساهم في دمج تلك الفئات في النظام المالي ويعزز فرصهم الاقتصادية ويساعدهم على تحسين وضعهم المالي والاجتماعي.

1-حجم الودائع الإسلامية بالبنوك الإسلامية في ماليزيا

يُعد حجم الودائع الإسلامية مؤشرًا هامًا يعكس مدى استخدام الخدمات المالية ومدى ثقة الأفراد والشركات في الخدمات المصرفية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة. يعرض الجدول التالي تطور حجم الودائع الإسلامية في ماليزيا:

الجدول رقم (3-23): تطور حجم الودائع الإسلامية فب ماليزيا من 2018-2022 الوحدة (مليار رينجيت ماليزي)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
أجمالي الودائع الإسلامية	659.6	739.13	790.9	844.3	926.4

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك نيجارا ماليزيا.

يُظهر الجدول تطور حجم الودائع الإسلامية في البنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة من 2018 إلى 2022، حيث تم تسجيل نمو مستمر على مدار هذه السنوات. في عام 2018 بلغ إجمالي الودائع الإسلامية 659.6 مليار رينجيت ماليزي، ثم شهدت الودائع زيادة بنسبة 12.1% في عام 2019 لتصل إلى 739.13 مليار رينجيت ماليزي. وفي عام 2020 استمر النمو بنسبة 7.0%، حيث بلغ إجمالي الودائع 790.9 مليار رينجيت ماليزي، وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة المرتبطة بجائحة COVID-19، مما يعكس قوة القطاع المالي الإسلامي في مواجهة الأزمات. أما في عام 2021، استمر التوسع بنسبة 6.8%، ليصل إجمالي الودائع إلى 844.3 مليار رينجيت ماليزي، وهو ما يشير إلى استقرار نسبي في القطاع المالي الإسلامي بعد تأثيرات الجائحة. وأخيرًا في عام 2022 شهدت الودائع زيادة بنسبة 9.7% لتصل إلى 926.4 مليار رينجيت ماليزي وهو أعلى مستوى تم تسجيله خلال هذه الفترة. بناءً على هذا التحليل، يمكن ملاحظة أن القطاع المالي الإسلامي في ماليزيا شهد نموًا مطردًا ومستدامًا على مدار السنوات الخمس، مما يعكس الثقة المتزايدة في النظام المالي الإسلامي، فضلاً عن تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية. ويرجع هذا النمو إلى عدة عوامل، بما في ذلك الدعم الحكومي، الابتكار في المنتجات المالية، وتحسين مستوى الوعي المالي بين الأفراد، مما يعزز من الشمول المالي في ماليزيا.

2-جحم التمويل في البنوك الإسلامية بماليزيا

يعكس حجم التمويل في البنوك الإسلامية توسع القطاع المالي الإسلامي، حيث يقوم هذا التمويل بتلبية احتياجات الأفراد والشركات عبر تقديم منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، م كما بعكس هذه التمويلات النمو المستمر في الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا، مما يعزز قدرة البنوك الإسلامية على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية دون استخدام الفوائد الربوية.

الجدول رقم(3-24): حجم التمويل حسب صيغ التمويل الإسلامي من2018-2023 الوحدة (مليون رينجيت ماليزي)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المرابحة	219426.6	252507	286378.1	104047.8	103485.5	100309.9
الإستصناع	1325	1588.7	1224.8	674.6	624.6	595.6
إجارة	82398.7	80.97.6	84049.4	99909.4	111259.6	121052
المضاربة	43.7	43.7	143.8	252.5	153.7	176.6
المشاركة	52771.9	57311	60901	66737.4	72586.2	76315.4

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات

Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking)

من الجدول نلاحظ أن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا يعتمد على صيغة المرابحة والاجارة بشكل أكبر مقارنة بصيغ التمويل الأخرى حيث بلغت قيمة التمويل بصيغة المرابحة في 2023 ما يقارب 100309.9 مليون رينجيت ماليزي، في حين بلغت قيمة التمويل بالإجارة 121052 مليون رينجيت، وذلك من خلال توفير خدمات مالية تتوافق مع المبادئ الشرعية الإسلامية وتعزز الوصول إلى التمويل لمختلف فئات المجتمع وتعتمد على مفاهيم الشراكة والتعاون، وتعزز الشمول المالي بعدة طرق. مقارنة بصيغ المضاربة التي تمثل أقل الصيغ تمويلا بداية ب 43.7 مليون في سنتي 2018 و2019 لتصل في 2023 ل 176.6 مليون رينجيت، كما نلاحظ نمو مستمر في قيمة التمويل بالمشاركة من سنة 2018 لسنة 2023 حيث ارتفعت الحصة من 52771.9إلى 76315.4 مليون رينجيت ماليزي باختصار تعتبر صيغ التمويل عنصراً أساسياً في تحقيق الشمول المالي في ماليزيا، من خلال توفير خدمات مالية شاملة ومتوافقة مع القيم الإسلامية، وتعزيز الوصول التمويل لكافة شرائح المجتمع، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

الفرع الثاني: دور القنوات المصرفية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا

تمثل القنوات المصرفية الرقمية في ماليزيا أحد المحاور الرئيسية لتعزيز الشمول المالي، مثل البطاقات المصرفية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول. حيث تساهم هذه القنوات في توفير خدمات مالية مبتكرة وسهلة الوصول للأفراد والمؤسسات، مما أدى إلى تحسين التفاعل مع النظام المالي الرسمي وتعزيز كفاءته.

أولا: حجم المعاملات بواسطة البطاقات المصرفية

يعكس حجم المعاملات بواسطة البطاقات المصرفية والنقود الإلكترونية مدى انتشار استخدام الوسائل الحديثة للدفع في ماليزيا. ويُظهر هذا المؤشر تحول الأفراد نحو التعاملات غير النقدية وزيادة الاعتماد على التقنيات المصرفية الحديثة.وذلك ما يوضحه الجدول التالي،

الجدول رقم (3-25): حجم المعاملات بواسطة البطاقات المصرفية والنقود الالكترونية من 2019-2023 الوحدة Mil/RM Mil

قيمة	2019	2020	2021	2022	2023
الشيكات	1267372.4	980057.5	898788.7	940963.6	**879492.9**
بطاقة ائتمان	143791.7	126995.4	138179.6	177637.9	**199889**
بطاقة الخصم	52394.1	59502.3	78212	118520.2	**138178.9**
النقود الالكترونية	17628.7	27695.3	49800.2	71183.2	**106657.8**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات: Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion https://www.bnm.gov.my/social-finance

يُظهر الجدول تطور حجم المعاملات المالية في ماليزيا عبر الشيكات وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم والنقود الإلكترونية خلال الفترة 2019-2023، مع تغيرات واضحة تعكس التحول نحو الوسائل الرقمية. حيث تراجعت قيمة معاملات الشيكات بشكل مستمر من 1267372.4 مليون رينجيت ماليزي في عام 2019 إلى 879,492.9 مليون رينجيت ماليزي في عام 2023، مما يشير إلى انخفاض الاعتماد على هذه الوسيلة التقليدية. في المقابل، ارتفعت معاملات بطاقات الخصم بشكل ملحوظ من 52394.1 مليون رينجيت ماليزي إلى 138178.9 مليون رينجيت ماليزي خلال نفس الفترة، وبزيادة الثقة في هذه الوسيلة لإجراء المدفوعات اليومية. أما بطاقات الائتمان، فقد شهدت انخفاضًا في عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، لكنها تعافت تدريجيًا لتصل إلى 199,889 مليون رينجيت ماليزي في عام 2023. من جهة أخرى، سجلت النقود الإلكترونية أعلى معدل نمو، حيث ارتفعت من 17628.7 مليون رينجيت ماليزي إلى 106657.8 مليون رينجيت ماليزي، مما يعكس تطور البنية التحتية التقنية وزيادة الاعتماد على المحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع عبر الهواتف المحمولة. يعكس هذا التحول تراجع التعاملات التقليدية لصالح الوسائل الرقمية، مما يعزز كفاءة النظام المالي في ماليزيا ويدعم تحقيق أهداف الشمول المالي.

ثانيا: معدل انتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف المحمول

يعكس معدل انتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول التحول نحو استخدام القنوات الرقمية في تقديم الخدمات المالية، مما يعكس تطور البنية التحتية التقنية وزيادة اعتماد الأفراد على الوسائل الحديثة لإجراء معاملاتهم المصرفية، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-26): معدل انتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف المحمول في ماليزيا 2011-2021

السنوات	2011	2015	2018	2020	2021
حجم معاملات المدفوعات الالكترونية للفرد	49.1	82.6	124.6	170	221.2
معدل انتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنت (%)	40.9	63.3	91.1	112.5	122.4
معدل انتشار الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (%)	5.4	23.0	44.6	61.8	72.9

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات: Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion https://www.bnm.gov.my/social-finance

يلاحظ من الجدول نمو في حجم المعاملات الإلكترونية للفرد خلال فترة الدراسة من 49.1 إلى 221.2 معاملة حيث ارتفعت الأرقام بشكل ملحوظ. وهناك زيادة مستمرة في انتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في ماليزيا منذ عام 2011.بمعدل 40.9 إلى 122.4 في عام 2021، وهذا ما يعكس تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في إجراء المدفوعات وتحول المجتمع نحو الاستخدام المتزايد للحلول الرقمية في التعاملات المالية اليومية. مما يسهل على الأفراد الوصول إلى حساباتهم وإدارتها عبر الإنترنت بشكل مريح وآمن، هناك أيضًا تحسن كبير في معدل انتشار الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، حيث ازداد من 5.4% في عام 2011 إلى 72.9% في عام 2022. وهذا يعكس التحول الكبير نحو استخدام الهواتف الذكية والتطبيقات المالية لإجراء المعاملات المصرفية بسهولة وفعالية أكبر.

تُظهر الأرقام التي المقدمة تطوراً ملحوظاً في التكنولوجيا المالية واستخدامها في ماليزيا، مما يعزز الشمول المالي ويساهم في تحسين الخدمات المالية المتاحة للمواطنين والشركات. هذه الاتجاهات تشير إلى استعداد السوق الماليزي لاستيعاب التحولات التكنولوجية والتطورات في عالم الدفعات الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول.

1-الخدمات المصرفية عبر الانترنت للأفراد والمؤسسات في ماليزيا

تعكس الخدمات المصرفية عبر الإنترنت مقدار استخدام الأفراد والمؤسسات للقنوات الرقمية لإجراء معاملاتهم المالية، مما يُظهر التحول نحو الخدمات المصرفية غير التقليدية. يعكس هذا التطور زيادة الاعتماد على الحلول الرقمية التي توفرها المؤسسات المالية لتلبية احتياجات المستخدمين بطريقة أسرع وأكثر كفاءة وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(3-09): مقدار الخدمات المصرفية عبر الانترنت للأفراد والمؤسسات من 2019-2023

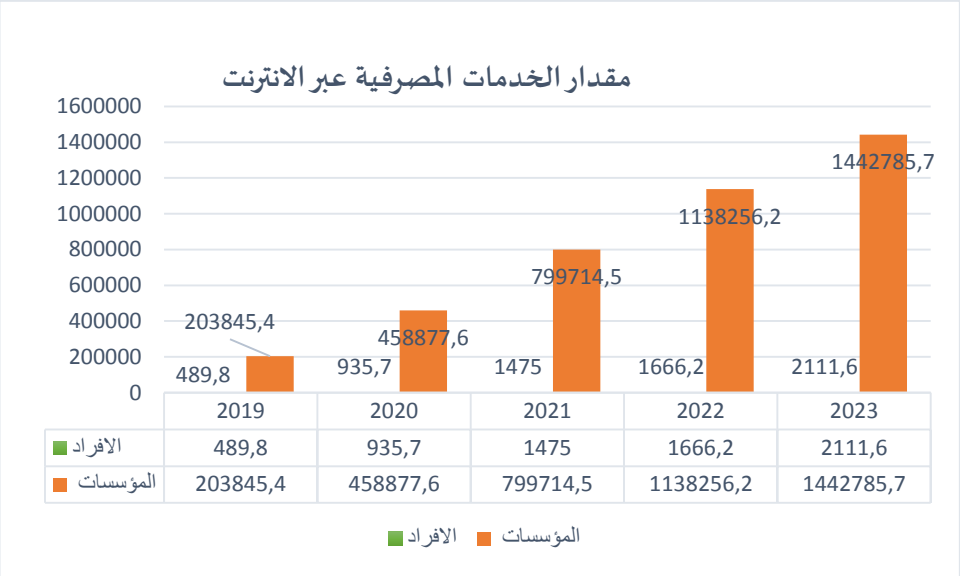

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات Bank Negara Malaysia

https://www.bnm.gov.my/payment-statistics

يُظهر الشكل تطور مقدار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في ماليزيا لكل من الأفراد والمؤسسات خلال الفترة 2019-2023. حيث تشير البيانات إلى نمو ملحوظ في اعتماد المؤسسات على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مقارنة بالأفراد. ففي عام 2019 بلغ مقدار استخدام المؤسسات للخدمات المصرفية عبر الإنترنت 203845.4 وحدة، في حين كان للأفراد 489.8 وحدة فقط أما في عام 2020 شهدت المؤسسات زيادة كبيرة في الاستخدام، حيث وصل إلى 458,877.6 وحدة، بينما ارتفع استخدام الأفراد بشكل طفيف إلى 935.7 وحدة. استمر هذا الاتجاه التصاعدي في السنوات التالية، مع زيادة ملحوظة في مقدار استخدام المؤسسات للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، حيث وصل إلى 799,714.5 وحدة في عام 2021 و1,138,256.2 وحدة في عام 2022. أما في عام 2023 فقد بلغ مقدار استخدام

المؤسسات 1,442,785.7 وحدة. من جهة أخرى شهد مقدار استخدام الأفراد للخدمات المصرفية عبر الإنترنت زيادات طفيفة على مر السنين، حيث ارتفع من 935.7 وحدة في عام 2020 إلى 1,475 وحدة في عام 2021، ثم إلى 1,666.2 وحدة في عام 2022، وأخيرًا إلى 2,111.6 وحدة في عام 2023.

يشير هذا التحليل إلى أن المؤسسات هي المحرك الرئيسي لنمو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في ماليزيا، مع زيادة واضحة ومستدامة في الاعتماد على هذه القنوات الرقمية، في حين أن استخدام الأفراد ينمو بوتيرة أبطأ بكثير، مما قد يشير إلى الحاجة لمزيد من الجهود لتعزيز استخدام الأفراد للخدمات المصرفية الرقمية.

2-الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للأفراد والمؤسسات في ماليزيا

تشهد الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في ماليزيا نموًا ملحوظًا في مقدار المعاملات المالية التي يتم إجراؤها من قبل الأفراد والمؤسسات، مما يعكس تزايد الاعتماد على هذه الوسيلة الحديثة للتعاملات المالية. ويُظهر هذا المؤشر التحول نحو استخدام الهواتف الذكية لإتمام العمليات المصرفية اليومية، مدعومًا بتطور التكنولوجيا وتوسع البنية التحتية الرقمية وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(3-10): مقدار المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول للأفراد والمؤسسات من 2019-2023

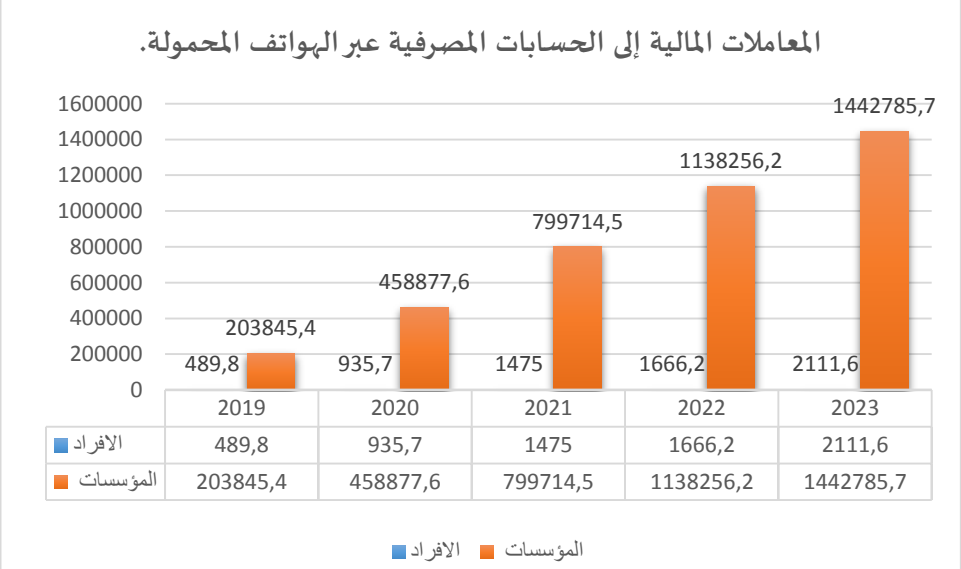

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات Bank Negara Malaysia

الفرع الثالث: الثقافة المالية والشمول المالي في ماليزيا

يلعب الوعي المالي دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تؤثر المعرفة المالية بشكل إيجابي على الرفاهية المالية للفرد من خلال رفع مستوى الوعي حول الخدمات والمرافق المالية المتاحة. كما يمكن لمحو الأمية المالية أن تساهم في تعزيز ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، التي بدورها تساهم في التوسع الاقتصادي.

ويعد الوعي المالي عاملًا حاسمًا في مكافحة الفقر. وقد أظهرت دراسة تحليل البيانات من مسح **FinScope** لعام 2015 في كمبوديا أن الاستفادة من الخدمات المالية يمكن أن تساهم بشكل كبير في تقليص العجز في ميزانية الأسرة والحد من الفقر، خاصة عندما يمتلك الأفراد، وخصوصًا النساء، المعرفة المالية الأساسية. وهذا يبرز أهمية تعزيز التعليم المالي لتمكين السكان المهمشين وتحسين رفاهيتهم الاقتصادية.

الشكل رقم(3-11): المعرفة المالية في ماليزيا 2018-2021

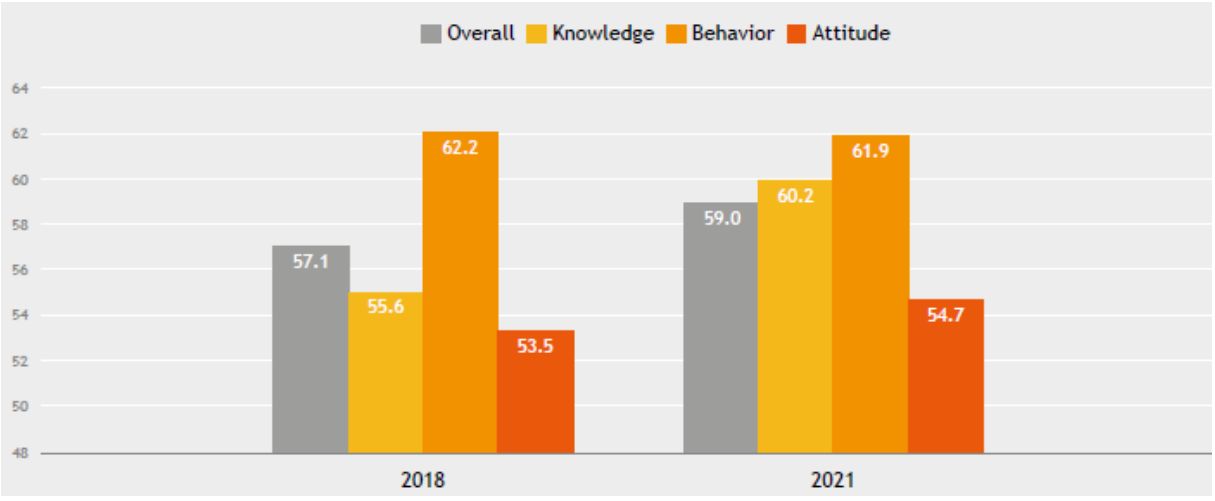

Source : Bank Negara Malaysia. (2022). PROMOTING FINANCIAL LITERACY : A CASE STUDY OF BANK NEGARA MALAYSIA. P30

- **المعرفة المالية:** يقيس المعرفة المالية الأساسية بالمفاهيم المالية والقدرة على تطبيق المهرات العددية في المواقف المالية
- **السلوك المالي:** يقيس تصرفات المستهلكين التي تشكل الأوضاع المالية والرفاهية
- **الموقف المالي:** يقيس مواقف المستهلكين التي تؤثر على القرارات والإجراءات المالية

سجل المؤشر الفرعي للموقف المالي ارتفاعًا طفيفًا ما بين 53.5 في سنة 2018 إلى54.7 في سنة 2021. ويتماشى هذا مع التحسن في مستوى المعرفة المالية الذي ارتفع من سنة 2018 بمقدار 55.6 الى 60.2 في سنة 2021, ولكنه يعكس على الأرجح أيضًا زيادة في حالة عدم اليقين التي يوجهها الماليزيون بشأن توقعاتهم المالية بسبب الآثار الاقتصادية للوباء ، وبهذا أصبح الماليزيون أكثر حذرًا، وأصبحوا يميلون أكثر نحو الادخار ووضع أهداف مالية طويلة الأجل استعدادًا بشكل أفضل للصدمات المستقبلية. وعلى الرغم من أن هذا يعد تطورًا إيجابيًا، إلا أن درجة الموقف المالي في ماليزيا لا تزال أقل بكثير من المتوسطات العالمية. حيث لا يخطط غالبية الماليزيين لمستقبلهم قبل إنفاق الأموال التي يتلقونها.

تجدر الإشارة إلى أن السلوكيات المالية، كما يظهرها المؤشر الفرعي السلوكي، قد تدهورت على الرغم من التحسن في المعرفة والمواقف المالية. حيث انخفضت من 62.2 في سنة 2018 إلى 61.9 في سنة 2021 وهذا ليس مفاجئًا نظرًا لتآكل الاحتياطيات المالية خلال هذه الفترة، مما جعل إدارة النفقات اليومية والادخار للمستقبل أكثر صعوبة. بالإضافة إلى ذلك، أسهم السحب الكبير من مدخرات التقاعد في إطار خطط السحب الخاصة التي أطلقتها الحكومة لمساعدة الأسر خلال الوباء في تقليل مستوى الثقة في التخطيط للتقاعد على المدى الطويل.

الجدول رقم (3-27): القدرة والمعرفة المالية في ماليزيا لسنة 2022

	ماليزيا	متوسط [1]	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [1]
السلوك المالي[2]	68.1	59.2	59.2
المعرفة المالية[3]	52.3	62.8	65.8
الموقف المالي [4]	54.9	59.2	61.6
درجة المعرفة المالية	59.7	60.5	62.0

Source : Bank Negara Malaysia.(2022). FINANCIAL STABILITY REVIEW. P 04.

[1]: يغطي المسح 26 دولة، 12 منها هم أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

[2]: يمثل العادات الحكيمة (توفر المال، موازنة الانفاق، دفع الفواتير في وقتها)

[3]: يشمل فهم المنتجات وفهم المصطلحات الاقتصادية (التضخم، الفائدة، المخاطر)

[4]: يمثل العقلية تجاه المخطط المالي طويل المدى

الجدول يوضح مقارنة بين القدرة والمعرفة المالية في ماليزيا لعام 2022 مع المتوسطات العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يظهر أن ماليزيا سجلت درجات أعلى في السلوك المالي (68.1) مقارنة بالمتوسط العالمي (59.2) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (59.2)، مما يشير إلى أن الماليزيين

يميلون إلى تبني عادات مالية أكثر حكمة. ومع ذلك، كانت درجات المعرفة المالية (52.3) والموقف المالي (54.9) في ماليزيا أقل من المتوسطات العالمية (المعرفة المالية 62.8 والموقف المالي 59.2)، مما يعكس حاجة لتحسين الفهم المالي لدى الأفراد والمواقف تجاه التخطيط المالي طويل المدى. درجة المعرفة المالية العامة في ماليزيا كانت 59.7، وهو قريب من المتوسط العالمي (60.5) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (62.0)، مما يشير إلى مستوى متوسط من الوعي المالي.

المطلب الثالث: دور نظام التكافل والتمويل الاجتماعي تعزيز الشمول المالي

يلعب نظام التكافل والتمويل الاجتماعي دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير حلول مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع. حيث يساهم التكافل في توسيع نطاق الحماية المالية، بينما تدعم أدوات التمويل الاجتماعي الفئات المهمشة اقتصاديًا، ويُساهم هذا التكامل في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الفرع الأول: نظام التكافل كآلية لتعزيز الشمول المالي

يشهد قطاع التكافل في ماليزيا نموًا مستمرًا، حيث يُعد من الأدوات المالية الرئيسية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي. وهو ما يعكس الإقبال المتزايد على خدمات التكافل باعتبارها بديلًا شرعيًا لخدمات التأمين التقليدي، مما يعزز من إدماج فئات أكبر من المجتمع في النظام المالي الرسمي، خاصة في مجتمع متنوع مثل ماليزيا.

أولا: تطور حجم الأصول التكافلية في ماليزيا

شهدت صناعة التكافل في ماليزيا تطورًا في أوائل الثمانينيات لتلبية احتياجات المسلمين لبديل متوافق مع الشريعة الإسلامية بدلًا من التأمين التقليدي، مع استكمال دور البنك الإسلامي الذي أُسس عام 1983، وذلك بعد فتوى لجنة الإفتاء الوطنية الماليزية التي قضت ببطلان عقود التأمين التقليدي لاحتوائها على عناصر الغرر والربا والميسر. حيث تضم صناعة التكافل أكثر من 300 مشغل في 47 دولة، وبلغت أصولها 51 مليار دولار أمريكي في 2019 بنمو 10% عالميا. أما في ماليزيا فقد وصلت أصول التكافل إلى 9.1 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2019، مع ارتفاع صافي مساهماته إلى 18.3% من إجمالي أعمال التأمين والتكافل. وقد عززت ماليزيا مكانتها كدولة رائدة في التمويل الإسلامي من خلال خطط تطوير القطاع المالي (2022-2026)، حيث ساهمت صناعة التكافل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والأسر، ووفرت حماية مالية واسعة مع الحفاظ على نموها واستقرارها، ما مكنها من لعب دور محوري في تحقيق التعافي الاقتصادي المستدام.https://www.bnm.gov.my/islamic-banking-takaful

الشكل رقم(3-12): حجم أصول صناعة التكافل الماليزية لسنتي 2021-2022

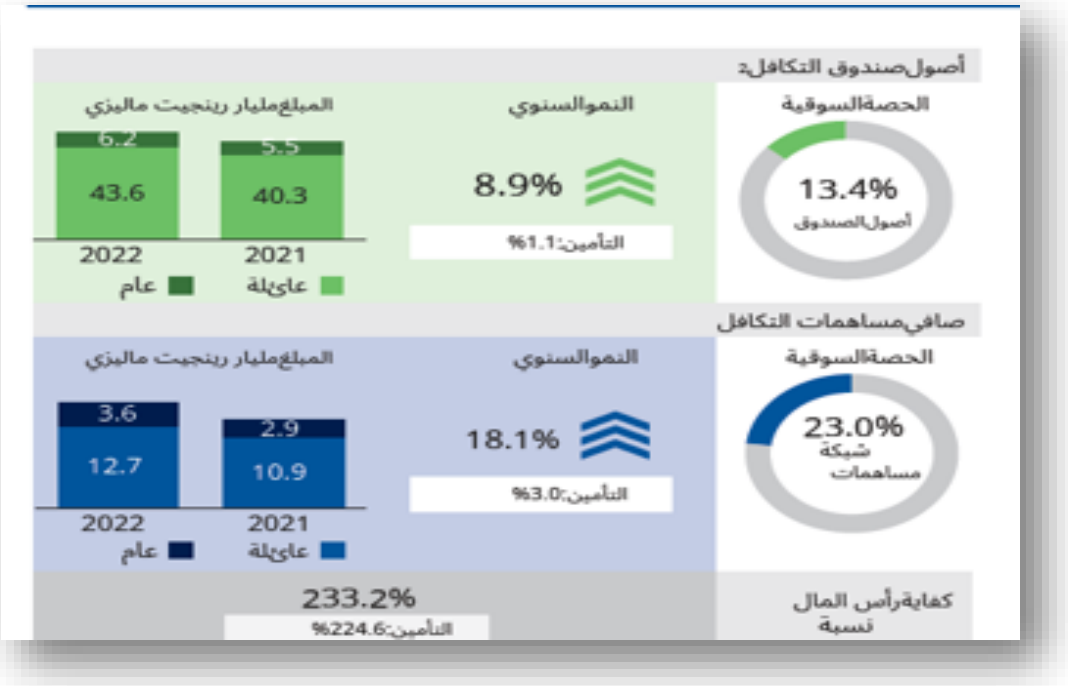

Source :Malaysia's Islamic Banking.(2022). Takaful Industry

شهدت صناعة التكافل الماليزية نموًا ملحوظًا في حجم الأصول خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021. حيث ارتفعت أصول صندوق التكافل من 40.3 مليار رينجيت ماليزي في عام 2021 إلى مليار رينجيت ماليزي في عام 2022، محققة زيادة بنسبة 8.2% تقريبًا. كما شهدت صافي مساهمات التكافل ارتفاعًا من 10.9 مليار رينجيت ماليزي في عام 2021 إلى 12.7 مليار رينجيت ماليزي في عام 2022، بزيادة تقارب 16.5%. هذا النمو يعكس زيادة الطلب على منتجات التكافل في ماليزيا، ويُظهر نجاح القطاع في تلبية احتياجات المجتمع الماليزي، خاصةً في ظل الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي ودعم الاقتصاد الإسلامي.

ثانيا: دور مؤسسات التكافل في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا

يساهم التكافل في ماليزيا بشكل فعّال في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات شرائح واسعة من المجتمع، خاصةً المسلمين الذين قد يتجنبون التأمين التقليدي بسبب عدم توافقه مع معتقداتهم. ومن أبرز طرق المساهمة:

-توفير حماية مالية متنوعة: يقدم التكافل حلولًا تأمينية تغطي مختلف المجالات مثل الصحة، الحياة، الممتلكات، والتعليم، مما يتيح للأفراد والعائلات إمكانية الوصول إلى الحماية المالية التي تساعدهم على مواجهة الأزمات والمخاطر.

-الوصول إلى الفئات غير المخدومة: يركز التكافل على تلبية احتياجات الفئات المحرومة ماليًا، مثل الأسر ذات الدخل المنخفض والمجتمعات الريفية، من خلال تقديم برامج تكافل ميسرة ومنخفضة التكلفة.

تعزيز الادخار والاستثمار: يشجع التكافل الأفراد على الادخار المنتظم من خلال برامج تكافل طويلة الأجل، والتي توفر لهم عوائد مالية واستثمارات متوافقة مع الشريعة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.

-دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تلعب صناعة التكافل دورًا مهمًا في توفير الحماية المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تقليل المخاطر التي تواجه هذه الفئة ودعم استمراريتها.

-زيادة الوعي المالي: من خلال تقديم برامج تثقيفية، يساهم التكافل في رفع مستوى الوعي بأهمية التخطيط المالي وإدارة المخاطر، مما يعزز الشمول المالي على مستوى الأفراد والمجتمعات.

بفضل هذه المزايا، يساهم التكافل في تحقيق أهداف الشمول المالي في ماليزيا، حيث يضمن أن يتمتع الأفراد والمؤسسات بفرص متساوية للوصول إلى الخدمات المالية التي تدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

الفرع الثاني: التمويل الاجتماعي كآلية لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا

شهدت ماليزيا في العقد الماضي توسعًا كبيرًا في استخدام التمويل الاجتماعي، حيث بدأت المؤسسات المالية باستكشاف أساليب جديدة لتقديم هذه الحلول المالية. وفي هذا السياق، تم إطلاق برنامج **iTEKAD** في 2020، الذي يمزج بين المكونات المالية وغير المالية. وقد قدم هذا البرنامج رؤى قيمة للبنوك وشركاء التنفيذ، ما ساعد في تصميم حلول تمويل أكثر مرونة، ودعم التدريب والإرشاد في مجالات

الأعمال. كما شهدت ماليزيا أيضًا زيادة في التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في هذا المجال، مثل وكالات التحصيل، مقدمي المنصات، وشركات التأمين، مما عزز من الكفاءة والوعي لدى المجتمع. وعزز هذا التعاون من فعالية البرامج التمويليّة، ودعمها لتوسيع نطاق وصول التمويل إلى شرائح أوسع في المجتمع الماليزي، خصوصًا خلال فترة ما بعد الجائحة.

يعتبر التمويل الاجتماعي في ماليزيا أحد العوامل الأساسية لتعزيز الشمول المالي، من خلال: (Bank Negara Malaysia، 2023)

-يُمكن تصميم أدوات التمويل الاجتماعي لتكون أكثر مرونة مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الديون، مما يساعد في استيعاب المخاطر المالية بشكل أفضل. على سبيل المثال، يوفر التمويل الاجتماعي شروط سداد أكثر مرونة تُناسب الأشخاص ذوي الدخل غير المنتظم ولا تفرض التزامات سداد على المستفيدين في بعض الحالات، مثل التمويل المقدم من صناديق الزكاة. كما أن التمويل من مصادر التبرعات عادةً ما تكون تكلفته منخفضة أو حتى معدومة، مما يسهل وصول الأفراد إلى التمويل.

-تركز برامج التمويل الاجتماعي على تحسين المهارات المالية والفطنة التجارية للمستفيدين. تساعد هذه البرامج في تعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد، مما يعزز من قدرتهم على إدارة أموالهم وتحسين سلوكهم المالي وريادتهم للأعمال، وبالتالي يمكنهم من تحسين نوعية حياتهم.

-يتم دعم العديد من المبادرات التمويلية من خلال آليات رصد الأثر و"الدفع مقدماً". هذه الآليات تهدف إلى بناء الثقة بين مقدمي الأموال والمستفيدين، وتعزز من حلقة من الدعم المجتمعي تشجع المستفيدين السابقين على المشاركة في دعم الآخرين. هذه الآليات تساهم في بناء شبكة من الدعم الاجتماعي، مما يعزز من فعالية حلول التمويل الاجتماعي ويعزز من استدامتها.

الفرع الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا

تسعى ماليزيا بشكل مستمر لتطوير الصناعة المالية الإسلامية لتكون أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. حيث يتطلب الأمر تبني استراتيجيات مبتكرة تهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المحرومة والمهمشة. من خلال تطوير أدوات مالية إسلامية تتماشى مع احتياجات السوق كالتالي: (GFIEF, 2024, p. 6)

-اعتماد هيكل جديد لصكوك الاستثمار الحكومية (GII) حيث يتم هيكلة بعد جديد من الصكوك تحت حكومة ماليزيا باستخدام هيكل صكوك الوكالة بالخدمات (wakalah bil-khadamat) بحلول عام 2025. ومن المتوقع أن يُكمل هذا الهيكل الأدوات الحالية، ويُوسِّع الخيارات المتاحة للمستثمرين، مما يعزز النظام البيئي للاستثمار في البلاد.

-انشاء أول بورصة اجتماعية في ماليزيا حيث تقوم هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) بوضع نهج منظم للمشاركة الخاصة في المشاريع ذات النتائج الاجتماعية الإيجابية. وسيستفيد من هذا النهج كيانات مثل المنظمات غير الحكومية (NGOs)، والمؤسسات الاجتماعية، ومجالس الشؤون الدينية الإسلامية الحكومية. تهدف البورصة إلى تعزيز أولويات الحكومة في رفع المستوى الاقتصادي للمواطنين من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، وتوفير التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية بشكل أفضل، بالإضافة إلى تقديم فرص متساوية لجميع المواطنين ضمن إطار الاقتصاد المدني (Madani).

-خصصت الحكومة الماليزية 100 مليون رينجيت ماليزي لتعزيز الأنشطة المتعلقة بجمع الأموال، بما في ذلك الاستثمار المشترك للمشاريع ذات التأثير الاجتماعي مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (MSME) وتطوير أصول الوقف. ولتحقيق هذه الجهود، تعاونت هيئة الأوراق المالية الماليزية مع مختلف مجالس الشؤون الدينية الإسلامية الحكومية للعمل على اقتراح هياكل مناسبة لجمع الأموال. كما تم إصدار أول صندوق تداول في البورصة (ETF) يتضمن الوقف، وهو ما يعد ريادة في تطوير منتجات أسواق رأس المال المرتبطة بالوقف. ستساهم هذه المبادرة في نمو سوق صناديق الاستثمار المتداولة (ETF) من خلال جذب المستثمرين الذين يهتمون ليس فقط بالفوائد المالية مثل التنويع والسيولة، بل أيضًا بإحداث تأثير اجتماعي إيجابي من خلال استثماراتهم.

انشاء برنامج تجريبي لتحويل الأعمال الحلال نحو الاستدامة البيئية هو تعاون بين البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، وزارة المالية، بنك نيجارا ماليزيا والبنك الدولي. يهدف البرنامج إلى مساعدة الأعمال الحلال في ماليزيا على التحول نحو ممارسات أكثر استدامة وصديقة للبيئة، من خلال توفير استشارات فنية، وأدوات لقياس وتقرير انبعاثات غازات الدفيئة، وتمويل التحول بما في ذلك الحصول على الشهادات اللازمة.

برنامج تطوير الاقتصاديين الإسلاميين العالمي (GIEP) هو مبادرة استراتيجية تهدف إلى تأهيل جيل من الاقتصاديين الشبان المبدعين وذوي المهارات العالية لمواجهة التحديات الاقتصادية ضمن الإطار

المتكامل للاقتصاد الإسلامي والتمويل الحديث. يتميز البرنامج بهيكل متعدد المسارات يشمل التعليم التنفيذي، البحث التطبيقي، والتدريب العملي، بهدف بناء القدرات المهنية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC).

- استراتيجية الاستثمار في الأسواق الخاصة عبر قطاعات الأسهم الخاصة، والبنية التحتية، والعقارات، بهدف تسريع نشر رأس المال بشكل فعال وتحفيز تطوير نظام بيئي للأسواق الخاصة في ماليزيا. حيث تم تخصيص 6 مليار رينجيت ماليزي وسيتم استثمار 50% منها (أو 3 مليار رينجيت ماليزي) في معاملات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ذات نتائج جيدة

-مشروع حسن: هو تعاون بين لجنة الزكاة في ولاية قدح، مجلس قيادة MIFC، جمعية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا (AIBIM) وجامعة INCEIF لتطوير مبادرات الزكاة التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمستحقين (أصحاب الزكاة) والفلاحين ذوي الدخل المنخفض في ولاية قدح الماليزية. من خلال هذا التعاون، يتم استهداف 10 مليون رينجيت ماليزي عبر منصة الوقف الصناعية لـ AIBIM لتمويل مطحنة أرز ذكية، مما يساهم في زيادة إنتاجية الفلاحين.

يعمل مركز الأصول الرقمية الإسلامية (IDAC) في إطار مبادرة IDAC، سيقوم مركز لابوان الدولي للأعمال والتمويل (IBFC) بنشاط جمع الأموال واستثمارها باستخدام تكنولوجيا البلوكشين، مع إدراج الأصول الإسلامية المدعومة بالرموز الرقمية ورعاية النشطين. يطمح المشروع إلى خلق الثروة والازدهار للأمة الإسلامية العالمية التي لم تُخدم بعد، من خلال الرقمنة للمنتجات، والبنية التحتية.

المبحث الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالسودان والعراق

يعد تفعيل الصناعة المالية الإسلامية أحد الأساليب الفعّالة لتعزيز الشمول المالي في الدول النامية مثل السودان والعراق. يسعى هذا المبحث إلى استكشاف السبل التي يمكن من خلالها الاستفادة من التمويل الإسلامي لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المحرومة. سيتم التركيز على السياسات والآليات التي تساهم في تحسين الشمول المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية في كلا البلدين.

المطلب الأول: مؤشرات قياس بعد الوصول والاستخدام للخدمات المالية الإسلامية في السودان

تعد مؤشرات قياس الوصول والاستخدام للخدمات المالية الإسلامية في السودان أمرًا بالغ الأهمية لفهم تأثير هذه الخدمات على تعزيز الشمول المالي في البلاد. من خلال تحليل المؤشرات المختلفة المتعلقة بالوصول إلى هذه الخدمات، مثل الانتشار المصرفي والعمق المالي التمويل الإسلامي. تساهم هذه المؤشرات في رسم صورة واضحة حول مدى قدرة النظام المالي الإسلامي على تلبية احتياجات الشرائح المختلفة من المجتمع السوداني.

الفرع الأول: نظرة عامة حول الصناعة المالية الإسلامية في السعودية واستراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية من الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الشمول المالي في السودان، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. ومن خلال تفعيل هذه الصناعة يمكن توسيع دائرة الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد لكافة الفئات الاجتماعية، وخاصة الفقراء والمحرومين. تسعى السودان إلى تبني استراتيجيات مبتكرة تستهدف تطوير القطاع المالي الإسلامي كأداة أساسية لتحقيق شمول مالي مستدام، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

1-تطور الصناعة المالية الإسلامية في السودان

ظهرت أول فكرة لتحويل النظام المصرفي التقليدي في السودان إلى النظام الإسلامي سنة 1977 حيث عملت السودان في هذا الخصوص على سن قوانين وتشكيل هيئات ساهمت بشكل كبير في إنجاح تجربتها في التحول الشامل للنظام الإسلامي وعليه مر اسلام الجهاز المصرفي في السودان بالمراحل التالية: (معارفي ، 2022، صفحة 1224)

-إعلان وبدء أسلمة النظام المصرفي للفترة (1983-1990)

أعلنت السودان في عام 1983 بداية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الدولة، كما أصدرت الحكومة "**قانون الإجراءات المدنية**"، و"**قانون المعاملات المدنية**"عام 1984 الذي ينص على تحرم التعامل بالربا واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي ونصت المذكرة الصادرة سنة 1984 انه "**على جميع البنوك ممارسة عملياتها على أساس العقود الإسلامية فقط**"، مع منح فترة للبنوك التجارية للتحول الفوري إلى النظام الإسلامي. ومن الحقائق المذكورة في هذا الخصوص أن فكرة التحول لم تسبقها أي دارسات تحدد مساره ومتطلباته من حيث الهيكل التنظيمي لبنك السودان المركزي والبنوك التجارية، ولا من حيث التدريب البشري الشرعي أو القانوني أو الفني، وفي ظل غياب توجيهات بنك السودان المركزي اتجهت البنوك التجارية إلى التعامل بصيغة المرابحة باعتبارها سهلة التطبيق والأقرب لإحداث هذا التحول. مع صدور قرار استمرار العمل بالنظام التقليدي الربوي في المعاملات المصرفية الخارجية إلى حين إيجاد صيغة جديدة للتعامل مع المراسلين الأجانب، تطبيقاً لمبدأ" **الضَرُوريات تُبيحُ المَحّظُوُرات**".

-تعميق أسلمة النظام المصرفي الإسلامي للفترة (1990-2003)

مع بداية عام 1991 تم إلغاء كل أشكال التعامل الربوي لأي تعامل داخلي سواء للأفراد أو للمؤسسات في القطاع الخاص أو العام، كما قامت السلطات بإصدار" **قانون تنظيم العمل المصرفي** "عام 1991، ولائحة "**الجزاءات المالية والإدارية** "عام 1992، بهدف تنظيم العمل المصرفي وفق النهج الإسلامي، وكذا" برنامج توفيق الأوضاع المالية والإدارية والفنية والقانونية للبنوك مع المستجدات المصرفية العالمية"عام1994. كما شهدت الفترة انشاء عدة مصارف منها مصرف الصفا للاستثمار والائتمان، مصرف أم درمان الوطني، ايفوري بنك، ومصرف الاستثمار المالي.

إنشاء البنيات التحتية للنظام المالي والمصرفي الإسلامي :وتتمثل في

-سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994؛

-صندوق ضمان الودائع المصرفية عام 1996؛

-اللجنة العليا لتأصيل النشاط الاقتصادي عام1997؛

-شركة السودان للخدمات المالية الإسلامية عام 1998.

تُعَدُّ تجربة السودان في أسلمة النظام المصرفي تجربة مميزة، حيث أن النظام المصرفي بأكمله يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك البنك المركزي الذي ساهم في نجاح عملية الأسلمة بشكل كبير. إن اختيار المنهج الإسلامي وتطبيقه عملياً يعني تحول الاقتصاد الوطني بالكامل إلى نظام اقتصادي يتوافق مع الأسس الشرعية. تُعَدُّ البنوك السودانية من أبرز وسائل تطبيق هذا التوجه الإسلامي، وقد نجحت في تنفيذ عملية التحول الفوري وتطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية. من جهة أخرى، تبرز المساهمة الفعالة لبنك السودان المركزي والحكومة في دعم الاتجاه نحو العمل المصرفي الإسلامي من خلال توفير أدوات مالية تتماشى مع الشريعة الإسلامية وتعزيز إنشاء مصارف إسلامية.

2-الاستراتيجية السودان في تعزيز الشمول المالي

يسعى بنك السودان المركزي إلى تعزيز الشمول المالي كأحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية مما يساهم في تمكين مختلف فئات المجتمع وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. من خلال التركيز على النقاط التالية: (عباس، 2023)

-شجع البنك المركزي المصارف والمؤسسات المالية على زيادة فرص التمويل للنساء والشباب والجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب المهن الإنتاجية الزراعية والحيوانية والحرفيين وذوي الاحتياجات الخاصة، مع تحديد نسبة 12% كحد أدنى من المحفظة التمويلية لكل مصرف لهذه الأغراض.

-تطوير البنية التحتية للجهاز المصرفي والمالي لضمان وصول فئات المجتمع إلى التمويل، المنتجات المالية والمصرفية بكفاءة وسهولة في كافة أنحاء البلاد.

- تبسيط الإجراءات المالية وزيادة تنوع وكفاءة الخدمات والمنتجات المصرفية ووسائل الدفع الآمنة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.

-توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الوكالات المصرفية، بما في ذلك إنشاء شبكات لوكلاء المصارف وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفقاً للسياسة النقدية الجديدة، يشجع البنك على تقديم الخدمات المصرفية في المناطق التي تفتقر إلى فروع مصرفية من خلال تقنيات "تسجيل العملاء **عن بعد**" و"**أعرف عميلك إلكترونياً**"، بالإضافة إلى نشر الوعي المصرفي والتقني بين عملاء المؤسسات المالية.

-حدد البنك نسبة 12% كحد أدنى من المحفظة التمويلية لكل مصرف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، سواء من خلال التمويل المباشر أو بالجملة عبر المحافظ المشتركة وفقاً للضوابط المنظمة.

- تأسيس صناديق استثمارية عبر سلطة تنظيم أسواق المال لتوفير مصادر تمويل إضافية لقطاع التمويل الأصغر، بالإضافة إلى تشجيع المصارف على استخدام وكالة **(ضمان التمويل الأصغر "تيسير")**

الفرع الثاني: مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية الإسلامية في السودان

يشكل قياس مدى الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية في السودان أحد الأبعاد الأساسية لفهم فعالية النظام المالي الإسلامي في تعزيز الشمول المالي. يعتمد تقييم هذا البعد على مؤشر الانتشار والكثافة المصرفية للبنوك الإسلامية

أولا: مؤشر الانتشار المصرفي:

يعد مؤشر الانتشار المصرفي أحد المؤشرات الأساسية التي تُستخدم لقياس مدى وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى مختلف فئات المجتمع. ويعبّر عن توزيع الفروع المصرفية والبنوك الإسلامية على مستوى البلاد، ومدى قدرتها على تغطية المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. مما يعكس مدى توفر الخدمات المصرفية للمواطنين. كلما زاد هذا المؤشر دلّ ذلك على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وهو ما يساهم في تعزيز الشمول المالي وزيادة مشاركة الأفراد في الاقتصاد الرسمي.

الجدول رقم (3-28): تطور عدد فروع المصارف الإسلامية في السودان من 2016-2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	39847433	40813398	41801532	42813237	43849269
عدد المصارف الإسلامية	37	37	37	37	37
عدد فروع المصارف الإسلامية	853	830	800	900	985
الانتشار لمصرفي	46714	49173	52252	47570	44517
الكثافة المصرفية لكل 10000	0.21	0.20	0.19	0.21	0.22

المصدر: خلج آمنة. (2022) دور الصناعة المصرفية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم العلوم المالية والمحاسبة. تخصص مالية وتأمينات. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر. ص 291

يُظهر الجدول تطور القطاع المصرفي الإسلامي من سنة 2016 إلى سنة 2020، حيث ظل عدد المصارف الإسلامية ثابتاً عند 37 مصرفاً، مما يشير إلى استقرار في عدد الكيانات المصرفية الإسلامية المتاحة بينما ارتفع عدد فروع المصارف الإسلامية من 853 إلى 985 فرعاً. وهذا ما يعكس استجابة القطاع المصرفي لزيادة الطلب على الخدمات المالية. ورغم الزيادة في عدد الفروع يلاحظ انخفاض في الكثافة المصرفية لكل 10,000 نسمة خلال سنوات الدراسة وأقل من 1، حيث سجلت الكثافة المصرفية فرعاً واحداً لكل 44,517 نسمة في عام 2020. مما يعكس انتشاراً ضعيفاً للخدمات المصرفية وأن مستوى انتشار البنوك غير كاف، يُبرز هذا الوضع نقصاً في قنوات توزيع الخدمات المصرفية في السودان، وتفاوت التوزيع بين المناطق، حيث تتركز معظم الخدمات المصرفية الإسلامية في العاصمة الخرطوم. والمركز التجاري للسودان، وهو ما يجعلها تتمتع ببنية تحتية أكثر تطوراً مقارنة ببقية مناطق البلاد. تعكس هذه البيانات الحاجة إلى تعزيز توزيع الفروع بشكل أكثر توازناً وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية في جميع المناطق، بما يتماشى مع استراتيجية بنك السودان المركزي الهادفة إلى زيادة الشمول المالي وتلبية احتياجات كافة الفئات السكانية بفعالية أكبر.

ثانيا: انتشار وسائل الدفع الالكترونية في السودان

يمثل انتشار وسائل الدفع الإلكترونية أحد المحاور الرئيسة في تطوير النظام المالي في السودان ويعد خطوة مهمة نحو تعزيز الشمول المالي. في ظل التحولات التكنولوجية العالمية، شهد السودان تطورًا ملحوظًا في استخدام وسائل الدفع الرقمية مثل ماكينات الصراف الآلي، البطاقات المصرفية، ونقاط البيع، هذا التوسع في وسائل الدفع الإلكترونية يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، خصوصًا في المناطق النائية، ويعزز من كفاءة النظام المالي من خلال تقليل الاعتماد على النقد وتعزيز المعاملات الرقمية الآمنة.

الشكل رقم (3-29): تطور الآلات المصرفية والبطاقات المصرفية ونقاط البيع في السودان من 2017-2021

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
ماكينات الصراف الآلي	1344	1596	1591	1572	1523
البطاقات المصرفية عدد	3487986	3962127	4006471	4726555	6522124
نقاط البيع	3905	16162	32384	39739	44846
عدد بطاقات المحفظة الالكترونية	1344	1596	1087572	1446028	2288773
عدد الحسابات في نظام الدفع عبر الموبايل	2842056	5596482	7571522	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بنك السودان المركزي. (2021). التقرير السنوي 61. ص 26

يوضح الجدول تطور مؤشرات استخدام التكنولوجيا المالية من سنة 2017 إلى سنة 2021 في السودان، حيث ارتفعت أعداد ماكينات الصراف الآلي من 1,344 إلى 1,523، مما يعكس تحسناً طفيفاً في الوصول إلى الخدمات المصرفية. كما زادت أعداد البطاقات المصرفية بشكل ملحوظ من 3,487,986 إلى 6,522,124 بطاقة، مما يشير إلى زيادة في استخدام الأدوات المصرفية الرقمية.إضافة إلى ذلك، شهدت نقاط البيع زيادة كبيرة من 3,905 إلى 44,846 نقطة، وهو ما يعكس تحسيناً في البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وتوسعاً في قبول المدفوعات عبر البطاقة. أما عدد بطاقات المحفظة الإلكترونية فقد ارتفع بشكل كبير من 1,344 في 2017 إلى 2,288,773 في 2021، مما يدل على زيادة ملحوظة في استخدام المحفظة الإلكترونية كأداة لتسهيل المعاملات المالية. على الرغم من هذه الزيادة، لم يتم تسجيل بيانات نظام الدفع عبر الموبايل حتى عام 2018، لكن الأرقام المتوفرة تظهر ازدياداً كبيراً في استخدام هذه الخدمات، من 2,842,056 حساباً في 2019 إلى 5,596,482 حساباً في 2020، ثم إلى 7,571,522 حساباً في 2021. تشير هذه البيانات إلى تحسن ملحوظ في البنية التحتية المالية الرقمية في السودان، وهو ما يدعم أهداف تعزيز الشمول المالي. ان زيادة استخدام الأدوات المصرفية الرقمية والبطاقات الإلكترونية والمحافظ الرقمية تساهم في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع، مما يعزز الجهود الرامية إلى تحسين الشمول المالي وتوفير خدمات مصرفية أكثر فعالية وشمولاً في جميع أنحاء البلاد.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس بعد الاستخدام للخدمات المالية الإسلامية في السودان

يُعد قياس بعد الاستخدام للخدمات المالية الإسلامية من الأدوات الأساسية لتقييم مدى تأثير هذه الخدمات على تحقيق الشمول المالي في السودان ومدى تأثيرها في تحسين الوصول إلى التمويل. وتعتبر الصيغ التمويلية من المؤشرات الهامة التي تساعد في فهم توزيع واستخدام التمويل الإسلامي في الاقتصاد السوداني، وتحديد مدى فعاليته في تلبية احتياجات مختلف الفئات الاقتصادية

الشكل رقم (3-30): تدفق التمويل المصرفي في السودان وفق صيغ التمويل الإسلامي

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
المرابحة	60722.9	78705.3	159010.4	224396.2	797091.2
المشاركة	8099.3	9196.5	13042.4	31229.4	86571.7
السلم	728.5	2030.2	4112	9107.0	50458
المقاولة	32364.6	26417.8	20322	15067.2	29708
المضاربة	9740.1	7560.3	10472.7	17426.2	19538.2
الإستصناع	442.7	1114.7	4521.1	2068.2	8993.4
الاجارة	546	1058.2	929.7	1362.8	3867.1
القرض الحسن	294.1	544	480.9	3289.9	3383.9

Source :Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Institutions Data, Data by Country (Islamic Banking)

يوضح الجدول تطور حجم التمويلات الممنوحة عبر مختلف أنواع العقود المصرفية الإسلامية من 2017 إلى 2021. يتصدر التمويل بالمرابحة قائمة التمويلات حيث شهدت زيادة كبيرة من 60722.9 مليون جنيه في 2017 إلى 797091.2 مليون جنيه في 2021، مما يعكس الطلب المتزايد على هذ الصيغة من التمويل. في المقابل تم تسجيل انخفاض ملحوظ في تمويلات المقاولة حيث انخفض من 32364.6 مليون جنيه في 2017 إلى 29,708 مليون جنيه في 2021. بينما شهد التمويل بالمشاركة أيضاً زيادة ملحوظة من 8099.3 إلى 86571.7 مليون جنيه. أما التمويلات الإستصناع والمرابحة فقد سجلت هي أيضا زيادة ملحوظة، ما يعكس اتساع استخدام هذه الأدوات في السوق المالي. حيث سجل التمويل بالمضاربة زيادة في قيمة التمويل من 9740.1 مليون جنيه في 2017 إلى 19,538.2 مليون جنيه في 2021، مما يدل على اهتمام القطاع المصرفي السوداني بهذا النوع من التمويل، في حين سجل التمويل بالقرض الحسن الأقل من حيث الحجم، ولكنه سجل زيادة طفيفة من 294.1 مليون جنيه في 2017 إلى 3,383.9 مليون

جنيه في 2021. توضح هذه البيانات توجهات متزايدة نحو استخدام أدوات التمويل الإسلامية المختلفة، مما يعزز من جهود الشمول المالي في السودان. والزيادة في استخدام الأدوات مثل المرابحة والمشاركة تعكس تحسناً في توسيع قاعدة المستفيدين من التمويل الإسلامي، ويساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات على حد سواء.

المطلب الثاني: مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي والصكوك في تعزيز الشمول المالي بالسودان

يعد التمويل الأصغر الإسلامي والصكوك من الأدوات المهمة في تعزيز الشمول المالي في السودان حيث يوفران حلولاً تمويلية مرنة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما يساهم التمويل الأصغر في دعم الفئات المحرومة والمشروعات الصغيرة، بينما تلعب الصكوك دورًا في جذب الاستثمارات وتمويل المشاريع الكبرى. يهدف هذا المطلب إلى استعراض دور هذه الأدوات في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

الفرع الأول: نظام التمويل الأصغر كآلية لتعزيز الشمول المالي في السودان

يُعتبر نظام التمويل الأصغر في السودان آلية هامة لتعزيز الشمول المالي من خلال توفير التمويل للفئات المهمشة التي لا تستطيع الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية. يساهم هذا النظام في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل من الفقر. في هذا السياق، سيتم استعراض دور نظام التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي ودعمه لاستدامة المشاريع الصغيرة في السودان.

أولا: استراتيجية بنك السودان المركزي لتطوير الشمول المالي الإسلامي وتخفيف حدة الفقر من خلال التمويل الأصغر

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه السودان يسعى بنك السودان المركزي إلى تعزيز الشمول المالي من خلال استراتيجية مبتكرة تركز على التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية. حيث تهدف إلى تحسين وصول الأفراد إلى الخدمات المالية خاصة الفئات المهمشة، وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تقديم منتجات تمويلية تلبي احتياجاتهم. كما تسعى إلى تقليص الفجوات الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

الشكل رقم (3-31): عدد مؤسسات التمويل الأصغر وعملائه في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامي من 2016-2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد مؤسسات التمويل الأصغر	34	38	44	46	45
عدد عملاء التمويل الأصغر بالمصارف والمؤسسات المالية (مليون عميل)	1.5	1.7	2.07	2.4	2.1

المصدر: خلج آمنة. (2022) دور الصناعة المصرفية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم العلوم المالية والمحاسبة. تخصص مالية وتأمينات. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر. ص 393

يوضح الجدول تطور عدد مؤسسات التمويل الأصغر وعدد عملاءها من عام 2016 إلى عام 2020. حيث يشير الجدول إلى وجود زيادة في عدد مؤسسات التمويل الأصغر خلال سنوات الدراسة من 34 مؤسسة في 2016 إلى 45 مؤسسة في 2020، مما يساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ودعم أهداف الشمول المالي في دولة السودان. من ناحية أخرى شهد عدد عملاء التمويل الأصغر زيادة تدريجية أيضاً، من 1.5 مليون عميل في 2016 إلى 2.1 مليون عميل في 2020. هذه الزيادة تدل على نمو ملحوظ في استخدام خدمات التمويل الأصغر وتوسيع قاعدة المستفيدين ويعكس التحسن المستمر في تلبية احتياجات الفئات الأقل دخلاً من خلال توفير فرص التمويل لأعداد متزايدة من الأفراد.

الشكل رقم (3-32): حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف من 2017-2021 الوحدة (مليون جنيه)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي التمويل المصرفي	122111.5	181080.3	203102	363610.2	1031236
حجم التمويل الأصغر المستهدف	14653.4	27162	24372	43633.2	123748.3
حجم التمويل الأصغر الفعلي	6197	8797.5	8917	20178.3	61994.7
نسبة التمويل الأصغر الفعلي من اجمالي المستهدف	-	-	%36.6	%46.2	%50.1
نسبة التمويل الأصغر من اجمالي التمويل المصرفي	%5.1	%4.9	%4.4	%5.5	%6

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي. 58،60،61

يمثل الجدول حجم التمويل لمصارف في السودان من 2017 إلى 2021، مع التركيز على حجم التمويل الأصغر مقارنة بإجمالي التمويل المصرفي. يُلاحظ من الجدول زيادة ملحوظة في إجمالي التمويل المصرفي من 122111.5 مليون جنيه في 2017 إلى 1,031,236 مليون جنيه في 2021، مما يعكس نموًا كبيرًا في القطاع المصرفي بشكل عام. فيما يتعلق بالتمويل الأصغر ارتفع حجم التمويل الأصغر المستهدف من 14653.4 مليون جنيه في 2017 إلى 123748.3 مليون جنيه في 2021. ومع ذلك، فإن الحجم الفعلي للتمويل الأصغر، الذي ارتفع من 6,197 مليون جنيه في 2017 إلى 61994.7 مليون جنيه في 2021، يعكس تحقيق جزء كبير من الأهداف الموضوعة، رغم أنه لم يصل إلى المستوى المستهدف بالكامل. نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي التمويل المصرفي بلغت 50.1% في 2021، مما يعكس تحسناً كبيراً مقارنةً بالسنوات السابقة. بينما النسبة التي يشكلها التمويل الأصغر من إجمالي التمويل المصرفي ارتفعت من 5.1% في 2017 إلى 6% في 2021، مما يدل على اهتمام متزايد بتعزيز الشمول المالي عبر توفير التمويل الأصغر.

ثانيا: حجم التمويل الأصغر الإسلامي في السودان

التمويل الإسلامي الأصغر لا يقتصر على تحسين الوصول إلى الأموال فحسب، بل يساهم أيضاً في تحفيز النمو المحلي من خلال دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يخلق فرص عمل جديدة ويعزز التنمية الاقتصادية في المناطق النائية. بالإضافة إلى ذلك، بفضل التزامه بالمبادئ الإسلامية التي تشمل الشفافية والعدالة، يعزز هذا النوع من التمويل الاستقرار المالي للأسر ويساهم في بناء الثقة في النظام المالي.من خلال زيادة التوعية المالية والابتكار في تقديم الخدمات المالية، يعمل التمويل الإسلامي الأصغر على تحسين قدرات الأفراد والشركات الصغيرة، مما يعزز من فعالية الشمول المالي ويعزز من استقرار الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم(3-13): تطور نسب التمويل الأصغر الإسلامي حسب الصيغ في السودان من 2010-2016

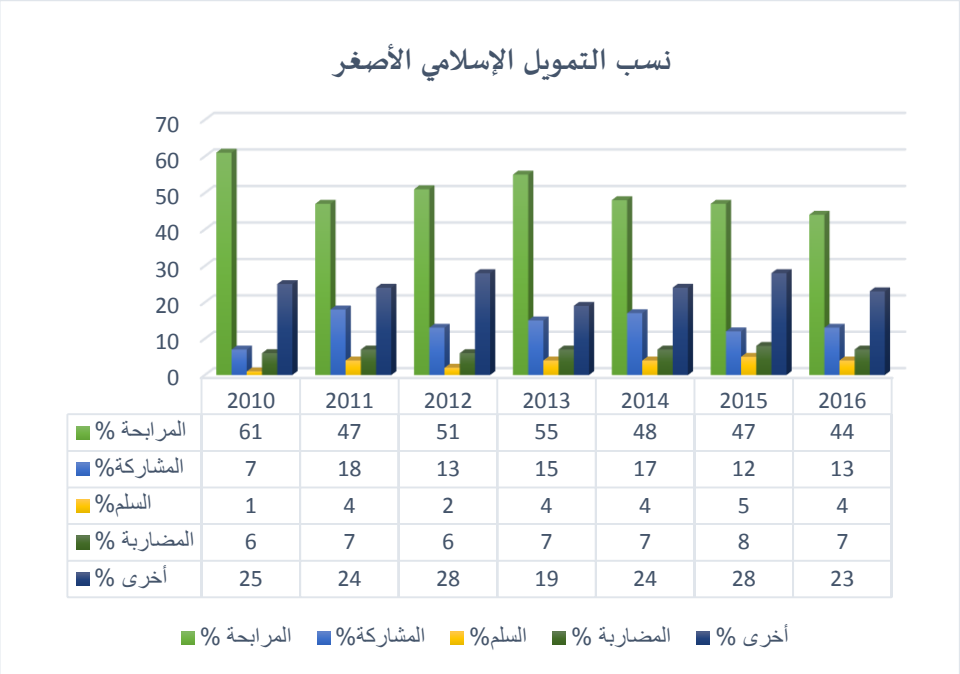

المصدر: ملالة ايمان. (2021) التمويل الإسلامي الأصغر في السودان: تجربة فيصل الإسلامي.

Journal of Contemporary Business and Economic Studies Vol.(4) No.(2) .P135

يلاحظ من الشكل أعلاه استحواذ صيغة المرابحة على نصف حجم التمويل الإسلامي الأصغر لسهولة تطبيقها من قبل مؤسسات التمويل في السودان، ونسبة المخاطر فيها ضعيفة مقارنة بصيغ التمويل الأخرى. من جهة أخرى ارتفعت نسبة المشاركة من 7% في 2010 إلى 13% في 2016. هذه الزيادة تشير إلى اهتمام أكبر من قبل المؤسسات المالية بتطبيق نماذج تمويل تعزز الشراكة مع العملاء. أما صيغة السلم ظلت النسب متقلبة ومنخفضة، بين2%، 4% و5 %مما يعكس محدودية استخدام هذا النوع من التمويل في السوق. مع وجود ثبات نسبي في صيغة المضاربة حيث ظلت حول 6-8%، مما يدل على أن هذا النوع من التمويل لا يزال له حضور محدود في هيكل التمويل الأصغر في دولة السودان. كما شهدت النسبة الأخرى (التي قد تشمل صيغ تمويل جديدة) ارتفاعًا من 25% في 2010 إلى 28% في 2016، مما يدل على ظهور أدوات تمويل جديدة تلبي احتياجات شريحة واسعة من العملاء.

ثالثا: مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان

تعد مؤسسات التمويل الأصغر في السودان من الأدوات الأساسية لتعزيز الشمول المالي وتحفيز النمو الاقتصادي للفئات ذات الدخل المحدود. حيث تعتمد هذه المؤسسات على مصادر تمويل متنوعة

تشمل التمويل المحلي والدولي، بالإضافة إلى الدعم الحكومي ومنظمات المجتمع المدني. في هذا السياق، يتم استعراض أبرز مصادر تمويل هذه المؤسسات وكيفية تأثيرها على استدامتها وقدرتها على تلبية احتياجات الفئات المستهدفة.

الشكل رقم (3-33): مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر من 2017-2021 (مليون جنيه)

حجم التمويل	2017	2018	2019	2020	2021
بنك السودان المركزي	169	226	226	337	437
صندوق الانماء العربي	216	308	348	348	487
المصارف	352	696	1230	1909	13228
الشراكة مع بنك التنمية الإسلامي –جدة-	155	199	216	285	305

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي. 58،60،61

يوضح الجدول تطور حجم التمويل من مختلف الجهات الممولة في السودان من 2017 إلى 2021. يُلاحظ من خلال الجدول زيادة في التمويل من بنك السودان المركزي، حيث ارتفعت من 169 مليون جنيه في 2017 إلى 437 مليون جنيه في 2021، مما يعكس تعزيزاً كبيراً في دعم البنك المركزي للمشاريع والبرامج التمويلية. من جهة أخرى يظهر صندوق الإنماء العربي زيادة مستمرة في التمويل من 216 مليون جنيه في 2017 إلى 487 مليون جنيه في 2021، وهو ما يمثل دعم الصندوق للتنمية الاقتصادية في السودان وتنامي جهود التمويل من مصادر متعددة. في المقابل شهد التمويل من المصارف قفزة كبيرة من 352 مليون جنيه في 2017 إلى 13,228 مليون جنيه في 2021، وهو ما يدل على التوسع الكبير في نشاط المصارف وتمويلها للمشاريع المختلفة. ومن أجل تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية قام بنك السودان بعقد شراكة مع بنك التنمية الإسلامي – جدة وارتفاع قيمة التمويل من 155 مليون جنيه إلى 305 مليون جنيه خلال فترة الدراسة، مما يساهم في تحسين الوصول إلى التمويل وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الثاني: مساهمة الصكوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالسودان

تعتبر الصكوك الإسلامية أحد الأدوات المالية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي في السودان، من خلال توفير تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. حيث تساهم الصكوك في دعم مشروعات

البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، مما يعزز من قدرة الفئات المستهدفة على الوصول إلى الخدمات المالية. من أهم الصكوك في السودان شهامة وصرح.

أولا: شهادات مشاركة الحكومة (شهامة)

شهادات "شهامة" هي شهادات تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي منذ عام 1999 نيابةً عن حكومة السودان، بناءً على صيغة المشاركة. يتم تسويق هذه الشهادات عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوساطة المعتمدة لدى سوق الخرطوم للأوراق المالية. تعتبر هذه الشهادات قصيرة الأجل، حيث تمتد مدتها لعام واحد .تسعى شهادات "شهامة" إلى جذب المدخرات وتعزيز الاستثمار.يتم تحديد العائد على شهادات "شهامة" بناءً على الأداء المالي لمكون الشراكة ومعدل التضخم السائد، كما تُقبل هذه الشهادات كضمان من الدرجة الأولى مقابل التمويل الممنوح من المصارف.

الشكل رقم (3-34): مبيعات صكوك شهامة في السودان من 2018-2021 الوحدة (مليون جنيه)

	2018		2019		2020		2021	
الجهة	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)
بنك السودان المركزي	8000	4.0	8000	4.0	8000	4.0	8000	4.0
المصارف	32078.869	16039.4	35161.718	17580.9	37071.774	18535.9	45260.925	22630.5
الشركات والصناديق	17161.344	8580.7	22232.960	11116.5	28384.539	14192.3	25820.667	129103.3
الجمهور	4436.329	2218.2	4281.864	2140.9	4101.754	2020.8	5832.239	2916.1

المصدر: بنك السودان المركزي. (2021). التقرير السنوي. ص91

الجدول يوضح تفاصيل صكوك "شهامة" الحكومية للأعوام من 2018 إلى 2021، القيمة وعدد الصكوك المباعة لكل جهة. حيث يظهر أن بنك السودان المركزي حافظ على استقرار في قيمة وعدد الصكوك المباعة على مدار الأربع سنوات، القيمة المباعة ظلت ثابتة عند 4.0 مليون جنيه، وعدد الصكوك عند 8000 صك هذا يشير إلى استقرار في بيع الصكوك من قبل البنك، كما يدل على سياسة متحفظة أو استراتيجيات معينة. رغم ثبات قيمة مبيعات بنك السودان المركزي، إلا أن وجوده كجهة

منظمة يساعد في تعزيز الثقة في النظام المالي. ويشجع الأفراد والكيانات الصغيرة على المشاركة في السوق المالي، مما يعزز الشمول المالي.

من جهة أخرى شهدت المصارف زيادة ملحوظة في قيمة الصكوك المباعة، من 16039.4 مليون جنيه في 2018 إلى 22630.5 مليون جنيه في 2021. هذا قد يشير إلى زيادة الثقة في النظام المصرفي واهتمام أكبر من قبل العملاء بالاستثمار في هذه الصكوك. هذه الزيادة تشير إلى تحسن في الوصول إلى الخدمات المالية، حيث يمكن أن تقدم المصارف حلولًا مبتكرة تلبي احتياجات شريحة واسعة من المجتمع،

كما ارتفعت قيمة الصكوك التي باعتها الشركات والصناديق بشكل ملحوظ مما يعكس تعزيز الاستثمار المؤسسي في صكوك "شهامة" حيث ارتفعت المبيعات من 8580.7 مليون جنيه في 2018 إلى 129103.3 مليون جنيه في 2021. هذا النمو الضخم يمكن أن يعكس زيادة في الاستثمارات المؤسسية واستجابة الشركات لفرص الاستثمار الجديدة. أما فيما يخص مبيعات الجمهور شهدت نمو مستمر لعدد الصكوك المباعة، في المقابل هناك تقلبات في قيمة الصكوك خلال سنوات الدراسة حيث كانت قيمتها في 2018 2218.2 مليون جنيه، و2140.9 مليون جنيه في سنة 2019، ثم انخفضت مرة أخرى في سنة 2020 الى 2140.9 مليون جنيه وذلك بسبب وضع كوفيد 19 بعدها ارتفعت في سنة 2021 إلى 2916.1 مليون جنيه. قد يشير هذا إلى تغير في توجهات الاستثمار لدى الأفراد أو تأثرهم بالظروف الاقتصادية. وهو ما يتطلب تحسين الوعي المالي وتوفير المعلومات حول كيفية الاستثمار. وبرامج التوعية والتثقيف المالي يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في تحسين المشاركة الشعبية.

ثانيا: شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)

بدأ إصدار شهادات الاستثمار الحكومية "صرح" في عام 2003 عبر شركة السودان للخدمات المالية، بناءً على صيغة المضاربة. تُدار وتُسوق هذه الصكوك في السوق الأولية بواسطة الشركة نفسها وشركات الوساطة المالية المعتمدة. تتراوح فترة استحقاق هذه الشهادات بين 2 إلى 6 سنوات. كما تهدف صكوك "صرح" إلى تجميع المدخرات القومية وتعزيز الاستثمار، بالإضافة إلى إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال عمليات السوق المفتوحة. كما تسعى إلى تطوير أسواق رأس المال المحلية، وتوظيف المدخرات في تمويل المشاريع الحكومية مثل البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في جميع أنحاء السودان، مما يساهم في تقليل الآثار التضخمية .

الجدول رقم (3-35): مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية "صرح" من 2018-2021

السنوات	2018		2019		2020		2021	
لجهة	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)
بنك السودان المركزي	3272.504	327.3	3272.504	327.3	2611.036	231.1	2611.036	261.1
المصارف	3771.941	377.2	3118.572	311.9	4497.967	449.8	4497.967	449.8
الشركات والصناديق	2464.363	246.4	3120.420	312.0	5649.252	564.9	5669.579	566.9
الجمهور	1015.289	101.5	1012.601	101.2	1486.260	148.6	1486.260	148.6

المصدر: بنك السودان المركزي. (2021). التقرير السنوي. ص93

يبين الجدول مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية "صرح" خلال الفترة 2018-2021، حيث يلاحظ استقرار المبيعات بنك السودان المركزي بين 2018 و2019، ب 327.3 مليون جنيه مع انخفاض طفيف في السنتين الأخيرة. ووصلت قيمتها ل 261.1 في سنة 2021، نفس الشيء بخصوص عدد الصكوك المباعة، هذا الثبات يعكس سياسة مركزية مستدامة، مما قد يعزز ثقة الجمهور في النظام المالي. وجود هذه الصكوك في محفظة البنك يعزز الشمول المالي من خلال توفير أدوات استثمارية ذات مخاطر منخفضة. أما المبيعات لدى المصارف ارتفعت من 377.2 مليون جنيه في 2018 إلى 449.8 مليون جنيه في 2021. هذا يدل على ازدياد اهتمام المصارف بزيادة قاعدة عملائها من الأفراد والشركات.

من جهة أخرى يلاحظ أن مبيعات الشركات والصناديق شهدت زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من 246.4 مليون جنيه في 2018 إلى 566.9 مليون جنيه في 2021. هذا النمو يمكن أن يعكس قدرة الشركات على جذب استثمارات جديدة، مما يوسع قاعدة المستثمرين عبر توفير فرص استثمارية متنوعة. مبيعات الجمهور ظلت ثابتة تقريبًا، في سنة 2018 و2019 تحت 101 مليون جنيه، و148 مليون في سنة 2021. مما يشير إلى تحديات في جذب الأفراد للاستثمار في هذه الصكوك.

في الأخير هناك توجهات إيجابية في مبيعات الصكوك بشكل عام، وخاصة من المصارف والشركات، مما يدل على زيادة في الاعتماد على هذه الأداة الاستثمار ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي في السودان،

خاصة من خلال زيادة وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات المالية. توسيع قاعدة المستثمرين ومع ذلك، هناك حاجة لتطوير استراتيجيات تحسين وعي الجمهور وزيادة مشاركتهم في هذا السوق. وتوظيف المدخرات في مشاريع تنموية، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل من الآثار التضخمية.

الفرع الثالث: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالسودان

يعتبر تفعيل الصناعة المالية الإسلامية خطوة حيوية لتعزيز الشمول المالي في السودان، حيث توفر حلولًا تمويلية تتماشى مع الشريعة الإسلامية وتستهدف الفئات المحرومة. يتطلب ذلك تطوير الأطر التشريعية والتقنية وتوسيع نطاق الخدمات المالية. ويهدف هذا الفرع إلى استكشاف السبل التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الصناعة لتحقيق الشمول المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية في السودان. (بنك السودان المركزي ، 2024)

-تحديث اللوائح القانونية والإطار التشريعي وتطوير التشريعات المتعلقة بالصكوك، المصارف الإسلامية وأدوات التمويل الأخرى لضمان التوافق مع المعايير الدولية التي تناسب التطورات الأخيرة في البلاد، والعمل على تعزيز الرقابة الشرعية والتأكد من توافق كافة العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية عبر إنشاء لجان رقابة شرعية في البنوك الإسلامية والهيئات المالية.

-التعاون بين الحكومة والبنوك الإسلامية من خلال توفير حلول تمويلية مبتكرة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) باستخدام التمويل الإسلامي، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص.

-تشجيع الاستثمارات وتطوير سياسات تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع المالي الإسلامي من خلال حوافز مالية وتشريعية.

-التوسع في التمويل الأصغر من خلال التزام البنوك بتوظيف نسبة لا تقل عن 12% من المحفظة التمويلية مع استهداف الفئات المحرومة ماليًا، مثل النساء والجمعيات التعاونية، عبر أدوات التمويل الإسلامي كالمضاربة والمشاركة.

-تشجيع التمويل الأخضر المستدام من أجل تحفيز المصارف والمؤسسات المالية على ابتكار منتجات مالية إسلامية ذات تأثير مستدام على البيئة.

-تعزيز البنية التحتية للخدمات الإلكترونية باستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية الإسلامية(Fintech) ، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة باستخدام المدفوعات الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية.

-دعم النقد الإلكتروني وتعزيز استخدام المحافظ الإلكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول كأدوات رئيسة لزيادة الشمول المالي في السودان، بما يتوافق مع أحكام الشريعة.

-تطوير منتجات مصرفية إسلامية مثل المرابحة، والمضاربة، والمشاركة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات في مختلف الشرائح الاجتماعية.

-زيادة حجم المدخرات البنكية بتقديم حوافز تنافسية على الودائع الإسلامية وزيادة العوائد على المدخرات بما يتوافق مع المتطلبات الشرعية.

-إصدار صكوك إسلامية لتمويل المشاريع الحكومية الكبرى مثل مشاريع البنية التحتية والقطاع الصحي، وجذب استثمارات محلية ودولية

-زيادة الوعي المالي من خلال برامج تعليمية في المدارس والجامعات وحملات إعلامية توضح فوائد التمويل الإسلامي ونشر ثقافة التعامل في الأوراق المالية الإسلامية

-دعم الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض من خلال تقديم حلول تمويلية مرنة وغير ربوية عبر التمويل الإسلامي، مستهدفة الفئات مثل النساء والشباب في المناطق الريفية، ودعم الصناديق الاجتماعية والتمويل التشاركي.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس بعد الوصول والاستخدام للخدمات المالية الإسلامية في العراق

في ظل التحديات الاقتصادية والمعدلات المنخفضة للشمول المالي التي يوجهها العراق، تبرز الصناعة المالية الإسلامية كأداة استراتيجية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة. حيث تقدم هذه الصناعة حلولاً تتماشى مع الشريعة الإسلامية، مما قد يساعد في تحسين مستويات الشمول المالي وتوسيع قاعدة العملاء في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

الفرع الأول: نظرة عامة على الصناعة المالية الإسلامية في العراق واستراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي

تسعى الصناعة المالية الإسلامية في العراق إلى توفير حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة ويعكس تطور هذه الصناعة في العراق دورها المتزايد في دعم النمو الاقتصادي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تركز على تطوير استراتيجيات تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المحرومة. وتوسيع نطاق الشمول المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

أولا: مدخل حول الصناعة المالية الاسلامية في دولة العراق

1-عناصر النظام المالي في العراق

يؤدي النظام المالي دوراً هاماً في اقتصاديات الدول المختلفة وذلك لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، ومع وجود نظام مالي فعال يوفر الموارد المالية اللازمة لسير النشاط الاقتصادي من شانه ان يساهم في الوصول الى نظام اقتصادي يكفل للوحدات الاقتصادية الحصول على احتياجاتها من الموارد المالية، ومنه يمكن التعرض لعناصر النظام المالي العراقي وأهم المؤسسات التي تندرج ضمنه

الشكل رقم(3-14): مكونات النظام المالي العراقي

المصدر: البنك المركزي العراقي. (2017). النشرة الإحصائية.

حيث شهد القطاع المالي خلال المدة الواقعة ما بين (2004-2010) عدة تغيرات تزامنت مع تغيير النظام السياسي للدولة وصدور الأمر رقم (1-50)، الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، والذي اعتبر البنك

المركزي العراقي بنك مستقل يباشر أعماله كمؤسسة مستقلة عن الدولة، واضعا له أهدافا محددة تصب في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، يدير السياسة النقدية ويشرف على المصارف. يشمل القطاع المصرفي مصارف تجارية حكومية وخاصة، بالإضافة إلى مجموعة من المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك، يضم النظام المالي قطاع التأمين الذي يوفر مجموعة متنوعة من خدمات التأمين، والشركة العراقية للكفالات المصرفية، صندوق التقاعد والتضامن كما توجد مؤسسات مساندة أخرى مثل سوق العراق للأوراق المالية حيث يلعب دوراً مهماً في تداول الصكوك الإسلامية الأسهم، والسندات، مما يعزز الشفافية ويشجع الاستثمار. تدعم هذه المكونات قوانين وتعليمات تنظيمية تهدف إلى تحسين أداء السوق وتعزيز استقراره.

2-تطور الصناعة المالية الإسلامية في العراق

شهدت الصناعة المالية الإسلامية في العراق تطوراً ملحوظاً رغم التحديات الكبيرة، فبدأت هذه الصناعة بخطوات متواضعة في عام 1992 مع تأسيس المصرف العراقي الإسلامي كأول مصرف إسلامي في البلاد. ومع تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية في عام 2003، ولخدمة شريحة واسعة من المجتمع العراقي التي تفضل التعامل مع المصارف التي تتجنب الربا ارتفع عدد المصارف الإسلامية بشكل ملحوظ. بعد ذلك شهدت الفترة إنشاء ثمانية مصارف إسلامية جديدة، ومنح تراخيص لأربعة فروع تابعة لمصارف إسلامية أجنبية. في عام 2004 تم تعديل التشريعات المصرفية لتشمل المصارف الإسلامية، لكن الإطار التنظيمي لم يكن واضحاً بشكل كامل حتى صدور قانون المصارف الإسلامية رقم 43 في عام 2010. هذا القانون شكل نقطة تحول رئيسية حيث سمح بإنشاء عدد كبير من المصارف الإسلامية وفرض تنظيماً محكماً لهذا القطاع. ورغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، فإن المصارف الإسلامية في العراق شهدت نمواً وتوسعاً مستمراً مع زيادة في عددها وانتشارها، علاوة على ذلك تم تأسيس مصرف حكومي يمارس الصيرفة الإسلامية تحت اسم مصرف النهرين الإسلامي برأسمال قدره 50 مليار دينار. كما تم السماح لمصرفي الرافدين والرشيد بفتح نافذتين إسلاميتين لكل منهما، برأسمال ابتدائي قدره 25 مليار دينار لكل نافذة، وفقاً للتعليمات الخاصة التي أعدت لهذه الغاية. ولتهيئة البيئة القانونية المناسبة. هذا التشريع لم يقتصر على تنظيم المصارف الإسلامية فقط، بل شمل أيضاً سوق العراق للأوراق المالية، الذي تأسس في نفس الفترة وساهم في تعزيز النشاط المالي والاستثماري وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

رغم الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة، مما يعكس نجاحها في تلبية احتياجات المجتمع وتعزيز النظام المالي الوطني. (عبد النبي ، 2014، صفحة 19)

ثانيا: استراتيجية العراق في تعزيز الشمول المالي

1-مستوى الشمول المالي في العراق

يعتبر مستوى الشمول المالي في العراق منخفضا حيث يفضل الافراد التوجه نحو التعاملات النقدية وهذا راجع لانخفاض الثقة بالقطاع المصرفي بسبب ما خلفه عدم استقرار في القطاع المالي الذي يعتبر صغيرا نسبياً تسيطر عليه المصارف المملوكة للدولة اذ شكلت نسبة 90% من كافة الأصول والودائع، و وفقا لبيانات Findex فان نسبة العراقيين ممن لديهم حسابات مصرفية قد ارتفع من 11% في 2014 إلى 23% في 2017 كما وصلت نسبة النساء إلى 19.5% فيما لاتزال مدفوعات الرواتب للعاملين في كل من القطاع العام والخاص تجرى نقداً، أما إمكانية الوصول الى التمويل يعتبر أحد أكبر العقبات أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق، و 5% فقط منهم تحصلوا على قروض مصرفية من القطاع المالي الرسمي كما يمكن الإشارة إلى أن المصارف تبنت سياسة تجنب المخاطر من خلال وضع متطلبات عالية جداً من الضمانات المادية على تلك المشاريع، وأن قضية الوصول إلى القطاع المالي الرسمي واكتساب الثقافة المالية يشكلان تحديات رئيسية بوجه الافراد والشركات الصغيرة والمتوسطة اللذان يفتقران للمعارف المالية الأساسية. (الزركوشي و أخرون، 2023، صفحة 295)

الجدول رقم (3-36): بيانات الشمول المالي لدولة العراق في 2017

الإدماج المالي الرسمي	%22.7
اقترضوا أي أموال في السنة الماضية (فوق 15 سنة)	%63.4
من بينهم، من اقترضوا من مزودي الخدمات المالية	%3.1
من بينهم، من العائلة أو الأصدقاء	%52.1
قاموا بالادخار في السنة الماضية (فوق 15 سنة)	%31
من بينهم، ادخروا لدى مزودي الخدمات المالية	%1.6
من بينهم، ادخروا لدى المؤسسات، الجمعيات (غير العائلية)	%16.9
أجروا أو تلقوا دفعات مالية رقمية	%19.1
حسابات الهاتف المحمول (فوق 15 سنة)	%4.2

المصدر: استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق مدخل إلى وظائف لائقة 2022-2023. ص 2-4

2-مبادرات البنك المركزي العراقي في دعم الشمول المالي

أطلق المصرف المركزي العراقي استراتيجية وخطة النمو الوطنية للفترة 2016-2020، كما تضمنت الاستراتيجية هدفًا رئيسيًا في تعزيز الشمول المالي مع التركيز على التثقيف المالي ودعم قطاع التمويل الأصغر، فضلاً عن التحول الرقمي في الخدمات المالية وتطوير البنية التحتية ذات الصلة. وفي إطار هذه الاستراتيجية أنشأ المصرف المركزي وحدة للتمويل الأصغر ضمن دائرة المدفوعات، بالإضافة إلى تأسيس لجنة الشمول المالي التي تضم رئيس جمعية المصارف العراقية الخاصة وممثلين عن مؤسسات التمويل الأصغر العراقية، بهدف التغلب على العقبات التي تواجه الإدماج المالي في العراق. وتطرقت الاستراتيجية أيضا لموضوع الشمول المالي للاجئين والقوانين المتعلقة بذلك وأن المستثمرين الأجانب بما فيهم اللاجئون ليسوا محظورين قانونًا من الحصول على القروض أو فتح الحسابات المصرفية أو بدء الأعمال المالية

وذلك بعد تعديل قوانين الاستثمار في عام 2016، وأصبح لدى المقيمين الأجانب بما في ذلك اللاجئين حقوق متساوية للاستفادة من برامج التمويل المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم(3-15): استراتيجية الشمول المالي لمنظمة العمل الدولية في العراق

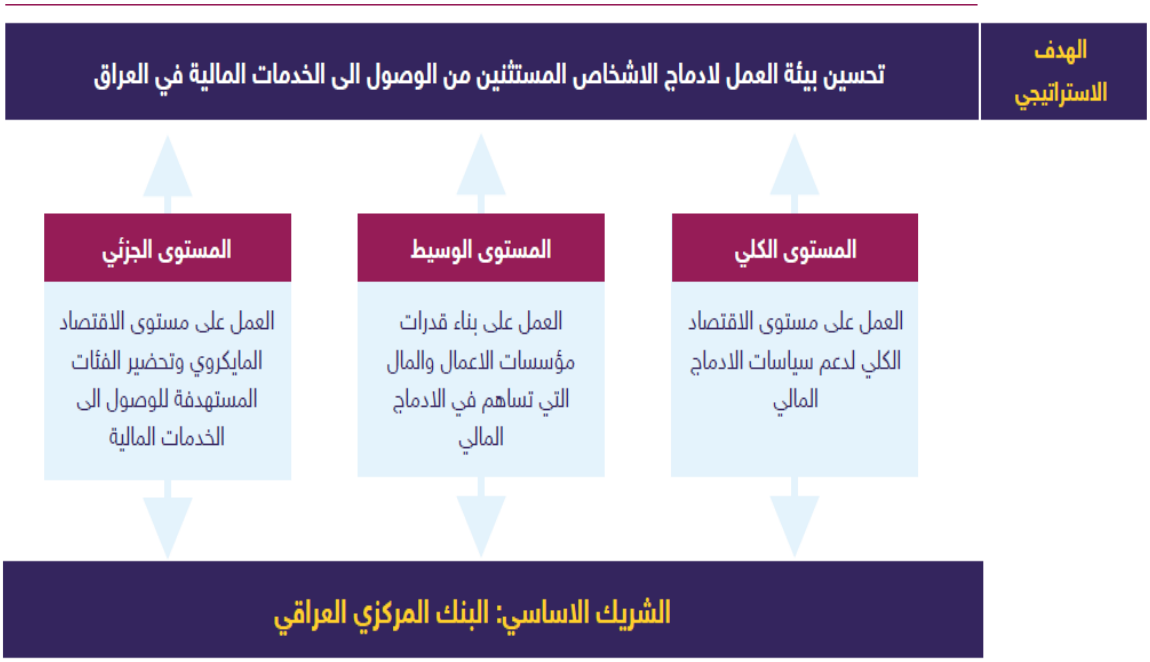

المصدر: استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق مدخل إلى وظائف لائقة 2022-2023. ص 2-4

الفرع الثاني: مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية الإسلامية في العراق

يتضمن المؤشر مجموعة من العوامل التي تقيم مدى شمولية وجودة الخدمات المالية المقدمة ومدى سهولة الوصول إليها مثل انتشار الفروع المصرفية، أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع، أنظمة الدفع والتسوية، والدفع عبر الهاتف، حيث تعمل على تحسين كفاءة التمويل ووصول الخدمات المصرفية والمالية إلى شرائح المجتمع كافة.

أولا: مؤشر الانتشار المصرفي

يعد مؤشر الانتشار المصرفي من المؤشرات الأساسية التي تعكس مدى انتشار الخدمات المصرفية والوصول إليها في أي دولة. كما يساهم هذا المؤشر في تقييم مستوى الشمول المالي ومدى قدرة الأفراد والشركات على الاستفادة من الخدمات المصرفية المتاحة. ومنه سيتم استعراض واقع الانتشار المصرفي في العراق كالتالي:

1-مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي:

يعتبر هذا المؤشر أحد المقاييس الهامة لقياس وتحديد مستوى الشمول المالي في البلد يعتمد هذا المؤشر بشكل رئيسي على عدد فروع المصارف المنتشرة في جميع أنحاء البلد والتي تسعى لتوفير الخدمات المالية للجمهور، وبالتالي فان المؤشر يقيس نسبة الانتشار المصرفي داخل العراق.

الجدول رقم (3-37): مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي في العراق من 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد السكان النشطين اقتصاديا من (15-64) ألف نسمة	22696	22090	22668	23255	23870
عدد فروع المصارف	864	888	891	904	876
الكثافة المصرفية	26.27	24.88	25.44	25.72	27.25
الانتشار المصرفي	3.81	4.02	3.93	3.89	3.67

المصدر: البنك المركزي العراقي، (2022)، تقرير الاستقرار المالي، ص126

يُلاحظ تقلب في عدد فروع المصارف، حيث ارتفع في البداية ثم شهد انخفاضًا طفيفًا في السنوات الأخيرة، مما قد يشير إلى تحديات في توسيع الشبكة المصرفية. حيث بلغ عدد الفروع 876 فرعا، في 2022 مقارنة مع 904 فرعا في عام 2021، وبالرغم من هذا الانخفاض الا ان مؤشر الكثافة المصرفية يظهر تحسنًا طفيفًا من 26.27 في 2018 إلى 27.25 في 2022. هذا الارتفاع يشير إلى تحسن في توفر الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان النشطين، ولكن هذا التحسن قد لا يكون كافيًا لتلبية احتياجات الشمول المالي بشكل كامل. وبالمقابل حدث انخفاض في مؤشر الانتشار المصرفي حيث بلغ 3.67 %. في عام 2022 بعد ان كان يغطي 3.89% في عام 2021. وبالتالي فان ارتفاع الانتشار المصرفي يعني تحسنًا في قدرة النظام المصرفي على تقديم الخدمات المالية لعدد أكبر من العملاء، وهو مؤشر إيجابي على تعزيز الشمول المالي.

الشكل رقم(3-16): عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ عام 2021

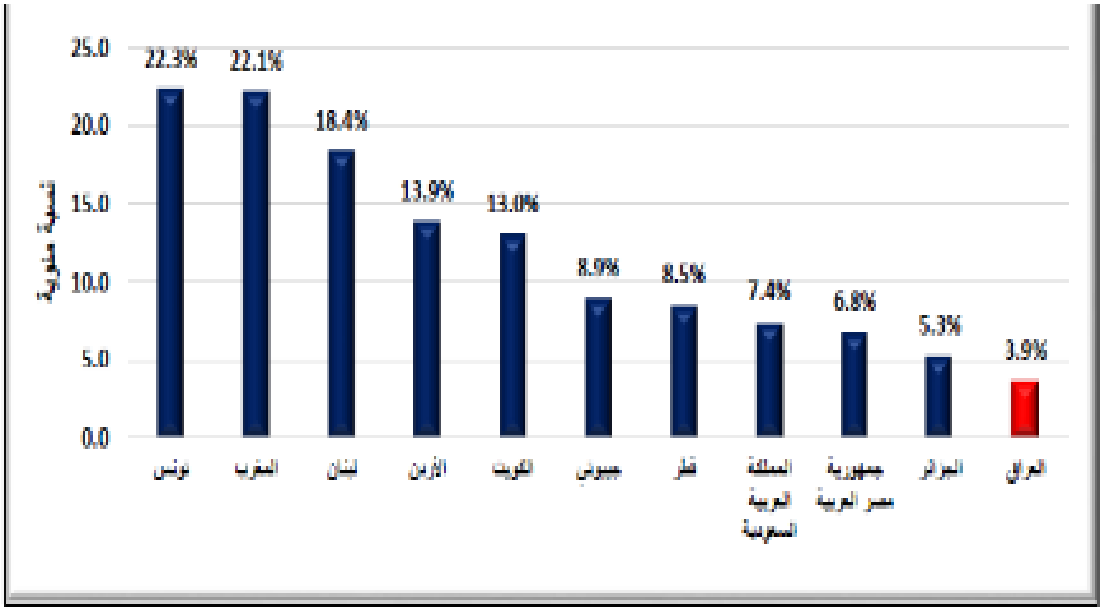

المصدر: البنك المركزي العراقي، (2022)، تقرير الاستقرار المالي، ص 144. -

عند المقارنة بين العراق وبعض الدول الإسلامية الأخرى فيما يتعلق بانتشار عدد فروع المصارف يظهر ان العراق بحاجة كبيرة الى زيادة فروعها وانتشارها كما يوضح الشكل ان نسبة عدد فروع المصارف لكل 100 ألاف بالغ في العراق بلغت 3.9% وهي الأدنى مقارنة بباقي الدول. على الرغم من تحسن الكثافة المصرفية وانتشار الخدمات، فإن عدد فروع المصارف لا يزال بحاجة إلى زيادة مستدامة لمواكبة النمو في عدد السكان النشطين اقتصاديًا. لتعزيز الشمول المالي بشكل فعال، يجب على البنك المركزي العراقي التركيز على توسيع شبكة الفروع وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع.

2-انتشار المصارف الإسلامية بالعراق

يعد انتشار المصارف الإسلامية في العراق مؤشرًا مهمًا على تطور النظام المصرفي في البلاد وتوجهه نحو توفير خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. على الرغم من التحديات الاقتصادية التي يوجهها العراق فقد شهد القطاع المصرفي الإسلامي نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة مما يعكس تزايد الإقبال على هذه المصارف من قبل الأفراد والشركات، والجدول يعرض تطور المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية في العراق.

الجدول رقم (3-38): تطور عدد المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية في العراق من 2018-2023

السنوات	المصارف الحكومية			المصارف الخاصة				المجموع
	المصارف التجارية	المصارف المتخصصة	المصارف الإسلامية	المصارف الأجنبية	المصارف المحلية الإسلامية	المصارف التجارية المحلية	المصارف الأجنبية الإسلامية	
2018	3	3	1	/	24	40	/	71
2019	3	3	1	/	26	40	/	73
2020	3	3	1	16	27	24	2	76
2021	3	3	1	12	28	25	2	74
2022	3	3	1	10	28	23	2	70
2023	3	3	1	10	28	23	2	70

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي (2018-2019-2020-2021-2023)

يلاحظ ان العدد الإجمالي للمصارف زاد من 71 مصرفًا في عام 2018 إلى 76 مصرفًا في عام 2020، ولكنه انخفض إلى 74 مصرفًا في عام 2021 ثم استقر عند 70 مصرفًا في عامي 2022 و2023. هذا الانخفاض الذي قدره 4 مصارف يعكس تغييرات في هيكل القطاع المصرفي خلال هذه الفترة. يمكن تفسير هذا الانخفاض بعدة عوامل مثل انسحاب بعض المصارف الأجنبية وانخفاض عددها من 12 مصرفًا في 2020 إلى10 مصارف في 2023، في المقابل المصارف التجارية المحلية شهدت زيادة طفيفة من 24 مصرفًا في 2018 إلى 28 مصرفًا في 2021، لكنها بقيت ثابتة في السنوات التالية. أما المصارف الإسلامية المحلية فقد شهدت زيادة ملحوظة من 16 مصرفًا في 2020 إلى 28 مصرفًا في 2021، ثم استقرت عند هذا الرقم في السنوات الأخيرة، في حين ظل عدد المصارف الأجنبية الإسلامية ثابتًا بمصرفين في جميع السنوات. أما بخصوص عدد المصارف الحكومية كان مستقرًا عند3 مصارف متخصصة (الزراعي التعاوني، الصناعي، العقاري)، 3 مصارف تجارية رئيسية هي (الرشيد، الرافدين، المصرف العراقي للتجارة)، ومصرف إسلامي واحد (مصرف النهرين الإسلامي) طيلة الفترة المشمولة.

الشكل رقم(3-17): عدد فروع المصارف بالعراق لسنة 2023

المصدر: البنك المركزي العراقي، (2023)، تقرير الاستقرار المالي، ص22.

بلغ عدد فروع المصارف الحكومية العراقية في عام 2023، 381 فرعا أما المصارف الخاصة فبلغ عدد فروع المصارف المحلية 269 فرعا بالمقابل بلغ عدد فروعها الأجنبية 23 فرعا، أما فروع المصارف الإسلامية فوصل ل 191 فرعا مقابل 5 فروع للمصارف الإسلامية الأجنبية.

الجدول رقم (3-39): واقع المصارف الإسلامية وعدد فروعها بالعراق

العدد	اسم المصارف	سنة الأنشاء	عدد الفروع
1	المصرف العراقي الإسلامي	1992	15
2	مصرف إيلاف الإسلامي	2001	16
3	المصرف الوطني الإسلامي	2005	6
4	مصرف دجلة والفرات الإسلامي	2005	6

5	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	2005	4
6	مصرف البلاد للاستثمار والتمويل الإسلامي	2006	16
7	مصرف التعاون الإسلامي	2007	10
8	مصرف جيهان الاستثمار والتمويل الإسلامي	2008	11
9	مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل	2009	10
10	مصرف النهرين الإسلامي	2015	4
11	مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل	2016	9
12	مصرف الثقة الدولي الإسلامي	2016	16
13	مصرف القابض الإسلامي للتمويل والاستثمار	2016	2
14	مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	2016	4
15	المصرف الدولي الإسلامي	2016	5
16	مصرف العربية الإسلامي	2016	5
17	مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	2016	4
18	مصرف القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل	2017	3
19	مصرف العطاء الإسلامي للاستثمار والتمويل	2006	8
20	مصرف الناسك الإسلامي لاستثمار والتمويل	2020	1
21	مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل	2018	3
22	مصرف الود الإسلامي للاستثمار والتمويل	2016	1
23	مصرف الأنصاري الإسلامي للتمويل والاستثمار	2017	5

24	مصرف الراجح الإسلامي	2017	2
25	مصرف اسيا العراق الإسلامي للتمويل والاستثمار	2018	5
26	مصرف المشرق العربي	2018	5
27	مصرف الطيف الإسلامي	2018	16
28	مصرف المال الإسلامي	2018	3
29	مصرف امين العراق الإسلامي	2018	3
30	مصرف العراق الأول الإسلامي	2020	5
31	مصرف اور الإسلامي	2018	2
32	مصرف الوفاق الإسلامي	2016	1
33	أبو ظبي الإسلامي(أجنبي)	2010	3
34	البركة التركي(أجنبي)	2011	2
المجموع		/	207 فرع

المصدر: بان عباس مهدي السعيدي. (2023). الصدمات الاقتصادية المتعددة وأثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. قسم الاقتصاد. جامعة كربلاء. العراق. ص 152.

تلعب فروع المصارف الإسلامية دورًا أساسيًا في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يجذب الأفراد الذين يفضلون التعامل المالي وفقًا لمعتقداتهم. هذه الفروع تعمل على الوصول إلى المناطق غير المخدومة في العراق وتوسيع قاعدة العملاء من خلال توفير منتجات مالية مبتكرة، مثل التمويل التشاركي والمرابحة، التي تلبي احتياجات المجتمع العراقي. كما تعزز الشفافية والثقة في النظام المالي، مما يشجع الأفراد والشركات الصغيرة على الانخراط في النظام المالي. بذلك، تساهم المصارف الإسلامية بشكل كبير في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في المجتمع.

ثانيا: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع

تعد خدمات الدفع الالكتروني وسيلة سريعة وفعالة للوصول الى الخدمات المالية والمصرفية، كما أنها تساهم في تقليل التكلفة ويعمل البنك المركزي العراقي على زيادة انتشار الخدمات، ويعتبر ذلك أحد أهدافه الرئيسية من أجل تحسين أنظمة الدفع الالكتروني وتسهيل المبادلات الالكترونية، يتم استخدام هذا المؤشر لقياس مستوى انتشار الخدمات الدفع الإلكتروني، ليتم تقييم وتحليل مدى توافر هذه الخدمات واستخدامها في البلاد، ومستوى الوعي والتعليم المالي لدى السكان ويشهد القطاع المصرفي زيادة في انتشار أجهزة الصراف الألي وأجهزة نقاط البيع والسحب النقدي.

الشكل رقم(3-18): انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق لكل 1000 كلم

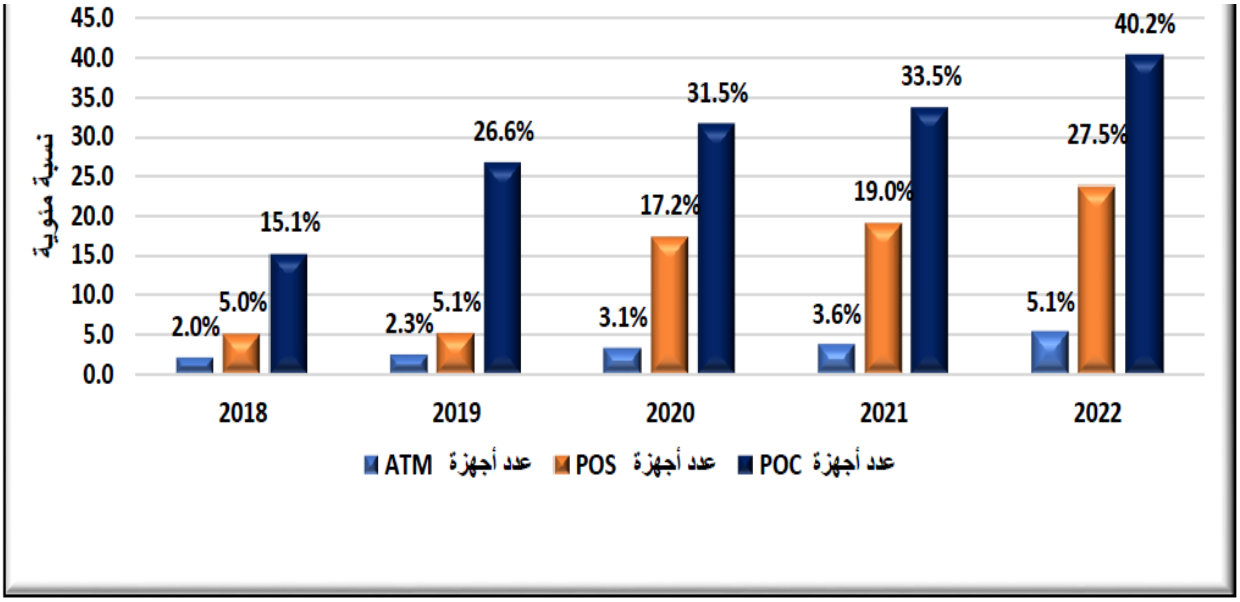

المصدر: البنك المركزي العراقي، (2022)، تقرير الاستقرار المالي، ص 128

يلاحظ ان انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق بين السكان لايزال منخفض ويعود السبب في ذلك إلى ان معظم الأسواق والمحلات التجارية مازالت تتعامل بالنقد مع استخدام محدود لأجهزة نقاط البيع الالكتروني خاصة في المناطق الشعبية النائية، بسبب عدم انتشار ثقافة الدفع الالكتروني بشكل واسع بين فئات المجتمع أما بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي (ATM) فانتشارها مقتصر على المراكز التجارية والمجمعات التجارية التي تتمتع بدرجة حماية امنة عالية وبعض الدوائر الحكومية وفروع المصارف، ويلاحظ حسب الشكل إلى ارتفاع استخدام خدمات الدفع الالكتروني في العراق من 2 %في عام 2018 إلى 3.6 % في عام 2021، و 5.1% في عام 2022 ومن المتوقع أن تستمر هذه النسب في الارتفاع في المستقبل وفقا لتوجهات البنك المركزي العراقي في تعزيز الخدمات وهذا يأتي ضمن اطار جهود البنك

المركزي لتحقيق أهدافه في تطوير نظم الدفع الالكتروني وتسهيل المبادلات المالية الالكترونية في البلاد زان تزايد انتشار هذه الأجهزة سيساهم في تعزيز البنية التحتية المالية وتعزيز استخدام الخدمات المالية الالكترونية من قبل المواطنين والمؤسسات في العراق. وهي نسب ضعيفة مقارنة بانتشار أجهزة pos

وpocs. وكان انتشار أجهزة Poc أكثر حيث انتقلت من 15.1% في عام 2018 إلى 40.2% في عام 2022. بالمقايل كانت نسب انتشار أجهزة pos من 5% في عام 2018إلى 27.5% في عام 2022.ولتعزيز انتشار خدمات الدفع الالكترونية في العراق يجب ان تعمل المصارف والشركات التجارية على زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وتوفيرها في مواقع عامة ومناطق نائية وكذلك يجب على الحكومة والجهات المعنية ان تتخذ إجراءات لتعزيز الوعي المالي وزيادة التوعية والتثقيف المالي للأفراد والشركات حول فوائد واستخدامات الخدمات المصرفية الالكترونية.

الشكل رقم(3-19): عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف الإسلامية

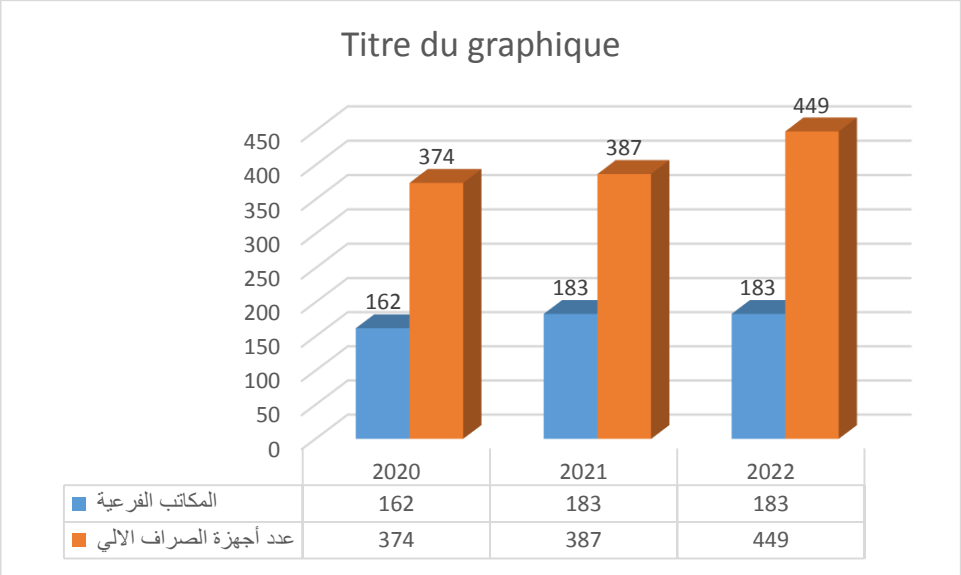

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات

Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking)
https://www.ifsb.org/data-metadata/

تشير البيانات إلى تطور إيجابي في بنية القطاع المصرفي، حيث شهد عدد أجهزة الصراف الآلي زيادة ملحوظة من 374 جهازًا في 2020 إلى 449 جهازًا في 2022، مما يعزز الوصول إلى الخدمات المالية ويوسع الشمول المالي. في المقابل، ظل عدد المكاتب الفرعية ثابتًا عند 183 مكتبًا في 2021 و2022، مما يشير إلى استقرار في توسيع شبكة الفروع. تحسين توافر أجهزة الصراف الآلي يعكس جهودًا ملموسة في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية للأفراد، خصوصًا في المناطق التي قد تكون أقل وصولاً إلى الفروع.

بفضل هذه التعديلات، تساهم المؤسسات المصرفية في تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات وتلبية احتياجات شريحة أوسع من المجتمع.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس بعد الاستخدام للخدمات المالية الإسلامية في العراق

تعتبر مؤشرات قياس بعد الاستخدام من الأدوات الأساسية لتقييم فعالية الخدمات المالية الإسلامية في العراق. من خلال تحليل هذه المؤشرات، يمكن الحصول على رؤى حول كيفية تأثير هذه الخدمات على سلوك الأفراد والشركات، ومدى نجاحها في تلبية احتياجاتهم المالية مقارنة بالخدمات التقليدية

أولا: التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في البنوك العراقية

يعد التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في البنوك العراقية أحد المؤشرات الرئيسية لتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية في البلاد، ويشكل خطوة أساسية نحو تحقيق الشمول المالي. من خلال تقديم منتجات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة، ومنه يمكن للبنوك العراقية تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

الشكل رقم(3-20): التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي في العراق 2012-2020 الوحدة (مليون دينار)

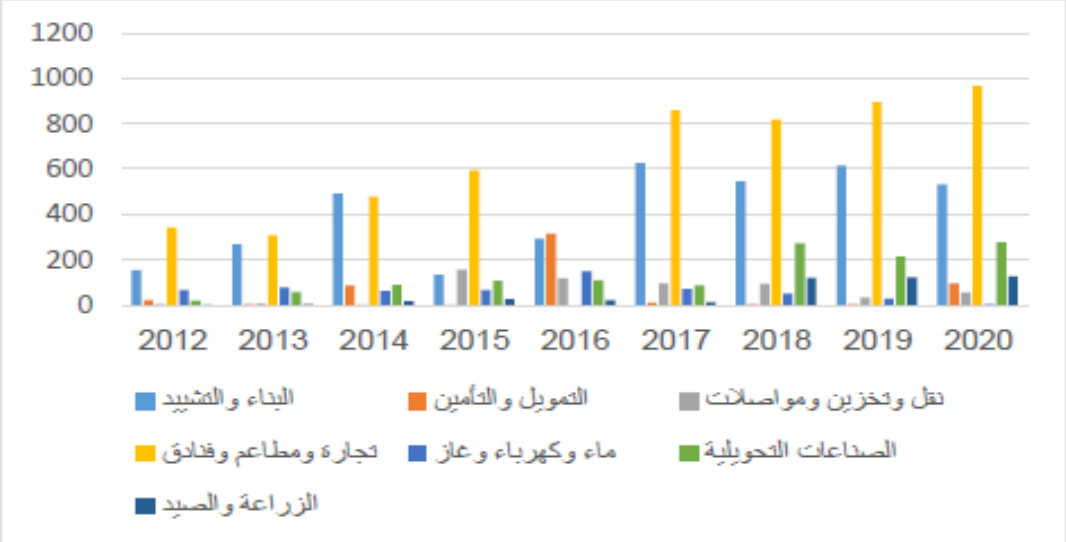

المصدر: الطائي حسين إسراء نظام الدين. (2022). دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية. تجارب دول مختارة مع الإشارة إلى العراق. أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص93.

يوضح الشكل توزيع التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق من عام 2012 حتى 2020، حيث يتضح أن هناك زيادة تدريجية في التمويل خلال الفترة. فقد بلغ إجمالي التمويل في عام 2020 أكثر من 2 تريليون دينار عراقي، مقارنة بـ 1.421 مليون دينار في عام 2012. مما يشير إلى دور هذا التمويل في دعم الشمول المالي، بفضل طبيعته التي تتماشى مع المبادئ الدينية، فيكون هذا التمويل أكثر قبولاً في المجتمعات التي قد تكون متحفظة تجاه البنوك التقليدية، مما يساهم في إدخال المزيد من الأفراد والشركات ضمن النظام المالي. تبرز بعض القطاعات مثل البناء والتشييد، والتجارة، والمطاعم، والفنادق كأبرز المستفيدين من هذا التمويل، حيث استحوذت على نسب كبيرة من إجمالي التمويل على مدار السنوات. في حين أن قطاعات مثل الزراعة والصيد شهدت نسبًا أقل على سبيل المثال في عام 2015، استحوذ قطاع البناء والتشييد على 55.04% من إجمالي التمويل، في حين كان نصيب قطاع الصناعة التحويلية 14.34%. وهذا يعكس التركيز المتغير للتمويل بحسب الحاجة الاقتصادية والتنموية لكل فترة من التمويل الإسلامي وتوليد فرص العمل مما يدعم أهداف الشمول المالي.بهذا يتم التركيز على العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي وكيف يساهم هذا النوع من التمويل في توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل قطاعات أوسع من المجتمع ودعم الاقتصاد بشكل عام.

الجدول رقم (3-40): تطور حجم التمويل حسب الصيغ الإسلامية من 2020-2022

السنوات	2020	2021	2022
المرابحة	1396874	1 782 584,0	2 329 058,6
الإستصناع	110	25639.7	71893.8
إجارة منتهية بالتمليك	15050	36849.5	47245.6
المضاربة	68718	23016	/
المشاركة	1170737	276433	140000
القرض الحسن	2238	180619	308443

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات

Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking)

https://www.ifsb.org/data-metadata/

يظهر الجدول تطورًا ملحوظًا في حجم التمويل عبر الصيغ الإسلامية المختلفة في العراق. من 2020 و2022، فقد شهد **التمويل عبر المرابحة** زيادة مستمرة من 1,396,874 في 2020 إلى 1,782,584 في 2021، ثم إلى 329058.6 في 2022، ما يعكس تزايد الطلب على هذه الصيغة التمويلية نتيجة لتوسع استخدامها كأداة مالية إسلامية. أما **الإستصناع** فقد سجل زيادة تدريجية من 110 في 2020 إلى 25639.7 في 2021، ثم إلى 71893.8 في 2022، ما يشير إلى تزايد الاهتمام بالصناعات التي تعتمد على هذه الصيغة في تمويل المشاريع. في المقابل شهدت **الإجارة المنتهية بالتمليك** تراجعًا ملحوظًا من 47245.6 في 2020 إلى 36849.5 في 2021، ثم إلى 15,050 في 2022، مما يدل على انخفاض في الطلب على هذا النوع من التمويل، وربما تغيّر تفضيلات السوق لصيغ تمويلية أخرى. كما سجل **التمويل عبر المضاربة** زيادة من 23,016 في 2020 إلى 68,718 في 2021، ثم إلى 71893.8 في 2022، ما يعكس تنامي الاهتمام بالعقود التي تعتمد على الشراكة وتقاسم الأرباح والخسائر. أما **المشاركة** فقد شهدت زيادة مستمرة من 1,170,737 في 2020 إلى 2,764,33 في 2021، ثم إلى 3,084,43 في 2022، ما يعكس توسعًا ملحوظًا في استخدام هذه الصيغة التي تقوم على التعاون بين الأطراف لتحقيق المنافع المشتركة. من جهة أخرى القرض **الحسن** سجل زيادة كبيرة في 2021 (308,443) إلا أنه انخفض بشكل ملحوظ إلى 180,619 في 2022، ما قد يشير إلى تغير في السياسات المالية أو انخفاض الحاجة لهذا النوع من التمويل. بشكل عام، يُلاحظ أن التمويل عبر **المرابحة والمشاركة والمضاربة** شهد زيادة ملحوظة خلال هذه الفترة، في حين تراجعت **الإجارة المنتهية بالتمليك واستصناع**، مما يعكس تغييرات في تفضيلات السوق واحتياجات التمويل في العراق.

ثانيا: حجم الودائع الإسلامية في المصارف العراقية

يعد حجم الودائع الإسلامية في المصارف العراقية من المؤشرات الهامة التي تعكس تطور الصناعة المالية الإسلامية في العراق مع تزايد الاهتمام بالمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أصبح من الضروري دراسة حجم الودائع الإسلامية في المصارف ودورها في تعزيز الشمول المالي ودعم الاستقرار الاقتصادي. من خلال تحليل هذه الودائع يمكن فهم تأثيرات التمويل الإسلامي على الاقتصاد العراقي ومساهمته في تطوير القطاع المصرفي الوطني.

الشكل رقم(3-21): نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى اجمالي الودائع في العراق من 2017-2020

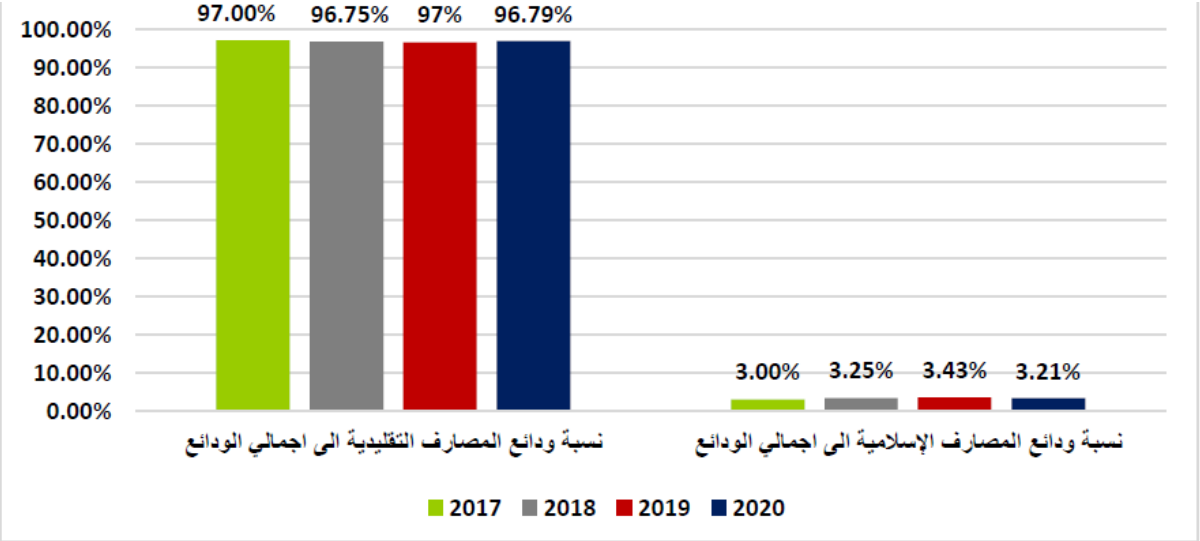

المصدر: البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي 2020، ص 49،

يلاحظ من خلال الشكل نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى اجمالي الودائع ضعيفة جدا مقارنة بنسبة ودائع المصارف التقليدية إلى اجمالي الودائع من 2017-2020. حيث كانت نسبة ودائع المصارف الإسلامية 3% في عام 2017، ثم شهدت زيادة طفيفة لتصل إلى 3.25% في 2018، ثم إلى 3.43% في 2019، ولكنها انخفضت إلى 3.21% في 2020. هذا التذبذب الطفيف في نسبة الودائع الإسلامية يُظهر أن هناك بطيئًا في النمو في هذا القطاع ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل منها محدودية انتشار المصارف الإسلامية في بعض المناطق وضعف الوعي بالمنتجات المصرفية الإسلامية مقارنة بالمنتجات التقليدية وعلى الرغم من الزيادة التدريجية في نسبة الودائع الإسلامية، إلا أن هذه النسب لا تزال تعكس مستوى محدودًا من الإقبال على الخدمات المصرفية الإسلامية. ويعود ذلك جزئيًا إلى غياب بعض السياسات التحفيزية من قبل الجهات الحكومية أو ضعف التنوع في المنتجات التي تقدمها المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تحد من إقبال شرائح كبيرة من المجتمع على هذه الخدمات.

ثالثا: مؤشر استخدام الخدمات المالية

يعكس هذ ا المؤشر مدى انتشار واستخدام التقنيات المتقدمة للدفع التي تعتمد على الهواتف المحمولة وتشمل التقنيات تطبيقات الدفع الرقمي والمحافظ الالكترونية التي تسمح للأفراد بإجراء

المعاملات المالية وارسال واستقبال الأموال عبر هواتفهم المحمولة إذ يعتبر هذا المؤشر مهما للشمول المالي حيث يساهم في توفير وصول سهل وفعال للخدمات المالية للفئات السكانية المختلفة.

الشكل رقم(3-22): التحويلات المالية عبر الهاتف في العراق من 2019-2022

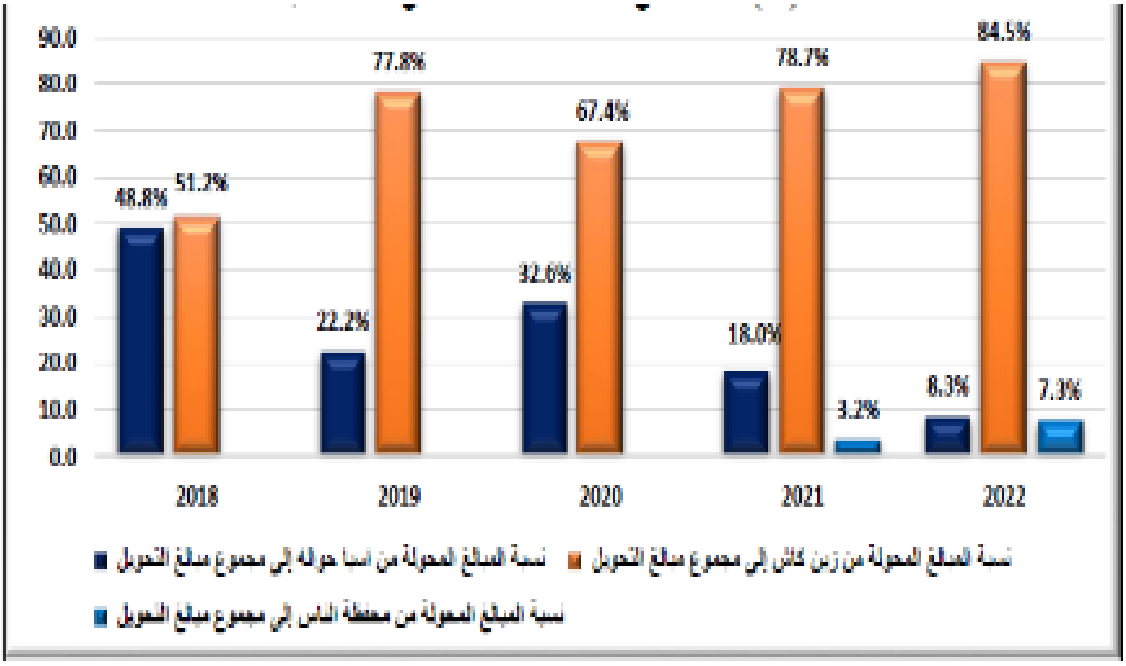

المصدر: تقرير الاستقرار المالي لعام 2022 ص147

يوضح الشكل المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الهاتف ويلاحظ ان هناك سيطرة لشركة زين كاش على عمليات التحويل المالي حيث ارتفعت نسبة المبالغ المحولة من خلالها كجزء من إجمالي المبالغ المحولة عن طريق شركات الدفع عبر الهاتف من 77.8% في 2019 وصولا إلى 84.5% في 2022 بالمقابل انخفضت نسبة شركة آسيا حوالة من 22.2 % في 2019 إلى 8.3 % في 2022 اما شركة محفظة الناس فبدئت عملها في 2020 بسبب حداثة نشاطها كانت نسبة المبالغ المحولة عبرها منخفضة لكنها ارتفعت من 3.2% في 2021 إلى 7.3 % في 2022 ويلاحظ أيضا زيادة المنافسة بين الشركات تساهم في تطور المالي وتعزيز تطور الخدمات المالية التي تقدمها الشركات وهذا التنافس يحث الشركات على تحسين خدماتها وتوفير عروض أفضل للعملاء مما يعزز التنمية الاقتصادية والشمول المالي.

رابعا: مساهمة التمويل الأصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال العديد من السبل التي تتجاوز خلق الوظائف، مثل ريادة الأعمال، والديناميكية الاقتصادية، وروابط سلسلة القيمة، والتطور المجتمعي. ومن هذا المنطلق تقوم **الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة** التي تأسست في عام 2009 برأس مال مقدم من الجهات المانحة والهيئات الحكومية، بتوفير تمويل منخفض التكلفة لهذه المشاريع عبر شبكة من المصارف الشريكة. وتتمثل إحدى أبرز مهام هذه الشركة في تشجيع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تفضل غالبًا التمويل الإسلامي المتوافق مع الشريعة. وعلى الرغم من الحاجة الكبيرة لهذا النوع من التمويل في العراق، إلا أن التمويل الإسلامي لهذه المشاريع لا يزال محدودًا إلى حد كبير. تشير البيانات إلى أن هناك ستة مؤسسات تمويل صغيرة تعمل في المحافظات الغربية والشمالية للعراق، والتي تقدم خدمات التمويل الإسلامي (مثل المرابحة) للمشاريع الصغيرة جدًا. كما توجد سبعة مصارف إسلامية في البلاد، بالإضافة إلى عدد قليل من المصارف التجارية الرئيسية التي تخطط لتقديم خدمات الإقراض المصرفي الإسلامي، وسط تزايد الاهتمام بالتمويل المستند إلى الشريعة. وتهدف الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة وجود هذه المصارف وشبكة مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل الإسلامي في العراق. وتؤمن الشركة بأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو البيئة المثلى لتطبيق الإقراض المصرفي الإسلامي حيث يرتبط مباشرة بالاقتصاد الحقيقي ويساهم في خلق فرص العمل واستخدام الموارد الإنتاجية بشكل فعال، مما يساعد في التخفيف من حدة الفقر. ولقد شهدت العديد من الدول مثل السعودية وماليزيا دعمًا كبيرًا لهذا النوع من التمويل، حيث تخصص المصارف الإسلامية مبالغ كبيرة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في تحفيز القطاع الخاص وتحقيق أهداف سياسات الحد من الفقر. وبهذا تهدف الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تحفيز التمويل الإسلامي لهذه المشاريع عبر المصارف الإسلامية الشريكة ومؤسسات التمويل الأصغر في مختلف مناطق العراق، بما في ذلك كردستان.تتمثل أحد أهداف التمويل الإسلامي في توفير النفاذ المالي للفئات الفقيرة، وذلك من خلال دمج المبادئ الاجتماعية الإسلامية التي تهدف إلى رعاية الفئات ذات الدخل المحدود.

الشكل رقم(3-23): قيمة التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق من 2015-2019

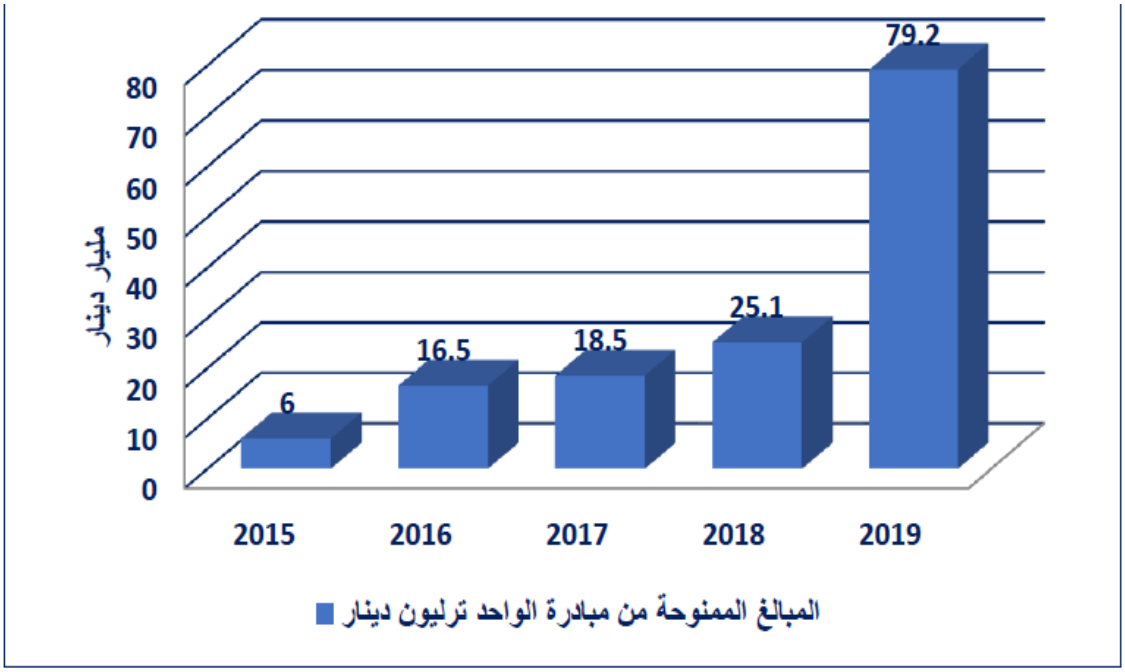

المصدر: البنك المركزي العراقي. (2019) تقرير الاستقرار المالي ص 86.

في إطار سعي البنك المركزي العراقي لتعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتقليل نسب البطالة في الاقتصاد، أطلق مبادرات تمويلية بقيمة 1 تريليون دينار عراقي، لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمت هذه المبادرة في عام 2015، حيث تم تخصيص 6 مليار دينار عراقي في المرحلة الأولى. ونتيجة لذلك انخفضت قيمة القروض بشكل ملحوظ، وبالتالي وصلت إلى 79.2 مليار دينار عراقي بحلول عام 2019. وبلغ إجمالي التمويل المصروف من عام 2015 إلى 2019 145.114 مليار دينار عراقي، وهو ما يعادل 14.51% ، وقد شارك 33 مصر ف من القطاع الخاص في منح مبالغ المبادرة، مقسمة على 18 مصرفا إسلامياً و 15 مصر ف تقليدياً وفرعين لمصرف أجنبي، وقد أسهمت هذه القروض في خلق نحو 4776 مشروع صغير و إيجاد فرص عمل للعاطلين، مما يمتد في نهاية المطاف إلى قاعدة الشمول المالي، وقد عمل البنك المركزي على تبسيط إجراءات المنح وانجاز المعاملات بالسرعة الممكنة. (تجربة العراق مع التمويل الأصغر الإسلامي: المرابحة، 2011)

الفرع الرابع: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي بالعراق

في ظل التحديات الاقتصادية التي يوجهها العراق. يسعى البلد إلى تفعيل استراتيجيات مبتكرة وسبل فعّالة تهدف إلى توفير أدوات تمويلية إسلامية جديدة، من شأنها تعزيز وصول الخدمات المالية إلى مختلف شرائح المجتمع، وبالتالي تحسين الشمول المالي وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام في مواجهة الظروف الاقتصادية الراهنة من خلال: (الفواز ، 2024)

-ضرورة توفير الكوادر المدربة والمؤهلة لضمان تنمية وتطوير مهاراتها وقدراتها من خلال إشراكها في دورات تدريبية خارج العراق وتدريبها على الأساليب الحديثة للتعامل المصرفي وإنجاز المعاملات المصرفية بالطرق الحديثة مع تدريبهم على استخدام الأجهزة التقنية المتطورة وابتكار أدوات تمويلية إسلامية جديدة، وكذلك الخروج من دوامة التأهيل الشرعي، والاستفادة من الجهود السابقة في مجلس الخدمات المصرفية الإسلامية الخاصة بقواعد المحاسبة والتدقيق الشرعي.

-توسع المصارف الإسلامية في العراق بتمويل البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا بالتعاون مع الجامعات.

-اشراك المصارف الإسلامية العراقية في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية التي تؤدي إلى تحسين مساهمتهما في الناتج، وخاصة الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية. المطلوب من المصارف الإسلامية في العراق العمل على استقدام استثمارات أجنبية مباشرة للبلاد في مجال صناعة المعدات والآلات ووسائل النقل عن طريق صيغ المشاركة.

-تعمل المصارف الإسلامية الان على تمويل مشروعات البنية الأساسية، ومجالات التعليم والصحة، وذلك بالمساهمة عبر آلية الصكوك، إذ إنها آلية مناسبة لتمويل المشروعات الطويلة الأجل، وبالتالي سيكون المطلوب من أقسام التسويق بتلك المصارف إقناع المدخرين بضرورة الاستثمار بآلية الصكوك، وباقي الأدوات المالية طويلة الأجل، من أجل الاعتماد على مصادر تمويل محلية، وعدم اللجوء للاستدانة الخارجية.

–في ظل ارتفاع معدلي البطالة والفقر بالعراق يبقى التحدي هو الوصول بالتمويل إلى الفقراء والطبقة المتوسطة، حتى يمكنهم من الخروج من حالة الفقر إلى المساهمة الجادة في النشاط الاقتصادي، وتعد المشروعات المتناهية الصغر من أفضل الآليات المناسبة في الحالة العراقية، ولكنها تتطلب انتشارا أكبر

ولا بأس أن يتم ذلك عن طريق مساهمة الجمعيات المعنية بالتمويل المتناهي الصغر، كما هو الحال في بنغلاديش وغيرها من الدول النامية.

تجهيز البنوك والمصارف بالأجهزة الحديثة المتطورة في جميع المجالات والأنشطة المالية، وإدخال خدمة الصراف الآلي في جميع الفروع بما يؤمن الصرف بكل يسر وسهولة لجميع أصحاب الحسابات.

-إنشاء مراكز لقياس الجودة في جميع المصارف الاسلامية وتفعيل دورها في استقبال الأفكار والآراء التطويرية، والتي تنعكس نتائجها بشكل إيجابي على تطوير أداء المصارف.

-فتح آفاق التعاون والتنسيق بين المصارف والبنوك العربية والعالمية، لغرض الاستفادة من تجارب تلك المؤسسات المالية، وتحقيق نقلات نوعية في أداء المصارف الإسلامية واختزال عامل الزمن لضمان الالتحاق بالركب المتقدمة للصناعة المصرفية الإسلامية الإقليمية والدولية.

-تشجيع الدراسات والبحوث العلمية الرامية إلى تطوير الأداء المتميز في المصارف الإسلامية وضمان تحويل تلك التوصيات والدراسات والبحوث من واقعها النظري إلى واقع عملي ملموس ينعكس بشكل إيجابي على التطورات الاقتصادية التجارية والمستقبلية، من خلال مشروع انشاء قانون مركز الدراسات المصرفي.

-دراسة إمكانية افتتاح فروع للمصارف الإسلامية المحلية العراقية، لغرض توسيع دائرة النشاط المصرفي وتقديم أفضل الخدمات واستقطاب المزيد من الزبائن من المصارف كوسيلة لاستقطاب رؤوس الأموال.

-إطلاق مشروع قانون الأوراق المالية والسلع والذي يسعى إلى تنظيم عمل الأسواق المالية والسلع وضبط عمليات التداول بالأوراق النقدية والسلع بما يعزز النشاط الاقتصادي وتقوية البيئة الاستثمارية وتشجيع عملية تكوين رأس المال.

-أما المشروع الثالث فهو قانون صكوك الاستثمار الإسلامي، الذي يهدف الى خلق وتنويع في أدوات الاستثمار في السوق المالية العراقية وتمكين المصارف الإسلامية والشركات المالية الإسلامية من المساهمة في تطوير المشاريع الاقتصادية.

المبحث الرابع: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية من الأدوات الفعّالة التي يمكنها المساهمة بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، من خلال توفير منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية. وتهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية خاصة في المناطق الريفية والفئات الأقل دخلاً.

المطلب الأول: نظرة عامة حول الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر واستراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي

تمثل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر قطاعًا واعدًا يسعى لتوفير منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتوسيع قاعدة العملاء خاصة بين الفئات التي لا تتعامل مع النظام المصرفي التقليدي مع التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تعمل الجزائر على تقديم استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في البلاد.

الفرع الأول: نظرة عامة حول الصناعة المالية الاسلامية في دولة الجزائر

تُعد الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر جزءًا من النظام المالي الوطني، حيث تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يشهد هذا القطاع اهتمامًا متزايدًا من قبل الدولة كوسيلة لتعزيز التنوع المالي ودعم الاقتصاد الوطني.

أولا: مكونات النظام المالي في الجزائر

1- تطور النظام المالي الجزائري

شهدت الجزائر منذ الاستقلال تطورًا مهمًا في القطاع المالي والمصرفي وبدأ ذلك بتأسيس وتأميم الخزينة العامة والبنك المركزي وعدد من البنوك التجارية، مع تنفيذ إصلاحات متتابعة منذ عام 1971، 1986 و1988. وإصلاحات تمخض عنها قانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض الذي ادخل إصلاحات كبيرة على النظام البنكي وأعطى حرية واستقلالية تامة للبنك المركزي الجزائري كسلطة مستقلة تمارس سيادتها على البنوك وفي ظل تكريس معالم اقتصاد السوق وإرساء مبادئ التحرير المالي والمصرفي وفتح المجال أمام القطاع البنكي الخاص والبنوك الأجنبية بدخول السوق المصرفية الجزائرية، وفي 26

أغسطس 2003، تم اصدار الأمر رقم 03-11 الذي يعد المرجع الحالي لتنظيم البنوك. كما واجهت الجزائر عدة أزمات اقتصادية ومالية، مما استدعى تعديل هذا الأمر في عام 2010 من خلال إصدار الأمر رقم 10-04.المؤرخ في 26 أغسطس 2010. بعد ذلك سعت الجزائر لتعزيز وتطور القطاع البنكي من أجل مواكبة متطلبات لجنة بازل من خلال تعديلات أخرى كانت في 2011، 2014، وفي 2017 تم تعديل الأمر 10-04 لمواجهة تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى إصدار القانون رقم 17-10 في 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالتمويل التقليدي، والذي يهدف إلى تحسين آليات المتابعة والإصلاحات الاقتصادية والمالية. ساهمت هذه الظروف في تشكيل هيكل النظام المصرفي الجزائري اليوم، الذي يتكون من ثلاثة قطاعات أساسية: البنوك، المؤسسات المالية، ومكاتب التمثيل. (عزي و أخرون، 2021، صفحة 314)

2-مكونات النظام المالي الجزائري

يشمل النظام المالي الجزائري مجموعة من المكونات التي تعمل بشكل متكامل لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي. تُبرز هذه المكونات الدور الأساسي للمؤسسات المالية والبنوك والأسواق في توفير التمويل وإدارة الموارد المالية.

الجدول رقم (3-41): مكونات النظام المالي الجزائري

نوع المؤسسة	عامة	خاصة	اسلامية	المجموع
البنوك	06	14	02	20
المؤسسات المالية	02	01	00	03
شركات التأجير	03	02	00	05
تعاضدية	01	00	00	01
المجموع	12	17	02	29

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2020

يتكون القطاع المالي الجزائري من29 ومؤسسة مالية مع نهاية 2020 حيث سمح القانون 90-10 فتح ممارسة النشاط البنكي للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية الوطنية والاجنبية وهذا ما ادى إلى تنويعه وكانت النتيجة 6 بنوك عمومية منها الصندوق الوطني للتوفير و14 بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية واحدة برأس مال مختلط (بنك البركة) وهو في الأصل عبارة عن بنك اسلامي، مع وجود مؤسستين ماليتين عموميتين، و5 شركات تأجير.

ثانيا: مراحل تطور الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر

مرت الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بعدة مراحل تهدف إلى تعزيز وجودها ضمن النظام المالي الوطني. وقد شكلت القوانين المنظمة للقطاع البنكي أحد الركائز الأساسية التي أسهمت في وضع الإطار القانوني لتطوير هذا القطاع وتوسيع أنشطته.

1--القوانين المنظمة للقطاع البنكي الجزائري:

تمثل القوانين المنظمة للقطاع البنكي الجزائري إطارًا أساسيًا لتنظيم عمل المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك الإسلامية. حيث تهدف هذه القوانين إلى تحقيق الانسجام بين النشاط المصرفي ومتطلبات الاقتصاد الوطني، مع توفير الضوابط التي تضمن الامتثال للمعايير الشرعية والقانونية، (مصيطفى و جعني ، 2023، صفحة 10)

-**الأمر رقم 03-11:** يتعلق الأمر رقم 03-11 بالقواعد التي تنظم السوق المصرفية في الجزائر ابراز هيكل بنك الجزائر من حيث دوره ورقابته على مختلف البنوك والمؤسسات المالية، مع التأكيد على أهمية احترام القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمليات البنكية. يشمل ذلك جوانب إصدار النقد وسياسة الصرف، إضافة إلى التنظيم والإشراف، مع الفصل بين مهام مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.

-**النظام رقم 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية:** صدر النظام رقم 18-02 في 4 نوفمبر 2018، ليحدد القواعد المطبقة على المنتجات المالية التشاركية، حيث لا تتطلب هذه المنتجات تحصيل أو توزيع فوائد. كما يحدد شروط الترخيص للمصارف والمؤسسات المالية من قبل بنك الجزائر. يتضمن النظام تعريف المالية التشاركية كدائرة ضمن مصرف معتمد أو 600 مؤسسة مالية معتمدة، مع التأكيد على استقلاليتها المالية عن الفروع الأخرى. يُعتبر هذا النظام الأول من نوعه في الجزائر، ولكن لم يتم تطبيقه بشكل فعّال بسبب الظروف التي مرت بها البلاد في عام 2019، مما أدى إلى ظهور النظام رقم 20-02.

-**النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية:** صدر النظام في 15 مارس 2020، لتحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية. كما يحدد شروط الترخيص المسبق لهذا النوع من المصارف من قبل بنك الجزائر، كما وضع تعريفا للعمليات البنكية وحدد منتجاتها (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار) وعلى البنوك والمؤسسات المالية الحصول

على شهادة المطابقة للأحكام الشرعية التي تسلم له من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

2-مراحل تطور الصيرفة الاسلامية في الجزائر

شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورًا تدريجيًا بدءًا من ظهورها كمبادرات محدودة وصولًا إلى إدماجها ضمن الأطر القانونية والتنظيمية، حيث مرت بعدة مراحل كالتالي: (خلج، 2022، صفحة 266)

-المرحلة الاولى سنة 1990: كانت مع تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في مملكة البحرين، وذلك بموجب اتفاقية تأسيس تم توقيعها في 26 فبراير 1992 في الجزائر. تهدف الهيئة إلى تطوير معايير محاسبية ومراجعية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز الشفافية والمصداقية في المؤسسات المالية الإسلامية.

المرحلة الثانية سنة 1991: تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر – بنك البركة: تم تأسيس بنك البركة في الجزائر كأول بنك إسلامي في البلاد في 20 مايو 1991. يُعد بنك البركة جزءاً من مجموعة البركة المصرفية، ويقدم خدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما فتح الباب أمام تجربة مصرفية جديدة تتجنب التعامل بالفوائد وتدعم المنتجات المتوافقة مع الشريعة.

-المرحلة الثالثة سنة 2000: في هذه المرحلة تم تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر تحت اسم "البركة والأمان" (وتعرف حالياً بسلمة للتأمينات) في 26 مارس 2000. تتيح هذه الشركة لعملائها خيارات تأمينية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يتم توزيع الأرباح الناتجة من عمليات التكافل بين المشتركين، مما يعزز مفهوم التأمين التعاوني.

-المرحلة الرابعة سنة 2003: بدأت الحكومة الجزائرية في تطبيق الصيرفة الإسلامية بشكل موسع في عام 2003 من خلال صندوق الزكاة، الذي أُنشئ تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. يعمل الصندوق على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لفئة الشباب، بدون فوائد، ويأتي ضمن إطار تعزيز التكافل الاجتماعي من خلال توجيه الزكاة لدعم المشاريع الناشئة.

-**المرحلة الخامسة 2006:** تم تأسيس بنك السلام كأحد البنوك الإسلامية في الجزائر لتقديم خدمات مصرفية تتماشى مع الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، في نفس العام، اعتمدت وزارة المالية شركة تأمين إسلامية أخرى بمساهمة كبيرة من شركة إماراتية، مما دعم نمو قطاع التأمين الإسلامي في البلاد.

- **المرحلة السادسة 2013**: في هذه المرحلة تم تأسيس بنك الخليج الجزائر (AGB) في 15 ديسمبر 2003، كشراكة بين عدة بنوك إقليمية رائدة. وعلى الرغم من أن البنك يوفر حلول تمويلية تقليدية، إلا أن عام 2013 شهد تقديم 22% من التمويلات بشكل متوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يعكس تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

-**المرحلة السابعة 2018:** شهد عام 2018 توسعاً في إنشاء النوافذ الإسلامية ضمن البنوك العمومية الجزائرية، حيث بدأت عدة بنوك بدراسة فتح نوافذ تتماشى مع الشريعة الإسلامية، بهدف تقديم منتجات مصرفية تنافسية. تعزز هذه الخطوة من التنافس بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وتدعم خيارات العملاء الراغبين في التمويل الإسلامي.

-**المرحلة الثامنة 2019: مع** إصدار النظام 02/18 المتعلق بالمالية التشاركية في 4 نوفمبر 2019، لتنظيم قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من قبل البنوك والمؤسسات المالية. يهدف هذا النظام إلى إرساء ضوابط قانونية لتطوير المالية التشاركية في الجزائر، مما يسهل تنظيم العمليات التي تعتمد على التمويل المشترك والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة.

-**المرحلة التاسعة 2020**: وذلك مع إصدار النظام 02/20 لتنظيم العمليات المصرفية الإسلامية في 2020، حيث يعمل على تحدد آليات وقواعد ممارسة الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية، والذي ألغى النظام 02/18 السابق. يهدف هذا التنظيم إلى وضع إطار قانوني واضح يضمن الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في العمليات البنكية ويعزز من ثقة العملاء في الخدمات المالية الإسلامية.

الفرع الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تتميز الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بوجود بنوك إسلامية متخصصة، مثل بنك البركة ومصرف السلام، إلى جانب النوافذ الإسلامية التي أطلقتها البنوك التقليدية، سواء كانت خاصة أو عامة.

أولا: المصارف الاسلامية

-**بنك البركة:** يعد بنك البركة الجزائري من أوائل البنوك الإسلامية التي تأسست في الجزائر في عام 1991 برأس مال مختلط بين القطاعين العام والخاص، ليصبح رائدًا في مجال التمويل الإسلامي في الجزائر. يُعتبر البنك جزءًا من مجموعة البركة البحرينية، التي تدير شبكة واسعة من الفروع في أكثر من 13 دولة، مما يتيح للبنك تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية الإسلامية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء، بما في ذلك التمويل العقاري والاستهلاكي وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية،توسع بنك البركة الجزائري بشكل كبير خلال السنوات الماضية، حيث وصل رأس ماله إلى 2.5 مليار دولار ، يقدم البنك أيضًا خدمات مبتكرة، مثل حسابات الادخار والاستثمار الإسلامي، والتي تعتمد على مبدأ المضاربة، إضافةً إلى خدمات إلكترونية متقدمة مثل البنوك عبر الإنترنت وخدمات الرسائل المصرفية (SMS) لراحة عملائه في الجزائر. (بنك البركة ، 2024)

-**بنك السلام:** أسس بنك السلام الجزائر في جوان 2006 كمشروع مشترك جزائري خليجي، وبدأ نشاطه رسميًا عام 2008، برأسمال بلغ 72 مليار دينار جزائري (حوالي 100 مليون دولار)، ليصبح واحدًا من أكبر المصارف الخاصة في شمال إفريقيا. يعمل البنك كشركة شمولية ملتزمة بالقوانين الجزائرية، ويقدم خدمات مصرفية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. بصفته ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق الجزائرية بعد بنك البركة، يقدم بنك السلام مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية، متضمنة الودائع، والتمويلات، والخدمات المصرفية للأفراد والشركات. مع نهاية عام 2023، امتلك بنك السلام 25 فرعًا موزعة عبر عدة ولايات، مع خطط للتوسع المستقبلي في أنحاء الجزائر. يضم البنك مساهمين معظمهم من الإمارات، بينما ينتمي الباقون لدول خليجية أخرى، إلى جانب لبنان واليمن. ويعد هذا المصرف فرعًا من بنك السلام الإماراتي، حيث يلتزم بتقديم خدمات مصرفية عصرية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية المحلية، وتخضع معاملاته لإشراف هيئة شرعية تتكون من خبراء في الشريعة والاقتصاد لضمان توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. (بنك السلام، 2024)

ثانيا: النوافذ الإسلامية

ينشط في الجزائر العديد من النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية هي خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تقدمها بعض البنوك الحكومية لتلبية احتياجات العملاء الراغبين في

الخدمات المالية الإسلامية. تم إطلاق هذه النوافذ في عدة بنوك عمومية، مثل بنك التنمية المحلية (BDL)، والبنك الوطني الجزائري (BNA)، والبنك الخارجي الجزائري (BEA). تقدم هذه النوافذ منتجات متنوعة تشمل حسابات التوفير، والتمويل العقاري، والتمويل الاستثماري، بحيث يتم تنفيذها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مثل عقود المرابحة والإجارة والمشاركة.

-**بنك الخليج الجزائري (AGB)**: هو بنك خاص تأسس عام 2004 كجزء من استراتيجية تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية شاملة في الجزائر. بدأ برأس مال قدره 20 مليار دينار جزائري (حوالي 150 مليون دولار أمريكي)، ويسعى إلى دعم الاقتصاد الجزائري عبر تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية، بما في ذلك القروض، والحسابات الجارية، وتمويل التجارة. يعمل البنك وفق استراتيجية للتوسع المحلي، ويمتلك حاليًا شبكة واسعة من الفروع بلغت 63 فرعًا موزعة على 39 ولاية، مما يجعله من البنوك الخاصة ذات الانتشار الواسع في الجزائر. تشمل خدمات البنك التمويل الإسلامي والخدمات التجارية التقليدية، مما يلبي احتياجات العملاء من الأفراد والشركات على حد سواء. البنك يهدف أيضًا إلى دعم التنمية الاقتصادية عبر تقديم منتجات مبتكرة، ويتطلع إلى فتح المزيد من الفروع مستقبلاً في إطار خطته لتعزيز وجوده المحلي. (بنك الخليج AGB، 2024)

-**بنك ترست الجزائر (Trust Bank Algeria)**: هو بنك خاص ينشط في السوق الجزائرية منذ عام 2003، حيث تأسس برأس مال أولي قدره 750 مليون دينار جزائري، وتم رفعه تدريجياً ليصل إلى حوالي 20 مليار دينار جزائري في السنوات الأخيرة. يتبع البنك مجموعة "Nest Investments Holding" التي تتخذ من قبرص مقراً لها، ويقدم خدمات متنوعة تشمل الحسابات المصرفية، التسهيلات الائتمانية، والخدمات المالية للأفراد والشركات. البنك يمتلك عدة فروع في الجزائر، حيث يعمل على توسيع نشاطه لتلبية احتياجات العملاء في مختلف أنحاء البلاد. (بنك ترست الجزائر ، 2024)

-وبحلول عام 2021، وصل عدد النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية إلى حوالي 106 نافذة، موزعة بين البنك الوطني الجزائري 59 (BNA)والقرض الشعبي الجزائري.(CPA) 31. والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP 16.

الفرع الثالث: استراتيجية الجزائر لتعزيز الشمول المالي

ان العديد من الأفراد لا يزالون غير قادرين على الوصول إلى خدمات مالية ملائمة، مما يشير إلى وجود فجوات في النظام المالي لذا يتطلب الأمر استراتيجية شاملة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بشكل فعال من خلال تعزيز البنية التحتية المصرفية وتبني تقنيات جديدة.

1-الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لتحقيق الشمول المالي

وضعت السلطات بالجزائر مجموعة من التشريعات بهدف تكريس الشمول المالي فبدأت بالمادة 35 مكرر من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن لقانون المالية لسنة 2014 والتي تنص على ضرورة أن يعمل بنك الجزائر على تسهيل تقديم الخدمات البنكية من خلال تقريب تواجد البنوك للمواطنين قصد تشجيع الادماج المالي. وأيضاً من خلال التعليمة رقم المؤرخة في 14 فيفري 2018 المرتبطة بتطوير الشمول المالي والتي تؤكد على أهمية قطاع البنوك في تسريع تطبيق الشمول المالي بالجزائر من خلال التنويع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق واحتياجات العملاء والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية ووصولا إلى اللوائح التي كرست المعاملات البنكية الإسلامية بالبنوك العمومية خاصة والتي من شأنها تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين لاسيما أن وكالات البنوك العمومية منتشرة عبر التراب الوطني.

وفي السنوات الأخيرة، اتخذت الجزائر خطوات جادة نحو تعزيز الشمول المالي من خلال عدة استراتيجيات ومبادرات تهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل: (بنك الجزائر، 2023)

- زيادة عدد الوكالات البنكية إلى 1734 وكالة بنهاية عام 2023، بالإضافة إلى وجود 6500 نقطة بيع لمؤسسات التأمين وأكثر من 4000 وكالة تابعة لبريد الجزائر. وأكدت أن هذه الفضاءات تهدف إلى تقديم خدمات مالية تعزز من الشمول المالي.

- اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحت شعار "تشجيع الادخار لتعزيز الشمول المالي"، تزامنًا مع إحياء اليوم العربي للشمول المالي في 27 أبريل.

-تسجيل زيادة في عدد حسابات الادخار التي بلغت 12 مليون حساب حتى نهاية 2023، بمجموع تجاوز 3600 مليار دينار جزائري، مشددًا على أن هذه الأرقام تعكس تحسنًا كبيرًا مقارنة بالسنوات الماضية، بفضل الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المالية.

- تعزيز استخدام التقنيات الحديثة، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي، لتحسين جودة الخدمات المالية وجعلها أكثر ابتكارًا وشفافية، مما يساهم في تحقيق الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.

-التأكيد على الجهود التي بذلت لتوفير بيئة ملائمة لتطوير المنظومة الاقتصادية والمالية، مثل المصادقة على قانون التجارة الإلكترونية وتحديث القوانين النقدية والمصرفية، واستحداث السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني. كما أبرز أهمية إنشاء البنك الوطني للإسكان كخطوة ضمن الإصلاحات الرامية لمرافقة المواطنين.

-ضرورة تعزيز الثقافة المالية لدى المجتمع من خلال البرنامج الوطني للثقافة المالية، الذي يستهدف تحسيس جميع فئات المجتمع، خاصة الشباب، حول حقوقهم وواجباتهم تجاه البنوك والتأمينات.

- ارتفاع الموارد المحصلة من البنوك إلى 14.917 مليار دينار جزائري، بزيادة نسبتها 2.66% مقارنة بعام 2022. كما سجلت الودائع خارج قطاع المحروقات زيادة بنسبة 4.24%.

وفيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية، أوضح أن الموارد ارتفعت من 445 مليار دينار في 2021 إلى 678 مليار دينار في نهاية 2023، مما يعكس نموًا ملحوظًا.

-تطوير وتنويع الخدمات المصرفية كحافز لتعزيز الادخار، مشددًا على أن جودة الخدمات المصرفية تعد أساسية لتحقيق الشمول المالي.

2-دور الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

اتخذت الجزائر خطوات جادة نحو تفعيل الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تطوير خدماتها المصرفية بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. في هذا السياق، تم إصدار النظام رقم 20/02 بتاريخ 15 مارس 2020، الذي أتاح للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبابيك خاصة بالصيرفة الإسلامية، بشرط أن تكون هذه الشبابيك مستقلة ماليًا ومحاسبيًا عن باقي الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية. كما يشترط أن تكون حسابات العملاء الخاصة بالشباك الإسلامي مستقلة تمامًا عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء.

من بين الخطوات اللازمة لتفعيل هذه الصناعة وتشجيعها. (مصيطفى و جعني ، 2023، صفحة 12)

-تشجيع المصارف الإسلامية على الاستثمار وتمويل المشاريع في المناطق النائية: يتطلب ذلك توفير برامج تمويلية ميسرة تهدف إلى تطوير النظام المالي المحلي وتحفيز المؤسسات التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. هذا من شأنه أن يساهم في تخفيف الأعباء المالية عن المؤسسات المودعة لديها، مع دعم التنمية في المناطق النائية.

-إنشاء صناديق تمويل صغيرة ومتوسطة: من خلال هذه الصناديق يمكن استهداف تمويل المشاريع الصغيرة والعمل على فتح نوافذ مالية إسلامية مخصصة لهذا النوع من التمويل، ما يساعد في تمكين رواد الأعمال في القطاع غير الرسمي والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة.

-ايجاد منتجات مالية إسلامية جديدة ومرنة تناسب مختلف القطاعات الاقتصادية وتلبية احتياجات شريحة واسعة من طالبي التمويل، وهو ما يساهم في تحقيق الشمول المالي ويعزز التمكين المالي للأفراد والشركات الصغيرة.

-زيادة الوعي بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها من خلال توعية جميع الأطراف المعنية، من عملاء ومؤسسات مالية، بفوائد وأسس العمل بالصيرفة الإسلامية، يمكن تسريع عملية تحقيق الشمول المالي. فالوعي يعتبر من العوامل الأساسية لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار.

-استخدام التقنيات الحديثة لتسهيل الخدمات المالية: يعد الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية من الأمور الحاسمة لتحسين نظم الدفع وتوسيع تقديم الخدمات المالية عبر الإنترنت. التوسع في الخدمات المالية الرقمية يُعد أحد أبرز الأسس لتحقيق الشمول المالي، حيث يعزز الوصول إلى الخدمات المصرفية للفئات المختلفة في المجتمع، خاصة في المناطق النائية.

إن تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر يمثل خطوة محورية نحو تعزيز الشمول المالي ودعم التنمية المستدامة. من خلال تحسين البنية التحتية المالية، وتقديم حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يمكن لقطاع المصارف الإسلامية أن يلعب دورًا كبيرًا في تحفيز الاقتصاد الجزائري وتعزيز عدالة توزيع الثروات.

تُعتبر عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة هامة نحو تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. جاء ذلك بعد أن أصدرت السلطات الجزائرية النصوص التنظيمية والقانونية

اللازمة لتنظيم هذا النشاط، خاصة مع صدور النظام رقم 02-20 بتاريخ 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الوصول واستخدام الخدمات المالية في الجزائر

تعتبر مؤشرات قياس الوصول واستخدام الخدمات المالية في الجزائر أدوات هامة لتقييم فعالية الصناعة المالية الإسلامية وانتشارها بين الأفراد. هذه المؤشرات تعكس مدى قدرة المواطنين على الوصول إلى الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومدى استفادتهم منها في حياتهم اليومية.

الفرع الأول: مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية في الجزائر

تشير مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية إلى مدى انتشار وتوافر الخدمات المالية في مختلف المناطق. يتم قياس هذه المؤشرات من خلال عدد المصارف الإسلامية المنتشرة، عدد الفروع البنكية التي تقدم هذه الخدمات، وكذلك تغطية المناطق الحضرية والريفية. تعد هذه المؤشرات أساسية لفهم الفجوات في الوصول إلى الخدمات المالية وكيفية تحسين الشمول المالي في الجزائر.

أولا: الانتشار والكثافة للمصارف الإسلامية الجزائر

بعد الانتشار والكثافة للمصارف الإسلامية في الجزائر من المؤشرات الأساسية لقياس مدى تكامل هذه الصناعة في النظام المالي الوطني. حيث يشير الانتشار إلى توزيع فروع المصارف الإسلامية عبر مختلف مناطق البلاد، بما في ذلك المناطق الحضرية والريفية، مما يعكس قدرة هذه المصارف على تقديم خدماتها لمختلف فئات المجتمع. أما الكثافة، فتعبر عن مدى تركيز المصارف الإسلامية في مناطق معينة مقارنة بعدد السكان، وهو ما يعكس مستوى إقبال الأفراد على استخدام الخدمات المصرفية الإسلامية. هذه المؤشرات تساعد على تقييم مدى نجاح الجزائر في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستخدمين للخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الجدول رقم (3-42): الانتشار المصرفي للبنوك الإسلامية في الجزائر من2016-2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السكان (مليون نسمة)	40836	41721	42578	43053	43851
عدد فروع البنوك الإسلامية	37	39	46	49	49
الانتشار المصرفي الإجمالي	1103675	1069769	925608	878632	894918
الكثافة المصرفية	0.00000009	0.00000009	0.00000001	0.00000001	0.00000001

المصدر: خلج أمنة. (2022). دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. علوم المالية والمحاسبة تخصص مالية وتأمينات. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. الجزائر.ص274

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع عدد فروع البنوك الإسلامية في الجزائر من 37 في 2016 إلى 46 في 2018 ثم ثبات عددها في السنتين الأخيرتين عند 49 فرع، وبالرغم من تذبذب الأرقام إلا أن الانتشار المصرفي الإجمالي شهد انخفاضًا من 1,106,975 في 2017 إلى 894,918 في 2020. قد تشير هذه الظاهرة إلى تحديات تواجه القطاع المصرفي أو تغييرات في سياسة الإقراض مما يعكس نقصًا في الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية. أما الكثافة المصرفية ظلت ثابتة عند مستوى منخفض للغاية، مما يدل على أن الوصول إلى الخدمات المصرفية لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري، حيث أن الأرقام تشير إلى عدم توفر كافٍ من الخدمات المصرفية بالنسبة لعدد السكان. من الضروري تعزيز شبكة الفروع البنكية وزيادة الوعي حول الخدمات المالية، بما في ذلك الصيرفة الإسلامية.

-ثانيا: تطور القطاع المصرفي المالي ومركز الصكوك البريدية

يعرض تطور القطاع المصرفي المالي ومركز الصكوك البريدية في الجزائر خلال الفترة من 2018 إلى 2022، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-43): تطور المصارف والمؤسسات المالية ومركز الصكوك البريدية من 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
المصارف	1541	1576	1577	1604	1626
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	53	58	69
البنوك العمومية	1160	1177	1188	1202	1226
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	/	/	1	2	10
البنوك الخاصة	381	390	389	402	400

الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	52	56	59
المؤسسات المالية	92	91	96	98	99
المؤسسات المالية العامة	76	75	79	80	81
المؤسسات المالية الخاصة	16	16	17	18	18
مجموع البنوك المالية والمؤسسات المالية	1633	1658	1673	1702	1725
المراكز البريدية	3811	3862	3984	4055	4143
مجموع البنوك ومراكز البريد	5352	5429	5561	5659	5769

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2022. ص 54.

يلاحظ من الجدول تطور القطاع المصرفي المالي ومركز الصكوك البريدية في الجزائر خلال خمس السنوات الأخيرة، يظهر الجدول اتجاهًا إيجابيًا في نمو عدد المصارف والوكالات، حيث شهد عدد المصارف زيادة ملحوظة من 1541 في عام 2018 إلى 1626 في عام 2022، مما يدل على استقرار في القطاع المصرفي الجزائري والاهتمام المتزايد بالاستثمار في الخدمات المالية. كما ارتفعت الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية من 44 وكالة في عام 2018 إلى 69 وكالة في عام 2022، مما يشير للطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية، الأمر الذي يفتح المجال لمزيد من الابتكار وتقديم منتجات جديدة. كما تمثل البنوك العمومية جزءًا كبيرًا من القطاع المصرفي الجزائري، حيث ارتفع عددها من 1160 إلى 1226 خلال السنوات الخمس. هذا النمو يعكس استقرار البنوك الحكومية وتعزيز دورها في الشمول المالي. في حين شهدت البنوك الخاصة استقرارًا نسبيًا مع زيادة طفيفة من 381 إلى 400 وكالة. هذا يشير إلى وجود مساحة للنمو ولكن أيضًا تشير إلى التحديات التي ستوجهها في المنافسة مع البنوك العمومية. كما ارتفع عدد مراكز البريد من 3811 إلى 4143 خلال الفترة، مما يدل على تزايد استخدام هذه المراكز كأداة للشمول المالي وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية. على الرغم من أن البنوك الخاصة لم تشهد نموًا ملحوظًا، فإن الاستقرار الموجود يشير إلى قدرتها على مواجهة التحديات في السوق.

تحليل الجدول يظهر أن القطاع المصرفي المالي في الجزائر ينمو باستمرار، مع زيادة في عدد المصارف والوكالات، وخاصة في الصيرفة الإسلامية. هذا النمو يعكس جهود تعزيز الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية لمزيد من الفئات السكانية. ينبغي على السلطات المعنية والجهات الفاعلة في القطاع الاستمرار في دعم هذه الاتجاهات وتطوير بيئة تنافسية وابتكارية لتعزيز دور البنوك الإسلامية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس استخدام الخدمات المالية في الجزائر

يشير العمق المالي إلى قدرة النظام على توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للأفراد والشركات مثل الودائع، القروض. وكلما كان النظام المالي عميقًا زادت درجة تنوع وتوسيع الخدمات المالية المقدمة مما يساهم في زيادة مشاركة فئات المجتمع في الاقتصاد.

أولا: حجم الودائع الإسلامية في الجزائر

يعكس تطور حجم الودائع الإسلامية في الجزائر التغيرات التي طرأت على هذه الودائع في المصارف الإسلامية، ومدى زيادة الاعتماد على المنتجات المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري. ويوضح ذلك خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-44): تطور حجم الودائع الإسلامية في الجزائر من2020-2022

السنوات	إجمالي الودائع الإسلامية	النمو السنوي	ودائع المصارف العمومية	ودائع المصارف الخاصة	حسابات الودائع	الحسابات الاستثمارية
2020	340		20.4	319.6	212.8	229.3
2021	442.1	30	64.5	377.6	255.5	291.2
2022	546.7	23.6	64.5	482.2	255.5	291.2

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر (2022). ص 63

يلاحظ أنه مع نهاية عام 2022، بلغ إجمالي ودائع التمويل الإسلامي حوالي 546.7 مليار دينار، مقارنة بـ 442.1 مليار دينار في نهاية 2021 و340 مليار دينار في نهاية 2020، بنسبة نمو 23.6% في 2022، مقابل نمو بنسبة 30% في 2021. بالنسبة لنوع المصرف، تضاعفت ودائع التمويل الإسلامي في المصارف العمومية أكثر من ثلاث مرات، حيث انتقلت من 20.4 مليار دينار في 2021 إلى 64.5 مليار دينار في 2022، بحوالي 42.2% من الزيادة الإجمالية لهذه الودائع في النظام المصرفي. وقد أدى هذا التطور إلى زيادة حصتها في إجمالي ودائع التمويل الإسلامي بنسبة 6.97 نقطة مئوية لتصل إلى 11.8% في 2022، مقارنة بـ 4.8% في السنة السابقة. ورغم ذلك، لا يزال تحصيل هذه الودائع منخفضًا. من ناحية أخرى، شهدت ودائع التمويل الإسلامي في المصارف الخاصة ارتفاعًا بنسبة 14.3%، لتصل إلى 482.2 مليار دينار في 2022، بمساهمة بلغت حوالي 57.8% في زيادة إجمالي ودائع التمويل الإسلامي. تجدر الإشارة إلى أن المصرفين المتخصصين في التمويل الإسلامي يستحوذان على 73.3% من إجمالي هذه الودائع، حيث يقدّر حجمهما بنحو 400.8 مليار دينار في نهاية 2022، مقارنة بـ 371 مليار دينار في نهاية 2021.

حسب طبيعة الودائع، بلغ إجمالي حسابات الودائع 255.5 مليار دينار في 2022، مقابل 212.8 مليار دينار في 2021، مسجلاً نموًا بنسبة 20.1%، بعد زيادة قدرها 30.6% في السنة السابقة. وكانت هذه الزيادة أعلى في المصارف العمومية، حيث تضاعفت أكثر من ثلاث مرات، مع مساهمة بلغت 89.4% في الزيادة الإجمالية لحسابات الودائع، مقارنة بمساهمة المصارف الخاصة التي بلغت 10.6%.

فيما يتعلق بالودائع في الحسابات الاستثمارية، التي تمثل 53.3% من إجمالي الودائع، فقد ارتفعت بنسبة 27% بنهاية ديسمبر 2022، مقارنة بزيادة بلغت 29.6% في ديسمبر 2021. حيث انتقلت الودائع من 229.3 مليار دينار في 2021 إلى 291.2 مليار دينار في 2022. ويعود هذا التطور بشكل أساسي إلى ارتفاع الودائع في المصارف الخاصة، التي زادت من 228.3 مليار دينار في 2021 إلى 284.2 مليار دينار في 2022، مما يعكس مساهمة قدرها 90.4% في زيادة إجمالي الودائع في الحسابات الاستثمارية. ويُلاحظ أن حوالي 97.6% من هذه الودائع تم تحصيلها من قبل المصارف الخاصة.

ثانيا: منتجات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية

تمثل منتجات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية أداة رئيسية لتلبية احتياجات الأفراد والشركات بشكل يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه المنتجات صيغًا متنوعة مثل المرابحة والإجارة والمضاربة، مما يعزز دور القطاع المالي الإسلامي في تحقيق الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.

الشكل رقم(3-24): منتجات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية من 2020-2022 الوحدة (مليار دينار)

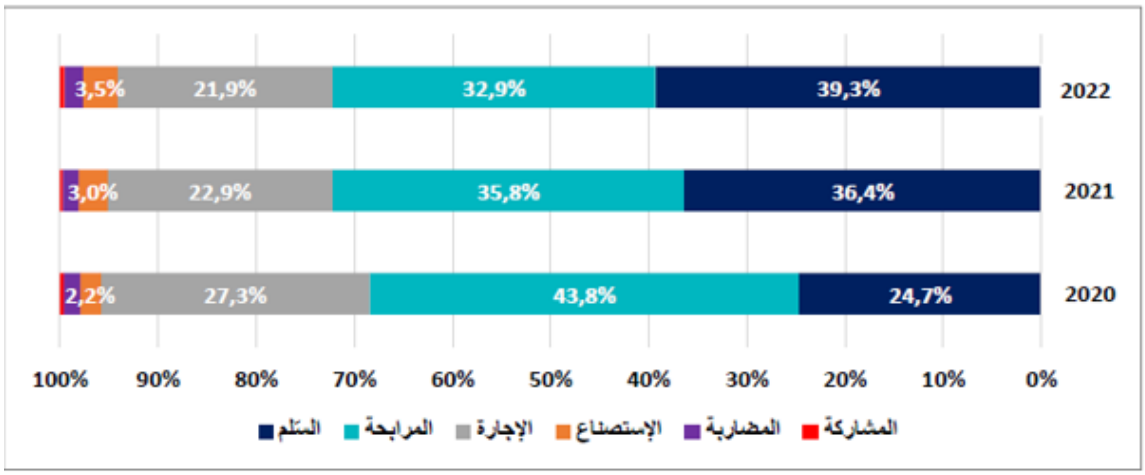

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2022. ص 64.

يعرض الشكل تطور منتجات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية خلال الفترة من 2020 إلى 2022. خلال عام 2022، سجلت المصارف العمومية ارتفاعًا في المبلغ القائم لعمليات التمويل بمقدار 3.4 مليار دينار، حيث انتقل من 1.7 مليار دينار في نهاية 2021 إلى 5.1 مليار دينار في نهاية 2022. ومع ذلك، تظل حصتها في إجمالي التمويل منخفضة جدًا، حيث لا تمثل سوى 1.3% في 2022. من ناحية أخرى، تستمر المصارف الخاصة في الهيمنة على سوق التمويل الإسلامي، حيث بلغت حصتها 98.7% في 2022، مع تسجيل مبلغ قدره 376.6 مليار دينار، مقارنة بـ 356.6 مليار دينار في السنة السابقة .

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2022 هيمنة ثلاثة منتجات رئيسية: منتجات المرابحة، الإجارة، في المقابل، تعتبر منتجات "المشاركة"، "المضاربة"، الإستصناع" الأقل تسويقًا من قبل المصارف. حيث ارتفع التمويل بواسطة منتج "السلم"، الذي يمثل 39.3% من إجمالي التمويل، من 130.4 مليار دينار في نهاية 2021 إلى 150.1 مليار دينار في نهاية 2022، مسجلاً نموًا بنسبة 15.1.% أما بالنسبة لتمويل "المرابحة"، الذي يمثل 32.9% من إجمالي التمويل، فقد انخفض بمعدل 2.2% ليصل إلى 125.7 مليار دينار في 2022، مقارنة بـ 128.4 مليار دينار في السنة السابقة. وفيما يتعلق بتمويل "الإجارة"، الذي يمثل 21.9% من إجمالي التمويل، فقد ارتفع بمعدل 1.9% في نهاية 2022، ليصل إلى 83.6 مليار دينار، بعد انخفاض بنسبة 0.8% في 2021.

يظهر الجدول أن سوق التمويل الإسلامي في الجزائر يشهد نموًا ملحوظًا، مع تنوع في المنتجات المستخدمة. وتزايد الاعتماد على بعض الأدوات مثل السلم والمشاركة يدل على تحسن الوعي والطلب. ومع ذلك، تبقى المصارف الخاصة هي المهيمنة في هذا القطاع، بينما تحتاج المصارف العمومية إلى تعزيز دورها في تقديم منتجات التمويل الإسلامي لجذب المزيد من العملاء.

المطلب الثالث: تجربة بنك السلام ونافذة ترست وتجربة التمويل الأصغر في بنك البركة

يتناول هذا المطلب تحليل دور كل من بنك السلام ونافذة ترست في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مع التركيز على مساهمتهما في تعزيز الشمول المالي. ويستعرض تجربة التمويل الأصغر في بنك البركة كأحد الحلول المبتكرة لدعم الفئات ذات الدخل المحدود والمشاريع الصغيرة. يقدم هذا القسم نظرة شاملة على كيفية مساهمة هذه المؤسسات والنوافذ في تطوير الصناعة المالية الإسلامية ودعم الاقتصاد الوطني

الفرع الأول: دراسة حالة بنك السلام

يُعد بنك السلام من البنوك الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث يسعى منذ تأسيسه إلى تقديم خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يركز البنك على تلبية احتياجات الأفراد والشركات من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي ودعم التنمية الاقتصادية. وتشكل دراسة حالة هذا البنك نموذجًا مهمًا لفهم دور الصيرفة الإسلامية في تطوير القطاع المالي الجزائري.

أولا: تطور أصول وخدمات بنك السلام الجزائري

1-تطور أصول بنك السلام الجزائر

شهدت أصول بنك السلام الجزائر تطورًا ملحوظًا على مدار السنوات، مما يعكس النمو المستمر للبنك ودوره الفعّال في الصناعة المصرفية الإسلامية. يعكس هذا التطور استراتيجيات البنك في توسيع قاعدة عملائه وتقديم منتجات مبتكرة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب تلبية احتياجات السوق المالية في الجزائر. كما يعبر عن مساهمة البنك في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات مصرفية متنوعة تلبي تطلعات الأفراد والشركات.

الشكل رقم(3-25): تطور أصول بنك السلام الجزائر من 2018-2022 الوحدة: مليون دولار

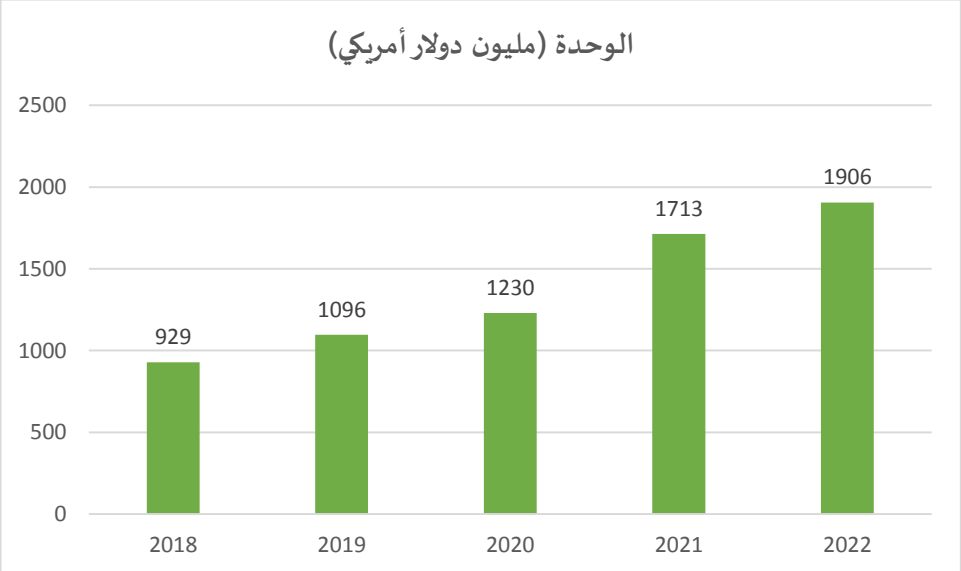

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائر (2019-2020-2022)

يشير الجدول إلى التطور المستمر في أصول بنك السلام الجزائري خلال الفترة من 2018 إلى 2022 حيث ارتفعت الأصول بشكل ملحوظ من 929 مليون دولار في عام 2018 إلى 1,906 مليون دولار في عام 2022. يُظهر هذا النمو التدريجي ديناميكية البنك وقدرته على التوسع في السوق، حيث بلغت الأصول 1,096 مليون دولار في 2019 و1,230 مليون دولار في 2020، مما يعكس استقرار الأداء رغم التحديات الاقتصادية. كما شهد عام 2021 قفزة نوعية في الأصول لتصل إلى 1,713 مليون دولار، واستمر النمو في 2022 بمعدل يعزز مكانة البنك كمؤسسة مالية إسلامية رائدة. يعكس هذا التطور قدرة البنك على الابتكار وتوسيع قاعدة عملائه، مما يدعم دوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

2-الخدمات المصرفية المقدمة من بنك السلام الجزائري حسب الفئات

يقدم بنك السلام الجزائري مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية المصممة لتلبية احتياجات مختلف الفئات، سواء كانوا أفرادًا أو شركات مفصلة كالتالي:

الجدول رقم (3-45): الخدمات المصرفية المقدمة من بنك السلام الجزائري حسب الفئات

الفئة	الخدمات المقدمة
خدمات الأفراد	حساب السلام، السلام مباشر، السلام سمارت بنكنغ، بطاقة الدفع الآمنة، بطاقة التوفير أمنيتي، خدمة الدفع عبر الإنترنتE-Amina ، دفتر الاستثمار أمنيتي، دفتر الاستثمار هديتي، دفتر لاستثمار عمرتي، حسابات الاستثمار، سندات الاستثمار، السلام فيزا مسبقة الدفع، السلام فيزا كلاسيكية، السلام فيزا الذهبية، السلام بلاتنيوم، السلام تسيير لتمويل السيارات، السلام تسيير للدراجات النارية، الخزانات الحديدية أمان، دار السلام لامتلاك منزل أو تهيئة أو بناء أو توسيع أو استئجار دار السلامLPP، LPA
خدمات الشركات	- الحساب الجاري، السلام استثمار، السلام مباشر، السلام سمارت بنكنغ، جهاز الدفع الإلكترونيTPE ، التمويلات، السلام إيجار، السلام إيجار ليزمد، الاعتماد المستندي، التسليم المستنديE-PREDOM، E-CREDOC ، مايل سويفت، شبكة البنوك المراسلة، كفالة، الخزانات الحديدية أمان.
الخدمات عبر الإنترنت	E-PREDOM -،E-CREDOC السلام مباشر للشركات، والأفراد، السلام سمارت بنكنغ للشركات والأفراد، بالإضافة إلى بطاقات متنوعة ومنها : بطاقة الدفع آمنة، بطاقة التوفير أميتي، السلام فيزا مسبقة الدفع، السلام فيزا كلاسيكية، السلام فيزا الذهبية، السلام فيزا بلاتنيوم، ماكينات الدفع الإلكتروني.

المصدر: دريد حنان وغريب الطاوس، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي :دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد7 ، العدد1، 2021 ، ص28

ثانيا: حجم الودائع والتسهيلات الممنوحة في بنك السلام الجزائري

يعد حجم الودائع والتسهيلات الممنوحة في بنك السلام الجزائري من المؤشرات الرئيسية التي تعكس قوة أدائه ونموه في القطاع المصرفي الإسلامي. حيث سيتم استعراض تطور هذه الودائع والتسهيلات التي يقدمها البنك للعملاء في مختلف الفئات، ومدى تأثيرها على تعزيز الشمول المالي ودعم الاقتصاد الوطني.

1-أنواع الودائع الإسلامية وحجمها في بنك السلام الجزائري

تعد أنواع الودائع الإسلامية في بنك السلام الجزائري من أبرز الخدمات التي يقدمها البنك لتلبية احتياجات عملائه وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه الودائع عدة أنواع مثل الحسابات الجارية، حسابات الادخار، والحسابات لأجل، موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-46): تطور أنواع الودائع في بنك السلام الجزائري من 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
حسابات جارية	20869577	22718951	31616524	49494887	65249902
حسابات لأجل	1174625	1755683	428041561	5532491	7916094
حسابات الادخار	7762247	11794091	19201561	32234042	42362802
تأمينات نقدية	40188900	47375378	52590185	62099767	37016138
ودائع أخرى	619945	1027801	2799670	1400980	1572486

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر

يُبرز الجدول تطورًا ملحوظًا في أنواع الودائع لدى بنك السلام الجزائري خلال الفترة بين 2018 و2022، مما يعكس تأثيرات الاقتصاد المحلي والعالمي على القطاع المصرفي. حيث شهدت الحسابات الجارية نموًا كبيرًا، ارتفاعا في قيمتها من 20,869,577 في عام 2018 إلى 65,249,902 في عام 2022، مما يشير إلى زيادة استخدام الأفراد والشركات لهذه الحسابات لإدارة أموالهم اليومية. أما حسابات لأجل فقد سجلت نموًا ثابتًا، حيث ارتفعت من 1,174,625 في عام 2018 إلى 7,916,094 في عام 2022، ما يعكس توجهًا متزايدًا نحو الادخار طويل الأجل وتطور الوعي المالي وثقافة الادخار لدى العملاء. في حين سجلت حسابات الادخار زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من 7,762,247 في 2018 إلى 42,362,802 في 2022، وهو مؤشر على ميل الأفراد نحو التوفير وتنمية أموالهم في حسابات آمنة. أما التأمينات النقدية

فقد أظهرت تذبذبًا واضحًا، حيث بلغ أعلى مستوى لها في عام 2021 بمقدار 62,099,767، ثم انخفضت إلى 37,016,138 في عام 2022، وهو ما قد يعكس تغيرًا في تفضيلات العملاء أو تأثيرات السياسات المالية للبنك. ومنه يعكس النمو المستمر في معظم أنواع الحسابات، مثل الحسابات الجارية وحسابات الادخار وحسابات لأجل، تقدمًا ملحوظًا في الشمول المالي بالجزائر. هذا التطور يعبر عن ارتفاع الوعي المالي بين المواطنين وقدرتهم على استخدام الأدوات المصرفية لتنظيم وإدارة مواردهم المالية بشكل أفضل، ما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

2-حجم التسهيلات الممنوحة من بنك السلام الجزائر

يمثل حجم التسهيلات الممنوحة من بنك السلام الجزائري أحد العوامل الرئيسية في تقييم دور البنك في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي. حيث يتيح البنك للعملاء الحصول على تسهيلات تمويلية متنوعة، بما يتماشى مع أحكام الشريعة، مثل التمويل العقاري، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الشخصي.

الشكل رقم (3-26): تطور قيمة التسهيلات الممنوحة من بنك السلام الجزائر

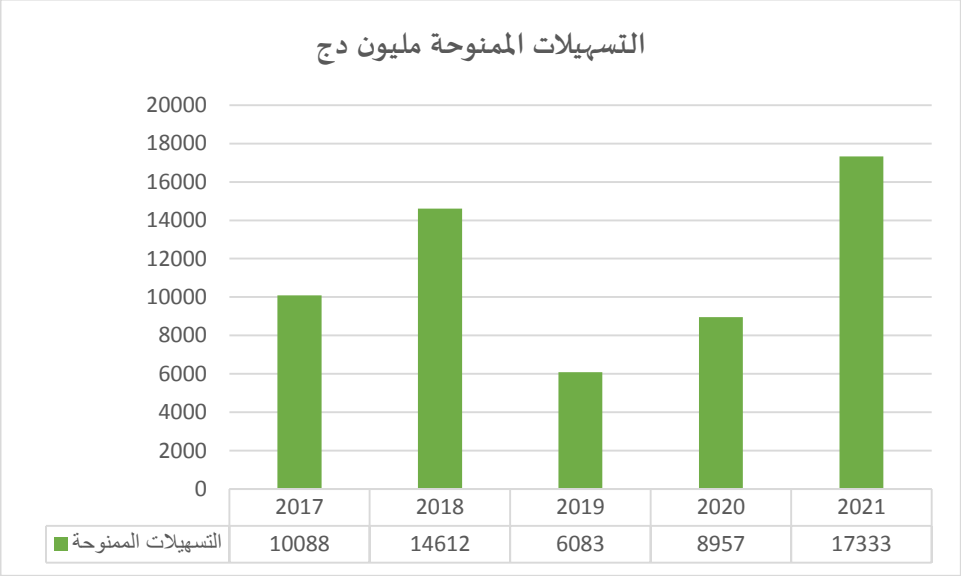

المصدر: بنك السلام الجزائر. (2021). ص 15

تُظهر بيانات التسهيلات الممنوحة من بنك السلام الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2021 تقلبات ملحوظة تعكس التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة. ففي عام 2018 شهدت التسهيلات ارتفاعاً ملحوظاً قدر ب 14,612مليون دج نتيجة لتحسن الاقتصاد المحلي وسياسات تشجيع الاقتراض. أما في

عام 2019 فشهدت التسهيلات انخفاضاً حاداً وصل إلى 6,083 مليون دج بسبب الأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية، التي تأثرت بشكل كبير جراء جائحة كورونا، مما دفع البنوك إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل. ورغم استمرار الأزمة الصحية في 2020 إلا أن التسهيلات ارتفعت مرة أخرى ووصلت إلى 8,957 مليون دج نتيجة تطبيق تدابير حكومية لتحفيز الاقتصاد، بالإضافة إلى سعي البنوك لتعزيز الشمول المالي من خلال توفير التمويل للأفراد والشركات المتضررة. في 2021 شهدت التسهيلات قفزة كبيرة حيث قدرت 17,333 مليون دج، مما يعكس تزايد الطلب على التمويل نتيجة لاستمرار الإجراءات الداعمة من الحكومة وعودة النشاط الاقتصادي تدريجياً. يمكن اعتبار هذه التسهيلات الممنوحة جزء من الجهود لتعزيز الشمول المالي حيث ان التسهيلات المالية توفر للأفراد والشركات وسائل للاندماج في النظام المالي الرسمي، وبالتالي تعزز من فرص النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. من خلال تقديم قروض وتمويلات تتماشى مع الشريعة، تساهم في جذب شرائح من المجتمع التي قد تكون خارج النظام المالي بسبب التوجهات الدينية أو المخاوف من الفوائد الربوية، وبالتالي توسيع قاعدة العملاء.

ثالثا: الخدمات الالكترونية في بنك السلام

سعى بنك السلام إلى تحسين خدماته الإلكترونية وتوسيع وسائل الدفع الرقمي من خلال عدة مبادرات، من خلال إنشاء منصة **WIMPAY**، وهي منصة مخصصة للدفع الإلكتروني عبر تطبيق المحفظة الذكية على الهاتف المحمول، والتي تتيح للعملاء إجراء عمليات الدفع والتحويل بسرعة وأمان باستخدام رمز QR. وينتظر البنك موافقة السلطات الجزائرية لبدء استخدام هذا النظام في الجزائر. كما عمل على تعزيز البنية التحتية التقنية من خلال اعتماد أجهزة افتراضية تدعم برامج **VMware** لتلبية جميع الاحتياجات التقنية، سواءً للترقية أو التحديث أو لتحسين أداء أنظمة الحاسوب الافتراضية أثناء الطلب. وقد ركز البنك بشكل خاص على تحسين الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتشمل هذه الخدمات إجراء التحويلات المالية، دفع الفواتير، ونقاط البيع عبر تطبيقات الهاتف المحمول. كما تم إطلاق النسخة الجديدة من تطبيق الهاتف المحمول **MY SALAM**، الذي يمكّن العملاء من تنفيذ التحويلات المالية في الوقت الفعلي، مما يضمن سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية. أيضًا تم تطوير نظام اتصال موحد **webservice** يتيح للعملاء الاستفادة من مختلف الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. (بنك السلام، 2021، صفحة 23)

الجدول رقم (3-47): تطور الخدمات الإلكترونية في بنك السلام الجزائري من 2019-2021

السنوات	2019	2020	2021
عدد حساب السلام المباشر	4062	6297	7860
عدد البطاقات المحلية	10336	14730	21171
عدد البطاقات الدولية	1154	1677	2868
أجهزة الصراف الآلي	16	21	28
أجهزة الدفع الالكتروني	34	63	137
عدد الفروع	17	18	18

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائر 2019-2021

يوضح الجدول نمو الخدمات المصرفية الرقمية في بنك السلام من 2019 إلى 2021، حيث زادت حسابات السلام المباشر من 4,062 حساب في 2019 إلى حساب 7,860 في 2021، يشير هذا الارتفاع إلى زيادة اعتماد العملاء على الحسابات الرقمية، مما يعكس نجاح استراتيجية البنك في تعزيز الشمول المالي الرقمي. كما زاد عدد البطاقات المحلية بشكل كبير، من 10,336 بطاقة في 2019 إلى 14,730 في 2020، ثم إلى 21,171 بطاقة في 2021، بمعدل نمو يتجاوز 100% خلال هذه الفترة. وهو ما يعكس توسع استخدام البطاقات الإلكترونية في عمليات الشراء المحلية، والتي أصبحت خيارًا أساسيًا للعملاء بفضل سهولة الوصول إلى خدمات الدفع الإلكتروني. كما حققت البطاقات الدولية أيضًا نموًا إذ ارتفع عددها من 1,154 بطاقة في 2019 إلى 1,677 بطاقة في 2020، ثم إلى 2,868 بطاقة في 2021، مما يعكس تزايد الطلب على الخدمات المصرفية التي تتيح الوصول إلى الأسواق الخارجية، ودعم البنك للعملاء الذين يتعاملون دوليًا. ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي تدريجيًا من 16 جهازًا في 2019 إلى 21 جهازًا في 2020، ووصل إلى 28 جهازًا في 2021، يدل على توسع البنك في نشر هذه الأجهزة لتسهيل عمليات السحب النقدي في مختلف المناطق. وكانت الزيادة ملحوظة في أجهزة الدفع الإلكتروني حيث ارتفع العدد من 34 جهازًا في 2019 إلى 63 في 2020، ووصل إلى 137 في 2021. هذه الزيادة تدل على توجه البنك نحو تعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني، لدعم التحول نحو اقتصاد غير نقدي. كما بقي عدد الفروع مستقرًا تقريبًا، حيث زاد فرع واحد فقط بين 2019 و2020، وظل العدد ثابتًا عند 18 فرعًا في 2021، مما يعكس تحول البنك نحو تحسين الخدمات الرقمية بدلاً من التوسع في الفروع التقليدية.

-يُظهر الجدول جهود البنك في تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال تنويع وتوسيع خدماته الإلكترونية، وهو ما يعكس تلبية احتياجات العملاء المتزايدة للخدمات الرقمية، خاصةً في ظل الظروف التي فرضتها جائحة كورونا والتي عززت الطلب على الخدمات الإلكترونية.

-وفي سياق التحول الرقمي، حرص بنك السلام على تطوير المهارات الرقمية لدى موظفيه من خلال تقديم دورات تدريبية لتعزيز كفاءاتهم في هذا المجال.

الفرع الثاني: تجربة نافذة ترست الجزائر

تُعد نافذة ترست أحد النماذج المهمة في مجال الصيرفة الإسلامية بالجزائر، حيث تقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تهدف هذه النافذة إلى تلبية احتياجات مختلف الفئات من خلال حلول تمويل مبتكرة وشاملة، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي ودعم التنمية الاقتصادية. وتشكل هذه التجربة خطوة أساسية في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وتوسيع نطاقها.

1- المنتجات المالية الإسلامية لنافذة بنك ترست الجزائر ودورها في تعزيز الشمول المالي

يقدم بنك ترست الجزائر عبر نافذته المصرفية الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تلبية احتياجات الأفراد والشركات في إطار يتوافق مع القيم الإسلامية. تتنوع هذه الخدمات التمويلية لتشمل مجالات مختلفة مثل التمويل والتوظيفات، مما يعزز الشمول المالي عبر تزويد فئات مختلفة من المجتمع بفرص للوصول إلى التمويل. (سعيد و بوحجلة ، 2022، صفحة 42)

-البيع بالتقسيط (Vente à tempérament) هو تمويل يتيح للعملاء شراء السلع والتجهيزات بنظام التقسيط، مما يسهل على الأفراد الحصول على المنتجات التي يحتاجونها دون الحاجة لدفع المبلغ كاملاً في وقت واحد. يساهم هذا النوع من التمويل في تعزيز الشمول المالي عن طريق توفير سبل تمويل مرنة تتناسب مع دخل الأفراد، مما يسهل عليهم تلبية احتياجاتهم الشخصية أو التجارية.

-تمويل السلم: يتيح للعملاء الحصول على تمويل لشراء السلع مع تأجيل تسليمها. هذه الصيغة لا تقتصر فقط على توفير التمويل، بل تدعم أيضًا الأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة التي قد تحتاج

إلى السيولة لشراء السلع والمواد الخام، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للمجتمع وتوفير فرص عمل.

-التوظيفات التشاركية (les placements participatifs) تشمل الودائع لأجل التشاركية وشهادات الاستثمار، وتتيح للعملاء المشاركة في استثمار أموالهم في مشاريع تشاركية مع البنك، مما يساهم في تنمية رأس المال وزيادة العوائد. هذه الخدمات تعزز الشمول المالي بتوفير فرص استثمارية للجميع، بما في ذلك أولئك الذين قد لا يستطيعون الوصول إلى الأسواق المالية التقليدية.

-التوفير التشاركي (Epargne participative) هو حساب ادخار يتيح للعملاء المساهمة في مشاريع تمويل تشاركي، ويضمن لهم عوائد من خلال أرباح تلك المشاريع. هذا النوع من الادخار يمكن أن يكون بديلاً مغريًا للعديد من الأفراد الذين يسعون لزيادة مدخراتهم بطرق تتفق مع الشريعة الإسلامية، ويعزز الوصول إلى الخدمات المالية بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم.

الإيجار التمويلي (Trust Leasing) التي تقدم تمويلًا تأجيريًا لشراء المعدات والتجهيزات، يمكن أن تكون مفيدة بشكل خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو المهنيين الذين يحتاجون إلى معدات دون الحاجة لدفع المبالغ الكبيرة مقدمًا. هذا النوع من التمويل يساهم في تسهيل وصول المهنيين والشركات الصغيرة إلى المعدات اللازمة للنمو، وبالتالي تعزيز التوسع الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

-تمويل السيارات (Syarati Rahati) التي يقدمها البنك لشراء السيارات المنتجة محليًا، يمكن أن تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي في قطاع السيارات، وتساعد الأفراد على امتلاك سيارة بأقساط ميسرة تتوافق مع الشريعة.

من خلال هذه الخدمات، يساهم بنك ترست الجزائر في تعزيز الشمول المالي عن طريق تقديم منتجات مصرفية إسلامية تتناسب مع احتياجات مختلف الفئات، وتتيح لها الوصول إلى التمويل بطرق تتماشى مع أحكام الشريعة. كما أن هذه الخدمات توفر حلولًا مالية مرنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي المحلي وفتح أبواب الفرص المالية أمام شرائح واسعة من المجتمع.

2-حجم تمويل نافذة بنك ترست الجزائر

يعكس حجم التمويل المقدم من نافذة بنك ترست مدى إسهامها في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية داخل السوق الجزائري. من خلال توفير وتقديم بدائل تمويلية تتماشى مع متطلبات مختلف الفئات المجتمعية وهو ما يبرز مساهمة النافذة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

الشكل رقم(3-27): تطور حجم تمويلات النافذة الإسلامية مقارنة بالقروض التقليدية في بنك ترست الجزائر من 2015-20219

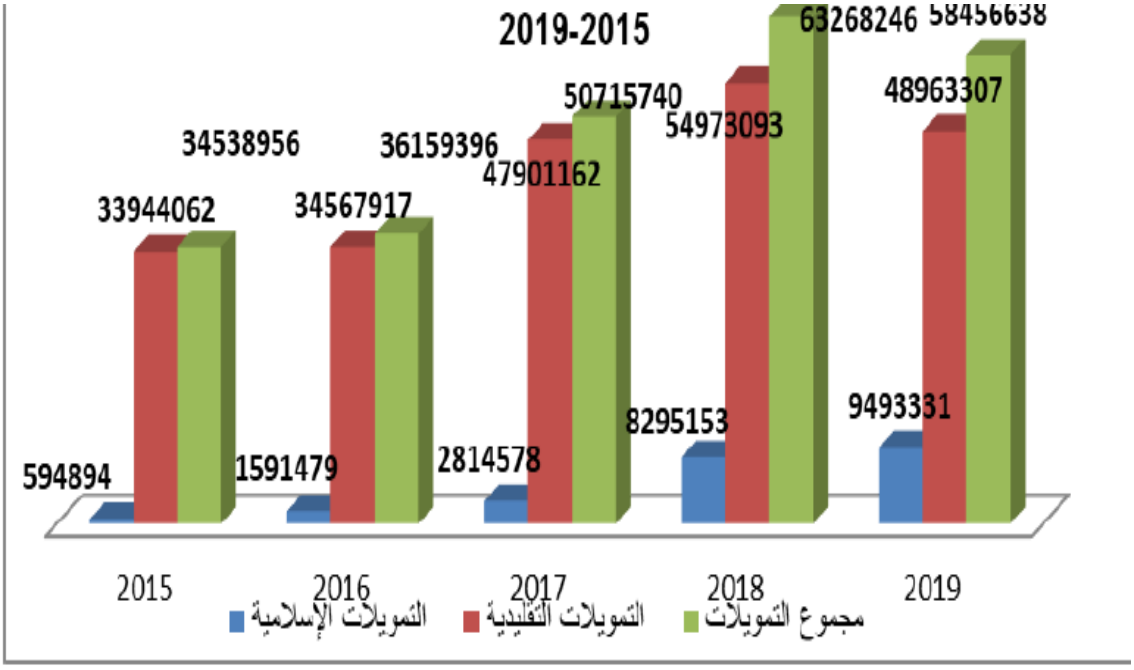

المصدر: سعيد إبراهيم، بوحجلة محمد. (2022). دراسة تحليلية لنشاط نافذة إسلامية ومقارنتها بالنشاط التقليدي: دراسة حالة بنك ترست الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 13. العدد 02. ص 46

يعرض الشكل تطور حجم التمويلات الإسلامية والتقليدية ضمن نافذة ترست خلال الفترة من 2015 إلى 2019. يلاحظ من البيانات أن التمويلات الإسلامية شهدت نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت من 594,894 مليون دينار في عام 2015 إلى 9,493,331 مليون دينار في عام 2019، مما يعكس تزايد الطلب على هذه المنتجات. في المقابل، حافظت التمويلات التقليدية على مستويات مرتفعة مقارنة بالتمويلات الإسلامية، مع تسجيل زيادة تدريجية خلال نفس الفترة، حيث بلغت 48,963,307 مليون دينار في 2019. ومع ذلك، يمكن ملاحظة أن حصة التمويلات الإسلامية لا تزال أقل مقارنة بالتمويلات التقليدية، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الجهود لتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية وزيادة الوعي بأهميتها. بشكل عام يعكس الشكل النمو الإجمالي للتمويلات (الإسلامية والتقليدية)، الذي بلغ 63,268,246 مليون دينار في

2018 قبل أن ينخفض إلى 58,456,638 مليون دينار في 2019، مما قد يعكس تحديات اقتصادية أو تغيرات في الطلب على التمويل خلال هذه الفترة.

3-حجم الموارد الإسلامية بنافذة ترست الجزائر

يشير تطور حجم الموارد الإسلامية في نافذة ترست الجزائر إلى التحولات الإيجابية في تفضيلات العملاء نحو المنتجات المصرفية الإسلامية. ويعكس هذا التطور كفاءة النافذة في توفير خدمات مالية مرنة ومتنوعة تلبي احتياجات شرائح مختلفة من المجتمع، بما يساهم في تعزيز الوعي بالصيرفة الإسلامية وزيادة حصتها في السوق المصرفي الجزائري.

الشكل رقم (3-48): تطور حجم الموارد الإسلامية بنافذة ترست الجزائر من 2015-2019 الوحدة (ألف دج)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
ودائع جارية إسلامية	147553	274699	551413	1066039	1519904
ودائع لأجل	566566	1525828	902602	2062164	2586543

Source : Banque Trust d'Algérie (2017) Rapport Annuel.

Banque Trust d'Algérie (2019) Rapport Annue

يُلاحظ من خلال تحليل جدول تطور حجم الموارد الإسلامية بنافذة ترست الجزائر خلال الفترة من 2015 إلى 2019 أن هناك زيادة ملحوظة في حجم الموارد الإسلامية المودعة في البنك، سواء بالنسبة للودائع الجارية أو الودائع لأجل. ففيما يتعلق بالودائع الجارية الإسلامية، شهدت ارتفاعًا مستمرًا من 147,553 ألف دج في 2015 إلى 1,519,904 ألف دج في 2019. أما بالنسبة للودائع لأجل، فقد شهدت أيضًا نموًا تدريجيًا من 566,566 ألف دج في 2015 إلى 2,586,543 ألف دج في 2019. تشير هذه الزيادة المستمرة إلى أن بنك ترست الجزائر قد تمكن من جذب مزيد من الموارد الإسلامية، مما يعكس نموًا في الثقة من قبل العملاء في الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي زيادة في مستوى الشمول المالي في السوق المصرفية الجزائرية.

الفرع الثالث: تجربة بنك البركة الجزائري في التمويل الأصغر الإسلامي

يوفّر التّمويل الأصغر خدمات مالية للأفراد من ذوي الدخل المحدود وغير المستقر، بما في ذلك أصحاب الحرف والنساء، تعتمد الجزائر على هذا النّموذج كأداة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث يقدّم التمويل الأصغر قروضًا بقيم صغيرة وبأقل التكاليف الممكنة، ويتيح للمستفيدين الاستفادة منها حسب احتياجاتهم، وتعدّ من أهم آثاره المساهمة في الحد من الفقر ومحاربته. كما يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي بالجزائر عبر تقديم حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تجذب شريحة واسعة من المواطنين. ويساعد هذا النوع من التمويل في تمكين الفئات المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا من الوصول إلى الخدمات المالية، ودعم الأنشطة الصغيرة التي تساهم في التنمية المحلية وتحسين مستوى المعيشة.

1-تجربة بنك البركة الجزائري في التمويل الأصغر الإسلامي لتعزيز الشمول المالي

تم إطلاق البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي في إطار أحد المشاريع التنموية بدعم من برنامج التعاون الدولي الألماني (GTZ-DEVED) وبالتعاون مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بمدينة غرداية. يهدف البرنامج إلى تسهيل حصول أصحاب المشاريع الحرفية والصناعات التقليدية من ذوي الدخل المحدود على التمويل اللازم لممارسة أنشطتهم الحرفية. النساء الفقيرات الماكثات في المنازل، أصحاب المشاريع الصغيرة والمصغرة وأصحاب المشاريع في القطاع غير الرسمي. وفي هذا السياق تم تأسيس مؤسسة للخدمات المالية تُعرف اختصارًا باسم "FIDES" بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، وذلك في نهاية عام 2008. ومن الأسباب التي دفعت الأطراف المشاركة إلى تنفيذ هذا البرنامج في مدينة غرداية هي: (عمران، 2017، صفحة 174)

-تتواجد في مدينة غرداية أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة والمصغرة، إضافةً إلى مشاريع الحرف والصناعات التقليدية، التي تشكل قاعدة اقتصادية محلية بحاجة إلى الدعم والتمويل.

-تتميز مدينة غرداية بتقاليد وعادات مجتمعية راسخة، خاصة فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية القوية، مما يساهم في تشجيع المشاريع المحلية ودعم التنمية الاجتماعية.

-عدم اقبال السكان للتعامل مع البنوك التجارية غير المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ما يعزز الحاجة إلى مؤسسات تمويلية متوافقة مع الشريعة توفر بدائل ملائمة للمجتمع المحلي، مثل صيغة التمويل بالمشاركة والقرض الحسن.

يأتي هذا البرنامج كنموذج يستهدف دعم الشمول المالي الإسلامي وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

2-صيغ التمويل الإسلامي الأصغر في بنك البركة وشروط الاستفادة

يعتبر بنك البركة أحد البنوك الرائدة في تقديم صيغ التمويل الإسلامي الأصغر، حيث يقدم حلولاً تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تساعد في دعم وتمكين الأفراد والمشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل اللازم للنمو والتطور. مثل (صيغة المشاركة، القرض الحسن، المرابحة المصغرة) هذه الصيغ التمويلية تتضمن شروطاً ميسرة تتماشى مع احتياجات الفئات المستهدفة مما يساهم في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية وفق مبادئ التمويل الإسلامي.

الجدول رقم (3-49): صيغ التمويل الإسلامي الأصغر المعتمدة من طرف بنك البركة

الصيغة	المستفيد والمدة	المبلغ	الشروط
صيغة المشاركة	-من 12 إلى 36 شهرا -الحرفيين والتجار الصغار	بالنسبة للاستغلال من 50000دج إلى 300000 دج -بالنسبة للاستثمار من 20000 دج إلى 1000000 دج	تمويل المشاريع القائمة والمدرة للدخل، أن يكون لدى الراغبين في الحصول على تمويل كل الوثائق التي تثبت وضعيتهم السليمة تجاه الهيئات الجبائية وغير الجبائية. -ألا يتعدى رقم أعمال التجار الصغار قيمة 3000000دج -وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك كما ان البنك قد يطلب كفالة شخصية.
القرض الحسن	-من 3 إلى 12 شهرًا. -يخص تمويل النساء في شكل مجموعات.	- من 10,000 دج إلى 40,000 دج.	-أن تكون النساء الماكثات في المنزل على شكل مجموعات تنظيمية. -وجود شخص معنوي كضمان أمام البنك. -السن أكبر من 18 سنة.

			-ألا يتجاوز الدخل الشهري الأدنى الوطني للضمان الاجتماعي.
المرابحة المصغرة	-من 10 إلى 14 شهرًا. - النساء الماكثات في البيت،	- من 30,000 دج إلى 70,000 دج.	-أن تتمتع النساء الماكثات بالبيت بسيرة حسنة. -وجود شخص معنوي كضمان أمام البنك، كما يطلب البنك كفالة شخصية وتنظيمية.

المصدر: قريش منيرة، شاشي عبد القادر. (2024). آفاق وتحديات التمويل الأصغر بالجزائر دراسة مساهمة بنك البركة الإسلامي. مجلة دراسات اقتصادية. المجلد 18. العدد 01. ص 212.

نجحت الجزائر في تعزيز الشمول المالي من خلال برنامج التمويل الأصغر الإسلامي الذي قدمه بنك البركة حيث أصبح هذا البرنامج محط اهتمام الحكومة والمجتمع من خلال نقاط القوة التي تعزز نجاحه وانتشاره، حيث يشكل المسلمون حوالي 98% من الشعب الجزائري. ومن جهة أخرى يمثل الشباب حوالي 75% من السكان، ما يوفر قاعدة كبيرة من المستفيدين المحتملين كما أن التزام الجزائر بتطبيق الشريعة الإسلامية في شؤون المواطنين يعزز من ملاءمة هذا النوع من التمويل لمختلف فئات المجتمع. هذه الاتجاهات تفتح المجال لإحداث تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية. ورغم وجود إمكانات كبيرة للتمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر، إلا أن هناك بعض التحديات مثل غياب مؤسسة مالية متخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي، والاعتماد على البنوك العمومية التي غالبًا ما تركز على الأنشطة التقليدية دون منح التمويل الأصغر اهتمامًا كافيًا. كما أن عدم وجود بنوك خاصة تشجع المنافسة في هذا القطاع الأمر الذي يضعف من كفاءة الإقراض. ويزيد من صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية المعقدة لمعالجة الملفات واعتماد المشاريع، بالإضافة إلى نقص الكفاءات المتخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي، مما يؤثر على جودة الخدمات ويحد من قدرة القطاع على تحقيق الشمول المالي المطلوب. بالإضافة إلى غياب استراتيجية واضحة لتطوير القطاع. (نعيمي ، 2023، صفحة 102)

الفرع الرابع: سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر

تعد صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر أحد الركائز الأساسية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي على مستوى البلاد من خلال سبل تفعيل هذه الصناعة، يمكن تحديد آليات

وأدوات مبتكرة تساهم في توسيع دائرة الوصول إلى الخدمات المالية خاصة للفئات غير المستفيدة من النظام المصرفي التقليدي، من بين الأساليب نذكر: (صالحي صالح، 2024)

- تطوير المنظومة المؤسسة والاجرائية للمصارف الإسلامية والشروع في تحويل كلي لبنك عمومي إلى مصرف إسلامي بالشراكة النسبية مع القطاع الخاص ليشكل القاعدة التي تزيد الثقة في النظام المصرفي الجزائري. وترقية مكانة الاقتصاد الجزائري النسبية ضمن أصول الصناعة الإسلامية التي تجاوز حجمها 3700مليار دولار في بداية 2024 لتنتقل من حوالي 5 دولار حاليا إلى 60 مليار دولار على المدى المتوسط.

-الشروع في تطبيق المادة 44 من القانون النقدي المصرفي (القانون 23-09-2023) المتعلقة بالسياسة النقدية بأدواتها الكمية والنوعية والمباشرة الملائمة لخصوصية الصيرفة الإسلامية القائمة على المشاركات المتنوعة.

-إدماج صناعة الصكوك ضمن أدوات التمويل في الاقتصاد الجزائري والتي تطورت بشكل ملحوظ في معظم مناطق الصناعة المالية الإسلامية، بحيث يتم الانتقال إلى الوضع الجديد الذي يقوم على التمويل بالصكوك واستقطاب الموارد المالية لدعم الاستثمارات الحقيقية من مصادر خارج الموازنة العامة للدولة وعن طريق تعبئة جزء هام من الموارد المالية في السوق الموازية من جهة، واستقطاب حصة من حجم الصكوك الاستثمارية في الإسلامية في الأسواق الإقليمية والدولية من جهة أخرى، فترتفع حصتها إلى 5% من اجمالي الصكوك في المناطق الهامة بواقع 40 مليار دولار في المدى المتوسط و بحوالي 200نوع من أنواع الصكوك من خلال تفعيل التوجه الجديد في قانون المالية 2025. والترخيص للخزينة العمومية بإصدار صكوك التمويل الإسلامية اعتبارا من سنة 2025.

-الشروع في اعداد مشروع قانون متكامل لصناعة الصكوك لتصبح الجزائر قطبا إقليميا تنافسيا لإصدار الصكوك في المنطقة الحرة الافريقية والعربية والعالمية والأوروبية، ان صناعة صكوك التمويل بأنواعها ستساهم في توظيف المدخرات القطاع المصرفي وقطاع التأمينات وموارد صناديق التقاعد وصناديق حسابات الخزينة واستثمارها عن طريق الصكوك قصيرة المدي يؤدي إلى زيادة الموارد وتقليص العجز في بعض القطاعات مقارنة مع التمويل التقليدي.

-ادماج صناعة صناديق الاستثمار الإسلامية في الاقتصاد الجزائري والتي تشمل صناديق الاستثمار في الأسهم وصناديق الاستثمار في السلع بمختلف صيغها التعاقدية وبأنواعها المفتوحة والمغلقة والتي تقوم

بتعبئة التمويل الجماعي عن طريق استقطاب موارد صغار المدخرين والموارد المالية المحلية في السوق الرسمية والسوق الموازية.

-ادماج مؤسسات التمويل الإسلامية الأخرى ومنها مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات التكنولوجيا المالية ليتجاوز حجمها في الأسواق الإقليمية والدولية 160 مليار دولار، واستقطاب حصة منها سينعكس إيجابيا على حركية المؤسسات الصغيرة والمصغرة والناشئة كما ستساهم في زيادة القرة التحكمية في انتاج وتوطين التكنولوجيا المالية الإسلامية.

-تطوير صناعة التكافل وإعادة التكافل في الاقتصاد الجزائري والتي بلغت أصولها حوالي 90 مليار دولار في المناطق الهامة للصناعة المالية الإسلامية، فالأمر يستدعي اثراء التجربة الجزائرية الهامة على مستوى الشركات ونوعية المنتجات على مستوى الحصص السوقية وحجم الأصول وعلى مستوى القطاعات وطبيعة العمليات التأمينية ونماذجها الملائمة للاقتصاد الجزائري، وترقية منظومة التأمين على مستوى التطبيقي للأسس والمعايير الفنية والشرعية لتصبح التجربة الجزائرية نموذجا جديدا في مجال ضمان التوازن في المصالح بين المشاركين والمساهمين والهيئات الوصية والدولة والمجتمع.

-رغم أهمية التجربة الجزائرية بشركاتها الحالية ونوافذها التأمينية فان الامر يتطلب تحويل شركة عامة من شركات التأمين التقليدية إلى شركة تأمين تكافلية على أسس تطبيقية جديدة وقد تم ارسال دراسة متكاملة إلى الحكومة تتضمن نظرية جديدة لتطوير صناعة التأمين التكافلي في الاقتصاد الجزائري

-تفعيل دور مؤسسة الديوان الوطني للأوقاف والزكاة لتقوم بوظيفتها الاجتماعية والتمويلية والاستثمارية والاقتصادية بمواردها الحقيقية غير التضخمية من خارج الميزانية وهي لا تقل عن 20 مليار دولار في المدى القصير وستتجاوز 50 مليار دولار في المدى المتوسط والطويل، فقد كانت تشكل الأوقاف في الجزائر حوالي 50% من الأملاك العقارية والزراعية قبل الاستعمار ولهذا لابد من إعادة تأسيس عدد منها خاصة أوقاف الحج وتخفيض تكاليفها، وتنويع صكوك إعمار وتثمير الأملاك الوقفية التي شجعها مشروع قانون المالية لسنة 2025في المادة 189 على اعفاء الأملاك الوقفية من كل الضرائب والحقوق والرسوم.

-إقامة مؤسسة بحثية على مستوى بنك الجزائر متخصصة في الدراسات والأبحاث في مجال الصناعة المالية الإسلامية وتطبيقاتها في الجزائر.

-إقامة هيئة رقابية متعددة الاختصاصات لمرافقة ومتابعة وتوجيه الأنشطة المؤسسية لمختلف مكونات الصناعة المالية الإسلامية وحدود تطبيقاتها للمعايير الشرعية والمبادئ الارشادية ومستويات التزامها بالمؤشرات الفنية.

الخلاصة

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية اليوم من الأدوات الرئيسية في تعزيز الشمول المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة في العديد من الدول الإسلامية. فقد أصبح التمويل الإسلامي من الركائز الأساسية التي تساهم في دمج الفئات غير المستفيدة من النظام المالي التقليدي سواء من خلال تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة أو عبر ابتكار حلول تمويلية تدعم النمو الاقتصادي مثل التمويل الأصغر، التكافل، التمويل الجماعي والتكنولوجيا المالية الإسلامية. ومن خلال تفعيل هذه الأدوات بشكل متكامل يمكن تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بغض النظر عن مستوى دخل الافراد أو موقعهم الجغرافي.

ومع توجهات الدول الإسلامية نحو تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كأداة رئيسية لتحقيق الشمول المالي استطاعت ماليزيا التي تعتبر من الدول الرائدة في تطبيق التمويل الإسلامي التركيز على تعزيز التثقيف المالي من خلال البرامج التعليمية والتدريبية التي تهدف إلى رفع الوعي المالي بين الأفراد. ومساهمة التكنولوجيا المالية الإسلامية في توفير حلول مبتكرة للوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. ومن جهة أخرى، تساهم صناعة التكافل في توفير الأمان المالي للأفراد في حالة الازمات، بينما تُمثل منصات التمويل الجماعي نموذجًا ناجحًا لجمع التمويل للأعمال الصغيرة والمشاريع الاجتماعية بطريقة متوافقة مع الشريعة خاصة في السعودية. وتمثل الصكوك وصناديق الاستثمار أدوات أساسية تدعم تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية فضلاً عن مؤسسات الوقف التي ساهمت في تمويل المشاريع الاجتماعية والخيرية المبتكرة مما يعزز من دور التمويل الإسلامي في دعم التنمية المستدامة. وفي السودان والعراق يُعد التمويل الأصغر أداة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل محركًا رئيسيًا للاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحقيق الابتكار الاقتصادي. وتعتبر نماذج مثل شهادات "شهامة" و"صرح" في السودان من

الأمثلة الناجحة التي توفر تمويلًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في تقليل معدلات الفقر وتحقيق التنمية المحلية. أما في الجزائر بدأت بنوك مثل بنك السلام وبنك البركة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية مبتكرة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات الصغيرة فيما يُعد فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة مهمة نحو دمج النظامين الماليين التقليدي والإسلامي مما يساهم في توسيع قاعدة المستفيدين وتوفير خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة. ورغم أن تطبيق التمويل الإسلامي في الجزائر ما زال في مراحله الأولى إلا أن الخطوات المتخذة تشير إلى تحول إيجابي نحو تعزيز الشمول المالي وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر. إلا أن تفعيل هذه الصناعة يتطلب تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية والتكنولوجيا الحديثة وتقديم برامج تعليمية لرفع الوعي المالي بالإضافة إلى سياسات حكومية تشجع على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع توسيع استخدام الأدوات المالية الإسلامية مثل الصكوك والتمويل الجماعي لزيادة الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

الخاتمة العامة

تناولنا في هذه الدراسة تحليلًا شاملاً لدور الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول الإسلامية، مع التركيز على التجارب العملية في خمس دول نموذجية هي السعودية، ماليزيا، السودان، العراق، والجزائر. من خلال هذه الدراسة، تبين أن النظام المالي الإسلامي يشكل أداة فعالة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة بالنسبة للفئات التي تعاني من التهميش أو العزوف عن النظام المصرفي التقليدي. حيث تستند هذه الصناعة إلى أسس شرعية توفر حلولًا مالية مستدامة، من خلال أدواتها المالية مثل الودائع الإسلامية، التسهيلات التمويلية، في تعزيز العدالة المالية والشمول المالي. كما أن مؤسسات مثل الوقف والزكاة والتأمين التكافلي تلعب دورًا محوريًا في دعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يعزز من قدرة هذه الدول على تحقيق التنمية المستدامة.كما أثبت التمويل الأصغر ومنصات التمويل الجماعي دورها البارز في دعم وتمويل الشركات الناشئة والأفراد والمساهمة في تحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل. من خلال ما تم عرضه يتضح الأثر الإيجابي للصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن الضروري أن تواصل الدول الإسلامية استثمار هذه الصناعة وتطوير بيئاتها المالية بما يتماشى مع احتياجات المواطنين، لتوفير فرص أكبر للتنمية المستدامة.

1-الإجابة على الفرضيات:

-**بالنسبة للفرضية الأولى** المصاغة بالشكل التالي: "يساهم انتشار الفروع الإسلامية والصراف الآلي في تسهيل الوصول للخدمات المالية الإسلامية في الدول محل الدراسة" فقد تم اثبات صحتها لكون انتشار الفروع المصرفية الإسلامية والصراف الآلي يعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الإسلامية. حيث أظهرت الدراسة أن وجود شبكة واسعة من الفروع المصرفية والصراف الآلي في مختلف المناطق يعزز من قدرة الأفراد خاصة في المناطق الريفية أو النائية على الاستفادة من المنتجات المالية للذين أحجموا عن الخدمات التقليدية بسبب الوازع الدين بسهولة ويسر. كما أن توفر هذه الخدمات يعزز من الشمول المالي عن طريق تيسير الوصول إلى المعاملات المصرفية الإسلامية دون الحاجة للتعامل مع البنوك التقليدية. لذلك، يساهم انتشار هذه الفروع في رفع مستوى الثقة في النظام المالي الإسلامي، ويشجع على استخدام المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز التكامل المالي ويحقق العدالة الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية.

-**بالنسبة للفرضية الثانية: "**تساهم البطاقات الالكترونية وفتح الحسابات البنكية وتنوع الصيغ التمويلية الإسلامية في تفعيل استخدام الخدمات المالية الإسلامية بالدول محل الدراسة"، تم اثبات

صحة الفرضية بناءً على النتائج التي أظهرتها الدراسة. حيث تبين أن توفر البطاقات الإلكترونية والخدمات المصرفية المتنوعة مثل فتح الحسابات البنكية وتقديم مجموعة واسعة من الصيغ التمويلية الإسلامية يساهم بشكل كبير في تفعيل استخدام الخدمات المالية الإسلامية. فوجود هذه الأدوات المالية يعزز من سهولة الوصول إلى المنتجات المالية الإسلامية ويوفر وسيلة مرنة وآمنة للمستخدمين لإجراء معاملاتهم اليومية. كما أن تنوع الصيغ التمويلية الإسلامية، مثل المرابحة، والمشاركة، والإجارة، يزيد من قدرة الأفراد والشركات على تلبية احتياجاتهم التمويلية بشكل يتماشى مع المبادئ الشرعية، ما يعزز من الإقبال على هذه الخدمات. كما ساهمت زيادة الودائع في البنوك الإسلامية في تعزيز قوة هذه البنوك، مما يتيح لها استخدام العديد من الصيغ التمويلية لعملائها. فقد أظهرت البيانات أن زيادة الودائع في البنوك الإسلامية يساهم في تقوية قاعدة رأس المال، مما يسمح للبنوك بتقديم حلول تمويلية أكثر تنوعًا وملاءمة لاحتياجات الأفراد والشركات. كما أن هذا التوسع ساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة الثقة في النظام المالي الإسلامي، مما يعكس تزايد الإقبال على هذه الخدمات من قبل مختلف الفئات. في الدول محل الدراسة، كان لهذه العوامل دور بارز في تحفيز القطاع المالي الإسلامي وزيادة مشاركته في الاقتصاد الكلي، مما يساهم في تحقيق الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

-**بالنسبة للفرضية الثالثة:** "تساهم مؤسسات الزكاة والوقف والتأمين التكافلي والتمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي بالدول محل الدراسة"، تم إثبات صحة الفرضية استنادًا إلى النتائج التي أظهرتها الدراسة. فقد تبين أن مؤسسات الزكاة والوقف والتأمين التكافلي والتمويل الأصغر تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي في الدول الإسلامية محل الدراسة، من خلال توفير خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

-في السعودية تعد مؤسسات الزكاة والوقف من الأدوات الهامة التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروات بشكل عادل بين مختلف فئات المجتمع، خاصة الفقراء والمحتاجين، مما يعزز من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. كما أن التمويل الأصغر، الذي يركز على توفير القروض الصغيرة للأفراد والشركات الناشئة، يساهم في تمكين الفئات ذات الدخل المحدود من الحصول على التمويل اللازم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية ورفع مستوى معيشتهم.

أما التأمين التكافلي في ماليزيا فإنه يوفر حماية مالية للمشتركين وفقًا لمبادئ التعاون والتضامن، ما يعزز من الاستقرار المالي للأفراد والأسرة في حال وقوع المخاطر. إضافة إلى ذلك، يساهم التأمين التكافلي في زيادة الوعي المالي داخل المجتمع، ويعد من الأدوات الفعالة في تعزيز الثقة في النظام المالي الإسلامي.

في **السودان**، ساهم التمويل الأصغر بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير القروض الصغيرة التي تساهم في تمويل المشروعات الصغيرة والأنشطة الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود. كما لعبت شهادات "صرح" و"شهامة" دورًا مهمًا في تشجيع الادخار والاستثمار بطريقة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما ساعد في توفير مصادر تمويل إضافية لدعم الاقتصاد الوطني.

-في **العراق**، أسهم التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث ساعد الأفراد والشركات الصغيرة في الحصول على التمويل اللازم لتوسيع أعمالهم وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

-في **الجزائر**، يعتبر بنك البركة من النماذج البارزة في تقديم خدمات التمويل الأصغر، حيث تساهم في توفير القروض الميسرة التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية. كما أن هذه البنوك تركز على دعم الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً، مما يعزز من الشمول المالي ويؤدي إلى تمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية.

أما بالنسبة لـ **النوافذ المصرفية**، فهي تساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي في العديد من الدول الإسلامية، حيث تمثل وسيلة لدمج الخدمات المالية الإسلامية ضمن البنوك التقليدية دون الحاجة إلى إنشاء مؤسسات مالية جديدة. هذه النوافذ تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يساهم في جذب شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون التعامل مع أنظمة مالية إسلامية.

كما تقدم **نافذة ترست الجزائر** خدمات مالية إسلامية من خلال مؤسسات مالية تقليدية تتيح للعملاء الوصول إلى منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتعتبر جزءًا من النظام المصرفي التقليدي، ولكنها تركز على تقديم خدمات تمويل إسلامية تشمل القروض المتوافقة مع مبادئ المرابحة والإجارة وغيرها من الصيغ التمويلية. هذه النوافذ تساهم في توسيع دائرة الشمول المالي في الجزائر من خلال توفير منتجات تمويلية للفئات التي تفضل التعامل المالي وفقًا لمبادئ الشريعة، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الشفافية والثقة في النظام المالي.

2-نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها كما يلي:

-تقوم الصناعة المالية الإسلامية بدور الوساطة المالية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتستند أنشطتها الأساسية إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهو ما يعكس الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التي تستبعد الربا والفائدة المحرمة، وبالتالي توفر حلولًا تمويلية تتماشى مع القيم الدينية وتساهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

-تشمل الصناعة المالية الإسلامية أربعة قطاعات رئيسية: المصرفية الإسلامية (المصارف والنوافذ الإسلامية)، التكافل (التعاون لتغطية الخسائر)، أسواق المال المتوافقة مع الشريعة، والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل التمويل الأصغر، التمويل العقاري، إدارة الأوقاف، والزكاة، التي تساهم جميعها في دعم الاقتصاد والمجتمع وفقًا للمبادئ الإسلامية.

-على الرغم من النمو الكبير في استخدام النظام المالي الإسلامي حول العالم، إلا أن الصناعة تواجه تحديات تتعلق بالتنظيم والإشراف المالي. من الضروري أن تتبنى المؤسسات المالية الإسلامية أنظمة فعالة لضمان الالتزام بالقواعد الشرعية والأخلاقية، مع السعي لتطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة لتلبية احتياجات المستثمرين والمستخدمين، وتعزيز قدرتها التنافسية مع البنوك التقليدية.

-تعد صيغ التمويل الإسلامية، مثل المرابحة، المضاربة، السلم، الإستصناع، والمشاركة، من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الصناعة المالية الإسلامية لتوفير حلول تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات الأفراد والشركات.

- يشير الشمول المالي إلى تمكين الأفراد وخاصة ذوي الدخل المحدود، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من الوصول إلى خدمات مالية رسمية مثل الحسابات المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، التمويل والائتمان، بأسعار معقولة وبجودة عالية. وهذا ما يعزز قدرة هذه الفئات على تحسين أوضاعهم المعيشية وتحقيق المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية، ويعمل على دمجهم ضمن الاقتصاد الرسمي .

-يشكل الشمول المالي جزءًا أساسيًا من التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث يُساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع بأعلى جودة وأقل تكلفة، مما يساعد في تقليل الفجوات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة.

-ترتبط الصناعة المالية الإسلامية بالشمول المالي من خلال توفير أدوات مالية مبتكرة مثل التمويل الأصغر ومنصات التمويل الجماعي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز الشفافية والعدالة في الخدمات التمويلية ويتيح المشاركة الشاملة للفئات المهمشة ويحفز النمو الاقتصادي المستدام.

-تُساهم التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير حلول مبتكرة ومرنة للوصول إلى الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، حيث تتيح منصات التمويل الجماعي وخدمات الدفع الإلكتروني وصولاً أوسع للأفراد غير المشمولين سابقًا في النظام المالي التقليدي. وتُسهّل هذه التقنيات أيضًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة والشرائح ذات الدخل المحدود الاستفادة من خدمات التمويل الإسلامي، مما يدعم النمو الاقتصادي ويُعزز التنمية المستدامة عبر إتاحة الخدمات المالية لشرائح أوسع من المجتمع.

-شهدت ماليزيا تطورًا بارزًا في التمويل الإسلامي منذ صدور قانون الخدمات المصرفية الإسلامية عام 1983، حيث بلغت أصول المصارف الإسلامية 254 مليار دولار أمريكي، لتشكل 38% من ودائع القطاع المصرفي. ويستمر نمو القطاع بفضل بيئة تشجع على الابتكار، ووجود بنية تحتية مالية متكاملة، وتنمية رأس المال البشري، مما جعل ماليزيا سوقًا رائدة وجاذبة للاستثمار في التمويل الإسلامي.

- شهدت الخدمات المصرفية المعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت والهاتف المحمول للفرد في ماليزيا نموا واسعا مما يعكس الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية في التعاملات المالية اليومية. هذا التحول يعزز الشمول المالي ويهيئ السوق الماليزي لاستيعاب المزيد من الابتكارات في الخدمات المصرفية الإلكترونية، ويُسهّل الوصول إلى الخدمات المالية وتحسينها للأفراد والشركات.

-تعود بداية الصناعة المالية الإسلامية في السعودية لمصرف الراجحي سنة1987 كما عرف كأكبر مصرف إسلامي بالعالم في سنة 2023 بإجمالي أصول قيمتها 710 مليار ريال سعودي وقدرت عدد فروعه515 فرعا منها 152 فرع مخصص للنساء فقط.

-اعتمدت استراتيجية السعودية لتعزيز الشمول المالي على استخدام المنتجات المالية مثل التمويل الأصغر المبني على تقاسم المخاطر (المضاربة والمشاركة) كبديل للتمويل التقليدي، بالإضافة إلى إعادة توزيع الثروة عبر أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامية مثل الزكاة والوقف لدعم الفئات الأكثر حرمانًا.

-تركز كل من ماليزيا والسعودية على استخدام الصكوك وصناديق الاستثمار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دور مؤسسات الوقف في دعم المشاريع الاجتماعية .كما تعتمد الدولتان على

التكنولوجيا المالية ومنصات التمويل الجماعي التي تساهم في توفير الخدمات المالية للمناطق الريفية والنائية. وعلى التثقيف المالي وتنظيم برامج تدريبية لرفع الوعي المالي بين الأفراد.

-تهدف صكوك "صرح"، و "شهامة" إلى تجميع المدخرات القومية وتعزيز الاستثمار، بالإضافة إلى إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال عمليات السوق المفتوحة. كما تسعى إلى تطوير أسواق رأس المال المحلية، وتوظيف المدخرات في تمويل المشاريع الحكومية مثل البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في جميع أنحاء السودان، مما يساهم في تقليل الآثار التضخمية .

-يساهم التمويل الأصغر في السودان والعراق في تحفيز النمو ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد في تقليل الفقر وتحقيق التنمية المحلية.

-أصدرت الجزائر النظام 20-02 الذي يُعد الخطوة الأولى نحو دمج شريحة واسعة من المجتمع في النظام المالي الإسلامي. ولا يتطلب تطبيق هذا النظام سوى تحسين إدارة وتنظيم العملية، بالإضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي، وزيادة التواجد المصرفي على المستوى الوطني.

- تعزز الخدمات المصرفية الإسلامية الشمول المالي عبر فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، مما يساعد في تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة وتوسيع قاعدة المستفيدين.

3-توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات كالتالي:

-يجب على الحكومات والهيئات التنظيمية في الدول الإسلامية تعزيز البنية التحتية للتمويل الإسلامي لتوسيع نطاق الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. ويشمل ذلك تحديث التشريعات والأنظمة المصرفية لتيسير العمليات المالية وتقديم منتجات مبتكرة.

-يتعين على الدول زيادة برامج التثقيف المالي على جميع المستويات (المدارس، الجامعات، المؤسسات المجتمعية) وبشتى الطرق من خلال الاعلام، التظاهرات، الندوات، حول أدوات التمويل الإسلامي مثل التمويل الأصغر، التمويل الجماعي، والتكافل. ويجب أن تشمل هذه البرامج النساء والشباب في المناطق الريفية.

-يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الاستمرار في تطوير أدوات مالية مبتكرة ومناسبة لاحتياجات الفئات الفقيرة والمحرومة، مثل أدوات التمويل الموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) ، كالتمويل الأصغر، ومنصات التمويل الجماعي، لضمان وصول هذه الفئات إلى الخدمات المالية.

-تشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية لتعزيز توفير منتجات التمويل الإسلامي ذات التكلفة المنخفضة، والتوسع في تطبيق النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية لتوفير الخدمات المالية الإسلامية بشكل أوسع.

- تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التمويل الإسلامي، والعمل على تنسيق السياسات الخاصة بالتمويل الإسلامي لتحقيق شمول مالي موسع في المناطق.

-تشجيع الابتكار في التكنولوجيا المالية الإسلامية وتوسيع نطاق استخدام التطبيقات الرقمية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، مما يمكن الفئات المحرومة من الوصول إلى التمويل بسرعة وأمان.

- تخصيص جزء من الموارد لتمويل برامج تدريبية وتطوير مهارات الأفراد في مجالات التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم الفني والمهني لتأهيل الشباب في الدول الإسلامية، مما سيساهم في تمكينهم اقتصادياً.

-تعزيز دور الزكاة والوقف كأدوات فعالة لإعادة توزيع الثروة وتوفير تمويل مستدام للمشاريع الاجتماعية والخدمية. والتعليمية في المجتمعات الأكثر احتياجاً.

-يجب دعم الابتكار في أدوات التمويل الاجتماعي مثل التمويل الإسلامي الموجه للفئات المهمشة، خاصة من خلال برامج التمويل الجماعي والمشاريع الصغيرة، التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقليل الفقر.

-ضرورة تعزيز الشفافية في إدارة المؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بجمع وإدارة الزكاة والوقف، لضمان وصول هذه الأموال إلى الفئات المستحقة وتعظيم أثرها في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة.

4-آفاق الدراسة:

يُعد موضوع الصناعة المصرفية الإسلامية كمدخل لتعزيز مستويات الشمول المالي في الدول الإسلامية من الموضوعات الشائكة والمعقدة، والتي تتطلب تحليلاً معمقاً يتجاوز صفحات بحث واحدة. ولذا، نقترح العناوين التالية كمواضيع بحثية مستقبلية:

- تأثير سياسات التمويل الإسلامي على الحد من الفقر وتعزيز الإدماج المالي في الدول الإسلامية.

- تأثير الابتكارات التكنولوجية المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول الإسلامية.

- دور التمويل الإسلامي في دعم التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الدول الإسلامية.

- دراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- القرآن الكريم

2- ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم. (1405ه). لسان العرب. المجلد 08. نشر أدب الحوزة. قم- إيران

3- ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم. (1301ه). لسان العرب. ط01 المجلد 07دار صادر-بيروت.

4- ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم. (1310ه). لسان العرب. ط01. المجلد 12. دار صادر-بيروت.

5- ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم. (1300ه). لسان العرب. ج01. ط01, نشر أدب الحوزة. قم- إيران

6- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين). (1994). لسان العرب. (ط03). بيروت. المجلد السادس، دار صادر.

7- الشرباصي أحمد. (1981). المعجم الاقتصادي الإسلامي. (1). بيروت-لبنان. دار الجبل.

8- أبو الهول محي الدين يعقوب. (2012). تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية: دراسة تحليلية مقارنة. ط01. الأردن. دار النفائس للنشر والتوزيع.

9- أبو الفتوح نجاح عبد العليم عبد الوهاب. (2014). أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية. ط 1. عمان-الأردن. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

10- أحمد علي جرادات. (2015). النظام الاقتصادي في الإسلام. (ط01). عمان-الأردن. دار الثقافة النشر والتوزيع.

11- أحمد مختار عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. ط01. مصر-القاهرة. عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة. https://archive.org/details/waq99366/page/n1235/mode/2up

12- أدهم ابراهيم جلال الدين. (2014). الصكوك والأسواق المالية الإسلامية: ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية. (ط01). مصر القاهرة. دار الجوهرة للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

13- الشرقاوي المالقي عائشة. (2000). البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق. المغرب. المركز الثقافي العربي،

14- الخضيري محسن أحمد. (2002). إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف. (ط02). القاهرة، مجموعة النيل العربية.

15- الخضيري محسن أحمد. (1999). البنوك الإسلامية. ط03. مصر. إيتراك للنشر والتوزيع.

16- العاني قتيبة عبد الرحمان. (2013). التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية: دراسة مقارنة. (ط01). الأردن. دار النفائس للنشر والتوزيع.

17- الصلاح الصاوي. (2005). عقد المرابحة وتطبيقاته المعاصرة. مجمع فقهاء الشريعة. دورة الاستثمار في الإسلام.

18- العلجوني أحمد دنيا، (2013). الاقتصاد الإسلامي، أصول ومبادئ. ط01. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية.

19- الكراسنة إبراهيم. (2013). البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيم، والتحديات. صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية. أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة.

20- الوادي محمود حسين ، خريس محمد إبراهيم، كمال محمد رزيق ، و سمحان حسين محمد،امجد سالم لطايفة (2014). الإقتصاد الاسلامي. ط02 عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

21- العيادي أحمد صبحي. (2010). أدوات الاستثمار الإسلامية: البيوع -القروض-الخدمات المصرفية.ط01. المملكة الاردنية الهاشمية-عمان. دار الفكر ناشرون وموزعون.

22- الزحيلي وهبة. (2002). المعاملات المالية المعاصرة: بحوث وفتاوى وحلول. دمشق-سورية. دار الفكر.

23- الكفراوي عوف محمد. (2006). السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة. ط02. الإسكندرية مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،

24- بن نهار نايف. (2020). مقدمة في الصيرفة الإسلامية. ط01. الأردن. الناشر مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث. مكتبة الهاشمي.

25- بورقبة شوقي. (2013). التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. عمان-الأردن. عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع

26- جبار محفوظ. (2011). أسواق رؤوس الأموال: (الهياكل، الأدوات، والاستراتيجيات). (ط01). ج02. جامعة سطيف –الجزائر. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

27- حكيم حمود فليح الساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي. (2019). المصارف الاسلامية: مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية. (ط02). العراق-بغداد. بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

28- حسين محمد سمحان. (2013). أسس العمليات المصرفية الإسلامية. (ط01). عمان –الأردن. دار المسيرة للنسر والتوزيع والطباعة،

29- حيدر يونس الموسوي. (2011)، المصارف الإسلامية، أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية. (ط01). الأردن-عمان. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

30- حمزة الحاج شودار. (2009). علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية. (ط01). عمان. عماد الدين للنشر والتوزيع.

31- خوجة عز الدين. (2013). النظام المصرفي الاسلامي. الموسوعة المسيرة للمعاملات الاسلامية. (ط 01). تونس. الامتثال للمالية الاسلامية. سنر المسلك،

32- خبابة عبد الله. (2008). الاقتصاد المصرفي: البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية. الاسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة للنشر.

33- رشاد نعمان شايع العامري. (2013). الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة في القانون والفقه الإسلامي. (ط01). الإسكندرية. دار الفكر الجامعي.

34- سري حسن. (2005). الاقتصاد الإسلامي: مبادئ، وأهداف، وخصائص. مصر. مركز الإسكندرية للكتاب.

35- سليمان ناصر. (200). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية: دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الاسلامية. (ط01). غرداية –الجزائر. نشر جمعية التراث –القرارة.

36- سمحان حسين محمد، موسى عمر مبارك، عبد الحميد أبو صقري. (2012). إدارة الاستثمار في المصارف الاسلامية. القاهرة –جمهورية مصر الجديدة. منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية.

37- سليمان خنجري. (2010). الاسواق المالية الاسلامية وأحكامها الفقهية. المملكة المغربية. منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية.

38- سمير رمضان الشيخ، 2010، أساسيات العمل المصرفي. القاهرة

قائمة المراجع

39- شرقي بورقيبة. (2013). التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة. اربد-الأردن. عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع.

40- صادق راشد الشمري. (2011). أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية. (ط01). عمان-الأردن. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

41- صادق راشد الشمري. (2008). أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية: أنشطتها التطلعات المستقبلية. الأردن-عمان. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

42- صالح صالحي. (2001). السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي. الجزائر. دار الوفاء.

43- طبايبية سليمة. (2016). إدارة المصارف الإسلامية. (ط01). المملكة الأردنية الهاشمية عمان شارع الجاردنز. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية(رماح).

44- عطية عبد الحليم صقر، (1998). اقتصاديات الوقف، دار النهضة العربية، القاهرة مصر.

45- عبد المطلب عبد الحميد. (2014). اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية. ط01. الاسكندرية-مصر. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

46- عبد الحق العيفة. (2021). المصارف الاسلامية المعاصرة. (ط01). الجزائر. البدر الساطع للطباعة والنشر.

47- عبير فوزان العبادي. (2015). إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي. (ط01). عمان. دار الفكر للنشر والتوزيع.

48- عائشة الشرقاوي المالقي. (2000). البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق. (ط01). المغرب. المركز الثقافي العربي

49- عصام عمر أحمد مندور. (2013). البنوك الوضعية والشرعية: النظام المصرفي-نظرية التمويل الاسلامي-البنوك الاسلامية. الإسكندرية. دار التعليم الجامعي-برج زهرة الأنوار.

50- عصام عمر. (2013). البنوك الوضعية والشرعية، النظام المصرفي: نظرية التمويل الاسلامي-البنوك الاسلامية. الاسكندرية. دار الكتب المصرية. دار التعليم الجامعي.

51- عبد اللطيف حمزة القراري. (2011). المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات، إطار كيف يتعامل ويستفيد الافراد والمؤسسات والاقتصاد من المصارف الإسلامية. ليبيا. دار الكتب الوطنية.

قائمة المراجع

52- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). لإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

53- عكرمة سعيد صبري. (2017). الوقف الإسلامي: بين النظرية والتطبيق. (ط01). عمان -الأردن. دار النفائس للنشر والتوزيع.

54- عثمان توات. (2021). دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز الشمول المالي تجارب ودروس دولية للدول العربية. في كتاب إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر التقليدية والمستحدثة الناشر: كلية العلوم الاقتصادية والإدارية والتجارية وعلوم الإدارة-جامعة جيجل.

55- علي محمد أحمد أبو العز. (2016). الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي. منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

56- غربي عبد الحليم عمار. (2015). نظام المشاركة ومؤسساته المصرفية. (ط01). الامارات العربية المتحدة. مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.

57- غسان محمود إبراهيم، القحف منذر. (2000). الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم. ط01. دمشق سورية. دار الفكر

58- فادي محمد الرفاعي. (2004). المصارف الإسلامية. (ط01). بيروت-لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية.

59- فليح حسن خلف. (2006). البنوك الإسلامية، دار الكتاب العالمي، عمان، الأردن.

60- فتاح توفيق أبو بكر. (2015). استثمار الصكوك الإسلامية: وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية المعاصرة، دراسة موضوعية في واقع المالية العالمية. ط 01. عمان –الأردن. دار النفائس للنشر والتوزيع.

61- فؤاد على بكر علي. تحديات تواجه البنوك الإسلامية، موقع المعرفة عمود التنمية.

62- قشوط هشام كامل. (2014). المدخل إل الاستثمارات من منظور إسلامي: دراسة تأصيلية للمفاهيم العلمية والممارسات العلمية(01). عمان. دار النفائس للنشر والتوزيع.

63- قنطقجي سامر مظهر، أمنازي براء منذر. (2006). مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية. مطبوعات KIE.مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

64- قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كاكي عبد الكريم. (2014). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. (ط01). بيروت لبنان. مكتبة حسن العصرية.

65- محمد بوجلال. (1990). البنوك الإسلامية. الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب

66- محمد صالح عبد القادر. (1997). نظريات التمويل الإسلامي. (ط01). دار الفرقان، عمان الأردن.

قائمة المراجع

67- محمود عبد الكريم إرشيد. (2015). المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. (ط01). الأردن. دار النفائس للنشر والتوزيع.

68- محمد محمود المكاوي. (2012). البنوك الإسلامية، نظرية: التطبيق-التطوير. (ط01). جمهورية مصر المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

69- محمود حسن صوان. (2001). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتوى الشرعية. عمان. دار وائل للنشر.

70- محمود حسن صوان. (2000). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي. (ط01). عمان-الأردن. دار وائل للنشر.

71- صوان محمود حسن. (2004). أساسيات الاقتصاد الإسلامي. ط 01. عمان-الأردن. دار المناهج للنشر والتوزيع

72- محمد محمود العجلوني. (2008). البنوك الاسلامية: أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية. (ط01). عمان-الاردن دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة

73- مصطفى كمال السيد طايل. (2012). البنوك الاسلامية والمنهج التمويل. (ط01). عمان –الاردن. دار أسامة للنشر والتوزيع.

74- مسدور فارس. (2007). التمويل الاسلامي: من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية. الجزائر. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

75- محمد علي السرطاوي. (2015). الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية. (ط1). عمان. دار الفكر ناشرون وموزعون.

76- محمد عبد الحليم عمر. (2004). الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر. (ط03). جدة. البنك الإسلامي للتنمية.

77- محمد إبراهيم أبو شادي. (2000). البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. مصر دار النهضة العربية.

78- محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (01). ليبيا. منشورات 7اكتوبر جمهورية مصر.

79- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان. (2010). النقود والمصارف. عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

80- محمد عثمان شبير. (1999). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي. (ط03). الأردن. دار النفائس للنشر والتوزيع.

81- محسن احمد الخضراوي. (1999). البنوك الإسلامية. (ط03). القاهرة. ايتراك للنشر والتوزيع.

82- ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي. (2010). البنوك الإسلامية: المفهوم الإداري والمحاسبي. القاهرة-مصر. دار السحاب للنشر والتوزيع.

83- نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. (ط01). الاسكندرية. دار الفكر الجامعي.

84- وائل محمد عربيات. (2009). المصارف الاسلامية والمؤسسات الاقتصادية: اساليب الاستثمار – الإستصناع المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) –النظرية والتطبيق. (ط01). عمان. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

85- نغم حسبن نعمة، نوري أحمد حسن مطر. (2018). الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس. عمان-الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

86- هاشم عبد الرحيم السيد. (2008) موسوعة المصارف الإسلامية، شركة الهواشم القابضة للنشر والتوزيع، قطر.

87- يوسف القرضاوي. (1987). قراءات في الاقتصاد الإسلامي. جدة-السعودية. جامعة الملك عبد العزيز.

88- صالحي صالح. (2005). المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. القاهرة مصر. دار النشر للفجر والتوزيع.

ثانيا: المجلات

1- الزركوشي علياء حسين خلف، وآخرون. (2023) تحفيز الشمول المالي الرقمي للتنمية الاقتصادية في العراق لمواجهة تأثيرات جائحة كرونا. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال. مجلد 7. العدد 1. الصفحات 286-305.

2- البرازي معن. (2014). 90% من سكان بلدان منظمة البلدان الاسلامية الذين لا يتعاملون بمعاملات ربوية وغير معنيين بشمول بخدمات المالية. مجلو الاقتصاد الإسلامي العالمية. العدد 20.

قائمة المراجع

3- الحسناوي سالم صلال، صلاح مهدي لينا. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي: دراسة تطبيقية اعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة مركز الدراسات. العدد 57.

4- السن عادل عبد العزيز. (2019). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا. العدد 02. المجلد 5. الصفحات 1-103

5- الأغبري عبده محمد لينا، عبد الله عثمان أنور حسن. (2021)، الشمول المالي الإسلامي والتخفيف من تداعيات وباء كورونا من خلال أدوات الزكاة والوقف. International Journal of Al-Turath In Wealth And Finance Islamic، Vol. 2 No. 2, p 4

6- أصغير الويزة. (2020). الصناعة المالية الاسلامية في العالم: الواقع والمعوقات. الباحث الاقتصادي. المجلد 7. العدد 1. ص17-32

7- أحمد فؤاد خليل. (2015). اليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية. العدد 03.صفحات 7-10

8- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء. (2021). تطبيق الابتكار المفتوح في التكنلوجيا المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي: ماليزيا نموذجا. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 09. العدد 04. الصفحات 543-568.

9- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار العالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي. المجلد 12. العدد 01. الصفحات 71-87.

10- بن موسى محمد. (2018). أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 08. العدد 15مكرر الصفحات 34-60.

11- بواحمد صفية، بن قدور أشواق. (2022). دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية: التمويل الأصغر في السودان نموذجا. مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي. المجلد 03. العدد02.

12- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء. (2021). تطبيق الابتكار المفتوح في التكنلوجيا المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي نموذجا. مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 09. العدد 04. الصفحات 543-568.

13- بدر شحدة حمدان وماجد أبو دية (2018)، أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية بفلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، ا لد 04، العدد 02.

قائمة المراجع

14- بن عيشوبة رفيقة. (2018). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 09. العدد 02. الصفحات 46-59.

15- بن سلمان الباحوث عبد الله. (2017). دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة. GLOBAL JOURNAL OF ECCONOMIC AND BUSINESS. المجلد 03. العدد 01.

16- بهناز على القره داغي. (2017). الشمول المالي: دولة قطر أنموذجا. مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية. المجلد 02. العدد 01. الصفحات 26-46.

17- بهناس، عباس ورسول، حميد وبسيسة بلعباس عز الدين. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية. مجلة معارف. جامعة البويرة-الجزائر. المجلد 14. العدد 02.

18- بن موسى محمد، قمان عمر. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex). خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر. Revue des réformes Economiques et Integration En Economie Mondaile. المجلد 13. العدد 03.

19- رياض العينوس. (2022). دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية. المجلد 01. العدد 05.ص128-145.

20- رديف مصطفى، مراد إسماعيل. (2016). الابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية: إشارة إلى التجربتين السعودية والإيرانية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. ا لعدد05.

21- رشدي نعيمي، بن ساسي عبد الحفيظ. (2021). تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017، مع الإشارة إلى الدول العربية. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 09. العدد 03. الصفحات 369-388.

22- زهراء أحمد محمد توفيقي النعيمي (2017)، تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق. العدد 04.

23- خلج آمنة، عبو عمر. (2021). رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الاسلامية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي بالإشارة إلى تجربه بنك البركة الجزائري ومصرف الراجحي السعودي وبنك الأمل للتمويل الاصغر اليمني. دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية. مجلد 13. العدد 05

قائمة المراجع

24- خضير عقبة. أكتوبر 2021. النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي. مجلة النهل الاقتصادي. المجلد 04. العدد 02. الصفحات 449-458

25- خليفة أسياء. (2021). متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري -دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي-دفاتر البحوث العلمية، المجلد9 ، العدد1 ، الصفحات 543-557.

26- جواني صونيا، مريمت عديلة. (2021). دور التكنلوجيا المالية في تعزز الشمول المالي في الوطن العربي: تجربة البحرين. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة. المجد 04. العدد 02. صفحات 272-291.

27- جلولي سهام. (2021). تطبيق المنتجات التأمينية الإسلامية في الجزائر كبديل للمنتجات التقليدية لتمويل الاقتصاد الوطني: الواقع والأفاق. مجلة دفاتر بوادكس. المجلد 10. العدد 01. الصفحات 219-241.

28- حسنية دومة، فاطمة بن الناصر، وعلي بن الضب .(2020) العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت وقطر). مجلة مجاميع المعرفة. المجلد 06. العدد 02. ص 649-662.

29- حجازي أسماء عبد الله. (2020). إسهامات بيت الزكاة والصدقات المصري في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد 02. العدد 11.

30- حميدوش وفاء. (2020). أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي: حالة الدول العربية. مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية والإدارية. جامعة 20أوت 1955. الجزائر. مجلد 03. الصفحات 1-18

31- حمزة فيشوش. (2020). مصادرواستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة. المجلد 05. العدد 01. الصفحات 1010-120

32- دريد حنان، غريب الطاوس. (2021). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 07، العدد 01،

33- داودي الطيب. كردودي صبرينة. (2012). التامين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته. مجلة الإحياء. المجلد 13.العدد 01.

34- -سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد. (2018). اساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة التراث. المجلد 08.العدد 01.

35- سردون مهدية. (2021). أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة الابداع. المجلد 11. العدد 02. الصفحات 06-24.

قائمة المراجع

36- سوري باسين حسين إلهيتي. (2018). الأهمية الاقتصادية للقرض الإنتاجي الحسن في دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة. مجلة العلوم الإسلامية العراقية. العدد 19.

37- سيد اعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان. (2020). التكنلوجيا المالية مالية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 08. العدد 01. الصفحات 63-79.

38- سامي الصلاحيات. (2005). مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية والاستثمارية. مجلة الاقتصاد الإسلامي. جامعة الملك عبد العزيز. جدة، مجلد 18 العدد 2

39- سعدوني محمد محروس. (2021). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع دول العرب. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. المجلد 52. العدد 04. الصفحات 197-238.

40- سمير فخري نعمة، مهند عزيز محمد الشلال. (2019). بناء مؤشر لقياس الأداء المنفرد للمصارف في مجال الشمول المالي: مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حالة دراسية. مجلة تنمية الرافدين. المجلد 38. العدد 121. الصفحات 2017-2019

41- سالم إبراهيم ياسمينة، يحي هاجر. (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية. المجلد 21. العدد 01. الصفحات 123-147.

42- شحاده مها خليل، العتوم عامر يوسف. (2021). التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي. مجلة جرش للبحوث والدراسات. المجلد 22. العدد 02. الصفحات 825-849

43- شنبي صورية، بن لخضر السعيد. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. المجلد 03. العدد 02. الصفحات 104-129.

44- شنبي صورية وبن لخضر السعيد (2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02

45- صليحة فلاق، نادية سوداني، ومعمر حمدي (2021) تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر .مجلة المعيا ر. المجلد 12. العدد 01. ص 278-291

46- عبادة ابراهيم عبد الحليم، أبو دلو أنوار زين الدين. (2016). الصيرفة الاسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الديون. المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية. جامعة اليرموك المجلد 12، العدد 02.

قائمة المراجع

47- عبد المالك سعدان، بترعة محمود. (2020). عقود المزارعة والمساقاة والمضاربة في قانون الأوقاف الجزائري: تأصيل شرعي. مجلة الاحياء. المجلد 20. العدد 24

48- عباس كريمة. (2022). التأمين التكافلي في الجزائر: دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي قم 21-81. مجلة العلوم الإنسانية. المجلد 33. العدد 03. الصفحات 347-362.

49- عبو هودة، (2021). أهمية وواقع الصناعة الإسلامية في ماليزيا. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. المجلد 10. العدد 01. الصفحات 297-296

50- عمران عبد الحكيم. (2017). تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي. Revue Des Recherches En Sciences Financieres Et Comptables. العدد 04.

51- عريف عبد الرزاق. (2019). واقع الاشتمال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. جامعة أم البواقي – الجزائر المجلد 06. العدد 04. الصفحات 195-212.

52- عبد الودود مصطفى مرسي السعودي. (2014). أحكام الغرر في عقود التبرعات :دراسة فقهية مقارنة. مجلة بيت المشورة. المجلد 01. العدد 01. ص 103-111.

53- عبادة محمد حاتم أمين. (2018). معالجة الممارسات الاحتكارية في الفقه الإسلامي. مجلة كلية الشريعة والقانون تفهنا –دقهلية. المجلد 20. العدد 3. ص 1683-1756.

54- عبد الكريم أحمد قندوز. (2021). الأسواق المالية. صندوق النقد العربي. الامارات. العدد 21.سلسلة كتيبات تعريفية.

55- عاصم حماد الفارسي. (2022). أركان الوقف الأهلي وشروطه: دراسة فقهية مقارنة. المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية. المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. مصر. مجلد 7. العدد 22. الصفحات 99-132.

56- عثمان علام، صالح سنوساوي. (2017). دور الهندسة المالية في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الإسلامية: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي. المجلد 08. العدد 02.

57- عزيزة نوارة. (2021). الشمول المالي المترتب عن الاستثمار في التكنلوجيا المالية وتأثيره على التنمية المستدامة للدول، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. المجلد 06. العدد 02. ص 407-422.

قائمة المراجع

58- عبد الحق العيفة، مومني اسماعيل. (2021). متطلبات تطوير تمويل صيغ المشاركات الزراعية. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية عبد القادر للعلوم الاسلامية. قسنطينة –الجزائر. المجلد 35. العدد 01. (1734-1770)

59- عزي خليفة وآخرون. (2021). واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات. المجلد 06. العدد02. الصفحات 300-315.

60- عمر ايت مختار، حسيني جازية، بلوطي نبيل. (2021). اليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرة اقتصاديا: صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا. مجلة العلوم الاقتصادية. المجلد 24. العدد 01. الصفحات 291-310.

61- عبد الحليم عمار غربي. (2020). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي السلامي: دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية. المجلد 10. العدد 01. الصفحات 07-41

62- غربي عمار عبد الحليم. (2018). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي: الاقتصاديات العربية نموذجا. مجلة بيت المشورة. العدد 08.

63- غربي عمار عبد الحليم. (2019). فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للطاع المصرفي الإسلامي العربي. مجلة بيت المشورة، العدد 10. الصفحات 25-101. **6**-غربي ناصر صلاح الدين، سعدوني محمد، بوغرارة بومدين. (2021). سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية. مجلة دفاتر. المجلد 17. العدد 04. الصفحات 370-382.

64- -فؤاد بن حدو. 2019. النظرية العلمية في الصيغة التمويلية لبيع المرابحة للأمر بالشراء والرد على مانعها: فتوى محمد فركوس أنموذجا. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. العدد 86

65- فاطمة الفرحاني. (2020). بيع السلم. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. العدد 93

66- فضل عبد الكريم محمد. (2022). التمويل الاسلامي في المملكة العربية السعودية: الفرص. والتحديات Socail Science ResearchNetwork

67- قندوز عيد الكريم. (2019). المالية الإسلامية. صندوق النقد العربي. المارات العربية المتحدة.

68- قريش منيرة، شاشي عبد القادر. (2024). آفاق وتحديات التمويل الأصغر بالجزائر دراسة مساهمة بنك البركة الإسلامي. مجلة دراسات اقتصادية. المجلد 18. العدد 01.

قائمة المراجع

69- لفته محمد طارق، لفته بيداء ستار. (2019). دراسة تحليل ضروريات النهضة بالشمول المالي في العراق: الفرص والتحديات. مجلة دراسات محاسبية ومالية، (JAFS) المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.

70- لعلاوي نواري، خليل عبد القادر. (2021). مساهمة تحويل الأموال عن طريق الهاتف المحمول في إرساء الشمول المالي: تجربة كينيا ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر. مجلة أبعاد اقتصادية. المجلد 11. العدد 02. الصفحات 804-825.

71- محمد مكي بن سعد الجرف. (1998). الصناعات الصغيرة وطرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي. مجلة أفاق الجديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، القاهرة. السنة العاشرة. العدد 02.

72- مدبر حليم. (2022). دور المؤسسات الداعمة للصناعة الاسلامية في تطوير صناديق الاستثمار بالجزائر. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية. المجلد 5. العدد 2. ص62-116

73- معارفي فريدة. (2022) التحول الكامل إلى النظام المصرفي الإسلامي: تجربة السودان نموذجاً. مجلة العلوم الإنسانية. المجلد 22. العدد 01. ص 1217-1232.

74- مشري فريد، عتروس صبرينة. (2016). السوق المالية الإسلامية: المفهوم والأدوات تجربة السوق المالية الاسلامية البحرين. مجلة الاجتهاد القضائي. المجلد 08. العدد 11

75- محمد نعمة الزبيدي، جنان محمد خضير. (2021). الشمول المالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة: المعوقات والحلول. مجلة وريث للعلوم المجلد 03.العدد 07.

76- مها خليل شحاده، عامر يوسف العتوم. (2021). التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي. مجلة جرش للبحوث والدراسات. المجلد 22 العدد 2. ص 825-849.

77- مجدي الأمين نوردين. (2015). الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول. مجلة دراسات وبحوث. العدد 77.

78- ملالة ايمان. (2021) التمويل الإسلامي الأصغر في السودان: تجربة فيصل الإسلامي.

79- Journal of Contemporary Business and Economic Studies Vol.(4) No.(2)

80- نسيلي جهيدة. (2015). دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية. مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 06. العدد 01.الصفحات 339-356

قائمة المراجع

81- نصبة مسعودة، فلة عاشور. (2017). المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في دعم الصناعة المالية الاسلامية والعمل المصرفي الاسلامي. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية. المجلد01. العدد 02. الصفحات 237-258

82- نواري لعلاوي. خليل عبد القادر. (2021). مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات. المجلد 10.العدد 02. ص22-36.

83- نصار احمد محمد محمود، (2013). خصائص عقود المشاركات ومدى الاستفادة منهت في التمويل الاسلامي: دراسة فقهية مالية. مجلة القضائية. العدد 07.

84- ولد عوالي أمينة، صفيح صادق. (2021). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 2010-2017. مجلة دفاتر البحوث العلمية. المجلد 09. العدد 02. الصفحات 196 -209.

85- -يسعد عبد الرحمن، ودان بوعبد الله، قيرات فريال. (2021). دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي: تجارب دولية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 05. العدد 02. الصفحات 399-413.

ثالثا: الملتقيات

1- ايمان قاسم الحصادي. (2022). تفعيل صيغ التمويل التشاركي والتأجيري ودورهما التنموي في الاقتصاد. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأكاديمي الخامس حول المصارف الاسلامية: الواقع والمأمول. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دامعة مصراته –ليبيا. 17-18 ديسمبر 2022

2- أوصيف لخضر، بلحمري سمية. (2019). الصناعة المالية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، بين الإنجازات المحققة والرهانات المستقبلية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الخامس عشر حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية المصرفية والمصرفية الإسلامية جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-الجزائر.26-27-نوفمبر2019

3- أمير عبد الرحمن. (2008). الأوقاف المطابقة للشريعة في الولايات المتحدة، التحديات التجارية والقانونية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر دبي الدولي حول الاستثمارات الوقفية. مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر. دبي الامارات العربية المتحدة. 4-6 فيفري.

قائمة المراجع

4- الشائع أحمد، طالبي صلاح الدين. (2018). واقع البنوك الاسلامية في الجزائر. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني الاول حول مساهمة المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة. المركز الجامعي نور البشير بالبيض. الجزائر. 2ماي 2018.

5- العيفة عبد الحق، صلاح بسام فياض. (2013). الإجارة المنتهية بالتمليك كأداة للتمويل الشرعي. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الثاني حول الخدمات المصرفية الاسلامية بين النظرية والتطبيق. جامعة علجون الوطنية. المملكة الاردنية الهاشمية. 15-19ماي 2013.

6- أحمد عبد الله، خالد احمد كاجيجي. (2005). صناديق الاستثمار. ماهيتها أنواعها ودورها. ورقة عمل مقدمة لندوة تطوير سوق الأوراق المالية، ليبيا.

7- الشاعر باسل. (2017). الأسواق المالية الاسلامية التوظيف الخصائص والحاجة. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الرابع للمالية والمصرفية الاسلامية حول الأسواق المالية من منظور المالية الإسلامية والمعايير الدولية. الجامعة الأردنية، كلية الشريعة. قسم المصارف الاسلامية. 16-2017/08/17.

8- بوشول السعيد، جرمون سعاد. (2019). أهمية التمويل الإسلامي في ظل الازمات المالية، مع الإشارة لتجربة الامارات. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تحديات تمويل الاستثمارات في بيئة الاعمال المعاصرة، رؤية إسلامية. جامعة تبسة-الجزائر.12-13 نوفمبر2019

9- جوهري ميلود، غربي نوال. (2022). دور الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. ورقة بحثية مقدمة ملتقى حول الشمول المالي في الجزائر: الواقع والافاق. جامعة فرحات عباس سطيف 01. الجزائر. 13 أكتوبر 2022

10- دليلة شايب. (2019). الغرر في الفقه المالكي وتطبيقاته في المعاملات المالية المعاصرة. ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر للمذهب المالكي حول المعاملات المالية للمذهب المالكي. دار الثقافة الأمير عبد القادر ولاية عين الدفلى –الجزائر. 2019.

11- سعيد سامي الحلاق. (2008). المصارف الاسلامية: الواقع والتحديات. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول المنعقد في الشارقة –دولة الامارات العربية المتحدة. نوفمبر 2008

12- سعيد إبراهيم، بوحجلة محمد. (2022). دراسة تحليلية لنشاط نافذة إسلامية ومقارنتها بالنشاط التقليدي: دراسة حالة بنك ترست الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 13. العدد 02. الصفحات 37-53

قائمة المراجع

13- -شرع عبد الرزاق. (2022). نماذج من صيغ التمويل الاسلامي للبنى التحية: الزكاة نموذجا، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات ملتقى دولي حول أليات التمويل بين القطاع الخاص والعام. 17جويلية 2022

14- صالح صالحي، عبد الحليم غربي. (2009). كفاءة واساليب التمويل الاسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. جامعة فرحات عباس سطيف01. الجزائر. 20-21 أكتوبر 2009

15- -صالح صالحي. (2004). دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي. البليدة –الجزائر.11جويلية 2004

16- صفوت عبد السلام عوض الله. (2005). صناديق الاستثمار دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الأسواق المالية الإسلامية معالم الواقع وآفاق المستقبل، المجلد الأول، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 15-16 و17 ماي 2005

17- عاشوري صورية، شنافة جهرة. (2022). دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي: تجربة بنك الأمل انموجا. ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشمول المالي في الجزائر: الواقع والافاق. جامعة فرحات عباس سطيف 01. الجزائر. 13 أكتوبر 2022.

18- كريمة الهادي أبو شعالة، مصطفى سامي أبو القاسم، رقية محمد مفتاح. (2022). معوقات تطبيق صيغة الاستصناع في البيئة الليبية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأكاديمي الخامس المصارف الإسلامية: الواقع والمأمول. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دامعة مصراته –ليبيا. 17-18 ديسمبر2022.

19- كمال توفيق حطاب. (2005). نحو سوق مالية إسلامية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الثالث للاقتصاد الإسلامي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة السعودية.

20- كريمات نصيرة، قريشي خولة. (2022). الصيرفة الالكترونية كنموذج لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. ورقة بحثية مقدمة ملتقى حول الشمول المالي في الجزائر: الواقع والافاق. جامعة فرحات عباس سطيف 01. الجزائر. 13 أكتوبر 2022

قائمة المراجع

21- لسلوس مبارك. (2013). ادارة البنوك الإسلامية لصندوق الزكاة: دراسة حالة الجزائر. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة. جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر. 10-11 ماي 2013

22- لمزاودة رياض، بنون خير الدين. (2022). الإقصاء المالي، الشمول المالي تحليل نظري للمفاهيم والأساسيات. ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشمول المالي في الجزائر: الواقع والافاق. جامعة فرحات عباس سطيف 01. الجزائر. 13 أكتوبر 2022.

23- -مبروكة بكار محمد المسماري، مجد أحمد خليفة القندولي. (2022). دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأكاديمي الخامس المصارف الاسلامية: الواقع والمأمول. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دامعة مصراته –ليبيا. 17-18 ديسمبر 2022

24- محمد فضل عبد الوهاب حماد. (2022). دور أدوات التمويل الاسلامي في فعالية السياسة النقدية: دراسة تطبيقية على المصارف السودانية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأكاديمي الخامس حول المصارف الاسلامية: الواقع والمأمول. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دامعة مصراته –ليبيا. 17-18 ديسمبر 2022

25- محمد الزحيلي. تقويم التطبيقات المعاصرة للزكاة. المؤتمر العالمي الثالث الاقتصادي الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة-السعودية

26- نوري منير، بارك نعيمة. (2009). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وأهميتها في تحدي الأزمات المالية: التوصيات والمتطلبات. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا. المركز الجامعي خميس مليانة. الجزائر. 5-6 ماي 2009.

رابعا: الاطروحات

1- الطائي حسين إسراء نظام الدين. (2022). دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية. تجارب دول مختارة مع الإشارة إلى العراق. أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

قائمة المراجع

2- بساس منيرة، (2016). الصناعة المصرفية التقليدية والصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات اللاوساطة المالية والتحرير المالي: دراسة مقارنة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 01. الجزائر

3- بريش رابح. (2023). دور التكنلوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم اقتصادية. تخصص مالية وبنوك جامعة البليدة 02 لونيسي علي. الجزائر

4- بوزيد عصام. (2016). محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الازمات المالية. أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية علوم التسيير. تخصص مالية المؤسسة. جامعة مرباح ورقلة. الجزائر

5- بوعكاز نوال. (2021). التحوط في التمويل الاسلامي: دراسة قياسية على السوق المالية الاسلامية الماليزية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 01. الجزائر

6- بوكرديد نور الدين. (2006). أحكام الربح بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي: الجزائر نموذجا، دراسة مقارنة. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية. تخصص أصول الفقه، كلية العلوم الإسلامية. جامعة الجزائر.

7- بولمرج وحيدة. (2023). المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة فرحات عباس سطيف 01.

8- بان عباس مهدي السعيدي. (2023). الصدمات الاقتصادية المتعددة وأثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. قسم الاقتصاد. جامعة كربلاء. العراق.

9- جدي ساسية. (2015). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، دراسة حالة ماليزيا والسودان. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية. تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر –بسكرة. الجزائر

قائمة المراجع

10- خلج أمنة. (2022). دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. علوم المالية والمحاسبة تخصص مالية وتأمينات. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. الجزائر

11- صويلحي نور الدين. (2017). مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ضل التحديات العالمية الحديثة. الازمة المالية العالمية 2008ومعايير لجنة بازل 3. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية علوم التسيير. تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3

12- عياشي بلقيس دنيا زاد. (2018). دور ضوابط الصناعة المالية الاسلامية في الحد من اثار الازمات المالية: دراسة مقارنة بين السوق المالي الماليزي والاماراتي. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم اقتصادية. تخصص مالية وتأمينات جامعة فرحات عباس سطيف 01. الجزائر.

13- عبد الله بن سعد محمد التويقب. (2006). أساليب الاستثمار بالصناديق الاستثمارية في المصارف الاسلامية. بحث تكميلي مقدم لاستكمال درجة الماجستير في الفقه وأصوله. قسم الثقافة الإسلامية. كلية التربية. جامعة الملك سعود.

14- فرج الله أحلام. (2017). الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أداء ومكانة البنوك الاسلامية، دراسة تطبيقية لأثر الازمة المالية العالمية 2008 على مجموعة من البنوك الاسلامية بمجلس التعاون الخليجي. أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس، سطيف01.الجزائر

15- فرج الله أحلام. 2008. طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الاسلامي، دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير. كلية العلوم التجارية. تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة. جامعة فرحات عباس، سطيف01.الجزائر.

16- لعمش أمال. (2012). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية. أطروحة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم التجارية. تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة. جامعة فرحات عباس سطيف 01.الجزائر

17- مسعودي محمد لمين. (2016). دور البنوك في الازمة المالية العالمية لسنة 20018 والبدائل الإسلامية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية علوم الحقوق. تخصص قانون خاص. جامعة باتنة 01. الجزائر

قائمة المراجع

18- ماجد محمود محمد أبو دية (2016)، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

19- ملاك سلوى. (2023). الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية: دراسة تجارب دولية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية وبنوك إسلامية. جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج-الجزائر. ص 191.

20- نعيمي رشيد. (2023). التمويل الأصغر الإسلامي الية لتعزيز الشمول المالي: دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

21- يحي محمد زكريا. (2010). الدليل العلمي للمدقق الشرعي في المصارف الاسلامية. أطروحة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي في معهد الدعوة الجامعي للدراسات الاسلامية. جامعة كاي.

خامسا: التقارير

1- إشراقة عباس. (2023). الشمول المالي أحد أهم أهداف السياسة النقدية لعام 2023. اتحاد المصارف السوداني

2- استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق مدخل إلى وظائف لائقة 2022-2023.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2020). صندوق النقد العربي. المحور العاشر.

4- البنك المركزي العراقي، (2022)، تقرير الاستقرار المالي،

5- البنك المركزي العراقي. (2019) تقرير الاستقرار المالي

6- البنك المركزي الأردني. (2020). وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

7- البنك المركزي السعودي. (2023). التقرير السنوي.59.

8- البنك المركزي السعودي. (2024). النشرة الإحصائية الشهرية.

9- البنك المركزي السعودي. (2020). التقرير السنوي.57.

10- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2019). صندوق النقد العربي. المحور العاشر.

11- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2012). صندوق النقد العربي. المحور العاشر

12- بن رجب جلال الدين. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. دراسات اقتصادية. العدد 45

قائمة المراجع

13- بنك الجزائر. (2018). الشمول المالي.

14- بنك الجزائر. (2020). التقرير السنوي.

15- بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي.

16- بنك السلام الجزائر. (2019). التقرير السنوي.

17- بنك السلام الجزائر. (2021). التقرير السنوي.

18- بنك السودان المركزي. (2024). سياسات

19- بنك السودان المركزي. (2021). التقرير السنوي.

20- بنك السودان المركزي. (2020). التقرير السنوي.

21- بنك السودان المركزي. (2018). التقرير السنوي.

22- تجربة العراق مع التمويل الأصغر الإسلامي: المرابحة. (2011). بوابة findev

23- صالحي صالح. (2024). الاقتصاد الجزائري. قطب اقليمي في مجال صناعة الخدمات المالية الاسلامية. جريدة الخبر.

24- صندوق النقد العربي. (2021). منصات التمويل الجماعي. مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية.

25- صندوق النقد العربي. (2022). سلسلة بحثية موجز سياسات: اصدار عام 2021.

26- صندوق النقد العربي. (2021). نشرة التمويل الاسلامي بالدول العربية. العدد 01

27- صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

28- صندوق النقد العربي. (2019). استخدام أدوات الدفع الالكترونية لتعزيز الشمول المالي. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. العدد 100.

29- طلحة الوليد، الفران صبري. (2020). الشمول المالي الرقمي. صندوق النقد العربي: موجز سياسات. العدد 17.

30- عبد المنعم هبة، قعلول سفيان. (2021). دور الشمول المالي في تمكين: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية. تقرير صندوق النقد العربي. العدد 18

قائمة المراجع

31- عبد المنعم هبة، زايدي كريم. (2020). المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. العدد 63.

32- عبيد رامي يوسف. (2019). أثر الخدمات المالية الاسلامية على الشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. الامارات العربية المتحدة

33- عبد النبي وليد عيدي. (2014) تطور الجهاز المصرفي العراقي للفترة 2003-2013. البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

34- قندوز عبد الكريم، اعطية حبيب. (2021). دوافع التمويل الاصغر المتوافق مع الشريعة الاسلامية في الدول العربية: المقارنة مع قطاع التمويل الأصغر التقليدي وإمكانية الاستفادة من تجارب دولية رائدة. تقرير صندوق النقد العربي. العدد 170.

35- قندوز عبد الكريم أحمد. (2019). المالية الإسلامية. صندوق النقد العربي. الإمارات العربية المتحدة.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Atkinson Adele، Mess Flore-Anne (2013) "Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence، Policies and Practice" OECD Working Papers on Finance، Insurance and Private Pensions، No. 34.

2- Abdulla Kurbanov, Zohorsho Rakhmatoluev. Emergence of Islamic Fintech. Research and Information Center of the Islamic Chamber.

3- -Cherqaoui sara. (2022).The role of Islamic finance in unlocking the potential of micro –small and medium-sized enterprises and the role of fintech .European journal of Islamic finance.

4- Golzare Nabi and others(2017) . Islamic Microfinance As a Tool of Financial Inclusion in Bangladesh. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol-13, No1

5- Golzare Nabi and others.(2017) . Islamic Microfinance As a Tool of Financial Inclusion in Bangladesh, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol-13, No. 1,

6- Kabir Hassan. (2014). Islamic Finance, Sustainable Development with Financial Inclusion. Professor of Economics and Finance, University of Hibernia University of New Orleans, USA

قائمة المراجع

7- Luigi Ferrata. (2019). Digital financial inclusion : an engine for leaving no one behind. Public sector economics.vol 43(04).

8- -Lee-Ying Tay, Hen-Toong Tai, Gek-Siang Tan. (2022). Digital financial inclusion : A gateway to sustainable. Journal Heliyon. (08)

9- Mucahit Ozdemir, Fatih Savasan, Salih Ulev. (2023). Leveraging financial inclusion through Islamic micro finance : A new model proposal for participation banks in Turkiye. Borsa ˙Istanbul Anonim S¸irketi. Published by Elsevier B.V. Volume 23, Issue 3.

10- Mohammed Ayoub Ledhem. (2022). Role of Islamic finance on enhancing financial inclusion : Recommended lessons for Algeria from the Malaysian experiment. Journal of Managementand Economic Sciences Prospects. Volume 60. N01.

11- Norzlina Abd. Wahab, Said Awadh Bin Nashwan, Muhammad Nazri Shik, Muhammad Yahya Muhammad Hussain, Dar Al-Ridwan. (2023). Islamic Social Finance Initiatives : An Insight into Bank Islam Malaysia Berhad's Innovative Microfinance Product. ISRA International Journal of Islamic Finance (IJIF). Vol. 15. No. 01.

12- Ozili Peterson k. (2022). Digital financial inclusion. MPRA Paper (113789)

13- Rachel Gong and Maia Hollins-Kirk. (2022). Digital Banking and Financial Inclusion. Kuala Lumpur : Khazanah Research Institute.

14- Shankar, Savita (2013), Financial Inclusion in India: Do Microfinance Institutions Address Access Barriers? Journal of Entrepreneurship Perspectives (ACRN), Vol. 2, Issue 1

15- Toka Mohamed، Mohammed Elgammal. (2023). Credit risk in Islamic microfinance institutions : The role of women, groups, and rural borrowers. Journal Emerging Markets Review.vol 54.

16- Tahiri Jouti Ahmed (2018) .Islamic finance: financial inclusion or migration?. ISRA International Journal of Islamic Finance.Vol. 10 No.2

Reports

1- Abdulhamid Said Alahmadi. (2020). Consumer Protection System Lexmena.

قائمة المراجع

2- Ahmed Hafiz Aziz. (2021). The Role of Islam Finance in Supporting Financial and Social Inclusion. (World Bank Group).

3- Asli Demirgüç-Kunt et al. (2022). Findex Global Database 2021 : Financial Inclusion, Digital Payments and Resilience in the Era of COVID-19. World Bank

4- Bank Negara Malaysia. (2022). Enhancing Financial Literacy: A Case Study of Bank Negara Malaysia.

5- Bank Negara Malaysia. (2022). Financial Stability Review. P. 04.

6- Banque Trust d'Algérie (2017) Rapport Annuel.

7- Banque Trust d'Algérie (2019) Rapport Annuel

8- Brix Laura, McKee Catherine. (2010). CGAP

9- Catherine Mackey, Dennis Dias. (2010). CGAP.

10- Finance Corporation. (2017). Islamic Banking Opportunities through Small and Medium-sized Enterprises in the Middle East and North Africa Region, International Finance Corporation, World Bank Group

11- GFIEF. (2024). Shaping a resilient global islamic economy through values-based reforms. Event report.

12- Global Islamic Bankers Survey. (2020). Beyond Digitization: Technology Finance and Customer Experience. General Council for Islamic Banks and Financial Institutions

13- Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), 2015

14- Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (2016). G20

15- Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (2020). G20 Financial Inclusion Action Plan 2020. G20

16- High-Level Principles for Digital Financial Inclusion. G20.

https://lexmena.com/law/ar_fed~2020-11-25_00008_2021-03-11/

17- https://www.sama.gov.sa/en-US/pages/default.aspx%20-%20International%2021ORG/EN/TOPIC/FINANCIALSECTOR/PUBLICATION/DIGITAL

18- Islamic Finance and Financial Inclusion in Malaysia (2020). World Bank

19- Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Institutions Data, Data by Country (Islamic Banking) https://www.ifsb.org/data-metadata/

قائمة المراجع

20- JijunWang.(2022).https://blogs.worldbank.org/ar/%20voices/alkshf-n-qadt-byanat-almwshr-alalmy-llshmwl-almaly-2021-fy-khmst-rswm-byanyt

21- Jim Yong Kim. (2014). Digital Financial Inclusion. World Bank.https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/publication/digital-financial-inclusion

22- Kabir Hassan (2015). Entrepreneurship, Islamic Finance and SME Financing. The Seventh IFSB Public Lecture on Financial Policy and Stability. Jakarta, Indonesia

23- KSA IFAC. (2021). Saudi Central Bank

24- Pazarbasioglu Sila et al. (2020). Digital Financial Services. World Bank.https://www.worldbank.org/EN/TOPIC/FINANCIALSECTOR/PUBLICATION/DIGITAL-FINANCIAL-SERVICES

25- Rivki Ismail, Abdin Adeyemi Adewale (2020). Digital Transformation in Islamic Banking. International Islamic Financial Services Board Working Paper Series.

26- SANIYA ANSAR. (2022). https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alkshf-n-qadt-byanat-almwshr-alalmy-llshmwl-almaly-2021-fy-khmst-rswm-byanyt

27- Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Islamic Finance Report in Saudi Arabia Sania Ansar.

28- Tiomthy Lyman.kate Lauer. (2015).What is digital financial inclusion and does it matter? CGAP. https://www.cgap.org/blog/what-is-digital-financial-inclusion-and-why-does-it-matter

29- World Bank Group, Global Knowledge and Research Center Malaysia.(2019). Regulating Alternative Finance: Results of a Global Survey of Regulators.

30- World Bank, Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion Available at: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16238

31- World Bank. (2017). Global Survey on Financial Inclusion and Consumer Protection. https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/0cf3c524-4bb6-52d6-b7b8-171780158efa

قائمة المراجع

المواقع الالكترونية

1- الفواز حسن. (2024). مقترحات لتطوير النظام المصرفي العراقي. وكالة الانباء العراقية.

https://www.ina.iq/204026--7-.html

2- بنك البركة الجزائر

https://www.albaraka-bank.dz/%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%83%d8%a9/?lang=ar

3- بنك السلام الجزائر

https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html

4- بنك الخليج

https://www.agb.dz/organisation/presentation.html

5- بنك ترست الجزائر

https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation

6- هيئة السوق المالية

7- https://tadawulgroup.sa/wps/portal/saudiexchange/trading/market-services/funds?locale=ar

8- https://www.bnm.gov.my/social-finance

9- https://cfundsa.com/article/220

10- Bank Negara Malaysia https://www.bnm.gov.my/payment-statistics

11- Bank Negara Malaysia, Financial Sector Participants Directory, Islamic. Banks

12- https://www.bnm.gov.my/regulations/fsp-directory

13- https://www.bnm.gov.my/social-finance

14- https://www.bnm.gov.my/financial-inclusion-data-for-malaysia

15- https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4191953

16- https://thameen.org.sa/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

17- Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking)https://www.ifsb.org/data-metadata/

قائمة المراجع

ط